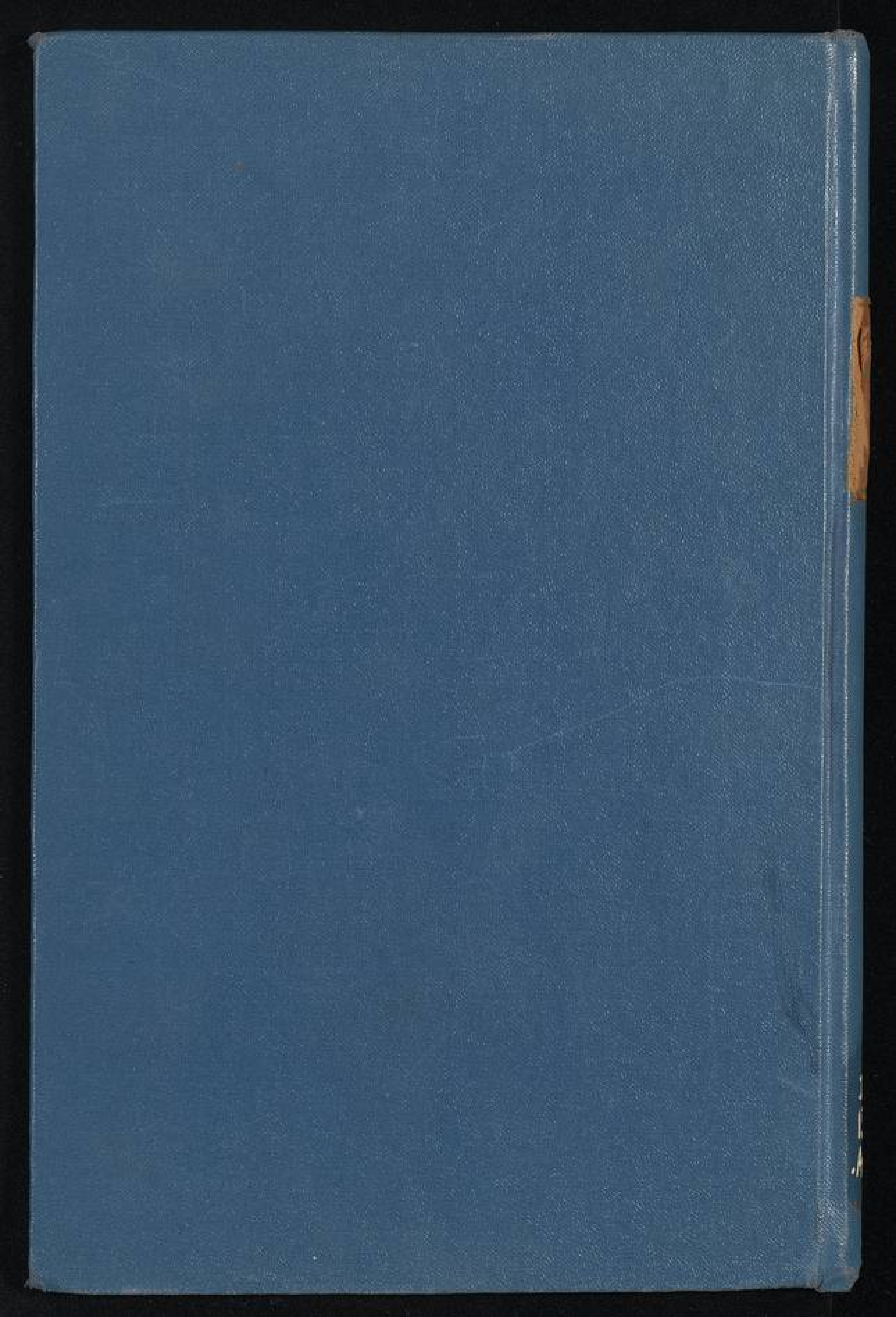
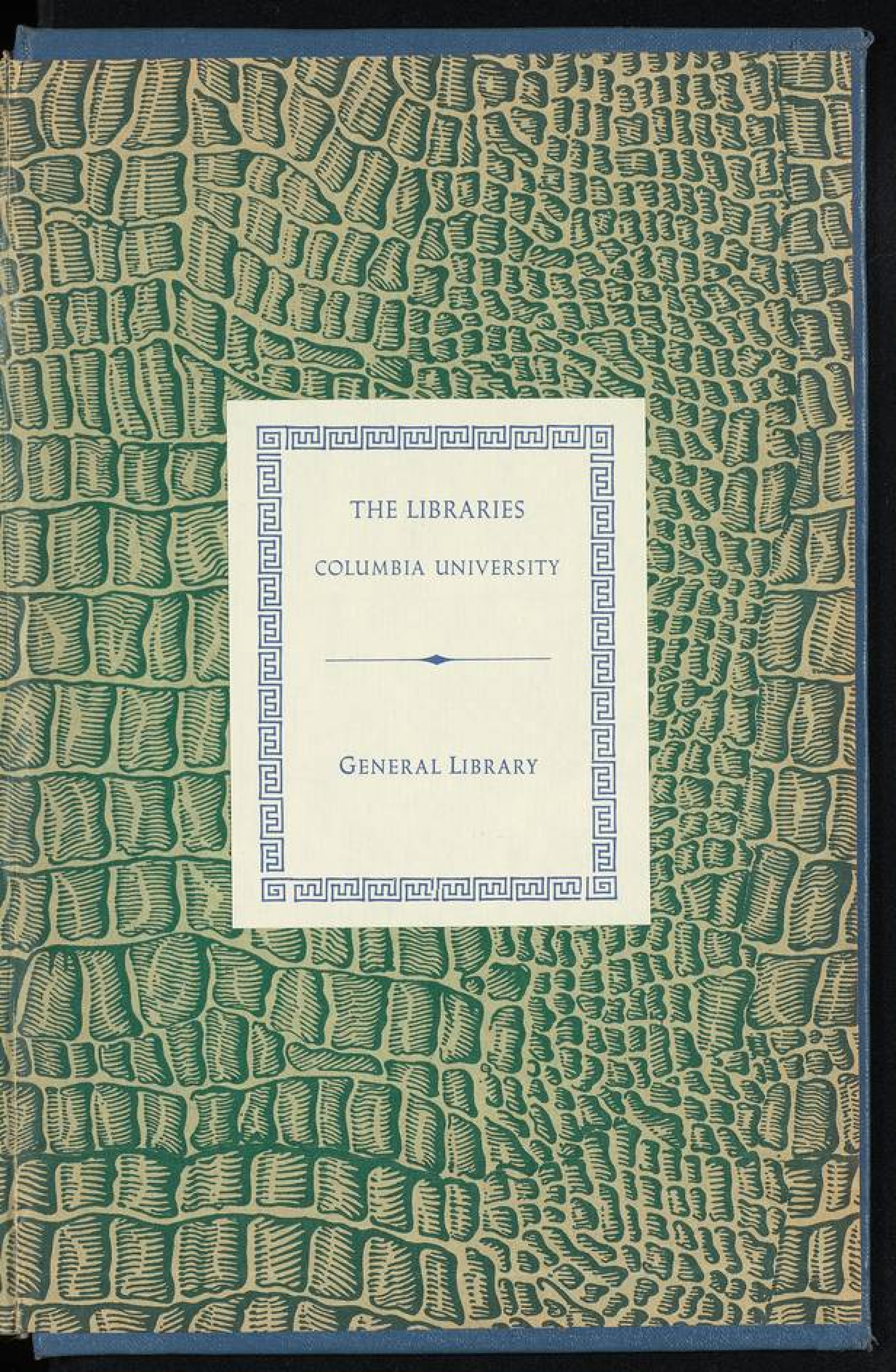
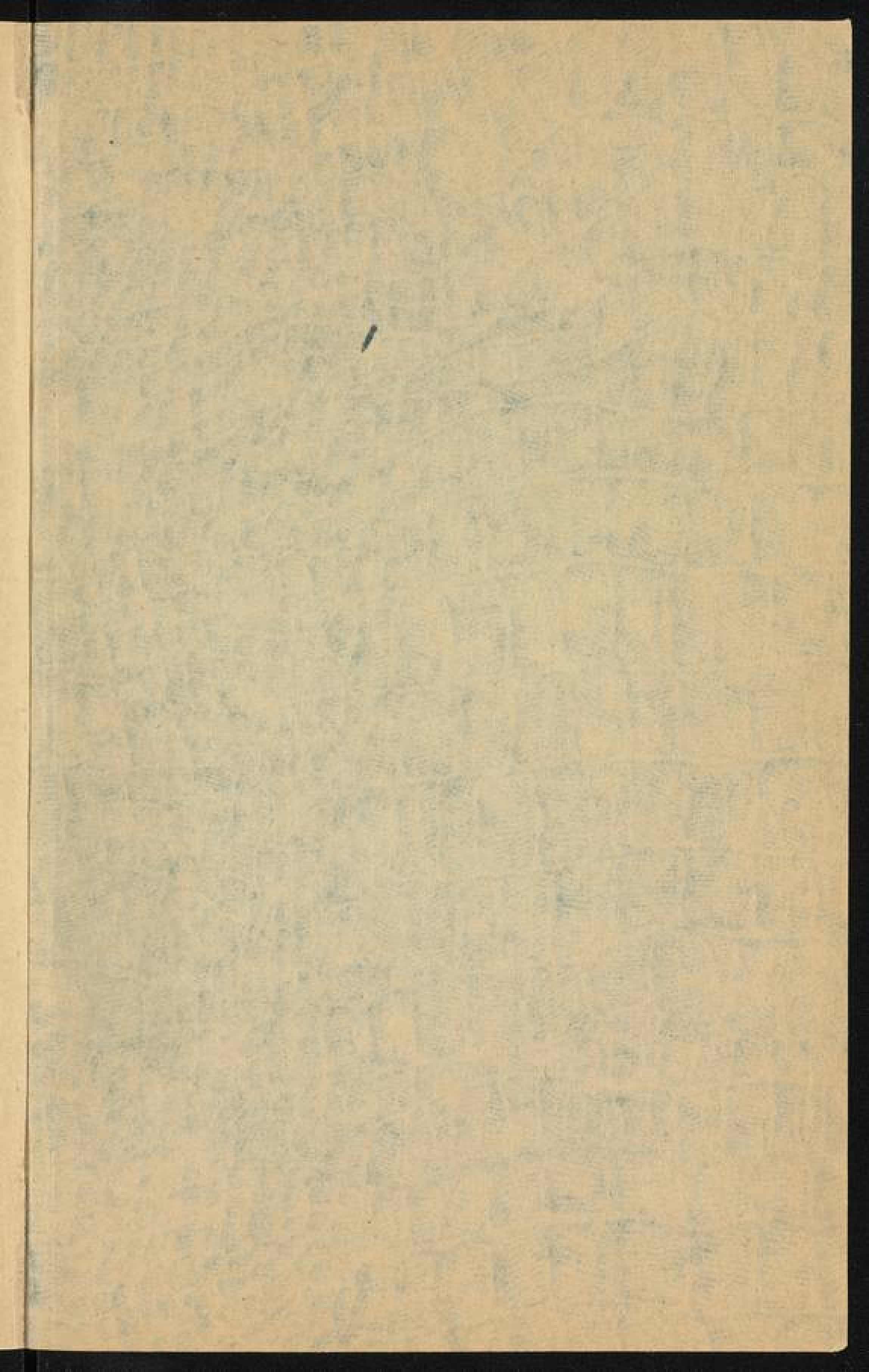




THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY
GENERAL LIBRARY





محمد على علوبه باشا

مبادئ

فى السياسة المصرية

محمد جبر

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٣٦١ — ١٩٤٢

Alubah, Muhammad Ali
Mabadi fi al-siyasah al-Misriyah «ta lif» Muhammad Ali Alubah. al-Qahirah, Matbaeat Dar al-Kutub al-Misriyah, 1361 «h.», 1942 «m.»
518 p. 24cm.

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة

حب الحرّية من طبيعة الإنسان ، ينساق اليها بدافع من فطرته ، ويشوقه الاستمتاع بها بوازع من إبائه وعزته وكرامته .

وكذلك الأمم الحية تتعشق الحرّية ، وتشدو بها فى محادثاتها ، وكتاباتها ، وأشعارها ؛ بل فى نجواها وأحلامها ، لا ينثنى عن إدراك هذا الأمل المنشود إلا أولئك الذين انحدرت نفوسهم إلى مستوى سحيق ، وانتهت آفاقهم إلى إشباع بطونهم ، يتناسلون ويتكاثرون كالديدان ، وينعمون بالعيش المرير بين أغلال الظلم وقيود الاستعباد .

إن الأمم الكريمة لا ترضى بهذا العيش الذليل ، بل تصبو إلى الحرّية ، تجاهد فى سبيلها بكل مرتخص وغال ، تستعذب العذاب ، وترضى بالحرمان ، وتتغذى بالأمل ، حتى تفوز بهذه الحياة العزيزة ، حياة الحرّية والمجد المؤثل والشرف الرفيع .

ولا شك أن أمتنا تطلب هذه الحرّية ، تطلب الاستقلال الصحيح ، تطلب تحرير البلد من كل احتلال ، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا ، أم فكريا . تطلب أن يكون للفرد حرية موفورة ، وكرامة مرموقة ، ومستوى فى العيش جدير بإنسان حرّ كريم .

لكن هذه الحرّية — سواء أكانت للأمم أم للأفراد — لا تُنال دون بذل وتضحية وجهاد . إن للحرّية مهرها ، فلا تزف إلا لمن كان كُفواً لها ، جديرا بها . ولقد علمنا منذ القدم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، وأن الأجر للعاملين .

حرية الأمم ترتكز على نهوض شامل . ووسائل هـذا النهوض ليست سرا من أسرار الكون ، أو معجزة من معجزاته ، فهى تكاد تنحصر فى عاملين أساسيين : هما العدل، والعلم .

فالعدل — وهو وليد الفضيلة — يخلق حرية الفرد، ويصونها . يوجد الحب والتضامن بين أفراد الشعب، ويدفع المواطن الى أن يسعى قُدُما الى رزقه، ورقى نفسه، آمنا مطمئنا ، حتى يجنى ثمار جهوده، ويفكر هادئا فى ابتكار وسائل هذا الرقى، فى جميع مناحى النشاط العقلى والجسمى، غير هياب ولا وجل .

وإنى أقصد العدل بمعناه الواسع الشامل، العدل الذى يوحى إلى المرء أن يكون منصفا نحـو الناس ونحو نفسه ، ونحـو وظيفته . أقصد بالعـدل النزاهة فى جميع وجوهها . فكما أن ظلم الضعيف لمصلحة القوى خروج على العدل، كذلك إهمال الموظف واجبه خروج على العدل، وكذلك استغلال الحاكم سلطته لمصلحته الذاتية خروج على العدل. ولا يكفى فى وصف المـرء بالعدل أن يقيم الوزن بين خصمين بالقسط ، إنمـا العادل حقا من إذا خلا الى وظيفته أدى واجباته نحوها على الوجه الأكمل فى السر والعلن ، هو الذى لا يستغل سـلطته فى كسب مصالح ذاتية باقتناء عقار أو أطيان، أو شق طريق أو ترعة، أو فتح مصرف تحت ستار المصلحة العامة، هو الذى لا يستثمر ما بين يديه من معلومات أو قرارات رسمية، ويبادر تحت جنح الظلام الى المتاجرة بالسلع ، وأسهم الشركات، فيجنى من وراء فعلته الربح الوافر .

واعتقادى أن هؤلاء الذين يستـغلون وظائفهم ، ويسخرونها فى مصالحهـم الخاصة، أو يغدقون أموال الأمة ووظائف الدولة وأوسمتها على الأقارب والأصهار، هؤلاء فى نظرى هم والسارقون سواء .

إن ولاة الأمور فى كل أمة وأصحاب الهيمنة على مقاليد الحكم، هم اليد العاملة فى أسباب رقيها وتقدمها، وهم القدوة لأفراد الشعب. فان كانوا ذوى كفاية وعدل

و إخلاص ارتفعت بهم الأمة الى ماتصبو إليه من مجد وسؤدد ، وكانوا جديرين بثقة الشعب وحدبه وتأييده ، و إلا كانوا نكبة و بلاء على الوطن يلقى منهم صنوف العنت والأذى ، و ينحدر بهم فى مهاوى المهانة والازدراء .

✧
✧ ✧

والعلم ينير للفرد الطريق ، و ينزع عن بصيرته تلك الغشاوة الكثيفة ، غشاوة الجهل والغفلة . الجهل بطبيعة هذا الكون وقواعده . الجهل بالانسان وما فيه من خير وشر ، و بما تحتاج اليه طبيعته من قوة وعزم وكمال . الجهل بشؤون الحياة فى هذا المعترك الإنسانى وما فيه من مزالق ومخاطر . الجهل بمركز أمته بين الأمم ، وما تحتاج إليه من وسائل الرفعة والمنعة والهناءة .

فالعدل والعلم — مجتمعين — هما أساس كل حرية ، ومنبع كل قوة وعظمة ، ومنهما و بهما نستوحى عوامل النهوض والإصلاح فى كل بلد .

إن لكل بلد أمراضه وخصائصه ، ووسائل إصلاحه ، كما لكل مريض دواؤه الخاص تبعا لنوع الداء ، ودرجة تأصله وقوته ، وتبعا لبيئة المريض وطبيعته . ولا يظنن ظان أن إصلاح الأمم بالأمر الهين ، بل هو جهاد شاق عنيف ، يتطلب درسا و بحثا ، ثم قوة وعزما و إخلاصا . وقد سماه نبينا الكريم جهادا أكبر ، حيث قال بعد أن نصره الله على أعدائه ، وعكف على إدارة جزيرة العرب ، وما يستتبع ذلك من جهاد النفس فى السياسة والإدارة والحكم : " رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " .

إن على أمتنا أن تفكر جديا فى وسائل إصلاحها إذا أرادت الحياة حرة كريمة . وعلى أبنائها — حكومة وشعبا — أن يتضامنوا و يتعاونوا فى تحقيق هذه الغاية المنشودة فى قوة وعزم و إيمان . أما إذا ابتليت بتخاذل أبنائها ، وتطاحن أحزابها — إن كان لها أحزاب — فقد قضى عليها بالذلة والفناء ، ولن يجدى فى نهضتها ووثبتها إجراء وقتى ، أو إصلاح مرتجل .

⁂

قلت : إن العدل والعلم هما أساس كل حرية، ومنبع أسباب الإصلاح. واهم ما يجب أن تفكر فيه بلادنا حياة نيابية سليمة، وإدارة حكيمة، وتعليم وتهذيب، وإنتاج، وقوة فى البدن، ودفاع عن الوطن .

تلك هى الأسس العامة لكل إصلاح ، وهى أول ما يفكر فيه المصلحون . هى مبادئ أساسية يجب أن يعنى بوضع تفاصيلها وفروعها بما يلائم حال كل أمة. إنما يجب أن تسير كلها معا جنبا إلى جنب ، متساندة متضافرة . أما إذا عنى ببعضها وأهمل البعض الآخر تداعى البناء، واختل التوازن ، وأصبحت جهود الإصلاح هباء لا فائدة منها ولا غناء .

ألم تر أن البناء الذى تأوى إليه يجب أن يكون كله قائما على تماسك أجزائه، فإذا اختل ركن من أركانه، ولم تبادر إلى إصلاحه خيف على أمنك ، وعلى صحتك، وقد ينهار البناء كله على أهله وذويه !

وألا تعلم أن المرء — مهما يكن له من عنفوان شباب وقوة جسد — إذا مرض عضو من أعضائه، ولم يؤد وظيفته، هلك بعد قليل !

كذلك الأمم يجب أن تسير فى إصلاح نفسها بوسائل متناسقة متكاتفة متوازنة تسد الثغرات من جميع نواحيها، وتقتلع عوامل الضعف والهلاك من منابتها .

وقل لى بربك أى أمل لأمة فى الحياة ، وأى وزن لها فى هذا الوجود مهما يكن لها من ثروة إذا كانت جاهلة !

وأية قيمة لشعب فى هذه الدنيا مهما ارتفع فى العلم والفن إذا فقد النزاهة ولم يستسغ معنى الفضيلة والعدل !

وأى حظ لشعب مهما كثر عدده، اذا افتقد أسباب العيش، وانحط الى مستوى الفاقة، ولم يسع فى دفع هذا الأذى بالنشاط والعمل فى مسالك الحياة الكريمة !

وأى أمل لشعب فى الكرامة والحرية مهما كان ذكاؤه واستعداده إذا ترك أبناءه طعمة للأمراض الفتاكة، والضعف المزرى، ولم يفكر فى النهوض بهذه المخلوقات لبناء شعب سليم، وجيش يحمى الذمار ! !

كل هذا يشعرك بتضامن أسباب النهوض، وضرورة وضع مبادئ ثابتة ناضجة. نسعى ويسعى خلفاؤنا من بعدنا الى تحقيقها وجنى ثمارها .



بلادنا فى وسط العالم القديم، وبها قناة السويس، فهى ملتقى الشرق والغرب وهى بمناخها، وحسن موقعها، وخصوبة أرضها، مطمع الطامعين . وقد تلاشت فى هذا العالم مع الأسف قوة الحق أمام حق القوة ، ولم يصبح للضعفاء محل فوق الأرض ، فما الذى يجب علينا أن نفكر فيه حتى يصبح هذا الوطن العزيز قوى الجانب، كامل الحرية، موفور الكرامة، وهو جدير بهذا كله .

فى بلادنا وعنصرنا مؤهلات لأن نكون فى مصاف الأمم الراقية المحترمة. وأمتنا فوق ذلك كثيرة النسل، لكنها ضعيفة فى كل شىء. وكلما كثر نسلها ازداد ضعفها، واشتدت حاجتها الى أسباب الحياة . هى ضعيفة فى مواد الغذاء، ضعيفة فى الثروة، ضعيفة فى العلم والابتكار ، ضعيفة فى صحة أبنائها، ضعيفة فى الدفاع عن نفسها، ضعيفة فى إدارتها، ضعيفة فى سياستها .

ومما يزيد الأمر خطورة أن تحولت الحروب فى أجيالنا الحاضرة من صراع بين جيوش الى صراع بين الأمم، وإلى اجتياح خاطف، وأصبح لكل فرد فى الأمم المتحاربة، ذكرا كان أو أنثى، شابا أو شيخا — نصيب فى هذا الكفاح . تعم ويلات الحروب جميع الساكنين حتى الشيب والأطفال والمرضى، فأصبح واجبا تنظيم الأمة بأسرها ، بتنظيم العلم والعمل ووسائل الإنتاج والثروة فيها، وتنظيم وسائل الدفاع عنها ، حتى لا تكون عرضة للعبودية أو الزوال .

✣

على هذه الأسس فكرت كما فكر غيرى من قبل فى وضع المبادئ التى أراها تكفل لهذا الوطن خيره، وترقى به إلى مدارج الرفعة والعظمة ، وهى خلاصة مشاهدات ودراسات وتفكير، اجتهدت أن تكون موجزة قدر الضرورة؛ فإن كل فصل فى هذا الكتاب اذا أريد التبسط فيه يحتاج إلى بحوث ومجلدات . لهذا آثرت أن أقرر الموضوع مراعيا جانب الإيجاز والسهولة ، متوخيا أن يكون توجيها فى حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وإنى قوى الرجاء فى أن يتدبر هذه المبادئ كل مصرى ، ويعنى بدراستها ونقدها ، فاذا اقتنع بها سار على نهجها ، وأصبح من دعاتها ، وبهذا نكون أهلا للدعوة والبناء والإصلاح .

وفى يقينى أن أمتنا إذ تجد الكلمة الطيبة، والدعوة الصالحة لا تتوانى فى سبيل تأييدها ، والتمسك بأهدابها ، حتى تؤتى ثمرتها المرجوة . وتلك لعمرى بادرة طيبة تبشر ونحن فى إبّان النهضة بالخير والفلاح .

إننى أومن من أعماق قلبى بما يحوى هذا الكتاب من مبادئ وآراء ونظم . واذا كان فى بعضها — كفوائد القروض، وإصلاح الوقف — ما ينبو عن بعض الأفهام ، فلا ذنب على هذه المبادئ التى أعتقد سلامتها وفائدتها ، وأرى أنها خير دواء لما ينتابنا من علل وأدواء وأمراض ، وإنما الذنب ذنب هذه الأفهام والتقاليد . وسيأتى يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطرّفه من بعض هذه المبادئ ان هو إلا غاية فى الاعتدال . وسيأتى بعدنا من ذرارينا من يتساءل : كيف صبر أسلافنا على ما كانوا فيه من أخطاء وتواكل وتهاون أدت الى نتائج سيئة ، وأوذيت بها الأجيال التالية !.

⁂

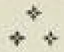
ومن النـاس من يقول إن الأنظمة مهما يكن وضـعها ، والتشريعات مهما تكن دقتها ، تصـبح ضئيلة الجدوى اذا كانت النفوس مريضة، والذمم فاسدة ، والظلم شائعا بين النـاس . وأملى فى هؤلاء أن يتريثوا فيما يقولون؛ فإنا نرى الأمم مهما تداعت أركانها، وهيض جناحها، وضاعت أخلاقها ، اذا هبت فى أرجائها نسمة الإصـلاح والدعوة الى الخـير ، وحث الهمم ، وبعث العـزائم ، ونشر لواء العـدل ، وفتح أبواب العمل ، كتب الله لهـا أسـباب النُّجح والتوفيـق ؛ فإن العـدل خليق بأن يرفع النفوس ، والعـلم كفيل بتهيئـة العقول . فإذا أخذ الحاكمون المحكومين بأسباب العـدل والعلم، وراضوا الأمة عليهما نبتت فيهم فكرة الكرامة والصـدق وعزة النفس ، وأبى النـاس بعـد ذلك إلا أن يساسوا بما يساس به الأكرمون ، فتسـير أداة الحكم بعد ذلك وفق ما يشتهى العـدل طوعا أو كرها ، وتصبح رقابة هـذا العدل مصونة بيقظة الأمة، وما تبـذل من جهود وتضحية ودماء .

إننى قوى الأمل فى أن أمتنا، وهى ترنو إلى الحياة وتصبو إلى المجـد ، لا تقنع فى هـذا المضمار بحظ قليل ضئيل ، بل ترجو أن تتبوأ مقعد صـدق بين الأمم، وتستعيد هذا المـاضى المجيد، وما فيه من عزة، ورفعة ، وسؤدد ومناعة . ومن يدرى ؟! لعـل مصر بنهضتها ونهضـة أخواتهـا المجاورات ، وبعـد تلك الحروب التى أنهكت قوى الأمم الأخرى ، تصـبح من الأمم القوية لتأييد السـلم فى هـذا العالم ، فيعود للإنسانية بهاؤها ، وللمعاهـدات احترامها ، وللفضـيلة قدسهـا .

لم لا تطمع مصر بعد أن تنهض وتقوى أن تعاون فى منع هـذا الختل والغدر والاعتداء والتقتيل بين الشعوب ، وأن تنشر فى هذا العالم لواء المحبة والتعاون والإخاء، حتى يعيش الناس فى أمن ورخاء وسلام ! !

إنى أعتقد أن لا سلامة لهذا العالم إلا بتعاون صادق فى ظل معاهدات عادلة واتفاقات شريفة لا لبس فيها ولا إكراه ، حتى تقوم الطمأنينة بين الأمم، ويسود السلام بين الشعوب .

أمام الناس شرقٌ ، ومصرقلبه، فما الذى يمنع الأقوياء من كسب هـذا القلب فيزدادوا قوة على قوة، ويأمنوا به غوائل الدهر ومصائبه ؟ ! .



وقبل أن أختتم هذه المقدمة أرى من واجبى أن أنوه بالجهود القيمة التى قام بها من سبقونى فى بحث كثير من المسائل التى أعالجها فى هـذا الكتاب كحضرات الدكتور حافظ عفيفى باشا فى مؤلفـه "على هامش السياسة" ، وصريت غالى بك فى كتابه "سياسة الغد" ، والدكتور عبـد الواحد الوكيل بك فى محاضراته الصحية والاجتماعية ، والدكتور محمد عبـد الله العربى بك فى بحوثه فى الإدارة المصرية . أولئك وغيرهم ممن ساهموا فى بحث وسائل الإصلاح فى هذا البلد، لهم فضل السبق فيما بذلوا فى سبيله من جهد وأسدوا اليه من خير .

ولقد أمليت كتابى هذا على الشاب النابه الأستاذ حسان أبو رحاب، فكان لى نعم العون، بما أوتى من فطنة ونشاط و إخلاص .

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ،وأن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير الوطن العزيز، فى ظل راعى النهضة الوطنية حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم "**فاروق الأول**" أيده الله بروح من عنده ،،

القاهرة فى جمادى الأولى ١٣٦١ — يونيه ١٩٤٢ **محمد على علوبه**

الباب الأول

ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنهاضها

ثروتنا القوميـــة — مجالنا الحيــوى الشرعى —
الهجرة والجنسية المصرية — الصناعة والتجارة — الزراعة

الفصل الأول

ثـروتنا القوميـــة

من يود أن يقف على أساس ثروتنا القومية فعليه أن يقابل بين عدد السكان وبين مساحة أراضينا الزراعية . فان هـذه المقابلة تلق ضـوءا صادقا على مركزنا الحقيق وعلى ما يجب علينا أن نقوم به لتوفير الغذاء لشعبنا المصرى .

أولا — عـــدد السكان :

بلغ عدد سكان مصر فى السنوات المتعاقبة كما ترى :

سنة			
١٨٠٠	:	٢٤٦٠٢٠٠	عدد السكان المقدّر فى عهد الحملة الفرنسية .
١٨٤٦	:	٤٤٧٦٤٤٠	عدد السكان حسب تعداد المساكن .
١٨٧٣	:	٥٢٥٠٠٠٠	حسب التعــداد .
١٨٨٢	:	٦٨٠٤٠٢١	
١٨٩٧	:	٩٧١٤٥٢٥	
١٩٠٧	:	١١٢٨٧٣٥٩	
١٩١٧	:	١٢٧٥٠٩١٨	
١٩٢٧ (١)	:	١٤٢١٧٨٦٤	
١٩٣٧	:	١٥٩٣٢٦٩٤	
(تقــدير أوّلى)			
١٩٤٠	:	١٦٨٠٠٠٠٠	

---

(١) ابتداء من سنة ١٩٢٧ قدّر عدد السكان فى أوّل يوليه من كل سنة .

فمن هذا الاحصاء الرسمي يتضح أن عدد سكان مصر يتضاعف كل خمسين سنة على أقل تقدير .

ومما يوجه النظر أن نسبة المواليد فى مصر سنويا أعلى من أية نسبة فى العالم ، لا تزاحمها فيها إلا فلسطين فى بعض السنين .

ففى نهاية سنة ١٩٣٧ مثلا كانت نسبة المواليد من السكان فى البلدان الآتية كما يأتى :

	فى الألف		فى الألف
مصر	٤٣,٥	ألمانيا	١٨,٨
فلسطين...	٤١,٦	أستراليا	١٧,٤
الهند	٣٤,٥	نيوزيلنده	١٧,٣
رومانيا	٣٠,٨	تشيكوسلوفاكيا	١٧,٢
اليابان	٣٠,٦	الولايات المتحدة... ...	١٧
يوغوسلافيا	٢٧,٧	بلجيكا	١٥,٣
اليونان	٢٦,٤	انجلترا وويلز...	١٤,٩
إيطاليا	٢٢,٩	فرنسا	١٤,٧

وأريد أن أقدم للقارئ مقارنة بين عدد السكان وعدد المواليد فى بعض البلدان فى نهاية سنة ١٩٣٧ ، فهى كما ترى طبق الإحصاءات الرسمية :

عدد السكان الى آخر سنة ١٩٣٧		عدد المواليد فى سنة ١٩٣٧
انجلترا وويلز...	٤١١٢٣٠٠٠	٦١٠٥٥٧
فرنسا ...	٤١٩٧٠٠٠٠	٦١٦٨٦٣
تشيكوسلوفاكيا	١٥٢٧٠٠٠٠	٢٦٢٥٢٦
رومانيا... ...	١٩٦٤٦٠٠٠	٦٠١٣١٠
يوغوسلافيا ...	١٥٤٠٠٠٠٠	٤٢٣٧٩٤

ولقد كان عدد سكان مصر فى سنة ١٩٣٧ أقل من ستة عشر مليونا كما رأيت، وكان عدد مواليدها فى السنة نفسها ٦٩٤٠٨٦ ، ثم صعدوا فى سنة ١٩٣٨ إلى ٧٠٤٣٧٦

فأنت ترى من هذه المقارنة أن مواليد مصر أكبر عددا من مواليد انجلترا ومعها ويلز، ومن مواليد كل من فرنسا ورومانيا،وهى كلها تزيد فى عدد سكانها عن مصر زيادة كبيرة . بل أصبحت مواليد مصر أكثر من مجموع مواليد تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا مجتمعين ، مع أن عدد سكان كل قطر منهما يقرب من عدد سكان مصر .

وضح إذن بما لاشك فيه أن مصر أكثر بلاد الأرض إنتاجا فى المواليد . ومع أنها ابتليت بكثرة وفياتها كما ترى فى غير هذا الباب ، فانها رغم ذلك قد تضاعفت فى السكان فى نحو خمسين عاما .

فاذا كانت نسبة المواليد فى مصر كما ذكرنا من الكثرة ، وعنينا بالأطفال عناية جدّية ، أفلا يجوز لنا أن نتوقع استمرار الزيادة الحالية فى السكان ، فتصل مصر بعد خمسين سنة على الأكثر إلى ثلاثين مليونا ، ثم إلى أضعاف ذلك بعد مائة سنة، فتصبح أمتنا من الأمم الكبيرة ؟ .

ألا يجب علينا أمام هذه الزيادة الهائلة أن نفكر فى مصيرنا ، ومصير أبنائنا من بعدنا ؟

ثانيا — الأراضى المزروعة :

أما الأراضى المزروعة فى القطر المصرى فانها تكاد تكون كما هى من سنوات طويلة لم تزد إن لم تكن قد نقصت . وعدد السكان آخذ فى الزيادة بطريقة مطردة موجبة للقلق . فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ٥٤٦٦٥٥٥ فدانا للأفراد ، و ١٨٥٨٩ فدانا منافع عمومية ، ثم أصبحت

فى سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ : ٥٣٢١٩٩٧ فدانا للأفراد و ٣٣٤٨٧ فدانا منافع عمومية، وبذا صارت مصر أكثر بلاد العالم اكتظاظا بسكانها . ذلك أن مساحة الأراضى المزروعة، والمسكونة بما فيها من الطرق وغيرها من المنافع العامة ٣٥١٦٨ كيلومترا مربعا فقط . وبما أن عدد السكان قد وصل فى سنة ١٩٤٠ الى ١٦٨٠٠٠٠٠، فأصبح ما يخص الكيلومتر المربع الواحد نحو ٤٨٠ شخصا ، فمصر أكثر بلاد العالم ازدحاما وتكاثفا، بما فى ذلك انجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، والصين، واليابان .

وإنى أذهب بعيدا وأدخل فى أمانى المصريين أن جميع أراضى مصر الداخلة فى الزمام ستصبح يوما ما مزروعة، فماذا تكون النتيجة ؟

إن الأراضى الداخلة فى الزمام وفق الإحصاء الرسمى هى كما ترى فى سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ :

أراض مزروعة		أراض غير مزروعة	
أملاك خاصة	منافع عمومية	أملاك خاصة	منافع عمومية
فدان	فدان	فدان	فدان
٥٣٢١٩٩٧	٣٣٤٨٧	٢١٥٠٩٣٦	٨٥٥٦٠١

فتكون الجملة ٨٣٦٢٠٢١ فدانا . وعليه فيصيب الفرد من الأراضى المزروعة الآن أقل من ثلث فدان . واذا افترضنا إمكان الانتفاع بهذا المجموع كله بما يحوى من المساكن والطرق وكافة المنافع العمومية، وافترضنا إمكان وصول مياه النيل إلى هذه الأراضى كلها وريها واستغلالها، وافترضنا إمكان تنفيذ مشاريع الرى بما يتطلبه من وقت ومال ، وافترضنا إمكان إصلاح سريع لتلك الأراضى البور ، إذا افترضنا ذلك كله ممكنا فلن يصيب الفرد الواحد منا ، بعددنا الحاضر نصف فدان .

بلادنا واسعة الأرجاء، مساحتها مليون كيلو متر مربع ، لكنها صحارى من الشرق والغرب . فالأراضى بين الاسكندرية وحدود مصر الغربية صحراء . ومن القاهرة إلى السويس صحراء . ومن الاسماعيلية إلى حدود فلسطين صحراء . وغرب مجرى النيل الضيق وشرقيه فى الوجه القبلى صحارى . فالصحراء الغربية كما ترى ، والشرقية كما علمت ، وهناك جبال ورمال . ومن فوق طاقة البشر أن تصل مياه النيل الى هذه الفيافى والقفار ، ومن فوق طاقة النيل أن يروى منها شيئا يذكر . والأمم الزراعية البحتة مهما تكن مساحة أراضيها المنتجة أصبحت لا تجارى غيرها فى الثراء والمنعة .

وبلاد غيرنا على ضعف خصوبة الكثير من أراضيها ، تكاد تكون كلها خضراء : سهولها ، وأنجادها ، ووديانها ، وجبالها . فما لا يروى بمياه الأنهار والترع ترويه الأمطار . فأراضيها جميعا تدر الغلال والمحاصيل الغذائية ، والكروم ، والأشجار المثمرة ، والغابات ، والمراعى .

هذا فوق ما عليه هذه الأمم من ازدهار الصناعة ، والتجارة ، ووجود مستعمرات شاسعة لديها ، فيها كثير من موارد الثروة التى تجعل الفرد فى هذه البلاد فى بُحبوحة من العيش .

إذن نحن الآن على أبواب خطر داهم . فالمصريون يتكاثرون ، وأراضينا الزراعية ضاقت بنا ، ومستوى المعيشة يهبط من سنة الى أخرى . وقد قدّر بعضهم دخل الفرد من سكان مصر فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ بمبلغ ٢١ جنيها فى السنة . أما فى سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ فقد نقص دخل الفرد الى أن صار ٩ جنيهات فى العام — كما جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب ، عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ . فلا بد لنا من العمل على تلافى هذا الفقر والبؤس ، واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة ، التى قد يدفع اليها هذا الواقع المروع ، والذى يزداد شدة سنة بعد أخرى .

⁂

قد يظن بعضهم أن من الممكن اتقاء الكارثة أو بعضها بتحديد النسل ، أو باهمال الطفل . وهذا شر مستطير . وإنا نرى البلدان كثيرة النسل، الآهلة بالسكان ،والتى تشكو ضيق أرضها كايطاليا وألمانيا — نراها تكثر من الدعاية تشجيعا للزواج، وكثرة النسل القوى الصالح . فهناك للمتزوجين امتيازات خاصة، ولمن يلدون عددا من الأطفال جوائز متعددة .

ذلك أن هذه الأمم قد أدركت حقيقة التنازع فى الحياة، وأيقنت أمام هذا الصراع الدائم أن البقاء للأقوى ، ولا قوة إلا بكثرة السواعد الوطنية ، تنهض بالشعب ، وتدفع عنه غائلة المعتدين ، وأن الاستقلال أصبح جدارة واستحقاقا قبل أن يكون حقا مقدسا ، وأن الأمة التى يقل عددها تنكمش وتضمر، فتزول كما يزول العضو الذى لا عمل له ولا نفع فيه .

وهل ينكر أحد أنه إذا تساوى فى العراك جيشان فى العدة والشجاعة وفنون الحرب، كانت الغلبة لكثرة العدد ؟ تلك الكثرة التى ترمى فى الحروب بأفواجها الكثيفة، فاذا فنى بعضها دفعت بآخرين، يسدون الثغرات، و يواصلون الهجمات ، وأن منعة البلاد وسؤددها بكثرة أبنائها، وغزارة علومها، وقوة خلقها .

وهل ينكر أحد ما أثبته التاريخ منذ القدم أن أمما قد بلغت من العلم غايته، ومن المجد ذروته؟ . فاذا قل نسلها وساء سلوكها، ضعف حماتها، وهيض جناحها، وأصبحت بين يوم وليلة مستباحة للطامعين ، وطعمة للآكلين ، لم ينفعها علم ولا مال .

فأمتنا المصرية إذا أرادت لنفسها البقاء وجب عليها فيما يجب أن تشجع الزواج، وأن تكثر من النسل الصالح عقلا ، وجسدا . فأبناء الشعب هم مادته الأولى . وأن تعنى حكوماتنا وأمتنا كما يعنى غيرها بصحة الأطفال ، أولئك الأبرياء ، الذين

قضى عليهم سوء طالعهم فى مصر بأن جنى عليهم الاهمال جناية بالغة، فيموت العدد الوافر بينهم بنسبة لم تبلغها أمة أخرى ، متمدنة ، أو نصف متمدنة . كما سيجىء فى هذا الكتاب .

*
* *

إذا كان هـذا كله صحيحا ، وأننا مهددون بنتائج مفزعة اقتصادية واجتماعية، فما السبيل إلى اتقاء هذه الأخطار ؟

لا يجوز لمن يكتب فى الموضوع الخطير أن يخفى شيئا من الحقيقة ، بل عليه أن ينادى بوجوب الاسراع بوضع نظام جديد فى مناحى الحياة المصرية المختلفة ، نظام أساسى شامل، له أثره العملى الفعال فى إنقاذ هذا الشعب . ولا يجدى شيئا أن نستمر فيما نحن فيه من ترقيع أنظمتنا القديمة البالية، أو وضع حلول ليس فيها غناء كثير .

فهل ينقذ مصر مثلا إصلاح بضع مئات، أو بضعة آلاف من الأفدنة ، بينما نرى أن أرض مصر كلها لن تقوم بتغذية هذا الشعب المستمر فى الزيادة ؟ أو هل ينقذها نقص مرتبات الموظفين مثلا للحصول على بضعة دنانير لا تسمن ولا تغنى من جوع، وقد تفسد نزاهة الحكم نفسه ؟ ! .

يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق غرضين أساسيين :

نماء ثروة البلاد نماء مطردا ، ثم منع هذه الثروة من أن تفلت من أيدينا . نعم هكذا يجب أن يكون هدف المصلح المنقذ . فطالما شكا الناس من الفقر، وقلة الانتاج، واستمرار ضعف خصوبة الأرض . وطالما شكا الناس فوق ذلك من التبذير المخجل من الحكومات والأفراد ، حتى لقـد أصبحنا نرى بحق سراة هـذه الأمة وحكومتها قلقين، معتمدين على دخلهم المضطرب، يعيشون كما يعيش العامل البسيط على دخل يومه . فالجميع لا يدخرون، والثروة آخذة فى النضوب، والمصريون يتكاثرون،

وهم جميعا والحكومات معهم يكدون طول حياتهم : هؤلاء لدفع النفقات اليومية، وأولئك لدفع فوائد الديون، والمطالب العامة. والجميع لا عمل لهم فى الحقيقة إلا خدمة الدائنين أو المرابين، ولا فضل بعد ذلك . فاذا أتت سنون عجاف كانت الاستدانة، وكان الضيق الخانق والبلاء الأعظم .

الفقر فى بلادنا هو أساس ما نقاسيه من عناء . فالفقر يؤدى إلى قلة الغذاء، وقلة الغـذاء تؤدى إلى ضعف البدن، وضعف البدن يؤدى إلى ضعف الإنتـاج القومى من جميع نواحيـه الفكرية والعملية، كما يؤدى إلى ضعف المنـاعة فيعرض صاحبه للأمراض . وكثير من أمراضنا نتيجة لهـذا الهزال الذى نشاهده فى كثير من المواطنين. ولقد وصلت نسبة الأمراض فى بلادنا — كما سيجىء — إلى درجة شنيعة كان لهـا أثرها البالغ فى دفاعنا الوطنى، حتى لم نحصـل ممن تقدموا للتجنيد فى سنة ١٩٣٨ إلا على عشرة فى المـائة منهم، وهم الذين اعتبروا لائقين نوعا للخدمة العسكرية، لأنهم كانوا أقل إصابة بالأمراض من غيرهم .

ناهيك بأن الفقر يؤدى إلى الجهل، فيصبح الفقير غير قادر على نفقات العـلم، بل غير قادر على تفهمه، والسير فيه بهمة ونشاط. هذا إلى الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة، التى قد تدفع إليها الحاجة واليأس .

ومن غرائب المشاهدات ظاهرة جديدة فى بلادنا ، هى تزايد المتعطلين بين المتعلمين، حتى أصبحوا علة اجتماعية بين ظهرانينا، مع أن نسبة المتعلمين بين السكان فى مصر ضئيلة مخجلة. فبينما نشكو من ضآلة عدد المتعلمين نشكو فى الوقت نفسه من عدم وجود عمل لمن أتموا دراساتهم المتوسطة والعالية .

البلاد مصابة بضيق أرضها عن إطعام ساكنيها . مصابة بأمراض اقتصادية واجتماعية، كما هى مصابة بأمراض جسدية مفزعة . وهذه نتيجة تلك . ولا سبيل للنجاة إلا بايجاد أسس عامة صالحة، تسـير مجتمعة. وإذا لم نتعاون هـذه الأسس وتسير معا جنبا إلى جنب، فلا يرجى للبلاد نجاح .

أثبت الواقع أن لافائدة ترجى من الاصلاحات الوقتية المسكنة، التى لا تقتلع الداء من أصوله، ولا من الاصلاحات المرتجلة التى هى وليدة وقتها. وطالما قاست البلاد من هذا النوع من الاصلاحات بتغير الحكومات . ومهما بذل النصح للوزراء فى أن يجعلوا لسياستهم أسسا ثابتة دائمة، ولمن يخلفهم فى أن يُولوا برامج من سبقوهم شيئا من التقدير والاحترام، فانك لن تجد لهذا النداء أذنا صاغية. والعيب من هذه الناحية لا يرتكز على تعدّد الوزارات أو الخلافات الحزبية فحسب، وانما يستمدّ شيئا كثيرا فى أسبابه من تقلقل البرامج نفسها، وعدم نضجها قبل تنفيذها. فالعيب آت من مجموع ذلك كله: عدم استقرار فى الحكومات، مبادئ مرتجلة، تنازع بين الأحزاب، شهوة البقاء فى المناصب، إرضاء الناخبين وغيرهم على حساب مصلحة البلد .

وعندى أننا، وقد أصبحنا بحالة تنذر بشر وبيل، يمكننا بعد تعرّف الداء أن نفكر فى الدواء . إن داءنا — كما علمت — أصبح متشعبا، يمكن حصر عناصره الأساسية فيما يلى :

(١) كثافة السكان إلى درجة تضيق بها أرض مصر، وزيادة المواليد بأعلى نسبة فى العالم، وضرورة الاحتفاظ بأبناء البلاد، والعناية بصحتهم، حتى لا تصبح أمتنا من الأمم القليلة العدد، فينحط شأنها، ويتضاءل، فتضعف، فتضيع .

(٢) ضآلة دخل الفرد بحالة مقلقة أضعفت فى الأمة إنتاجها ومناعتها البدنية، وجعلتها عرضة لأمراض كثيرة، وقد تدفعها إلى ارتباكات اجتماعية خطيرة، ولا تساعدها فى الدفاع عن نفسها بالوسائل التى يتطلبها الوقت الحاضر .

(٣) عدم استقرار الإدارة الصالحة فى البلاد، واستمرار المنازعات الحزبية بما لا يرضى أى محب لهذا الوطن العزيز، يدين بأن أمثل نظم الحكم هو نظام الحياة الدستورية، الرشيدة، القائمة على العدل، والتقدم، وإنكار الذات .

أمام هــذه الأخطار المدلهمة يجب أن تتجه سياستنا العامة اتجاها جديدا بعد أن ثبت أن لا فائدة ترجى من الاعتماد على الزراعة وحدها ، ولا أمل فى تغــذية أبنائنا إذا تُركوا يتكاثرون ضمن هذه الدائرة الضيقة من أرض مصر .

أمام هــذه الحال المحزنة لا بدّ لنـا من وسائل مجـدية ، وهى تنحصر فى أمــور ثلاثة :

(أوّلا) مجالنا الحيوى الشرعى الذى يجب أن نتفق عليه، وأن نتضافر جميعا على تحقيقه .

(ثانيـا) الصناعة والتجارة، فانهما مع الزراعة كفيلتان بتغذية هذا الشعب، ورفع مستواه، وجعله فى مصاف الشعوب القوية المحترمة .

(ثالثـا) أنظمة ثابتــة فى الحكم والإدارة لتدعيم سلطة العــدل ، والنظام ، والمساعدة على زيادة دخل الدولة ومصروفاتها ، وغير ذلك ممـا يدخل فى الأمور الاجتماعية والإدارية، وإنصاف الفرد .

وهــذه المسائل كلها تحتاج إلى شىء كثـير من الشرح ، فهى وحدها أساس عمران هــذا البلد وإنقــاذه . وسنتناول الكثير منهـا بشىء من البحث فى هــذا الكتاب .

الفصل الثانى

مجالنا الحيوى الشرعى

قلنا إن أمم الأرض تحرص على ازدياد عدد سكانها ، لما تعلمه ويؤيده التاريخ من أن الكثرة من عناصر القوة والمنعة متى حسن استغلالها . ولقد نجم عن زيادة سكان بعض البلاد ضيق حل بها ،وجعلها تخشى الفاقة والهجرة ، وكلاهما مر . فالفاقة تضعف الأمة شيبها وشبابها ، وتجعلها عاجزة عن أن تسد نفقات الصحة ، والتعليم ، والإدارة ، والدفاع ، وما الى ذلك من وسائل حياة الأمم حياة عزيزة كريمة . والهجرة تضيع على الأمة كثيرا من أبنائها يعيشون فى بلاد غريبة يندمجون فيها ، فيعرضون لفقدان لغتهم وجنسيتهم . والأمم حريصة على استبقاء سلالاتها . فهى قوتها ، وهى درعها عند الشدائد . وكم من أمة درست وضاعت بكثرة هجرة أبنائها .

عالجت الأمم البصيرة وضعها ، وساعدت على آزدهار الصناعة والتجارة فيها ، فأنقذت نفسها إلى أجل معلوم ، ثم عاودها الضيق بكثرة نسلها ، فماذا عملت ؟ وفيم فكرت ؟

هنا ظهرت فكرة "المجال الاقتصادى" ثم فكرة "المجال الحيوى" . وهى وإن لم تعلن للملأ من زمن طويل إلا أنها كانت موجودة بالفعل ، مختمرة ، ونافذة من قبل هذا الجيل الذى نعيش فيه .

ومجال الأمم الاقتصادى أو الحيوى قد أصبح لديها الآن بنوع خاص ضرورة من ضرورات الحياة . أساسه استبقاء زيادة النسل ، والحض عليها مع الاحتفاظ بالعنصر سليما كاملا ، ثم البحث عن مجال يتسع له ، ويضمن الحصول على المواد الأولية ، وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى . فايطاليا وألمانيا مثلا

تناديان الآن بضرورة حفظ عنصرهما أينما وجد وحيثما حل، وبايجاد "مجال" له للاغراض السالف ذكرها . وهما فى الوقت ذاته تسعيان الى زيادة سكانهما بالحض على الزواج، وكثرة المواليد، استبقاء للقوة والعظمة .

ولقد سبقتهما اليابان فى ذلك . ضاقت أرضها بأبنائها، وخشيت هجرة كثير منهم هجرة قد تضعف من شأنها، فسعت حتى أخذت بعض الجزر المحيطة بها، ثم بسطت سلطانها بجهود جبارة على "كوريا" و "منشوريا" . وهى الآن فى حرب طاحنة مع الصين وأمريكا و بريطانيا العظمى وغيرها .

أما انجلترا وفرنسا وهولنده وغيرها ، فقد سبقت فى ذلك أمة اليابان . ويهمنا أن نذكر شيئا عن انجلترا بنوع خاص . فإنها كانت فى طريقتها لحفظ كيانها على غاية من الحيطة واليقظة . ذلك أنها وقد رأت أن الولايات المتحدة بأمريكا قد أفلتت من يدها جعلت همها فى أن يشخص أبناؤها المهاجرون إلى بقاع واسعة قليلة السكان، كثيرة الخيرات، يقرب مناخها من مناخ أرض الوطن . فاحتضنت أبناءها فى تلك البقاع يستقبلون المهاجرين من بنى وطنهم . والجميع يعملون فى اقتناء الثروة، يتناسلون ويكثرون، محتفظين بعنصرهم، وارتباطهم بأمهم الرءوم ارتباطا فى العنصرية ، واللغة والعادات ، والتقاليد، والآمال، والآلام . فنما الأنجلوسكسون وترعرعوا ، وكوّنوا بذلك أسرة الأمم البريطانية : من بريطانيا العظمى ، وكندا، وأستراليا ، ونيوزيلنده ، وجنوب أفريقية . الكل محتفظون بسلالة واحدة ، أو سلالات صارت واحدة، وبلغة واحدة، ومصالح مشتركة .

اختارت انجلترا هذه السياسة، فلم تفقد من أبنائها من يهجرونها، وقد استمروا أبناء للوطن بعد هجرتهم . لهذا لا تجد الانجليز فى البلاد الأخرى كالهند وغيرها إلا حكاما فيها، يديرونها بما يطابق استعداد أهليها، ويقيمون فيها للاتجار واستغلال مواردها . وقد يقيمون فى بعضها كمالطة ، وجبل طارق، لمجرّد المحافظة على طرق مواصلاتهم الأمبراطورية، محتملين ما تتطلبه هذه المحافظة من متاعب وتكاليف .

وإذا كان شأن الانجليز هكذا في حرصهم على استبقاء أبناء جنسهم إذا ضاقت أرضهم بمن فيها ، أفلا يكون من حقنا أن نطالب ونسعى الى أن تكون مصر والسودان قطعة واحدة ، ليس لنا في هذا الوجود مجال حيوى سواه منذ القدم ؟ .

ليست المسألة رغبة منا في الفتح ، أو تطرفا في الوطنية ، أو مجاراة لعواطف شاردة ، أو محاكاة لأساليب الأمم الغالبة ، وإنما هي ضرورة من ضرورات حياتنا .

فلقد ثبت من الإحصاء الرسمى السابق ذكره أن سكان مصر يتضاعفون كل خمسين سنة ، وأن مواليدها قد بلغوا في سنة ١٩٣٧ : ٦٩٤١٨٦ نفسا . ثم أصبحوا في سنة ١٩٣٨ : ٧٠٤٣٧٦ نفسا ، مع أن سكان مصر كانوا في آخر سنة ١٩٣٧ : ١٦٠٣٠٠٠٠ فقط . بينما سكان انجلترا وويلز ، قد كانوا في آخر السنة نفسها ٤١١٢٣٠٠٠ ، ومع ذلك فقد كانت مواليدهما في السنة نفسها ٦١٠٥٥٧ نفسا . وكانوا في سنة ١٩٣٨ : ٦٢١٦٢٧ ، أى إن مواليد انجلترا وويلز بعدد سكانهما الضخم أقل من مواليد مصر الصغيرة بما يقرب من ثلاثة وثمانين ألف نسمة .

فإذا كانت مصر — كما رأيت — قد ضاقت بساكنيها حتى انحط فيها مستوى المعيشة انحطاطا شنيعا ، وأن مواليدها قد أصبحوا أكثر من مواليد انجلترا وويلز مجتمعين ، وإذا كانت انجلترا قد سعت الى الاحتفاظ بالمهاجرين من أبنائها في لغتهم وجنسيتهم ، أفلا يحق لنا أمام هذه الضرورة القاسية ، بله الحقوق المقدسة ، أن نطالب بوحدة مصر والسودان ، حتى يرجع إلينا " مجالنا الحيوى " الذى لا غنى عنه ولا مفر منه ؟ .

قد وجد غيرنا لنفسه مجالا حيويا في بقاع غريبة نائية ، أفلا يحق لنا أن نطلب ألا نختنق في بقعة من الأرض تضيق بنا الآن ؟ وكيف بنا إذا طال العهد ، وكثر العدد ؟ !

سعى غيرنا فى أن يأوى من فضل من السكان إلى بلاد افتتحها ، وهى لاتمت إليه بسبب من جنس أو لغة أو دين . ونحن لا نطلب ألا أن نحيا . فنرجع إلى ما كنا فيه مع من نمت إليهم بالجنس واللغة والدين ، ومن يربطنا بهم جوار لا ينقطع، وعنصر واحد، وماء واحد، هو النيل الذى وحّد بين قلوبنا ومشاعرنا وآمالنا . فأى حق أقدس من هذا الحق ؟ !

نحن لا نريد أن تتحدّث عن الماضى ومساوئه، ولا عن علاقتنا بالسودان ، من أيام الفراعنة الى الآن ،ولا عما بذلنا فيه من دماء وأموال؛فكل هذا معروف، لكنا أمام حاضره واجباته ومطالبه . كما لا نريد أن نسبح فى عالم العواطف والخيال وأن نورث أبناءنا شعورا لا نبتغيه . إنما نحن أمام حقيقة ملموسة، هى أننا لا نحيا بغير أن تكون مصر والسودان — كما كانتا — مملكة مستقلة واحدة، وأمة واحدة، يتسع فيها لساكنيها مجال العمل فى الزراعة والصناعة والتجارة، يرويهم ماء واحد ، وتحويهم بقعة واحدة، وتحدوهم مصلحة واحدة، وتعاونهم لغة واحدة، ويربطهم شعور واحد، ودين واحد .

فى مصر الآن أكثر من سبعة عشر مليونا من النفوس . وفى السودان أكثر من ستة ملايين، وفيه أراض واسعة مترامية الأطراف، تطلب العون والأيدى العاملة، وفيه من الخيرات زراعة ، وماشية، وأخشاب ، وحيوانات، ومعادن ظاهرة وباطنة، تفسح المجال لعمل العاملين من أبناء أمة النيل . فبأى حق ،وعلى أية مصلحة يحول الزمن دون التقاء الأخوين؟ وكلاهما فى حاجة الى الآخر، فى جميع مناحى الحياة، من علم، وعمل، ودين، وثقافة .

ليس من الإنصاف ولا من الوفاء لأنفسنا ولحليفتنا أن نخفى عنها حقيقة شعورنا ولو سعى البعض فى إخفائه . فإنك لو ناجيت المصريين جميعا شيبا وشبانا لتكشف لك الواقع عن شعور واحد بتلك المرارة القاسية الناجمة عن الفصل بين مصر والسودان ، ولعلمت أنهم مجمعون على أن مصر والسودان قطعة واحدة،

وعلى أن ترك السودان ، ثم فتحه ، واتفاقية سـنة ١٨٩٩ ، ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كل هذا كان عملا سياسيا ، أملته القوة ، وقبلته الضرورة ، أو رضى به الضعف ، بل لعلمت أنه كان أيضا وليد أغلاط سابقة لا أبرئ منها بعض المصريين من ولاة الأمور .

لكنا ونحن أمام حقيقـة الواقع ، ومقتضيات العصر الحاضر ، وما يحيق بنـا وبحليفتنا من مخاوف وأخطار ومفاجآت ، يجب علينا أن نشـعر أنفسنا وحليفتنا بحقيقة آلامنا ، وأننا أمة لا تبغى إلا أن تعيش آمنة مطمئنة على حياتهـا ومستقبلها وكرامتها ، وتبغى أن تساير الزمن ، فترقى وتقوى حتى تكون لنفسها ، ولحلفائها ركنا ركينا وحصنا منيعا .

هل من مصلحة انجلترا أن تكون مصر الصديقة — ولا غرض لها خارج حدود نيلها — ضعيفة هزيلة ، فتحتاج الى المعونة كلما جدّ الجدّ واضطرب حبل السلم ؟ أم أن مصلحة انجلترا ظاهرة فى أن تكون حليفتها قوية منيعة ، تركن لها فى الدفاع عن طرق مواصلاتها ؟ إذا كان هذا هو الواقع الذى يحس به كل مصرى ، فلم يُحال بين مصر وتطوّرها الطبيعى المشروع ؟ ومصر بكثرة ساكنيها ، وقوّة نسلها ليست بلاد استعمار .

أذكر أننا بعد أن كوّنا الوفد عقب هدنة الحرب السابقة فى آخر سنة ١٩١٨ ، واجتمعنا فى "لندن" باللجنـة التى كان يرأسها اللورد "ملنر" صارحنا جنـابُه بأن "انجلترا لا تبغى حكم مصر ، أو استعمارها ، و إنما قضت الظروف أن تمر فى أرضها قنـاة السويس ، وهى من أهم طرق المواصلات الأمبراطورية البريطانية ، فهى مضطرة للدفاع عن هـذا الطريق ، وهو دفاع يكلفها أعباء كثيرة ، وتتمنى أن تحل مصر محلها يوما ما فى هذا الدفاع بقواها الخاصة ، ويحين هذا اليوم متى استقامت الثقة التامة بين البلدين" .

إن هذا القول حق كله . ويضيف اليه المصرى أن مصر تأبى فى الدفاع عن كيانها وعن قناة السويس أن تكون عالة على انجلترا . فمن العار أن تبقى مصر ضعيفة فقيرة، تلتمس الغوث من حليفتها، بدل أن تتعاون معها وقت الشدائد، ومما يتنافى مع كرامتها ووجودها أن تظل هكذا ضعيفة، وهى تعلم حق العلم أن فيها البذرة الصالحة، والمؤهلات العديدة لبلوغ المنزلة التى تصبو اليها بحق تؤيده الضرورة. وتاريخنا من يوم وجوده ينبئ باستعداد هذه الأمة العريقة فى كافة مناحى الحياة العلمية، والفنية، والحربية، بما لا حاجة بنا الى الإفاضة فيه، أو التذكير به . ولا تضيع أمة إلا اذا جهلت نفسها . ولا يجوز لنا أن نجهل أنفسنا .

ومن الحق أيضا أن تحالفنا مع انجلترا أمر طبيعى لا صنعة فيه ولا رياء، تمليه مصلحة الطرفين .

فاذا كان الأمر كذلك فكيف جاز أن تترك مصر فى هذا الضعف، وأن يحال بينها وبين تبوء مكانتها الطبيعية ، حتى عجزت عن أن يكون لها فى الوقت الحاضر العصيب جيش كامل العدد والعُدّة، كانت تصل به مع السودان إلى مليونين من أحسن جنود الأرض، تدفع بهم السوء عن مصر وعن حلفاء مصر .

كيف ساغ ذلك والانجليز أمة يشهد الناس بنبل أفرادها؟! فنحن نريد تحقيق هذا النبل كاملا فى سياستها مع المصريين .

لا أرى لما وصلنا اليه من الحال الحاضرة إلا سببا واحدا هو سوء التفاهم بين الأمتين، فينادى الانجليز بأنهم لا يضمرون لمصر شرا، وربما كانوا يخشون عدم إخلاصها لحليفتها . والمصريون مجمعون من جانبهم على أنهم لا يضمرون لانجلترا سوءا ، وإنما حوادث الماضى السيئة، والأغلاط السابقة قد جعلتهم يسيئون الظن بالانجليز .

نعم كانت أغلاط سابقة، وحوادث محزنة، وكان ظلم قديم، وكان سوء تفاهم، وقد أدى ذلك كله الى الخروج عن جادة الصواب، وعما ينبغى عمله والقيام به .

لكن ما ذنب الجيـل الحاضر والأجيـال المقبلة فيما سـبق من حوادث ؟ ! وهى أجيال لا تصبر على ظلم ، ولا تقيم على ضيم ، وتسعى بعد أن تكشفت لها الحال عن أخطار داهمة ، الى أن تسترجع حقها ، فهى تطلب الحيـاة ، والقوة والكرامة والانصاف ، ولاترضى بحال أن تختنق فى دائرة معاهدات القوة ، وانما تبغى أن تعيش راضـية فى دائرة التحالف القلبى ، والثقة المتبادلة الشريفة ، وأن تسعى الى استرداد مكانتها فتصبح حليفة لها أثر الحليف القوى والنـد الصديق ، لا الحليف المهيض الجناح ، أو الصديق المهين .

وأى مصـلحة لانجلترا فى محالفـة ضعيف عاجز عن أداء واجبـات التحالف والدفاع عن مقتضياته ؟ . بل أى مصلحة لمصر أن يكون تحالفها الابقاء على ما نحن فيه من وهن وسـوء مصير ، خصوصا متى علمنا أن هذا الضعف عارض ، والشفاء منه سهل ميسور ! .

إن لمصر الحـق أن تطمع فى أن تكون مملكة النيـل الكبرى ، وفى أن تكون من حراس شرق البحـر الأبيض المتوسـط ، وفى أن تكون زعيمة الأمم العربيـة والاسلامية ، وفى أن تكون حليفة ، قوية ، صديقة ، وفيـة . وهى تعتقد بحق أن عنصرها ، وقواها الكامنة فيها ، تحثها على الاطمئنان إلى هـذه العقيدة . وهى لن تتوانى فى تحقيق آمالهـا الحقة . فهل لنـا أن نطلب الى حليفتنا كما نطلب الى مواطنينا وزعماء البلدين أن يبثوا روح التفاهم وحسن النية بين الأمتين الحليفتين ، للوصـول الى تحقيق ما لا ترضى مصر بغيره ، ولا يمكن أن تحسن الظن بدونه ، وفيه مصلحة الجميع ! .

مصلحة مصر فى أن يعاد لهـا شرفها ، وقوتهـا . ومصلحة الانجليز ظاهرة فى أن توفر مصر عليهـم — كما قال اللورد ملنر — رجالهم ، وعتادهم ، ومتاعبهم ، وتحفظهم فى هـذا الشرق الأدنى ، كما تحفظ نفسها من تلك المفاجآت المسلحة ،

ويكون للانجليز مع مصر حقوق الصديق العظيم ، وتعاون الحليف الوفى الأمين ، فى ميادين السياسة والتجارة ، والاقتصاد ، والدفاع .

كل هذا وغيره يعرفه المصريون، وآمل أن يعرفه حلفاؤهم . فما الذى يخشاه الانجليز اذا ما اندمل هذا الجرح الدامى، وردت حقوق وادى النيل الى أهليه، فتجنى الأمتان من هذا الخير الكثير ؟ .

هذا ما أرجوه ، ويرجوه معى كل غيور على مصلحة البلدين .

الهجرة والجنسية المصرية :

ويتصل بمجالنا الحيوى التفكير فى أمر الهجرة إلى مصر . فقد رأيت مما سبق أن أرض مصر ضاقت بأهلها ، وأنها بحالتها الحاضرة لا تكفى لتغذية أبنائها ، ولا بد لها أن تغلق أبوابها دون المهاجرين الذين يفدون إليها سنويا .

نعم إن مصر قد وضعت النظم ضدّ كل من يحاول الدخول فيها خلسة . ولكن الأخبار تترامى بأن كثيرا من أولئك الذين لا يملكون شروى نقير يتسللون الى الأراضى المصرية بوسائل كثيرة، وهم علة فى هذه البلاد .

ويكفى أن تضم بلادنا هذا العدد الهائل الذى يقوم الآن بين ظهرانينا من الأجانب الذين أفادوا واستفادوا . وإن مصر الكريمة نحو الأجانب يجب أن تبق هكذا كريمة مضيافة نحو أولئك الذين سمت نفوسهم وعقولهم من الأجانب، فتنتفع بهم مصر كما ينتفعون هم منها . ولكن يجب علينا أن نقف سدّا منيعا دون أولئك الأفّاقين الذين لا يملكون شيئا من الثروة العلمية أو المادية أو الأخلاقية ، ولا يجيئون إلا لامتصاص أموالنا، والتهام ما نحن أحوج إليه من القوت والكفاف .

يقيم فى بلادنا الآن أكثر من ٢٢٠ ألفا من الأجانب ، اتخذوا مصر موطنا لهم ، ولبعضهم أموال كثيرة اقتنوها ، و بنوا العمارات الشاهقة فى المدن الكبرى ، وأخصها القاهرة والاسكندرية ، وامتلكوا من أرض مصر الزراعية شيئا كثيرا ، حتى بلغ مقدار ما يملكون فى سنة ١٩٣٩ : ٤٠٣٦٥٦ فدانا يملكها ٥٠١٢ أجنبيا فقط . فبينما نرى المالكين المصريين فى هذه السنة نفسها ٢٤٧٦٢٣٨ شخصا يملكون ٥٤٣٣٠٩٠ فدانا ، طبق إحصاء سنة ١٩٣٩ حكمت بأن متوسط ما يملكه المالك المصرى هو ٢,١٩ من الفدان . بينما متوسط ما يملكه المالك الأجنبى ٨٠,٤٥ فدانا ، هذا عدا الأملاك والعمارات الشاهقة الكثيرة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وغيرهما ، وعدا الأموال الكثيرة التى يستغلها الأجنبى فى البلاد ، وهى تقدر بالملايين ! .

فمن هذا كله تعلم أن الأجانب أصحاب الأموال الذين ملكوا هذه الأملاك الشاسعة والثروة الطائلة ، هم أولئك الذين نريد أن نكتفى بحمايتهم ، وتبادل المنافع بيننا و بينهم ، وهم الذين يمكننا أن نقول إن كثيرا منهم كان عونا لنا فى التجارة والصناعة ، وسائر الأعمال الحرة . ولكن لا يغيب عن بالنا أننا لا نود المزيد ، ونتمنى أن نحل محلهم فيما يملكون . ولا يصح لنا أن نترك تيار الأجانب يتدفق على بلادنا تدفق السيل العرم ، بل يجدر بالمصريين أن يحذوا حذو هؤلاء الضيوف الأجانب ، وأن يرتفعوا بأنفسهم فى العلم والنشاط والرجولة ، حتى يكونوا معهم على قدم المساواة ، و يزاحموهم مزاحمة الرجل الشريف للرجل الشريف فى الأعمال النافعة . وكفى ما نعانى من آثار الأزمنة الغابرة ! .

وليعلم المصرى أن أية حكومة مصرية لا يمكنها أن تنهض بهذه الأمة النهوض الوافى إلا اذا ساعدتها الأمة نفسها ، وتدافع الشعب نحو مثله العليا وهى عديدة متنوعة ، أساسها الرجولة الحقة ، والعمل الصالح ، والعدل الشامل .

وإذا كنا نرجو من ولاة أمورنا أن يمنعوا تيار الأجانب عنا، وألا يقبلوا أولئك الذين تلفظهم بلادهم وتقذفهم الينا ، فنحن نريد الخير للمصريين جميعا ، ونريد أن ننقذ أمتنا مما هى فيه، وندفعها الى العمل بما يحقق لها آمالها التى غابت عنها زمنا طويلا .

كذلك يجب علينا ألا نقبل من الآن تجنس أجنبي بالجنسية المصرية . فعددنا كثير، وأرضنا تضيق بنا، وليست بلادنا مباءة استعمار، فكل أجنبي يأخذ الجنسية المصرية إنما يلتهم اللقمة من فم مصرى . فلا يُسمح باعطاء الجنسية المصرية إلا لمن حسنت سيرته، وتحقق نفعه ، وارتبط بأمتنا برابطة الدين أو اللغة .

ولقد دلت الحوادث على أن كثيرا من أولئك الذين تجنسوا بالجنسية المصرية زاحموا المصريين بهذا السلاح ، وأقصوهم عن كثير من الجمعيات ، والشركات التجارية والصناعية، بحجة أنهم مصريون، وتكشفت الحال فى كثير منهم على أن ضمائرهم وميولهم أجنبية ، وأنهم اتخذوا الجنسية المصرية ستارا لمزاحمة المصريين الصميمين ، وأن كثيرا منهم فوق ذلك لا يضمر الحب ولا الاحترام لجنسيته المصرية، أو لغة البلاد العربية .

وكفى ما فات .

وإن هذا البحث لا يتسع لتفصيلات كثيرة ، تؤلم النفس، وتحبس الصدر . واذا أردنا أن نحيا وجب علينا أن نكون أقوياء حيال هذا الواجب الوطنى المقدس .

الفصل الثالث

الصناعة والتجارة

أوضحنا فيما سبق أن حالة مصر الاقتصادية تثير القلق، وأننا سائرون إلى الضيق وهبوط مستوى المعيشة بحالة تدعو الى الإشفاق، وتوجب اتخاذ الحيطة. وقد قلنا: إن أراضى مصر الزراعية والقابلة للزراعة لا تكفى ولن تكفى المصريين على أن يعيشوا ولو عيش الكفاف. وأهبنا بمواطنينا ألا يعتمدوا على الزراعة وحدها، ولا سيما أن النسل آخذ فى التزايد، والإنتاج الزراعى فى الفدان لا يزيد إن لم يكن قد نقص. ورأينا الذى لا نزال نجهر به هو أن لا خير يرجى من التفكير فى إصلاح بعض الأراضى البور أو كلها، فان ذلك مجرد إسعافات وقتية، لا تنقذنا مما نحن فيه. والذى نراه علاجا ناجعا مفيدا يخلص البلد مما يرزح تحت أثقاله هو نشر الصناعة والتجارة.

(١) أزمة المتعطلين فى مصر:

فى مصر حالة توجب الأسف، وهى مسألة المتعطلين، وأخص منهم المتعلمين. إن نسبة المتعلمين فى مصر فى جميع درجات ثقافتهم ضئيلة جدا؛ فهم لم يزيدوا الى الآن على ٢٠ فى المائة. فكيف مع هذا نرى ظاهرة التعطل؟، مع أن الواجب يقضى بنشر التعليم فى كافة أنحاء البلد. وهناك أمران لا ثالث لهما: إما أن نسعى فى إغلاق دور العلم، وأن نجعل بعضها لا يقبل إلا من يمكنهم أن يعيشوا بعلمهم؛ وفى هذا شر وبيل على البلاد؛ فإننا إن لم نمح الأمية منها، وإن لم ننشر التعليم بجميع أنواعه أصبحت الأمة منحطة جاهلة، عديمة الجدوى، وإما أن نفتح دور العلم، ونسعى فى نشر التعليم ومحو الأمية. فينتشر عدد المتعطلين والمستائين، وينتشر بذلك الفقر، وتشيع المذاهب الاجتماعية الخطيرة التى قد تُودى بهذا البلد.

✦
✦ ✦

كثيرون قد أخذوا العلم ونالوا إجازاته ، ولا يجدون الآن عملا ؛ فالتذمر موجود، وآخذ فى النمو ضد الحالة الاجتماعية الحاضرة .

فما الذى يجب على الناس أن يفكروا فيه ؟

وما هو سبب هذه الحال التى أدت الى أن البلد أصبح عاجزا عن إسداء العيش إلى هذا العدد القليل الذى تعلم وتهذب، و إلى هذا العدد الكبير ممن لم يتعلموا إلى الآن وهم الأغلبية العظمى ؟ .

وحسبى أن أدلك من الإحصاء الرسمى على عدد المتعطلين فى مصر — طبق إحصاء سنة ١٩٣٧ — لتعلم مقدار ما نحن فيه من حالة اجتماعية خطيرة .

ثبت أن الذين لا عمل لهم فى مصر كانوا فى السنة المذكورة :

		عدد
من	الذكور	١٩٠٨٢٢١
«	الإناث	٦٥٩٠٢٩٥
	المجموع	٨٤٩٨٥١٦

كما ثبت من الإحصاء نفسه أن الذين يعملون أعمالا غير منتجة، وفيهم التلاميذ، كانوا فى السنة نفسها :

		عدد
من	الذكور	٨٦٠٤١٩
«	الإناث	٤٦٦٧٨٤
	المجموع	١٣٢٧٢٠٣

وعلى هذا فسكان مصر وقد كانوا فى تلك السنة أقل من ستة عشر مليونا أصبح منهم ٩٨٢٥٧١٩ نفسا يعيشون عالة على الباقين، وليس لهؤلاء الباقين رزق إلا من ثمار الأرض، تلك التى وصفنا أمرها من قبل .

أرأيت بعد ذلك ما نحن فيه من تعاسة ؟ ، وأن هذا العدد الهائل الذى يقرب من عشرة ملايين ، متعلمين وغير متعلمين ، أصبح لا عمـل له إلا أن يكون عالة على نحو ستة ملايين من سكان مصر .

إن كثرة المتعطلين فى مصر مع قـلة المتعلمين ظاهرة تدل على عدم التوازن فى حالتنا الاجتماعية . وأرانى على حق إذا قلت : إن هـذا السبب راجع الى مجرد الاعتماد على الزراعة، وهى كما تعلم ضيقة محـدودة ، دون أن يكون لنـا نصيب فى أسباب الإنتاج الأخرى ، ومن أهمها الصناعة والتجارة .

ألم تر أن اليهود فى بلادنا ، بفضل الصناعة والتجارة ، أصبحوا وليس فيهم متعطل واحد ، متعلما كان أو غير متعلم ؟ ، بل أصبحوا يزهدون فى وظائف الحكومة ، فلا نرى منهم إلا عددا لا يؤبه له ممن دخلوا فى سـلك وظائف الحكومة . وما ذلك إلا لأن الصناعة والتجارة قـد أصبحتا لهم ميدانا فسيحا ، فعكفوا عليهما ، وجنوا منهما أطيب الثمـرات ، دون أن يفكر واحد منهـم فى تقييد حريته وثروته ونشاطه بالتهافت على وظائف الحكومة .

تطــوّر الصــناعة فى مصــر :

وأثبت التاريخ أن كان فى مصر من الصناع المـاهرين ما تشهد به آثارهم من أيام الفراعنة . ولكن الصناعة قـد تدهورت حتى محيت معالمها فى أواخر القــرن المـاضى ، الى أن أتت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ فحفزت مصر إلى رعاية الصناعات المصرية التى كانت قائمة وإيجاد صناعات أخرى زراعية وميكانيكية ؛ فنمت جميعها وترعرعت ، وكانت خيرا وبركة على الأهلين . فترى فى مصر صناعات حلج القطن ، والكبس ، وزيت بذرة القطن ، والغزل ، والنسيج ، والسكر ، والصابون ، ثم صناعة الطرابيش ، والأسرّة ، وأثاث المنازل ، وبعض المركبات الطبية ، والروائح العطرية ، والأدوات الصحية ، وصناعة الجلود ، والأحذية ، والزجاج ، والفخار ، والورق ،

وبعض الصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وغير ذلك مما نراه الآن بين ظهرانينا . ونجم عن ذلك أن وجد كثير من المصريين ميدانا فسيحا للعمل الصناعى والتجارى ، حتى لقد قدّر بعضهم أن عدد المصريين الذين تعولهم الصناعة والتجارة فى مصر يربى على المليون .

أضف الى هذا ما ارتأته الحكومة من تنقيح فى التعريفة الجمركية ساعد الصناعات المصرية منذ سنة ١٩٣٠ الى الآن ، وحفظ المنتج فى مصر من تلك المنافسة غير المشروعة التى كانت موجودة من قبل .

لكنى رغم كل هذه التباشير الطيبة ، ورغم أن رءوس الأموال المستثمرة الان فى الصناعة بلغت نحو ١٣٠ مليونا من الجنيهات بما فيها صناعة النقل ، لا أزال أعتقد أننا لا نؤدّى الحقيقة كلها إذا قلنا إن هذه الصناعات التى وجدت أو نمت وترعرعت من بدء الحرب الماضية ، كانت كلها صناعات مصرية .

إن الحقيقة هى أن أغلب هذه الصناعات التى قامت فى مصر هى صناعات فى مصر لا صناعات مصرية ، بمعنى أن أغلب الذين قاموا بها فى مصر هم الأجانب لا المصريون . فهل يمكنك مثلا أن تقول إن صناعة السكر فى مصر صناعة مصرية ، أم أنها صناعة أوجدها فى مصر غير المصريين ؟ ويقال هذا فى كثير من الصناعات الميكانيكية والغذائية وغيرها .

إن المصرى ليؤمل أن تكون هذه الصناعات وليدة تفكير مصرى ، وكفايات مصرية ، تديرها عقول مصرية ، وتؤسسها رءوس أموال مصرية .

(٣) الشركات فى مصر :

انظر مثلا إلى الشركات القائمة فى بلادنا الآن ، وهى كثيرة متنوعة : مصارف بأنواعها ، وشركات عقارية ، وشركات نقل بحرى ونهرى ، برى وجوى ، وشركات مياه ورى ، وشركات مكابس وتكرير ، وشركات بناء ، وشركات أغذية ،

وشركات تجارية ، وشركات فنادق ومعادن ، وشركات مواصلات ونور ، لا ترى من عمل المصريين فى ذلك كله إلا النزر الضئيل التابع لبنك مصر . ولا ترى فيها إلا بنك مصر ، و بنك التسليف الزراعى والعقارى ، وما بقى بعد ذلك هو من تفكير غيرنا ، و إدارة غيرنا و بأموال غيرنا .

وقد وصل نشاط الأجانب فى بلادنا وكفايتهم إلى أن شركة من شركاتهم ربحت فى سنة ١٩٤٠ (طبق الإحصاء الرسمى) ما مكّنها من دفع ١٥ ٪ ربحا للساهمين نقدا ، وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا ؛ فكأنها أعطته ٧٥ ٪ ربحا فى سنة واحدة من رأس ماله . وذلك كله بعد خصم جميع المصروفات وما آحتفظت به من الاحتياطى ! .

فلا تقل بعد ذلك : إن فى مصر صناعة مصرية بالمعنى الصحيح ، بل قل : إن فيها صناعة وتجارة ، رءوس أموالهما من غير المصريين .

لهؤلاء الأجانب أن يفخروا بإيجاد الصناعة والتجارة فى بلادنا . والفضل الأكبر راجع إلى العلوم والكفايات الصناعية والتجارية ، تلك التى دفعت أولئك الأجانب إلى استثمار أموالهم ، واستثمار علومهم وفنونهم ، وجهودهم لخير أنفسهم ، ثم انتفع منهم المصريون ، لا باعتبارهم رءوسا فى الحركة الصناعية والتجارية بل أذنابا !

قلنا : إن المصرى بطبيعته مستعدّ للصناعة ، و يمكن أن يكون مستعدّا للتجارة . ولا يكون مستعدّا فى الحالتين إلا بالعلم والنشاط ، ومكافحة الفقر ، والضيق الذى نحن فيه .

فهل لنا أن نيئس أم علينا أن نفكر ، وأن نسعى فى أن تكون لنا صناعة مصرية حقيقية ، برءوس أموال مصرية ، حتى نتفادى الكارثة التى أشرفنا عليها ، ولا ينقذنا منها إلا هذا التوجيه الصحيح ، و إلا العمل فى هذه الناحية بأمانة و إخلاص .

الحق أنه لا يصح لنا أن نيئس ، وأن الأمل سيتحقق متى صح العزم وحسن التوجيه .

(٤) تقدم اليابان الصناعى والتجارى :

ولكى أعطيك فكرة صحيحة تزيد هـذا الأمل رسوخا يحسن أن أضرب لك الأمثال : ها هى ذى أمة اليابان، كانت جاهلة فقيرة ، يعيش أهلها على صيد الأسماك وزراعة الأرز، وكانت توصد أبوابها فى وجه الأجانب والعلم الحديث؛ حتى وصل اليها الكوماندور الأمريكى "بيرى" فى سنة ١٨٥٤ ببوارجه الحربية مهددا، فبدأت فى إنشاء المدارس، وتعلم اللغات الأجنبية سنة ١٨٥٥، ثم ما لبثت أن ولى أمرها أمبراطورها العظيم "ماتسوهيتو" فى يناير سنة ١٨٦٨ إلى أن توفى سنة ١٩١٢، وفى هذا العهد انتقلت أمة اليابان من فقر وضعف وجهل، إلى أن أصبحت اليوم من أقوى أمبراطوريات العالم وأشـدها بأسا، وأرقاها صناعة وتجارة، حتى خيف جانبها ، وصارت فى مقـدمة أمم الأرض .

هذا العصر ، وهو عصر الأمبراطور "ماتسوهيتو" يسمونه عصر "ميجى" وفيه نهضت الأمة اليابانية، ووثبت تلك الوثبة التى تخلب الأبصار .

فهل قامت اليابان بمعجزة ؟ . أم أن فى الشرق نواة نهضات يكفى لإيقاظها حسن التوجيه ومضاء العزم ؟ .

أربع وأربعون سـنة نقلت اليابان من أمة إلى أمة ، وخلقت من الضعف قوة ، ومن العـدم وجودا ، ومن الاستكانة عظمة ، ومن الخوف سلاما وأمنا . كان علم اليابان لا يخرج من أرضها ، فأصبح الآن علما خفاقا فيما وراء البحار، تحنو له الرءوس إجلالا و إكبارا .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من جزيرتها إلى العالم كله .

فما هى أسباب تلك الوثبة التى يراها المستضعفون معجزة ؟

الأمر بسـيط .

لم يكن فى اليابان شىء يذكر من المواد الأساسية للصناعات . ليس فيها شىء يذكر من الحـديد ، أو البترول ، أو الفحم ، أو النحاس . وليس فيها شىء مطلقا من القطن، أو المطاط، ومع هذا نهضت، وعملت، فوصلت . فما السر ؟

عانت بلاد اليـابان الشدائد . ودفعت مع فقـرها أموالا طائلة للأجانب . واستمرت تقاسى محنـة الأزمات كما تقاسى مصر الآن . وهى مع شـدة احتياجها للمواد الأولية — الخامات — لم تحجم عن الدخول فى ميـدان العمل، لا بالطرق الارتجالية، ولكن بطريقة درس النظم الغربية من صناعية وتجارية واقتصادية . ووضعت لنفسها برامج مدروسة معقولة مهيأة لسنوات محدودة؛ تنفذ فى خلالهـا مشروعاتها الوطنية العظيمة . ثم رأت أن الشعب فى أول أدوار حياته لا يطالب بالقيام بمشروعات هامة؛ لأنه لا يعرفها ولا يدريها . وفى الحق أن الشعب فى أول نهضاته كالقاصر لا يطالب بمـا يطالب به الرجل الرشيد . وهذا القاصر محتاج الى هيمنة و إرشاد وتشجيع . فمن ذا الذى يكون مرشده ووصيه، حتى يشب و يطير بأجنحته، و يمشى على قدميه ؟ .

لا يوجد للشعب من يرشده إرشاد الوصى الرحيم سـوى حكومتـه . و بغـير الحكومة فى الأمم القاصرة لا يقوم عمل، ولا ينجح مشروع. ولهذا وجدنا المشاريع الفـردية فى أمة كأمتنا حديثة العهد بالصناعة والتجارة يؤوب عملها غالبـا بالخيبة والخسران .

قامت الحكومة اليابانية بعد درس النظم الغربية، و بعد الصدمة التى أصيبت بهـا من فتح موانيها للتجارة الأجنبية — قامت فى عصر "الميجى" كما قلنـا من سـنة ١٨٦٨ تشيد المعامل والمصانع فى بلادها، وترسل فى الوقت نفسه شبابها الى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية فى أوربا، الى أن وجد العدد الكافى من أولئك الفنيين الممتازين؛ فسلمت إليهم هذه المصانع، وكونت بذلك النواة للصناعة اليابانية الحديثة، وأعطت هذه المنشآت الحكومية إلى شركات أهلية يابانية صرفة .

دام إشراف الحكومة هكذا على بعض الأعمال الصناعية بضع سنوات، وكلما رأت نواة صالحة من شـبابها ورجالها المـاليين سلمت اليهم هـذه المصانع، وتلك

المنشآت . فكان لهذه الإصلاحات على هـذا النحو أثرها المحمود فى إنقاذ اليابان من الخيبة والإفلاس .

وليس هـذا الإشراف والإرشاد مقصورين على اليابان وحدها؛ فهناك حكومات أخرى قامت بشيء كثير من المشاركة والتشجيع لأممها، كحكومات سويسرا و بلجيكا وألمانيا وانجلترا .

وليت حكومتنا تقوم بنحو من هـذا العمل، على نحو من هذه الفكرة والدراسة والتنظيم ، فتدرس المشاريع واحدا بعد واحد ، حتى اذا وثقت من النجاح قامت بعمل منشأة صناعية تكون لها خاصة، أو شركة بينها وبين الأهالى المصريين، ثم تهيء الشباب المتعلم الى ملء الوظائف الفنية فى هذه المنشأة، وتعمل على حماية جمركية مؤقتة؛ حتى إذا نمت المنشأة وترعرعت ووثقت من نجاحها تركت حصتها يشتريها المصريون . و بمثل هذا العمل نتق ذلك الذى يسمونه بالمتعلمين المتعطلين، بل نصبح محتاجين الى متعلمين ليسدّوا النقص الذى يوجده اتساع العمران الصناعى والتجارى فى البلاد .

لم تكتف الأمم الناهضة بهذا ، بل قام بعضها بنظام تمرين العمال الإجبارى بالعمل فى المصانع ، و بتلقى دروس ليلية للتخصص والتمرّن على دقائق الأعمال الصناعية ، حتى توجد فى البلاد عددا وافرا من العمال المهرة ؛ و بهذا تمكنت من إيجاد الفنيين والعلماء، والعمال على اختلاف طبقاتهم، فأصبح هؤلاء جميعا عماد الحركة الصناعية .

أوجدت هـذه الأمم أيضا نظاما اجتماعيا يغرى العمال والعاملات بالدخـول فى الصناعة ، وعملت على تنمية أسباب الرخاء فيما بينهم ، فقامت من فورها تنظم المصانع، وتراقب نظافتها وترتيبها ، ودقـة العمل فيها، وتنشئ نظام التعاون الاجتماعى الخاص بصحة العمال وادّخارهم ، ومراقبة طعامهم وشرابهم وكسائهم، بل مراقبة مستقبلهم ،وتهيئة وسائل الزواج للبنات فى سنّ محدودة، و إيجاد رأس مال

للبنت بعد أن تنتهى من عملها لتتزوج . وقامت بنظام التأمين الاجتماعى على أدق ما يكون ، تأمين ضد المرض، والبطالة، والشيخوخة، والحوادث . كما أنشأت مصارف للتسليف الصناعى والتجارى، على نحو التسليف الزراعى ، يجد فيها رجال الصناعة والتجارة ما يأخذ بأيديهم إلى ما فيه خير أعمالهم، ونموها وازدهارها .

فهذه الأنظمة سعت إليها الأمم اليقظة سعيا علميا دقيقا ، واختارت ما ارتأته أمثل لبلادها من جميع أنظمة العالم : رقى فى الفن الصناعى، وفى النظام الصناعى، وفى الحياة الاجتماعية الصناعية ، رقى فى التأمين وفى وسائل الصحة ، وفى العطف على العمال، وفى التعاون بين الجميع. ويسود هذا كله نظام شبه عسكرى، حتى طبعت النفوس بطابع النشاط والنظام، والطمأنينة على الحياة .

تلك هى الأسباب التى رفعت الأمم الصناعية والتجارية الى السماكين، وجعلت من اليابان مثلا أمة مهيبة الجانب ، شديدة البأس، وكونت بذلك جيلا جديدا قويا بدأ من سنة ١٨٦٨ الى أن أصبح الآن يمثل الأمة اليابانية الحاضرة .

(٥) صلاحية مصر للمجال الصناعى والتجارى :

فلم لا تقوم مصر بشىء من هذا العمل ؟ لم لا تفكر — وهى أمة شرقية — فيما فكرت فيه من قبل أمة شرقية مثلها؟ ولم لا تدرس تلك الأنظمة عن قرب دراسة هادئة عميقة، تختار منها ما يتفق واستعدادنا ؛ كما اقتبست بلاد اليابان من بلاد الغرب ما كان عونا على نجاحها ونهوضها الذى نراه عجيبا، وهو فى متناول الأيدى؟

لم يعرقل اليابان احتياجها للمواد الأولية (الخامات) وهى أسس الصناعة الحاضرة؛ فهمتها القعساء عوضت عليها هذا النقص، وجلبت من الخارج ما احتاجت اليه . واعتقادى أن الظروف تواتى مصر كما واتت اليابان ؛ فان مصر فى وسط القارات الثلاث ، وما ينقصها من مواد أولية يمكنها أن تجلبه من الخارج بعد ازدياد سرعة المواصلات وسهولة النقل وقربها من آسيا وأوربا وإفريقية. كل هذه

العوامل تساعد البلاد المصرية كما ساعدت اليابان، وكما ساعدت إيطاليا وسويسرا اللتين تشبهانها فى الاحتياج إلى تلك المواد، ومع ذلك تقدمت هذه الأمم الثلاث فى ميدان الصناعة تقدما يدعو إلى الإعجاب والإكبار. فليس فى إيطاليا ولا فى سويسرا مواد أولية كثيرة، وهما مع ذلك قد نجحتا، وشقتا لهما طريق النجاح، وارتقتا فى نهضتهما الصناعية والتجارية بما لا تخفى آثارها على أحد.

فى مصر مواد أولية كثيرة، ففيها مواد الأغذية بأنواعها العديدة، وفيها المواد العطرية، وفيها البترول، والقطن، والصوف، والبذور الزيتية، والفوسفات، والقصدير وفيها الحديد، والبلاتين، ومواد البناء والطلاء والخزف والزجاج. ومن يدرى؟! لعلنا نجد فى بلادنا شيئا كثيرا من المواد الأولية الأخرى. فما الذى يمنعنا من أن نوجه كل جهودنا الى الصناعة توجيها علميا متواصلا؟! وأن تساهم حكومتنا فى ذلك كله بقسط وافر، بما لها من دربة واستعداد ووسائل، وأن تشرك معها بعض المصريين، وأن تهيئ شبابها الى العمل فى هذا الميدان الواسع الفسيح، الكثير الخيرات، فتنقذ البلاد مما نحن فيه من عوز، وتهيئ لنا عملا صالحا يجعلنا لا نفكر فى الأخطار المحيقة بنا من الاعتماد على الزراعة وحدها.

فى البلاد مساقط مياه يمكننا أن نستغلها لإيجاد الكهرباء. فهل يليق بنا أن نبحث مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، ونبقى هكذا متردّدين خائفين وجلين عشرات السنوات؟، وكل حكومة وليت الحكم تضعف عن أن تقرر فى أمره قرارا حاسما، خيفة أن تتهم بما لا ترضاه لنفسها من تلك المطاعن والمهاترات التى خلقتها الحزازات الحزبية!.

إن البلاد التى ارتقت فى الصناعة لم تكتف بالاعتماد على المواد الأولية "الخامات" التى تنقصها، ولكن وجهت همها بأساليب العلم والمهارة الى إيجاد خامات صناعية. فقد وصلت جهود تلك الأمم الناهضة الى إيجاد الحرير الصناعى، والبترول الصناعى، والمطاط الصناعى. ووصل أمرها الى أن أنتجت الصوف من

اللبن . ألا نخجل من أنفسنا بعد أن أصبحنا كأمم القرون الوسطى، لا نعرف من هذا التمدّن الحاضر شيئا ؟ ! وكدنا نعيش على هامش الحياة الإنسانية !

ها هي ذى ألمانيا توجد البترول الصناعى ، وأخذت قبل الحرب تنتج من المطاط الصناعى سنويا ما بين ٢٥٢٠ ألف طن . وأنتجت منه روسيا فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠ ألف طن . وهذان البلدان لا ينتجان شيئا من المطاط الطبيعى .

وقد أنتج غيرنا كثيرا من الحرير الصناعى الذى انتشر فى بلادنا وفى الشرق انتشارا كبيرا . وحتى تعرف مدى ازدهار هذه الصناعة الحديثة أعرض عليك ما أنتجته بعض البلاد من الحرير الصناعى فى سنة ١٩٣٨ طبق إحصاء عصبة الأمم :

	طنا متريا
الولايات المتحدة	١١٦٩٩٠
اليابان	٩٦٥٠٠
ألمانيا والنمسا	٦٥٠٠٠
بريطانيا	٤٨٢٨٥
إيطاليا	٤٥٩٩٦
فرنسا	٢٨٠٠٠

وقد قام كثير من البلاد بهذه الصناعة ونحن عنها غافلون .

وفوق ذلك فإن الصوف المستخرج من اللبن قد قامت إيطاليا بصنعه، وأنتجت منه فى سنة ١٩٣٨ : ١٦٨٣ طنا متريا . وهذه الصناعة الحديثة لا بد أن تأخذ لها مكانتها على مستقبل الزمن .

هذا قليل من كثير، يدلك على مبلغ العلم والهمة والنشاط، ومطاردة الفقر، والبحث عن وسائل رفع مستوى المعيشة . ونحن قابعون فى دورنا لا نعرف إلا ما تنتجه أرضنا الزراعية ، ولا نفكر تفكيرا علميا صحيحا يعوض علينا ذلك الألم الذى تثيره الفاقة والعوز ؛ وهما من قلة الإنتاج وتكاثر السكان .

(٦) خطوات المجال الصناعى والتجارى فى مصر :

وضح بعد ما سبق أننا محتاجون إلى تنظيم علمى دقيق، كالذى قامت به البلاد الناهضة، تلك التى بدأت عملها باحتراس وحذر ونشاط، رائدها العلم وهمة شبابها وشيوخها، تحت إشراف حكوماتها . بدأت هذه الصناعات صغيرة سهلة بسيطة. بدأت باستعمال المواد الأولية الموجودة فى البلاد ، وما يمكن أن تجلبه من الخارج دون إرهاق . بل قد استعملت هذه البلاد فى بدء أمرها الحديد " الخردة " وأتقنت استعماله فى الصناعات الوطنية .

فما الذى ينقصنا للإقدام فى هذا الميدان ؟

أعتقد أننا محتاجون إلى صناعات ثلاث رئيسية، هى الميكانيكا، والكهرباء، والكيمياء . ويجب علينا أن نوجه جهودنا الى هذه الأنواع الثلاثة ، وتحقيق فروعها المختلفة، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها على وجه مضمون .

ولست من القائلين بوجوب البدء بعمل ما يخلب الأبصار . فمثلا ألا يمكننا — كما فعل غيرنا — بدل أن نفكر فى صناعة السيارات والطائرات أن نبدأ بصناعة أجسام هذه السيارات والطائرات ، وجلب آلاتها الدقيقة من الخارج ؟ كما أنه من السهل أن نتقن الصناعات الكيميائية ؛ فيخرج من بيننا من يقومون بتغذية البلاد بالأدوية الكيميائية ، والعقاقير الطبية ، وغير ذلك ؛ كما يفعل اليهود الآن فى فلسطين ، إذ يقومون بتغذية البلاد بهذه الأنواع، ويصدرون إلينا ما غمر أسواقنا المصرية . إن نهضة البلاد لاتقوم على البدء بالأعمال الكبيرة ؛ فهناك صناعات صغيرة لا عداد لها، وهى التى تستنزف فى الحقيقة أغلب الأموال المصرية، فهلا نفكر فى إتقان هذه الصناعات الصغيرة، كالعقاقير والمستخرجات الطبية ، والروائح العطرية، وغير ذلك مما هو سهل ميسور فى هذه البلاد؟ .

وهل لنا أن نفكر فى نشر الصناعات اليدوية الصغيرة بين الطبقات الفقيرة فى المدن والقرى، حتى نجد لأولئك المعوزين من بنات وبنين شيئا من عمل أيديهم يقتاتون منه ؟

وهل لنا أن نفكر أيضا فى ازدهار الصناعات الزراعية كحفظ المحصولات الغذائية والمأكولات المجففة ، و بلادنا زراعية بحتة، حتى لا نحتاج إلى جلب مأكولات زراعية لنا من الخارج تنتجها بلادنا على أكمل وضع .

إنى أعتقد أنه لا ينقصنا إلا شىء واحد هو التفكير العلمى المنظم فى إبراز هذه المشاريع إلى حيز الوجود ، وتهيئة الشباب تحت إشراف الحكومة بصفة وقتية . وإذا بقينا على ما نحن فيه من جمود وقلة تفكير فى مستقبلنا فلا يعلم إلا الله ماذا يكون مصيرنا ؟ .

إن حالتنا الحاضرة لا توجب الارتياح : زراعة لا تكفى لتغذية البلاد ، وصناعة تكاد تكون معدومة ، وتجارة معدومة فلم هذا الإبطاء، وهذا التواكل ؟ .

إن وارداتنا أصبحت أكثر من صادراتنا ، فميزان التجارة الحاضر فى غير مصلحتنا، ويمكننا أن نعرفه من الحقيقة الحاضرة .

ذلك أن الواردات والصادرات فى سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ كانت بالجنيهات المصرية كما يأتى :

	قيمة الواردات	قيمة الصادرات
سنة ١٩٣٨	٣٦٩٣٤٣٧٣	٢٩٣٤٢٤٨٥
سنة ١٩٣٩	٣٤٠٩٠٧١٦	٣٤٠٨٠٩١٣
المجموع	٧١٠٢٥٠٨٩	٦٣٤٢٣٣٩٨

فالعجـز إذن فى السنتين هو : ٧٦٠١٦٩١ جنيها مصريا ، وهو ما خسرته مصر . أضف إلى هذا خسائر أخرى نتجت من خسائر النقـل البحرى . وخسائر السيـاحات وغيرها . وهـذا كله فوق ما علمت من أن المصرى لا يملك فى بلاده إلا نحو ثلث فدان من الأراضى المزروعة !

فكيف إذن تدهش حينما يقال : إن مستوى دخل المصرى فى السنة لا يتجاوز الآن تسـعة جنيهات ، ومستوى معيشة غيرنا يصل فى بعض البلاد الى أكثر من مائة جنيه ؟ ! .

(٧) ديون الأفـراد :

إن الضيق قد استحكمت حلقاته ، ولا مغيث لنا إلا عمل جدّى من صناعة وتجارة ، والأزمات فى مصر أصبحت داء عضالا . وقد عالجت الحكومة بعضها بمـا يسمونه "تسوية الديون العقارية" وهى لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولا تهيئ البلاد للشفاء من هذه الأمراض .

وليت ديون الأفراد كانت لأبناء البلاد ، فان ديوننا — مع الأسف — غرم علينا ، غُنْم لغيرنا بفضل تلك الشركات ، والمصارف الأجنبية . ولا ندرى أين تضيع الأموال التى يأخذها المصريون من الأجانب ؟ .

للمصريين أطيان وأملاك يتبادلون فيها البيع والشراء بنقود أجنبية ، والرهنيات لمصلحة الأجانب . فما الذى أفادته مصر من تقلب حركات البيع والشراء ، والمتعاملون جميعا فقراء ، لا همّ لهم إلا دفع الديون ، وفوائد الربا ؟ . تنزع ملكية أطيان وأملاك كل سنة لسداد ديون الدائنين ، وما سبب ذلك كله إلا أن المصرى فلاح لا يعرف فى الصناعة والتجارة وممارسة المـال شيئا ، وليس له ينبوع يستـغل فيه ما يقتنيه . ففى سبيل زخرفه وجموده يضيع ما بين يديه ، لأنه لا يعرف كيف يتصرف فيه ، إلا أن يهلكه أملا فى نتاج الأرض ، وهى لا تغـل له إلا اليأس والحسرة ! .

تباع جبرا أملاك وأطيان كثيرة سنويا يملكها المصريون . وأعرض عليك مثالا عن ثلاث سنوات مضت تنبئك عن مثيلاتها :

كانت قيمة الأراضى والمنازل التى نزعت ملكيتها بسبب الديون كما يأتى :

	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٩
	جنيه	جنيه	جنيه
بطلب أفراد	١١٥٢٨١٩	٦٨٩٣١٣	٦٤١٤٨٤
بطلب بنوك	٧٩٢٥٣٥	٤٧٨٥٢٦	٦٨٦٥٦٥
بطلب الحكومة	١٢٤٣٤	٣٧٠١	١٨٢٠٧
المجموع	١٩٥٧٧٨٨	١١٧١٥٤٠	١٣٤٦٢٥٦

ملكيات بيعت بأبخس الأثمان ، ولا ندرى أين ضاعت أثمانها ؟

ويلاحظ فى هذه البيوع أن أثمانها وصلت إلى أيد غير مصرية ، وأنها بيعت رغم ما بذلته الحكومة فى إيقاف البيوع الجبرية من جهود . وأن أغلب ما بيع بطلب الحكومة كان سدادا لمال الأطيان ؛ فقد عجز بعض المصريين عن أداء الضريبة ، وما ذلك إلا للفقر ، وهبوط مستوى المعيشة ، وانعدام الصناعة والتجارة فى البلد .

(٨) تحديد الملكية العقارية :

إن جهودنا الضئيلة فى أمر الصناعة والتجارة وما جرّنا عليه نقص مواردنا من متاعب قد دفع بعض الناس إلى الاعتقاد بأن فى البلاد أثرياء كثيرين قد وضعوا أيديهم على أراض واسعة ، وأن الفقر قد أحدق بعامة الشعب ، وأن الضيق قد استحوذ على الشبان المتعلمين المتعطلين ، وقام بعضهم ينادى فى المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية ، حتى توزع الأراضى على المصريين كافة بشىء من العدالة ، ويكون لهم نصيب فى هذا الرزق الضيق . واعتقادى أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلى فى إخراجنا مما نحن فيه ، وفى تحسين حالنا .

ذلك أن بلادنا ديمقراطية، ويحسن بنا أن نحافظ على حرية الفرد، ومجال نشاطه وتفكيره، وثمرات جدّه، بقدر ماتسمح به هذه الحرية، فضلا عن أن توزيع الأراضى — كما قلنا — لايفيد الفائدة المرجوة، نظرا لضيق الأرض، وتزايد السكان. و إن الدواء الناجع فى رأيى هو كما قدمت، قيام الحكومة — كما عملت بلاد اليابان وغيرها — بالإشراف على الصناعة والتجارة إشرافا أبويا حكيما يؤتى ثمراته الطيبة، دون أن تقيد نشاط الأفراد فى اقتناء الأطيان .

وقد يكون لفكرة تحديد الملكية العقارية بعض القوة، أو القوة كلها، إذا لم تثمر جهود الحكومة فى تربية الأمة، أو تربية جانب كبير منها تربية صناعية تجارية . فاذا أخفقت الحكومة بعد جهودها المتكررة فى حفز الأمة على الاشتراك فى ثمرات الصناعة والتجارة، وخاب أملها فى جنوح الشعب إلى هذا العمل العظيم، إذا يئست الحكومة من مساهمة الأفراد لها فى العمل، كان من المعقول أن تفكر وقتئذ فى تحديد الملكية العقارية؛ حتى تدفع الناس إلى مساهمتها ومشاطرتها الأعمال الصناعية والتجارية قسرا. أما الآن ولم تعمل الحكومات شيئا فى سبيل ازدهار الصناعة والتجارة وتهيئة الأمة لها، فلا معنى فى أن نفكر فى وضع نظام يختص بملكية الأطيان قبل العمل على تشجيع الصناعة والتجارة بمساعدة الحكومة كما فعلت أمم أخرى .

⁂

ويجرّنا هذا البحث إلى التكلم قليلا عن بعض مسائل مرتبطة بالصناعة والتجارة لما لها من الأهمية فى سبيل استكمال ما يجب أن تقوم به الحكومة نحو أبناء البلاد . وهذه المسائل لأهميتها يصح أن نفرد لها بحثا خاصا، وهى :

(أولا) السياحة .

(ثانيا) فوائد القروض .

(ثالثا) اللغة القومية والوظائف فى الشركات .

(رابعا) شركات الاحتكار .

وسنتكلم فيما يلى بايجاز عن كل موضوع .

أولا — السـياحة :

لا يخفى ما للسـياحة من فوائد جمـة لا يمكن إنكارها . وطالما غنم كثير من الأمم من وجود السائحين فى بلادهم، حتى أصبحت صناعة السياحة فى بعض البلاد من موارد ثروتها الأساسية . ومن بين هذه البـلاد سويسرا وفرنسا . وقد عنيت إيطاليا وألمـانيا قبل الحرب القائمة عناية كبرى بأمر السياحة ، وجلب السائحين . ويمكننا أن نقول : إن السياحة قد أصبحت صناعة كبيرة، متفرعة المسالك،وعليها مدار ثروة بعض الأمم .

وإذا نظرنا إلى أغراض السياحة نجدها قد اتسعت ، وتعدّدت، وأصبحت فى أيامنا الحالية — كما تقول مصلحة السياحة نفسها "ضرورة تمليها الرغبة فى تغيير البيئة ، وتجديد القوى والرياضة والاستطلاع، والافادة مما ابتكرته القرائح المجدّدة من وسائل الترفيه والتمدين" .

ومصر بحمد الله قد اعتبرت من أهم البلاد التى يرحل السياح اليها، فهى مشتى جميل يحفظ الناس من شـدّة البرد القارس فى أوربا وأمريكا، فيؤمها كثير منهـم لهذه الغاية، وخاصة كبار السنّ، ومن يرجون الراحة بعد ما يصيبهم من عناء ونصب. بها مناظر شتوية خلابة وقت ازدهار الأرض بالخضرة والزرع . وبها صفاء السماء فى مروجها وصحرائها الواسعة ، وليس بهـا تلك الأمطار ولا الضـباب ولا الثلوج التى تحجب أشعة الشمس وقت الشتاء، وتحرمهم متعة الدفء . وبهـا عيون المياه المعدنية يقصدها من يريدون الاستشفاء . وبهـا تلك الآثار التى لا تضارعها آثار فى العـالم؛ ففيها الأهرامات ، والهيا كل المتعـدّدة ، وآثار الفراعنة بفنها وروعتها المعروفين . وفيها آثار من الرومان واليونان والقبط والعرب، لا تخفى أهميتها الفنية والتاريخيـة ، فهى آثار خالدة، تمثـل عصورا مختلفة من عصور التمـدن الإنسانى فى بقعة من بقاع الأرض،كان لها أكبر مدنية فى العالم .

لكنا والألم يحز فى نفوسنا نرى أن مصر أهملت هـذه المزايا إهمالا ظاهرا ؛ فقـد حبتها الطبيعية سماءها الصافية، ونيلها العـذب ، وشمسها المتلألئة . وحباها رجالهـا الأقدمون مدنيـات، ولم يفكر إنسانها الحاضر، فى أن يستغل هذه المزايا النادرة استغلالا يتفق مع جمالها وجلالها .

أنشأت مصر من بضع سنوات مصلحة للسياحة،وكانت تنفق عليها قبل الحرب عشرة آلاف جنيه فى السـنة . الغرض منهـا الدعاية لمصر ببعض فروع أنشأتها فى أوربا وأمريكا . لكنا نعتقـد أن الاكتفاء بالدعاية بمبلغ زهيـد كهذا لا يفيد شيئا ، وكان الأولى أن توصد هـذه المصلحة أبوابها ، وتلغى مكاتبها الضئيلة إذا أرادت الحكومات المتعاقبة أن تكتفى بهذا العمل الهـزيل . ذلك أن كثيرا من الأمم الأخرى تصرف مئات الآلاف من الجنيهات على دعاياتها السياحية . وقـد قرأت تقريرا رسميا مقدما للحكومة يثبت أن أمما كثيرة قد أدركت ماتدره السياحة عليها من خير وافر ؛ فعنيت بالدعاية لهـا . ومنها فرنسا ، فقد صرفت فى الدعوة للسياحة فى عام واحد مائتين وخمسين ألف جنيه . وكان من أثر ذلك أن دخلهـا عقب تلك الدعاية فى سـنة ٩٣١ مليون ونصف مليون من السـياح ، أنفقوا فيها ثمـانين مليونا من الجنيهـات . ويطول بنـا المقام لو شرحنا ما تقوم به سويسرا وإيطاليا وألمـانيا وغيرها من الجهود المتواصلة لجلب السائحين .

ولا يكفى لجلب السائحين أن تكون هناك دعاية دون أن يصحبها ما يسـمى بالدعاية الصامتة ذات الأثر، وهى تسهيل السفر، وترغيب السائحين فى الإقامة بديارنا .

فما الذى عملته حكوماتنا لتسهيل التمتع بهذا النيل العظيم ؟ هل أوجدت طرقا ممهدة حوله ، يسير عليها السائح قرير العين، هانئ البال ؟ وما الذى قامت به هذه الحكومات فى تمهيد الطرق الأساسية للوصول إلى الآثار المصرية ، كالأهرامات ومدافن الملوك ، والآثار العظيمة المبعثرة فى الوجهين القبـلى والبحرى ؟ وما الذى عملته فى تجميل حلوان والأقصر وأسوان، وهى أكبر المراكز التى يؤمها السائحون ؟

كثير منا يعرف ميناء جنوى فى إيطاليا، وهى أقل أهمية من ميناء الاسكندرية. فان فيها محطة بحرية مستوفاة الشروط . عند ما يضع السائح قدمه على أرض هذه المدينة يرى نفسه فى محطة بحرية رائعة، ينزل اليها فيرى موظفيها، ومكاتبها المختلفة الخاصة بالتفتيش الجمركى والصحى، وقلم الجوازات، ومكتب الاستعلامات، ومكتب البريد والتلغراف والتليفون، ومقهى ومطعما، وغير ذلك مما يريح السائحين من عناء السفر . وفيها يستطيع المسافر أن يستقل قطار السكة الحديدية مباشرة دون الالتجاء إلى قطع مسافاتٍ طويلة شاقة .

أما هنا فى الاسكندرية مثلا — وهى أجمل مرفأ فى البحر الأبيض المتوسط — فليس فى مينائها إلا عراء، وشمس محرقة، أو أمطار غزيرة، تعطى السائح فكرة سيئة عن منظر تلك المدينة الكبرى . ناهيك باختلال النظام إلى درجة الفوضى، و بعثرة المكاتب المتعدّدة فى نواحى الميناء، واجتماع العاطلين والفضوليين، والحمالين والمتسولين، مما يؤذى السائح، فيأسف على تجشمه مشاق السفر دون فائدة أو جدوى . بل ينشر فى بلاده حين عودته صورة سيئة عن مصر، تحط من قدر البلاد، وتسيء إليها فى كرامتها وعزتها .

يقول بعض ذوى الرأى : إن مصر لو أحسنت صناعة السياحة، وأعطتها العناية الواجبة لها فانها قد تدرّ عليها من المكاسب أكبر إيراد قومى بعد القطن .

وقد لا يكون فى هذا القول مبالغة؛ فان مصر لا ينقصها إلا عمل الحكومات فى سبيل الدعوة إلى السياحة وتسهيلها، وتحبيبها الى السائحين . لا سيما وقد حبتها الطبيعة صنوفا من الروعة والحسن والجمال . وعدد السائحين فى مصر قليل جدا؛ فقد دلت الإحصاءات — بناء على تأشيرات القنصليات فى الخارج — على أن عدد السائحين الواردين سنويا الى مصر من أول أبريل الى آخر مارس من كل سنة كان كما يأتى :

				عـدد
سنة ١٩٣٥	—	١٩٣٦	:	٤٢٦٧٠
« ١٩٣٦	—	١٩٣٧	:	٤٣٨٢٥
« ١٩٣٧	—	١٩٣٨	:	٤٦٧٩٦
« ١٩٣٨	—	١٩٣٩	:	٣٩٧٠٢

ويبلغ متوسط الذين يهجرون مصر وقت الصيف إلى البلاد الأوروبية فى أوقات السلم حوالى أربعين ألفا فى السنة؛ عدا الذين يصطافون فى شرق البحر الأبيض المتوسط، وعدا ما ينفقه المصريون الحجاج ، وعدا ما تصرفه البعثات الكبيرة الموجودة فى الخارج .

وقد قدر بعضهم مايصيب مصر سنويا من الخسائر بنحو ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات ، قيمة الفرق بين ما يصرفه المصريون فى الخارج، وما يدفعه السائحون فى فصل الشتاء فى مصر . فان المصطافين من مصر يذهبون إلى الديار الأجنبية ولا يكتفون بنفقات الإقامة والأكل والنزهة، وإنما يستشفون فى تلك البلاد ، ويشترون الكثير من السلع المختلفة ؛ بعكس الأجانب فانهم يأتون إلى بلادنا ولا يشترون شيئا يذكر، إلا مايقوم بأودهم فى سياحاتهم القصيرة.

وإن أولئك الذين يقدرون أن مصر تخسر سنويا من ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف إنما راعوا الفرق بين ما يصرفه الأجانب فى مصر والسائحون من مصر فى الخارج. وأعتقد أن الخسارة أكثر من هذا . ذلك أن المصرى متى وطئت أقدامه أرضا أجنبية انتفع أهل البلد الأجنبي بكل ما ينفقه المصرى. أما هنا فيأتى الأجنبي على بواخر أجنبية، ويقيم فى فنادق أجنبية، ويلهو فى ملاهٍ أجنبية، ويشرب مشروبات أجنبية، ولايقاسم المصريون فى هذه المكاسب إلا بمقدار قليل ضئيل، هو ما يتقاضاه صغار الخدم والعمال والتراجمة ، وأثمان المواد الغذائية . لكنا مع ذلك لا ننكر أن لأمتنا مكسبا عظيما من السياحة ، إذا عرفنا كيف نستعملها .

فللحكومة رسوم الجوازات والموانئ ، وللسكك الحديدية والنقل البرى مكاسبها، وكذلك للمتاحف والآثار، وأجور البريد والتلغراف والتليفون والجمارك، وللأسواق المحلية إيراداتها . فاذا أحسنا أمر السياحة كانت لنا خيرا فى تقليل البطالة وفى شراء الحاجيات والسلع إذا أتقنت صناعتها، وفى الضرائب المتنوعة وغير ذلك مما يصح أن يدفعنا إلى العمل على تهيئة البلاد لأن تتقبل وتجذب أولئك السائحين وتحبب لهم طول الإقامة. وتنظيم السياحة يحفزنا إلى العناية بشىء كثير من مرافقنا الحيوية، ويساعدنا على تنظيم داخل بلادنا بما تستغله من هذا المورد العظيم. وإن احتكاكنا بالأمم الراقية واهتمامنا بأمور بلادنا يساعدان على كثرة السائحين ، وكثرة الأموال، وهى وحدها من أهم العوامل للترفيه عن ضيوفنا، وللترفيه عن أمتنا نفسها .

ولهذا لا نبالغ إذا طالبنا حكوماتنا المختلفة بجعل أمر السياحة عنصرا قويا من عناصر صناعاتنا الوطنية، وألا يكتفى فيما يسمونه مصلحة السياحة بالحالة التى هى عليها الآن . بل إن الضرورة تقضى بأن يكون للسياحة فى بلادنا شأن عظيم. يجدر بنا أن نوليه عنايتنا واهتمامنا . ولا نعد مسرفين إذا طالبنا بأن يكون لهذه المصلحة اختصاص واسع، واعتماد مالى كبير، يليق بهذا العمل العظيم، وأن يتولى ادارتها موظف كبير كوكيل وزارة ، يتبع وزارة التجارة والصناعة ، أو رياسة الوزارة نفسها، وربما كان فى هذا مزيد عناية ، لضرورة اتصال السياحة بوزارات كثيرة كوزارة التجارة والصناعة، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة الأشغال العمومية ، ووزارة المواصلات، ووزارة المالية . ويجب أن تكون هذه المصلحة الكبرى قائمة على عملين أساسيين :

أولهما الدعاية الكبرى فى الخارج . وثانيهما الاصلاح الداخلى الذى هو نعم الدعاية لجلب السائحين، واتساع مجال العمل فى هذه المصلحة، وبالتالى اتساع مكاسب مصر من هذه الناحية ماديا وأدبيا .

إنه لا يصح، ومركز مصر الممتاز على نحو ما وصفنا، أن يكون ميزان السياحة فى مصر ميزان عجز . ولا نكتفى بأن يتعادل ما تنفقه مصر فى الخارج وما تكسبه من السائحين، بل يجب أن يكون هناك فرق شاسع فى الزيادة التى تجنيها مصر من عمل هذه الصناعة ، وأن تكون هذه السياحة عملا صناعيا تجاريا اجتماعيا ، يكفل لمصر إيرادا قويا ذا أثر فى ميزانيتها .

وفوق ذلك يجب أن يكون لهذه المصلحة اختصاص ذو أثر فعال فى تحبيب المصريين أن يصطافوا فى بلادهم، وأن يأووا الى أمكنة مختلفة على تباين طبقاتهم لتجديد قواهم والترفيه عن أنفسهم؛ فان الراحة والتسلية وقت الصيف أصبحتا فى أيامنا هذه ضرورة من ضرورات الحياة .



وعلى هذا يمكننا أن نقول بوجوب إيجاد برنامج صريح لخمس سنوات أو عشر يصح بعدها أن نقول : إن مصر قد قامت بواجبها نحو جلب السائحين، وتحبيب المصريين فى الاصطياف بأراضيها، كما يفعل كثير غيرنا من الأمم .

ولا يفوتن القارئ أن قد ظهر لمصر قبل الحرب الأخيرة منافسون كثيرون ، سعوا ونجحوا فى جلب السائحين، وفى تسهيل إقامتهم بين ظهرانيهم، حتى زاحمتنا الآن فى أمر المشتى مراكش، وتونس، والجزائر، عدا المشاتى الأصلية القائمة فى جنوب فرنسا و إيطاليا وغيرهما .

وعندى أن البرنامج الذى يجدر بنا أن نعمل على تحقيقه بهمة ونشاط متواصلين يجب أن يكون على النمط الآتى :

(١) إنشاء محطة بحرية فى الاسكندرية على غرار المحطات البحرية القائمة فى الموانئ الكبرى كمرفأ « جنوى » .

(٢) إصلاح حلوان والعناية بمنابع مياهها المعدنية، وإصلاح وسائل النقل الموصلة اليها بتوسيع الطريق الموصل إليها من القاهرة، وإصلاح سكتها الحديدية، وتنظيم شوارعها، وإيجاد الفنادق، والحدائق، وملاعب الرياضة البدنية، التى تليق بمدينة بلغت من الشهرة مالا تقل عن أى مركز من مراكز الاستشفاء العالمية، وجعل حماماتها على مستوى يناسب هذه الشهرة العالمية .

(٣) تجميل الأقصر، وأسوان، والعناية بطرقهما ونظافتهما وإنارتهما، وتوفير الوسائل الصحية، ووسائل الترفيه التى يحتاج إليها السياح .

(٤) إصلاح الطرق المصرية بحيث يتسنى للسائح أن يخترق أرض مصر بسيارته، وأن يجد فى رحلته إلى مراكز الآثار أنواع التسلية والراحة .

(٥) إيجاد طريق — كورنيش — على جانبى النيل فى القاهرة، وإحاطته بمتنزهات، حتى يتسنى للسائح أن يسير على ضفتيه متمتعا بمناظره الرائعة .

(٦) العناية بالحدائق العامة، وحفلات المسابقات الرياضية وغيرها، لتسلية السائحين، وحضهم على إطالة الإقامة فى البلاد .

(٧) تبسيط نظام التصريح بدخول القطر المصرى، وعدم وضع العراقيل فى سبيل دخول السائحين حسنى السلوك .

(٨) إصلاح حال التراجمة والأدلاء: ثقافة، واستقامة، وأدبا . وإن وجدت الآن مدرسة للتراجمة تابعة لوزارة المعارف، فان ما نشاهده من تأذى السائحين يجعلنا نطلب عناية كبيرة بأمر هؤلاء التراجمة والأدلاء، وأن يكونوا تحت رقابة شديدة، وأن تجعل لهم تعريفة خاصة، كما هو حاصل فى البلاد الأخرى، حتى نضمن عدم مضايقتهم السائحين، وأن يدلوا اليهم بالمعلومات الصحيحة عن الآثار المصرية .

(٩) تكوين فرق بوليس خاصة، من رجال مهذبين، لهم إلمام باللغات الأجنبية، ولهم شارات خاصة، يكونون فى الجهات التى يؤمها السائحون، للاتصال

بهم و إرشادهم ، وسماع شكاواهم ، ومراقبة التراجمة ، وسيارات الأجرة ، والزوارق ، والإشراف على حركة السياحة فى الموانئ والمحطات والمناطق الأثرية .

(١٠) إشراف هـذا البوليس على المتسولين وغلمان الشوارع ، فانه رغم قانون منع التسول يوجد عدد هائل من أولئك المتسولين ، والباعة المتجولين الذين يضايقون المصريين والأجانب على السـواء ، ويحدثون فى أنفس السائحين أثرا سـيئا يخجلنا أمام أنفسنا وأمامهم ، و يجعل للبلاد سمعة سيئة فى الخارج .

(١١) الاقتداء بمـا تعمله الآن سـويسرا و إيطاليا وألمـانيا وفرنسـا وتركيا فى تخفيض أجور السكك الحديدية فى أثناء موسم السياحة . فانا نرى فى مصر مثلا مكاتب خاصة ببعض الأمم تحدّد للسائحين قيمة مخفضة من أجور السكك الحديدية ، ووسائل النقل ، وقد يصل التخفيض إلى ستين فى المـائة أو أكثر ، كما أن لديها كراسات بأسماء الفنادق ودرجاتها ، وأسعار حجراتها المختلفة ، وغير ذلك ممـا يسهل على الناس وسائل الانتقال ، ويحبب إليهم السفر إلى تلك الجهات .

(١٢) وعلينا فوق ذلك أن نسعى إلى ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة ، تلك الصناعات التى كانت لها سمعة طيبة فى المـاضى وكادت تندثر الآن ، وهى خاصـة بعمل السلع التى يودّ السائح شراءها ، عليهـا طابع مصرى ، فيجد من اللذة والمتعة أن يقتنيها تذكارا لهـذه السياحة ، ويأخذ منهـا بعض الهدايا لأصدقائه ومحبيه . فمـا الذى يمنعنا من أن نعنى بمراكز صناعية للسلع الصغيرة المصرية ، ونتقنها إتقانا يغرى السائحين ؟ فعندنا فى بعض الجهات المصرية مثلا استعداد قديم لصناعة الأوانى النحاسية والأدوات الصغيرة التى ترتبط بهـا ، وهى مزخرفة زخرفة خاصة مصرية ، وكذلك صناعة القلائد ، والحلى الفضـية ، والذهبية الصغيرة ، وترصيع الأخشاب بالعاج والصدف ، وصناعة الأكلمة المصرية ، والسلع المصنوعة من الحرير والصوف ، والجلد والخزف ، وعليها كلها طابع مصرى وطنى ، وزخارف مصرية ، توجد بعض آثارها الآن ، ولكنها انحطت لعدم العناية باتقانها ، ولقلة الوافدين إلى مصر .

وما الذى يمنع الحكومات المصرية من أن تعنى عناية خاصة بذكريات مصرية قديمة ، كالمحافظة على "خان الخليل" المشهور، ورفع شأنه، وجعله مباءة خاصة، فيها الكثير من أنواع السلع الصغيرة المحبوبة لدى الغربيين ، وأن يكون بجانبها منتديات صغيرة نظيفة ، تليق بالسائح الغربى الذى يؤم هذه الجهات ، ويحتاج إلى الراحة القصيرة ، يفكر فى أثنائها فى شراء ما يحب من السلع ، ويجد لديه من الوقت ما يتسع لزيارة الآثار الاسلامية هناك كالمساجد والأزهر وغير ذلك . فان الواجب علينا أن نسعى فى استبقاء السائح مدة طويلة قدر الإمكان فى مصر، وفى هذا من الخير الكثير ما فيه .

(١٣) أظن بل أعتقد أننا اذا استكملنا مثل هذه الأمور وغيرها — وهو كثير — وأضفنا إليه دعاية قوية فى البلاد الغربية كتلك الدعاية التى يقوم بها الكثير من أبناء الأمم الأخرى، كانت تلك الدعاية حافزا للأجنبى على زيارة مصر، وأن يرى فيها ما يرتاح إليه من مناظر خلابة ، ومن وسائل اللهو والسرور ما يؤكد له صدق الدعاية، ويجعله هو نفسه داعية لمصر فى الخارج، ويحبب اليه العودة إليها، اذا استكملت الوسائل التى تهيئ للسائح وسطا مناسبا لصحته وسروره ورفاهته . أما اذا لم نستكمل هذه الوسائل فان الدعاية لا تغنى عن الأمر شيئا .

(١٤) وهناك مسألة عظيمة الخطر يحسن بالقائمين بأمر مصر أن يفكروا فيها . وهى أننا قد أثبتنا إلى الآن عجزا فاضحا فى ادارة الفنادق والمقاهى والمطاعم ومحال البقالة ؛ فترى الأجنبى إذا زار مصر يلجأ الى فندق أجنبى، والى مقهى أجنبى، ومطعم أجنبى ، وليس فينا إلا صغار العمال والخدم ، هم الذين يقتاتون من فتات تلك الادارات الأجنبية القوية ، وأغلب الكسب فى مصر نفسها للأجانب . فهل فكرنا فى إيجاد معاهد لتدريب بعض المثقفين فينا على إنشاء هذا النوع من الفنادق والمقاهى والمطاعم بدرجاتها المختلفة ، بواسطة مصريين بأزياء مصرية ، وبتفكير مصرى، حتى يمكننا أن ندعى استقلالنا داخل بلادنا ؟ . وهل فكرنا فى أن نرسل

بعض أبنائنا إلى الفنادق الأوربية بارشاد الحكومة ومراقبتها حتى يتمرنوا ويتثقفوا، ويكونوا جديرين بفتح فنادق، أو المساعدة على إنشاء شركات وطنية لفنادق متعددة للفقراء، ومتوسطى الحال، والأغنياء ؟ .

✦
✦ ✦

إن كل ما ذكرناه فى أمر المشاتى يفيدنا فى أمر المصايف، وفى حمل المصريين وقت الصيف على ألا يهاجروا ، وألا يتركوا بلادهم إلى بلاد أجنبية ، وألا ينفقوا تلك الآلاف المؤلفة من أموال البلد، ولهم بعض العذر اذا هم لم يروا من مصر عناية بأمر المصطافين، عناية تليق بما لمصر من مركز ممتاز فى أمر السياحة .

ولقد حدثنى بعض كبار الأوربيين المقيمين فى مصر أنهم أمضوا فصل الصيف فى الديار المصرية، ولم يبرحوها نظرا لحالة الحرب، وعلى خلاف ما اعتادوا، فرأوا أنهم قد استراحوا، وأنهم كانوا مخطئين فى الذهاب سنويا إلى خارج مصر، وأنهم ما كانوا يعتقدون أن بمصر فى أشهر الصيف أماكن تقيهم شر القيظ ، ولا تجعلهم يندمون على فترة الصيف التى لم يمضوها فى الخارج .

قد يكون من المستغرب أن يقال: إن مصر تصلح للمصايف كما تصلح للمشاتى. وليس الذى تقول بمستغرب فان البلاد الأوروبية نفسها التى هى مباءة المصايف للشرقيين هى أيضا مباءة مشات فى أوقات الزمهرير ، تجلب فى الشتاء كما تجلب فى الصيف كثيرين من السائحين. ألم تر أن سويسرا وهى محط كثير من المصطافين هى أيضا مباءة كثير من السائحين فى فصل الشتاء ، يمضون وقتهم فى الفنادق ، وفى اللعب على الثلوج، وفى تلك المباريات الكبيرة التى ابتكرها أهل سويسرا للرياضة والتسلية ؟ ! ومثل هذا يقال عن فرنسا وعن غيرها .

إنى قوى الاعتقاد بأن مصر لو انتهجت نهجا خاصا فى أمر السياحة ، وأولتها العناية اللائقة بها، ووضعت برنامجا محكما مفصلا، و إن كلفها غُرما فى بذل الأموال

فانه يؤتى لها أطيب الثمرات، ويرفعها أمام أعين الأوربيين ، ويساعد على رفع مستوى المعيشة والعمل لكثير من المصريين، كما يساعد على رقى البلاد وتقدمها .

هذا عمل وطنى جليل ، وعمل صناعى وتجارى وصحى واجتماعى ، لا تنكر فوائده . فهل لنا أن نرجو فى تحقيقه همة قعساء، مستمرة، تتفق مع خطره، وأهميته وما يجلبه من فوائد متنوعة ؟ .

مداليات السكك الحديدية — التليفونات :

فى وزارة المواصلات شىء اسمه المداليات الذهبية تسدى لرؤساء الوزارات ، ثم المذهبة تعطى لوزراء المواصلات ، ولمديرى السكة الحديدية فى أول الأمر على أن ينالوا المداليات الذهبية اذا قضوا فى الحكم مدة معينة . ويكون لهؤلاء جميعا بمقتضاها أن يسافروا فى السكك الحديدية بالمجان طول حياتهم ، كما أن بها مداليات فضية لكبار الموظفين .

ولقد وضعوا لهذا العمل شيئا سموه نظاما، يقضى بأن يكون لحامل المدالية الذهبية بعد تركه الحكم الحق فى تصريح آخر يبيح لزوجته السفر فى الدرجة الأولى بالمجان، ويتجدد مدى الحياة، كما له تصريح بسفر تابع له فى الدرجة الثانيــة ، وأن يكون له جهاز تليفونى فى منزله لا يدفع عنــه أجرا ، كما يكون له الحق — اذا كان رئيس وزارة — فى المخاطبات التليفونية بالمجان مدى حياته أيضا مع سائر جهات القطر. ولا أدرى ما الباعث على مثل هذا النظام فى بلد هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد، وعدم الاستهتار بأموال الأمة إلى هذا الحد ؟ ! .

أفهــم جيدا أن لرئيس الوزراء وللوزير ولمدير السكك الحــديدية وغيرهم من كبار الموظفين الذين تقضى أعمالهم بالتنقل أن يسافروا على مصاريف الدولة متى كانوا فى وظائفهم . ولكنى لا أفهــم أن يطلق العنان هكذا للتصرف فى أموال الأمة ، فيعطى لأولئك الذين غادروا الحكم «حق ارتفاق» على مصلحة عامة، وعلى حساب

الأمة مدى حياتهم . وقد أخذ عدد رؤساء الوزارات ووزراء المواصلات ومديرى السكك الحديدية يزداد بسبب الحياة الحزبية، وعدم استقرار الحكم على النحو الذى نرجوه . ونرى الآن فى بعض الأسفار عربات حجزت أغلب دواوينها بالمجان، والمسافرون الذين دفعوا أجور سفرهم فى الدرجة الأولى مكدّسون فى ممرات العربات، معرّضون للرياح والأتربة . وليت الأمور كانت تجرى على الإنصاف وتحقيق الرغبة فى هذه المنح على ما يرضى ؛ فإنى أعلم حق العلم مع الأسف الشديد أن بعضا من هؤلاء الذين أعطوا حق السفر بالمجان يعطون تصريح السفر فى الدرجة الأولى والثانية لغير زوجاتهم وأتباعهم من قريبات وغير قريبات . وأعلم أن بعض من لهم حق المخاطبات التليفونية الخارجية قد أسرفوا فيها إسرافا حتى بلغت قيمة مخاطبات أحدهم الخارجية فى شهر واحد ١٣٥ جنيها مصريا ! ضاعت على الدولة، فضلا عن مزاحمة هذه المخاطبات — وقد لا تكون جدّية — لخطوط التليفونات ولأصحاب المصالح العامة والخاصة . وإذا كان أولئك المحظوظون قد أسرفوا فى استغلال هذه الامتيازات فان الحكومة نفسها قد أسرفت إسرافا شديدا فى طريقة إعطائها حتى خرجت عن الغرض الأصلى من إسدائها . فقد يستساغ أن تعطى المدالية لموظف كبير فى السكك الحديدية، تدفعه وظيفته إلى التنقل لأعمال عامة، ولكن من غير المعقول أن يعطى هذا الامتياز لموظف كل عمله فى مكتبه . فهذا موظف كتابى أو فنى، وذاك موظف قضائى فى مصلحة السكك الحديدية مثلا، هؤلاء جميعا لا يتنقلون إلا بين الأوراق والدفاتر والكتب، ولا يضطرهم عملهم إلى ترك مكاتبهم — كيف جاز للحكومة أن تمنحهم هذه المداليات أو التصريحات، ولأى غرض يحملونها إلا إذا كان لاستعمالها فى مصالحهم الشخصية لهم ولذويهم ؟ ! .

هذا تقليد ضار وغير مفهوم . أما ضرره فانه يحمل الخزانة خسائر نحن فى غنى عنها . وأما كونه غير مفهوم فان لوزراء المواصلات، ولرؤساء مصلحة السكك الحديدية، وموظفيها مرتبات يقبضونها بسخاء، وهى أجر عملهم، ولهم معاشاتهم كسائر

الموظفين ، فاذا أجزنا لهؤلاء أن ينالوا هذه المزايا بحيث تتبعهم بعد ترك وظائفهم إلى نهاية أعمارهم ، ينعمون بها هم وذووهم ، اذا أجزنا هذا ، فلم لا نعطى امتيازا لوزير العدل مثلا فى أن يرفع قضاياه أمام المحاكم مدى حياته بلا رسوم ، أو أن يسجل عقوده بلا رسوم؟ ! ولم لا يكون لمدير مصلحة الجمارك أن يدخل مشترياته من الخارج مدى حياته بلا رسوم؟ ! ولم لا يكون لجباة ضرائب الأطيان والأملاك حق فى أن يعفوا من دفع ضرائب على أملاكهم مدى حياتهم؟ ! وهكذا . وعلى هذا يجب أن تعم هذه الفوضى اذا استسغنا لموظفى السكك الحديدية أن يعفوا مما يجب عليهم أن يدفعوه بعد أن يتركوا وظائفهم .

الحقيقة أن لا سند من الحق ولا من الخلق يسمح بما هو قائم الآن بيننا ، ويجب علينا أن نمنعه ، وأن نبطل الموجود منه ؛ فانه هبات تمنح ، وليس بحق مكتسب .

ولقد أعيتنى الحيل فى تفهم أسباب هذه البدع ، فلم أظفر إلا بأن هذا الإجراء معمول ما يماثله فى البلاد الأجنبية . ولا أكتم أنى لم أقنع بهذا التشبيه ؛ فان للسكك الحديدية فى أوربا (وأغلبها بأيدى شركات) نظاما خاصا للاستغلال ، وللمرتبات والمعاشات . أما نحن هنا بأنظمتنا الحكومية ، وبمرتباتنا الخاصة فاننا بحاجة إلى أن يكون لنا تقليد ونظام خاص يوافق حالنا ، ولسنا مضطرين إلى تقليد غيرنا فيما لا يوافق الحق والإنصاف .

وغاية مايصح قبوله فى بلادنا هو عدم إعطاء مداليات أو رخص لموظفين إلا عند الضرورة القصوى ماداموا موظفين . وقد يكون من المستساغ أن يعطى رئيس الحكومة وحده — بعد أن يترك الحكم — حق السفر بالمجان فى ديوان خاص ، وحق التكلم بالتليفون بالمجان فى مخاطباته الداخلية وحدها دون الخارجية ، أما ماعدا ذلك فهو ظلم و إسراف فى بلد ، هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد والمثل الصالحة .

ثانيا — فوائد القروض :

فى بلاد المسلمين عسر مالى خانق، وأزمة اقتصادية مخيفة، لا يتسنى معهما أن تنهض مما هى فيه من شقاء ومتاعب، ما لم نتخذ لأنفسنا خطة صريحة فى أمر الربا المحيط بنا من كل جانب، والذى يضيع جهودنا، ويمتص ثروتنا ودماءنا، ويضعف قوتنا، ويهدر كرامتنا، ويذهب باستقلالنا، فاحتلال الأمم بالأموال أقوى وأفتك من احتلالها بالجنود .

بحث المصريون من قديم فيما حاق بمصر من مصائب، مست ثروتها الأهلية وحالتها الاقتصادية، وسعوا إلى أن ينقذوا أنفسهم من مضار الربا ومساوئه . ومن جهودهم ما قاموا به فى المؤتمر المصرى الذى انعقد فى مصر الجديدة سنة ١٩١١ برئاسة المغفور له رياض باشا، شرحوا فيه مضار الربا الفاحش . وقد كنت من بين أعضائه، فألقيت محاضرة (١) تحدثت فيها عن نتائج الربا الهدامة، وطلبت معاقبة المقرضين بفوائد فاحشة . ولم يكن فى ذلك الوقت عقاب فى القانون على من يقترفون هذه الآثام، فبادرت حكومة ذلك العهد بوضع العقوبة، المعمول بها الآن فى قانون العقوبات . أنشئ بعد ذلك بسنوات بنك مصر. لكن هذا المصرف، والعقاب الذى قرره قانون العقوبات، لم يحققا الغرض المنشود كل التحقيق، وظل عامة الشعب يرزحون تحت أثقال الديون .

ومما يؤلم النفس أننا نشاهد فى أمر التسويات العقارية التى طلبها كثير من المدينين أن هؤلاء المدينين مثقلون بديون فادحة، يربى أكثرها على قيمة الممتلكات نفسها، وأنها مطلوبة لدائنين أجانب من غير المصريين؛ فحالتنا تعسة لا بد لها من علاج سريع حاسم . وفى رأيى أن مساعدة الحكومة لا تجدى ما دمنا على وضع اجتماعى خاص، وما دمنا نفهم الربا على المعنى القائم فيما بيننا .

---

(١) انظر مجموعة أعمال المؤتمر المصرى سنة ١٩١١ طبعة بولاق .

ذلك أن سبب البلاء الأساسى هو أن الأمم الزراعية أصبحت فى وقتنا الحاضر أفقر الأمم وأقربها إلى السذاجة . وإذا كان لنا أن نرجو نصيبا فى هذه الحياة فعلينا أن ننهض بالصناعة والتجارة، وأن نتقنهما علما وعملا، ولا يصح لنا أن نغمض أعيننا عن حقيقة ثابتة، هى أن لا حياة للتجارة والصناعة من غير المال . ولا سبيل إلى هذا المال إلا بتداول النقد، وإنشاء المصارف الوطنية المختلفة الأنواع ، فهى العامل الأول فى حفظ ثروة البلاد، وعليها وحدها مدار حركة الصناعة والتجارة فى العالم .

ينادى طلاب الإصلاح كل آن بترقية الصناعة والتجارة إن كانتا موجودتين أو بإيجادهما إن كانتا معدومتين . ويقينى أن تلك الصيحات المتكررة تذهب هباء إذا لم ترتكز قبل كل شىء على المصارف وعلى القروض ؛ فهى وحدها التى تغذى الأعمال صغيرها وكبيرها، وترعاها وتنظمها، إلى أن تصل بها إلى درجة الكمال . وكل أمة فقدت مصارفها المالية الوطنية مقضىّ عليها بالخيبة لا محالة .

قامت مصر بجهودها الزراعية من بدء التاريخ، وما زالت بحمد الله مجدة مثابرة، وأرضها من أخصب بلاد الدنيا ؛ فهل عليها مع ذلك مسحة من مظاهر الثروة ورغد العيش ؟ .

الحقيقة المرة هى أن بلادنا رغم خصب أرضها ، واعتدال مناخها ، وصبر فلاحها ، أصبحت فى الأجيال الأخيرة من أفقر بلاد الأرض؛ فتكت بها الديون الأجنبية ، ففتك بها الفقر والعوز . فلاحها بائس، ومستوى المعيشة فيها منحط إلى درجة توجب الشفقة ، وطبقتها الوسطى — وهى عماد الأمم وقوتها — هزيلة، كادت تكون مقصورة على موظفى الحكومة. وطبقتها العليا بمعناها الصحيح تكاد تكون معدومة .

لا يغرنك ما يظنه البعض من أن فى البلاد أثرياء ؛ فإنك إن بحثت ودققت واستقصيت ، ظهر لك أن أولئك الأغنياء قد انحصرت ثروتهم فى المظهر لا فى الحقيقة، وأنهم فى الواقع أتعس حالا من الظاهرين بالفقر السافر .

قد يكون فى بلادنا بضع مئات يعرفون بالثروة والغنى ، والحقيقة أن منهم كثيرين لا تقاس ثروتهم بثروة غيرهم من أغنياء البلاد الأخرى . وأما من بقى منهم فهو مكبل بالدين ، مهدّد كل يوم بالتجريد من ثروته ، يعمل طوال السنة بقوت يومه وعياله ، ليسدّد أقساط ديونه إلى دائنين لا يرحمون ، وهو مع هـذا كله مكلف بمطالب مظهره ووجاهته ؛ فالعامل الفقير أطيب منه حياة ، وأنعم بالا .

وإنى أبحث عن الطبقة الوسطى ، طبقة المجدّين المستنيرين الإخصائيين الذين عليهم عماد العمل وثبات ثروات الأمم ، فلا أجد لهم فى أمتنا — مع الأسف — أثرا يذكر . وإذا عصم الله بعضهم من الفقر — ولو إلى حين — فإن هذه العصمة راجعة إلى جهودهم المضنية ، وحرمانهم من ملاذ الحياة الطيبة ، فهم يدافعون عن أنفسهم أمام المنافسين الجبارين ، أو عن ميراثهم فى أرض أو عقـار ، ثم لا يلبث أن يذهب مالهم تحت أثقال الحياة ومطالب العيال .

لا جدال فى أن مرجع هذا كله إلى أن ثروتنا محدودة فى الأرض ، وهى لا تنمو ، والناس يتكاثرون ويتزاحمون ، وعقارات المدن تتساقط فى أيد أجنبية ، امتلأت ذهبا ، بفضل ثمرات التجارة والصناعة وفوائد الأموال .

وإذا عالجنا هذه الحال ، وأردنا أن ننهض ببلادنا فى تجارة أو صناعة ، فلا أمل يرجى من تكليف الحكومة بعمل مالا يستطاع ، ولا أمل يرجى بغير التفكير فى أمر المصارف الوطنية ، وبدونها لا تقوم للصناعة والتجارة قائمة .

فى بلادنا ظاهرة توجّه النظر ؛ نرى النـاس يتهافتون على اقتناء الأطيـان ، فهناك حركة بيع وشراء ، والأرض باقيـة لا تزيد ، يتداولها الكثيرون ، ثم ينتهى الأمر بفقر الجميع ، وبنضوب ثروة البلاد . فمن أين أتت أثمان الأراضى المشتراة ؟ وكيف ضاعت من أيدى البائعين ؟ حركات متعاقبة يصحبها عسر دائم ، وفقر فى البلد مقيم . ذلك لأن المشترى لا يأخذ من ريع ما اقتناه أكثر من ثلاثة إلى خمسة فى المـائة

إذا حسنت حاله ، بينما هو يقترض من المصارف بما لا يقل عن ٧./٪ من الفائدة هذا إذا كان المصرف شريفا ، يضاف إليه مبلغ استهلاك الأصل ، ومصاريف العقد وتسجيله والسمسرة وغير ذلك مما هو معروف للجميع ، فلا يلبث المشترى أن يقع بعد قليل فيما وقع فيه البائع من قبل ، ذلك البائع الذى اضطر إلى سداد ديونه عن رغبة واختيار ، أو كره و إجبار ، و إذا بقى له شىء ضئيل فانه لا يعرف كيف يستثمره باعتباره مالا منقولا .

لهذا كان لزاما علينا أن نفكر فى أمر أمتنا ، وأن نسعى فى أن تكون لنا أعمال جدية فى هذا الوجود ، تدر علينا ربحا يقوم بأودنا . ولا يكون ذلك بغير الصناعة والتجارة . ولا قوام للصناعة والتجارة الا بإنشاء المصارف المتنوعة الكفيلة بتمويل الأعمال الكبيرة والصغيرة . و بنك مصر ، و إن قام بأعمال جليلة فهو غير كاف لتحقيق عشر معشار ما تتطلبه البلاد .

البلاد فى حاجة إلى مصارف وطنية متنوعة ، حكومية وغير حكومية ، تكون ملكا لشركات وطنية ، أو لأفراد مصريين ظاهرين بأسمائهم ؛ ففى هذا إنقاذ الوطن مما هو فيه من فقر وضعف .

ولا يليق أن نستمر هكذا ماكلة الآكلين ، وهم ليسوا بأرقى منا ذكاء أو أكثر استعدادا . لا يصح أن نبقى هكذا نزرع ليأكل غيرنا ثمرات كدنا وتعبنا .

وغير خاف أن انتشار المصارف الوطنية فى البلاد يفتح للمصريين بابا واسعا للرزق والثروة ، ويقلل من كثرة المتعطلين ، وينقذ المحتاجين من قسوة المرابين ، ويخفف قيمة الفائدة بحكم وفرة العرض أمام الطلب .

أرجو أن يقوم منا أفراد يغارون على مستقبل بلادهم ، فيفكرون فى إنشاء المصارف رحمة بأنفسهم ، ورحمة بمواطنيهم ، و بغير ذلك لا أمل لنا فى علم أو تجارة أو صناعة أو مكانة بين الأمم ، فنبقى كما نحن فقراء ضعفاء ، غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا ، ونصبح طعمة لكل طامع .

وإنى لأعجب من أولئك الذين يقترضون بالفوائد — وهم كثيرون — يدفعونها صاغرين، وإذا ابتسم الدهر لهم، وكان لديهم مال فإنهم لا يقرضون المحتاج من مواطنيهم ولو بفوائد، مع أن القائلين بحرمة الربا — قل أو كثر — يحرمونه على المقرض والمقترض، فالكل لديهم آثم .

وأعجب من هذا أن بعض الأغنياء منا يودعون أموالهم فى المصارف الأجنبية دون أن يأخذوا عنها فوائد، مع ما عليه بلادنا من رقة الحال وكثرة المحتاجين . وما دروا أنهم بعملهم هذا يعطون غيرهم بعضا من ثرواتهم، يستغلها الأجنبى استغلالا ربما كان فى غير مصلحة مصر، فربما كان الأجنبى عدوا، يلتهم هذه الهبات من أغنيائنا، يغذى بها ثروته وسلاحه ضد مصر .

إن فى بلادنا فوضى فكرية شائعة من هذه الناحية؛ فترى الرجل يمتنع عن أخذ فوائد عن ماله، وبهذا يمتنع عن الإقراض ومساعدة العاملين، ظنا منه أنه لا يأخذ الربا، بينما هو يشترى أسهم الحكومة — كأسهم الدين الموحد، والدين الممتاز، وأسهم المصارف الأخرى — ويقبض فوائدها السنوية باسم "كبونات" . فكيف ساغ لهذا الذى يمتنع عن إقراض النقود بفوائد أن يتعامل بالفوائد بشراء أسهم إيرادها فوائد صريحة ؟!

والأدهى أن بعضهم يحرم الفوائد — مهما يكن مقدارها ضئيلا — ويحلل "السَّلَم" وغيره . فترى الرجل يشترى المحصول القادم بثمن بخس على أن يتسلمه وقت حصاده بعد بضعة شهور، ويربح من هذا الذى يسميه بيعا حلالا ثلاثين أو خمسين فى المائة . وحاشا لله أن يكون مثل هذا العمل الملتوى، وتلك الحيل أمرا مباحا شرعا والدين برىء مما يفترون .

كل هذه الجرائم تقع لأن المعروض من النقد على الجمهور قليل، والحاجة ملحة على الكثيرين بالاقتراض، ولأن الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية، لا تقوم

إلا على التعاون الوطنى العام ، والاستثمار المتبادل ، ومتى قل العرض خلا الجو لفريق المرابين ، وهم لا يرحمون ، فيزداد الفقر ، ويعم الشقاء .

كان من أثر هذه الحالة بين المسلمين ما رأيته فى الهند ، رأيت فيها مصارف كثيرة للهندوس ، والصينيين ، واليابانيين ، والفارسيين (أتباع مذهب زرادشت) واليهود ، وأهل بورما ، وغيرهم من أهل الملل والنحل المتنوعة ، ولم أجد فى الهند على اتساعها مصرفا واحدا للمسلمين ، رغم كثرة عددهم ، حتى رقت حالهم ، واضطربت أعمالهم . وقد حدثنى واحد منهم — وكان تاجرا مسلما محترما — بما يحس به المسلمون من اضطراب أمام هذا التيار الجارف ، وسألنى — وهو من الأتقياء الصالحين — عن طريقة لإنقاذ المسلمين من هذه الحال السيئة التى تنتهى لا محالة إلى فناء اقتصادياتهم ، فقد تعددت حوادث الفقر والإفلاس بين وجهائهم ورجال الأعمال فيهم ، وهم لا يقلون ذكاء ونشاطا عن غيرهم .

أخر هذا الوضع حال المسلمين فى الهند ، وضاع كثير من أراضيهم وأملاكهم ، وأصبح القليل الذى يملكونه مرهونا لرجال المال من غير دينهم ، حتى وصلت الحال إلى أن حكومة "البنجاب" أصدرت قانونا بعدم نزع ملكية الأراضى الباقية للدينين ، وأن يكتفى الدائنون بأخذ ديونهم من ريعها .

وليس مركز مصر بأحسن كثيرا من هذه الحالة . والمشاهد أن بلاد المسلمين بأسرها وقعت فى هذه الهاوية ، بفضل التضيق فى فهم ديننا على غير ما يريد .

لا بد لهذه الحال بين المسلمين من علاج سريع . ولقد أدرك هذا الخطر كثير من المسلمين قبلنا ، فأباحت الخلافة العثمانية التعامل رسميا بالفوائد ، وإنشاء المصارف المالية ، كما أباحته إمبراطورية إيران المسلمة ، وأباحته الحكومة المصرية نفسها بقوانينها الحاضرة ، وتصدر اليوم أحكام محاكمها الأهلية بالفوائد .

وأنشأت الأمة المصرية "بنك مصر"، كما أنشأت الأمة الفلسطينية العربية "البنك العربى"، وفى سورية أنشئ "بنك مصر — سوريا". وهذا كله قليل، إذ يجب إنشاء مصارف التسليف العقارى، والصناعى، والتجارى، والزراعى، وشركات التأمين وما إلى ذلك فى جميع بلاد المسلمين. كما يجب أن يقوم الأفراد أنفسهم بالتعامل بالفوائد القانونية، درءا للخطر، وإنقاذا لما بقى من ثروة البلاد، ومنعا للمرابين من أن يتحكموا فى حالها ومآلها، وإلا بقينا تعساء أرقاء.

⁂

وقد يظن بعضهم، رغم أن كثيرا منهم قد اعتاد الاقتراض بالفوائد، وشراء الأسهم وقبض فوائدها، وعرف مسائل "السَّلَم" وما تجره من خراب، أن الاقراض بالفوائد أمر غير مباح شرعا لأنه ربا. فكأنه يريد إقفال المصارف كافة، وإلغاء صناديق الادخار، وإلغاء ما جاء فى القوانين خاصا بهذا كله. ويترتب على هذا حتما منع الحكومة ووزاراتها ومصالحها المختلفة من الاستدانة، واستغلال نقودها، وهدم أنظمة الأسهم والسندات المختلفة ذات الفائدة، وتأثيم الحكومة إذا هى أمدت الناس والنقابات بقروض بفوائد قليلة، لشراء البذور والأدوات الزراعية، وبالتسليف على القطن والقمح، وبالتسويات العقارية، وبغير ذلك مما يطول شرحه.

وإنى أطمئن أولئك المترددين، فإن خليفة آل عثمان والحكومات الإسلامية المختلفة لم ترتكب إثما بإباحة الاقتراض والإقراض بفوائد معتدلة.

وأزيد أن أمر الفوائد فى وقتنا قد أصبح واجبا على المسلمين، فإن الفقهاء وإن اختلفوا فى تعريف الربا: أهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال، أم هو كل زيادة عليه قلت أو كثرت، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها، وهى أن الضرورات تبيح المحظورات. فأمام الضرورات يباح شرب الخمر، والدم، وأكل الميتة. وأمام الضرورات يباح القتل للدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن، بل يعتبر القتل فى هذه الأحوال من أعمال البطولة والجهاد مع أنه فى الأصل من أكبر الجرائم.

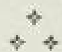
*
* *

نحن فى زمن أصبحت فيه الفـوائد إقراضا واقتراضا عنصرا من أهم عناصر التعامل، وبدونه تشل أعمال الدولة والأمة أمام هذا التنافس المادى الخطير، سواء فى التجارة أو فى الصناعة أو فى غيرهـا . فإذا رأى قبلنا خليفـة المسلمين، ورأت الحكومات الإسلامية نفسها أن تساير هـذا التيار، وألا تقف أمامه فيكتسحها ، واضطرّت إلى التعامل بالفوائد، فإنها قد خضعت لهذا العامل القاهر ، وإن هى وقفت أمامه جامدة قتلهـا السكون والجمود ، وأصبحت ضعيفة ذليـلة . ونحن نلمس الآن فى بلاد المسلمين شيئا كثيرا من هذا الضعف والذل، ضعف فى المـال، ضعف فى التجارة والصناعة ، ضعف فى العلم ، ضعف فى الابتكار، ضعف فى قوة الدفاع عن الوطن والدين .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، وأننا أمام ضرورة قاهرة لا تنفك عنا، وأن دين الله يسر، يساير كل زمان ومكان ، وأن مروءة الأزمنة الغابرة التى يتحدّثون عنها ، والتى تحض على عمل الخـير ، والقرض الحسن ، وإغاثة الملهوفين بالإقراض دون فائدة، كل أولئك أصبح فى أيامنا خيالا فى خيال. فإذا كان الأمر كذلك، وأصبح المسلمون أمام حالين : إما أن يتعاملوا بالفـوائد ، أو يهلكوا ، كان واجبنا الدينى والوطنى معا أن نعتقد أن التعامل بالفـوائد ضرورة يبررها الدين ؛ وتحض عليهـا الوطنية الصادقة إزاء ما نحن فيه من خطر .

إنى أعوذ بالله من أن أحلل حراما ، أو أحرم حلالا . لكنى أشهده أن إيمانى بالله ورسـوله ، وحرصى على وطنى ، وخوفى على مستقبل الإسـلام والمسلمين واعتقادى أن دين الله يسر كله ، وأننا أدرى بأحوال زماننا — كل هـذا يدفعنى إلى الجهـر بأن واجب المسلمين أمام الضرورات الحاضرة القاسـية وهذا التزاحم الشديد — أن يدفعوا غائلة المرابين، وأن دينهم يأمرهم الآن بالتعامل أفرادا وجماعات بالفوائد القانونية ، درءا للمفاسد ، وسـدّا للذرائع ، قبل أن نندم حيث لا ينفع

الندم . وإنى بعد أن رأيت ما حل ببلادى ، وشاهدت ما شاهدت فى بلاد المسلمين اتصلت ببعض علماء ديننا الواسعى الاطلاع ، المتمسكين بأوامره ونواهيه ، فلم يترددوا فى تأييد ما رأيته ، من أن حالتنا الحاضرة تحمل المسلم على التعامل بالفوائد القانونية ، بغض النظر عما يثار من نقاش فى أمر تحريم القليل من الفوائد أو عدم تحريمه فى أوقات الرخاء ؛ فإنا نعيش الآن فى عهد يجب على الأمم أن تتطور فيه طوعا أو كرها وفقا لمقتضياته ، ولا يمكن لأى مصلح أن يتجاهل هذه المقتضيات خيفة الفناء . وكأنى بالذين يقفون عقبة أمام هذه الضرورات القاسية يساعدون المرابين باستبقاء المسلمين طعمة لهم كل آن ، وكفى ما فات .



وربما كان من المفيد أن أوجه النظر هنا إلى محاضرات قام بها نادى دار العلوم فى أمر الربا فى سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) قبل إنشاء بنك مصر ، وكان من بين المحاضرين رجل العلم والتقوى المرحوم السيد " محمد رشيد رضا " ، صاحب المنار وهاكم ما قاله بنصه :

« إن الله تعالى قد حرم ربا النسيئة الذى كانت عليه الجاهلية تحريما صريحا ونهى عنه نهيا مؤكدا » وورد فى الأحاديث الصحيحة تحريم ربا الفضل والنهى عنه . فالبحث فى هذه المسألة من وجهين :

الوجه الأول : النظر فيها من الجهة النظرية المعقولة ؛ فنقول :

إن كل ماجاء به الإسلام من الأحكام الثابتة المحكمة هو خير وإصلاح للبشر ، وموافق لمصالحهم ما تمسكوا به . ولكن من الناس من يظن اليوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونه ؛ فالأمة التى لا تتعامل بالربا لا ترتقى مدنيتها ، ولا يحفظ كيانها .

وهـذا باطل فى نفسه . إذ لو فرضنا أن تركت جميع الأمم أكل الربا ، فصار الواجدون فيها يقرضون العادمين قرضا حسنا ، و يتصدّقون على البائسين والمعوزين ، و يكتفون بالكسب من موارده الطبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات ، ومنها المضاربة لما زادت مدنيتهم إلا ارتقاء ببنائها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون ، الذى يحبب الغنىّ إلى الفقير ، ولما وُجد فيها الإشتراكيون الغالون ، والفوضو يون المغتالون . وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها ، فكانت خير مدنية فى زمنها . فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع بين المدنية والفضيلة ، وهو أفضل هداية للبشر فى حياتهم الدنيا .

الوجه الثانى : النظر فيها من الجهة العملية بحسب حال المسلمين الآن فى مثل هذه البلاد . فإننا نرى كثيرين يوافقوننا على أنه لو وجد للإسلام دول قوية وأمم عزيزة ، تقيم الشرع وتهتدى بهدى القرآن ، لأمكنها الاستغناء عن الربا ، ولكانت مدنيتها بذلك أفضل . فلا اعتراض على الإسلام فى تحريم الربا ؛ لأن شرعه لا يمكن أن يبيح الربا ، وهو دين غرضه تهذيب النفوس ، و إصلاح حال المجتمع ، لا توفير ثروة بعض الأفراد من أهل الأثرة . ولكنهم يقولون إننا نعيش فى زمن ليس فيه أمم إسلامية ذات دول قوية ، تقيم الإسلام ، وتستغنى عمن يخالفها فى أحكامها ، و إنما زمام العالم فى أيدى أمم مادية ، قد قبضت على أزمة الثروة فى العالم ، حتى صارت سائر الأمم والشعوب عيالا عليها . فمن جاراها منهم فى طرق كسبها — والربا من أركانه — فهو الذى يمكن أن يحفظ وجوده معها ، ومن لم يجارها فى ذلك انتهى أمره بأن يكون مستعبدا لها . فهل يبيح الإسلام لشعب مسلم هذه حاله مع الأوربيين كالشعب المصرى أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته وينميها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك — والحالة حالة ضرورة — ويوجب عليه أن يرضى باستنزاف الأجنبى لثروته وهى مادة حياته ؟ .

هذا ما يقوله كثير من مسلمى مصر الآن. والجواب عنه — بعد تقرير قاعدة: إن الإسلام يوافق مصالح الآخذين به فى كل زمان ومكان — من وجهين، يوجه كل واحد منهما إلى فريق من المسلمين :

أما الأول : فيوجه إلى فريق المقلدين، وهم أكثر المسلمين فى هذا العصر، فيقال لهم إن فى مذاهبكم التى تقلدونها مخرجا من هذه الضرورة التى تدعونها، وذلك بالحيلة التى أجازها الإمام الشافعى الذى ينتمى إلى مذهبه أكثر هذا القطر، والإمام "أبو حنيفة" الذى يتحاكمون على مذهبه كافة، ومثالهم فى ذلك أهل المملكة العثمانية، التى أنشئت فيها مصارف (بنوك) الزراعة، بأمر السلطان، وهى تقرض بالربا المعتدل، مع إجراء حيلة المبايعة التى يسمونها المبايعة الشرعية.

وأما الثانى : فيوجه إلى أهل البصيرة فى الدين الذين يتبعون الدليل، ويتحرون مقاصد الشرع، فلا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل، فيقال لهم : إن الإسلام كله مبنى على قاعدة اليسر، ورفع الحجر والعسر، الثابتة بنص قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا جَعَلَ عليكُمْ فى الدين مِنْ حَرَجٍ ﴾. وإن المحرمات فى الإسلام قسمان :

(الأول) ما هو محرم لذاته، لما فيه من الضرر، وهو لا يباح إلا لضرورة، ومنه ربا النسيئة المتفق على تحريمه، وهو مما لا تظهر الضرورة إلى أكله، أى إلى أن يقرض الانسان غيره، فيأكل ماله أضعافا مضاعفة، كما تظهر فى أكل الميتة، وشرب الخمر أحيانا.

(الثانى) ما هو محرم لغيره كربا الفضل المحرم لئلا يكون ذريعة وسببا لربا النسيئة، وهو يباح للضرورة، بل وللحاجة، كما قاله الإمام "ابن القيم" وأورد له الأمثلة من الشرع، فقسم الربا إلى جلى، وخفى، وعدّه من الخفى.

فأما الأفراد من أهل البصيرة، فيعرف كل من نفسه هل هو مضطر أو محتاج إلى أكل هذا الربا، وإيكاله غيره . فلا كلام لنا فى الأفراد .

وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها، فهو الذى فيه التنازع . وعندى أن ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك، وإنما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة، أى أصحاب الرأى والشأن فيها، والعلم بمصالحها، عملا بقوله تعالى فى مثله من الأمور العامة : ﴿ ولو رَدُّوه إلى الرسول، وإلى أُولِى الأمرِ منهم لَعَلِمهُ الذين يَستنبطُونه منهم ﴾ . فالرأى عندى أن يجتمع أولو الأمر من مسلمى هذه البلاد ، وهم كبار المعلمين والمدرّسين ، والقضاة ، ورجال الشورى ، والمهندسين ، والأطباء ، وكبار المزارعين والتجار ، ويتشاوروا بينهم فى المسألة ، ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة أو ألجأت اليه حاجة الأمة .

وجاء فى خطبة المرحوم "حفنى بك ناصف" رئيس النادى ما يأتى :

« ... ... وأحسن ما سمعته فى هذا المقام خطبة صاحب المنار ، فانها على إيجازها يصح أن تكون فصل الخطاب ... ... » .

ثم قال : "ينبغى لنا أن نعرف مركزنا بين العالم، ولا ننسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال ، وأن نحدد ما يتيسر لنا عمله ، وما يتعذر علينا محاولته ، وألا ننسى أن ديننا يسر ، وما جعل الله علينا فيه من حرج ، وأن قواعد الشريعة العامة تجعل لكل حالة حكما، وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة، ودرء المفسدة، ولذلك كان فى اختلاف الأئمة رحمة للأمة" .

وقال : "لا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير، لأنهم إن فعلوا ذلك فحجتهم ساقطة، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة، وأنها منافية لمصلحة العمران ، فليسيروا فى طريقهم ، ولنسر فى طريقنا، حتى يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين" .

وقال ما ملخصه : ” إنه يمكن للباحث أن يثبت حل الإقراض بفوائد قليلة من إحدى طرق ثلاث :

الطريق الأولى : إننا لا نسلم أن الإقراض بفائدة قليلة ربا شرعى ، وإن كان فيه ربا لغوى ، ذلك لأن الربا الذى ذكره الفقهاء لا يشمل الإقراض بفائدة . ومن أراد منهم إدخاله فى الربا فقد تعسف تعسفا ظاهرا ، وأن الحديث «كل قرض جرّ نفعا فهو ربا» لا يجب الأخذ به ، لأن فى رجاله متروكا — كما قال أئمة التعديل والتجريح ، ولذلك قال بعضهم : إنه بكلام المناطقة أشبه منه بكلام النبوة — ولأن الربا الذى كان فى الجاهلية قبيل نزول القرآن هو أن يقرض الرجل مالا لآخر ، فإذا جاء الأجل ولم يف زاد المال ضعفا ، وأجل الدفع لعام ، فإذا لم يف ضعّف المجموع وأجل الدفع لعام آخر ، وهلم جرا ، ولذلك نزلت الآية : ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ .

ولم يكن الاقراض بفائدة قليلة معروفا عند العرب قبل نزول القرآن ، حتى يجيء الكتاب بمنعه .

الطريق الثانية : استعمال الحيل الشرعية التى ذكرها الفقهاء فى كتبهم ، ولم يعترض عليها معترض .

الطريق الثالثة : البحث فى كل بلاد يراد التعامل فيها ، أدار إسلام هى أم دار حرب . فإن ظهر أنها دار حرب جاز الإقراض فيها بفائدة ولو كثيرة ؛ ... ... فانظروا إلى مصر اليوم أدار حرب هى أم دار إسلام ، ولا تنظروا إلى القرون الخالية ، بل أمعنوا النظر فى حالتها الراهنة واحكموا بما تمليكم مشاهداتكم ، و يصبو إليه استطلاعكم الدقيق ، فإذا تغيرت الأحوال تغير الحكم .

... ... أما ما ذكره بعض الخطباء من أن الدين لو روعى تمام رعايته لكان للفقير غنى بالزكاة ، وكان لغير الفقير أن يقترض من أخيه أموالا يوسع بها

ثروته بدون فائدة ، أو يتربص حتى يرزقه الله مابه الغنى ، فهو أمانى جميلة نسأل الله تحقيقها ، ولكن ما العمل قبل أن تحقق ؟

... ... ألا تألمون معى إذا تذكرتم أنه يخرج من جيوب المصريين فى كل عام أكثر من عشرة ملايين دينار فوائد ديون على الحكومة والشعب ، وتدخل فى جيوب الأجانب ، فيغتنون ونفتقر ، ويقوون ونضعف . ولو كان للمصريين مصارف كافية لكان فى استبقاء هذا المال ما يضمن لهم القوة والمنعة ، فلا يتخطفهم الناس من حولهم . واعلموا أن الحروب الحقيقية الآن بين الأمم بالأموال ؛ فهى أكبر آلات القتال ، فأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، والله يوفق من يشاء إلى ما يشاء » .



تلك كلمات صدرت من رجلين كبيرين ، فى أوائل سنة ١٩٠٨ م : أحدهما عالم كبير ، ومجتهد متشدد فى دينه . والآخر عالم وقانونى واجتماعى ، كلاهما يغار على دينه ووطنه ، فلا كلام لنا بعد الذى سبق إلا أن نقول : إن الضرورة فى زمننا هذا قائمة ملحة ، يراها من يبصر ويلمسها من يحس . وإن أخوف ما أخافه إذا استمررنا على ما نحن فيه أن يقوى ما يصيب المسلمين ، ويشتد فى إيذاء كبريائهم وكرامانهم وقوتهم ووجودهم . ولا شك عندى أن من يودعون أموالهم فى المصارف دون استثمارها لمصلحتهم أو لعمل البر والإحسان ، ومن لا يشجعون غيرهم على تأسيس المصارف المالية بأموالهم الزائدة عن حاجاتهم يسيئون إلى أنفسهم ، وإلى أوطانهم ، وإلى دينهم من حيث لا يشعرون ؛ فهم يضيقون بتهاونهم دائرة تداول النقود ، فتضيق دائرة العرض أمام الطلب ، ويفسح المجال للمرابين الذين لا يتقون الله ولا يخشون ضميرا ، ولا يرعون واجب الذمة والشرف .

وليذكر الناس أن المال أساس كل مشروع عظيم . ولولا التعامل بالفوائد ما قامت فى مصر شركات مصرية ، كشركة بنك مصر ، وشركة نسيج القطن بالمحلة

الكبرى، وشركة التأمين ، وشركات البواخر المصرية ، وشركة صنع الزجاج ، وشركات أخرى لا زالت فى المهد تحتاج إلى قوة المال ورعايته .

وبغير استثمار الأموال بالفوائد لن توجد للمصريين شركات كبرى تضارع البنك العقارى، وشركات المياه ، والنور، والترام ، واستخراج المعادن . ولا نظن أن الحكومة وحدها قادرة على النهوض بهذه الأعمال كلها، فهى مشاريع من عمل الشعوب قبل أن تكون من عمل الحكومات . ومع ذلك فكيف يتسنى للحكومة أن تقوم بهذا كله وهى فقيرة مدينة لغير أبنائها ؟ ! .



بعد هذا كله أرانى على حق إذا قلت : إن المباح شرعا فى أمر الفوائد هو الذى يقرره ولى الأمر المسلم . فالفوائد التى تحددها القوانين الصادرة من سلطة شرعية حلال لا شبهة فيه ، وسلامة الوطن تحض على التعامل بها . أما ما زاد عنها فهذا هو الحرام الذى لا شك فى حرمته .

وها هى ذى قوانينا القائمة ، والتى أيدها نواب الأمة أو استنوها، قد أعلنت صحة التعامل بفوائد معلومة ؛ فاقترضت حكومتنا بفوائد، وأقرضت بفوائد . فلا مجال بعد ذلك كله للقول بغير ماصدرت به هذه القوانين،وهى دعامة نظامنا الحالى، ولا تقوم لنا قائمة بغيرها . أما ما زاد عن الفوائد التى حددها القانون، فهو الحرام الذى لاشك فيه، والذى يجب معاقبة مقترفيه .

وإنى أسائل الناس جميعا إذا أعلنت حكومتنا عزمها على عقد قرض بفائدة معينة لحاجة وطنية رأتها كما فعلت أخيرا فى سنة ١٩٤١ وشرعت فى فتح الاكتتابات له : أيجوز لمسلم يتق ربه ويخشى دينه أن يقف عثرة فى سبيل هذا الاكتتاب، مدعيا حرمته ، حتى يفشل أو يفوز به المكتتبون من غير المصريين فيملكوا من رقابنا فوق ما يملكون ؟ !

وعلى هذا كيف يجوز عزل ناظر وقف، واعتباره فاسقا بحجة انه اقترض من أحد المصارف مبلغا يتقى به بيع أملاكه بالمزاد الجبرى، أو يكمل به ثمن عقار اضطر إلى شرائه لشيوعه فى ملكه، أو ليشترى آلة زراعية أو أسمدة يحسن بها استغلال أرضه، أو أنه أنقذ محتاجا فأقرضه مالا بفائدة، تبررها القوانين الحاضرة، وتصدر بها أحكام متوجة باسم مليك البلاد؟! أيصح أن نرى فى تفكيرنا وتشريعاتنا وأحكامنا المختلفة مثل هذه المتناقضات الغريبة التى يجب أن تستقر على حال واحدة، تتفق مع العقل وسماحة الدين ويسره، وقد أصبحنا ضحايا شدائد ومهالك، لا منقذ منها إلا يسر الدين وسماحته.

يجب على من يحترم نفسه وعقله أن يواجه الحقائق بشجاعة، وأن يعلن أن ديننا وهو دين يسر وعقل، يبيح فى أوقاتنا الحاضرة التعامل بالفوائد، التى تحددها قوانين الدولة، بل يحض عليه. وإن من يقف أمام هذا الواقع الملموس والضرورات القاسية، حتى يخرب الشرق، ويزداد ضعفا على ضعف، وذلا فوق ذل تحت ستار حرمة الفوائد، فهو إما رجل لا يفهم دينه، وإما أنه يسعى لخدمة الأجانب بالوقوف أمام أمة يجب أن تدافع عن كيانها. وهو على كل حال — أراد أو لم يرد — يدفع الكثيرين بعمله هذا إلى الاعتقاد بجمود ديننا، وبأنه لا يساير التطورات الاجتماعية التى لا مفر منها، والتى لا يمكن صدها، فيسىء إلى دينه بأشد مما يسىء إليه جماعة المبشرين.

قلت: إنى ناقشت الكثير من علمائنا الشرعيين لأقف على آرائهم، لكنى مع مزيد الأسف رأيت من بعضهم تصلبا شديدا؛ فهم لا يبيحون للمسلم أن يقترض بالفائدة إلا عند الضرورة، وحرموا عليه أن يقرض أخاه المسلم ولو بفوائد قليلة، بحجة أن الدائن غير مضطر للإقراض بفوائد، ولما أدليت لهم بأن الغرض لم يكن تيسير الاقتراض فهو حاصل، وإنما هو التيسير للمسلمين بأن يقرضوا ويقترضوا فى المعاملات اليومية بفوائد لا تخالف القوانين المعمول بها، وليس فى هذا الزمن ما يسمى

بالقرض الحسن، وأن الغرض إنقاذ المسلمين مما حاق بهم من شقاء، ومنع فتك المرابين الأجانب بهم و بحكوماتهم . لمّا صارحتهم بذلك لم يجد بعضهم لاقناعى سوى قولهم : « ربما أراد الله الفقر بالمسلمين لحكمة لا نعلمها » ! . فلم يسعنى أمام هـذا النوع من التفكير إلا أن أتوجه إلى الله أن يصون المسلمين والإسلام من الفناء .



وأختم هذا البحث بأن واجبنا أن نعلن بصراحة أن الحيل الشرعية التى يدعونها و يريدون الالتجاء إليها لم تشرع إلا للتيسير على عباد الله، تأييدا لمرونة دينه و يسره وصلاحيته لكل زمان ومكان ، لا للتحايل على تبرير الرذيلة والآثام ، فإننا براء من هذا كله . هدانا الله إلى سواء السبيل .

ثالثا — اللغة القومية والوظائف فى الشركات :

من أسباب تعطل المتعلمين عدم وجود شركات وطنية تجارية سوى بنك مصر وشركاته . وهى تكاد لا تكون شيئا مذكورا بإزاء تلك الشركات الهائلة التى تعيش بين ظهرانينا، وهى كثيرة العدد، كثيرة المال، كثيرة الموظفين .

وقد ضج المتعلمون من أن هذه الشركات قد أوصدت دونهم أبوابها، ولم تفكر إلا فى استخدام الأجانب فى الوظائف الفنية وغيرها . وكم قامت الحكومات المصرية المختلفة لدى هـذه الشركات تسعى إلى توظيف المصريين فيها، كما أنها حتمت فى السنوات الأخيرة عند إعطاء امتياز بتكوين شركة من الشركات المساهمة توظيف عدد من المصريين بنسبة معلومة . ولكن — مع الأسف — لم تؤد هذه المساعى إلى نتيجة يصح الاطمئنان لها . فالحكومات المصرية معذورة إذا هى أرادت إدخال المصريين فى الأعمال الفنية لهذه الشركات؛ لأنها لا تريد إلا إنهاض الفكرة الصناعية والتجارية بين المصريين، وتسعى فى إيجاد أسباب الرزق لأولئك

المتعلمين الكثيرين نسبيا ، المتخرجين فى المدارس المتنوعة ، وليس لها مجال فى وظائف الحكومة يكفى استيعاب هؤلاء المتخرجين فى المدارس والمعاهد .

أما الشركات فعذرها أنها تجتهد فى إدخال الأكفاء من المصريين . ولكنها تجنح فى كثير من الأحوال إلى الاعتذار بأن الشبان المصريين لم يثبتوا أن لديهم من الكفايات ما يحمل هذه الشركات على أن تأخذ منهم عددا يذكر . ولا زلنا نرى ضآلة العدد المأخوذ من المصريين ضآلة لا تسمح بتهيئة أولئك الشبان إلى تولى أعمال ذات خطر .

وعندى أن لهذه الشركات بعض العذر فى أنها لا تقبل كثيرا من الشبان المصريين ، وفى أنها تدعى ببعض الحق فى أن هؤلاء الشبان ليسوا على درجة من الكفاية وحسن الاستعداد لتولى الأعمال المطلوب توظيفهم فيها .

ولكن ما السبب الحقيقى فى ذلك كله ؟

لقد بحثت كثيرا لدى الشركات ، كما باحثت بعض ذوى الاطلاع فى العلوم الفنية من المصريين الذين يوثق بكفايتهم واختصاصهم فى أمر الصناعة والتجارة ، وخاصة فى التجارة التى اتسعت لدى الشركات المساهمة ، ولم نجد فيها العدد الكافى من المصريين ، فانتهيت من بحثى إلى أن وجدت أن العقبة الكؤود التى تحول دون توظيف المصريين إنما هى اللغة .

فقد تأكدت أن منهاج كلية التجارة مثلا لا يقل عن منهاج أرقى الكليات التى تضارعها فى الخارج ، وأن الطالب المصرى مهما أوتى من اجتهاد ، ومهما دفعوه إلى تعلم اللغات الأجنبية فإنه لن يصل إلى مجاراة أولئك الذين تعلموا تعليما فنيا ناقصا ، ولكنهم تزودوا من اللغة الأجنبية بأوفر نصيب .

لهذا كان من المعقول أن نرى الشركات تطمئن إلى الأجانب الذين يعرفون لغة أجنبية . وإذا طاب منها توظيف مصريين فهى تفضل لا بحكم التعصب ولكن

بحكم مصلحتها أن تأخذ كثيرا من المتمصرين الذين لم يصلوا إلى ثقافة المصرى الحائز على شهادات عالية ، ولكنهم بذوه فى اللغــة الأجنبية بحكم تربيتهم وبحكم اعتيادهم التكلم بهذه اللغــة فى دورهم وبين أفراد عائلاتهم . فالمصرى يتكلم اللغة الأجنبية، ولكن بمقدار . وهناك بيته ، وأسرته ، وبيئته ، كل هـذا يتكلم باللغة العربية ، فلا يمكنه بحـال أن يجارى ذلك الذى أصبح مصريا بحكم التجنس، ولكنه أجنبى فى اللغة، وفى الذوق، وفى الميول، وفى كل مناحى حياته .

ومتى كان الأمر كذلك ، وأصـبح من المتعذر أن يجـارى المصرى الأجنبى أو المتمصر فى تعرّف دقائق اللغات الأجنبية، فلن يكون لنا أمل فى وصول المصرى مهما بلغت درجته فى إتقان فنه إلى مجاراة الأجنبى فى الأعمال التجارية، ما دامت أعمال هذه الشركات بغير لغة البلاد .

وعلى هـذا كان من واجب الحكومات المصرية أن تسعى سعيا حازما فى أن تكون أعمال هذه الشركات التى تستغل نشاطها فى البلاد، وتقتنى ثرواتها من مصالح البلاد ، كلها باللغة العربية ؛ فمخاطباتها يجب أن تكون باللغــة العربية ، وحساباتها كذلك، وكل ماله ارتباط بهذه الشركات يجب أن يكون أساسه لغة البلاد .

وأصبح من واجب الحكومات المصرية ألا تسمح بتأسيس أية شركة إلا إذا كانت دفاتر حساباتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية باللغــة العربية . ووجب على الأجنبى الذى يريد أن يستغل أمواله فى هذه البلاد، والذى يؤسس شركة يقال إنها مصرية، أن تكون هذه الشركة ، فى مظهرها على الأقل، مصرية اللغة، ومصرية العمال، ومصرية الموظفين. وعلى الأجنبى إذا أراد أن يستغل أمواله فى مصر ألا يغفل الواجب القومى، وهو أن هــذه الشركات يجب أن تكون نواة لتغــذية المصريين بالاشتراك مع مؤسسى هذه الشركات. فالشركات برءوس أموالها وضعت لاستغلال هذه الأموال، لا لتكون مستعمرات أجنبية فى وسط البلاد .

ولا يخفى أن هدف المصرى يجب أن يكون فى انتشار الشركات المصرية وتعددها، وفى إيجاد المزاحمة الشريفة فى بلاده، أملا فى أن يصل إلى أن تكون شركات بلاده كلها مصرية بحتة فى عمالها، وموظفيها، ورءوس أموالها. ومادمنا نضع أمام أنفسنا هذه العقبة، وهى اللغة، فلا أمل لنا فى أن ندخل المصريين فى الشركات، كما لا أمل لنا فى تضييق دائرة المتعطلين .

ولا أظن أن الشركات المالية والتجارية والصناعية فى مصر ترى فى إيجاد اللغة العربية فيها ضررا على مصالحها . وأظن أن أوّل واجبات هذه الشركات أن يتعلم المشرفون عليها من الأجانب لغة البلاد .

هذا كله حق، مع العلم أن بلادنا أصبحت مستقلة ذات سيادة. ولا يتم استقلالها فى نظرى إلا بهذا الاستقلال الاقتصادى والصناعى والتجارى، و إلا أصبح فيها هذا الاحتلال المالى ، وهو فى الحقيقة أشدّ وطأة من الاحتلال العسكرى . ولا يمكنك أن تصف بلادا بأنها مستقلة ما دام المال الأجنبى والصناعة الأجنبية يسيطران عليها، ويحيطانها بالسلاسل والأغلال . وأقل درجات الاستقلال أن تحترم لغة البلاد، وأن يهيأ شبانها للأعمال الحرّة . و إذا أغفلنا هذه الناحية الجوهرية فإننا لا نرجو خيرا كثيرا لأولئك الشبان المملوئين نشاطا ورغبة و يقظة، ولكن الأبواب موصدة فى وجوههم .

هذا الى أن من الجائز بل من الواجب أن يكون للحكومة على جميع الشركات المساهمة إشراف ومراقبة . ولا يتم هذا الإشراف إلا بتسهيل وسائله ، بأن تكون أعمالها الداخلية باللغة العربية .

و إذا كان بعضهم قد دفعته العاطفة والكرامة القومية إلى أن ينادى بأن تكون عناوين و إعلانات المحال التجارية والمخازن فى الشوارع والمدن باللغة العربية، كما هو الحاصل فى تركيا، وكان النداء فى نظرى شريفا حقا، أساسه مجرّد العاطفة، أفلا يكون

من الأولى تقديرهـذه العاطفة المرتبطة بمصلحة حيوية ، وهى ضرورة احترام لغة البلاد ، وجعل لغة هـذه الشركات نفسها عربية فى داخل أعمالها ، حتى لا يبقى الباب موصدا أمام الشبان المصريين الأكفاء أولئك الذين زاحمهم ذوو التعليم الناقص، الذين اكتفوا بمجرد الرطانة الأجنبيـة ، فزاحموا المتعلمين وأقصوهم، وحرموهم من أرزاقهم الشرعية، لا لسبب إلا لمجرد اللغة التى لا يساعدها فى كثير من الأحوال شيء من العلم والفن ! .

رابعا — شركات الاحتكار :

إن لشركات الاحتكار موضوعا غريبا يجب أن نطرحه أمام القارئ .

هذه الشركات قد حصلت على اتفاقات مع الحكومات المختلفة وقت أن كانت تسود البلاد ألوان من الجهل والظلم، فسعت حتى أخذت احتكارات متعددة لمدة تسع وتسعين سنة فى الغالب . وهى بفضل هذا الاحتكار تضمن الكسب الواسع، وتضمن عدم المزاحمة، حتى وصلت إلى حالة غريبة من القوة والرخاء والثراء .

وإذا كنا نرجو أن تحـل شركات مصرية محل جميع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر، فإن لشركات الاحتكار وضـعا استثنائيا يجب أن نفكر فيه بنوع خاص، وأن نسعى فى منع أذاه من الآن بقدر مالنا من حول وقوة .

وأضرب للقارئ عن تلك الشركات مثلا :

تأسست شركة مياه القاهرة فى سنة ١٨٦٥ باحتكار لمدة تسع وتسعين سنة . ومن آثار هـذا الاتفاق والاتفاقات التالية له أن تمد المدينة بالمياه بأسعار محددة .

وقد حدث أن الشركة خرجت على شروط الاتفاق، وحفظت لنفسها فى عقود اشتراك المستهلكين الحـق فى أن تحتم على المشترك أخذ المياه بالعـداد فى أى وقت شاءت بدل أخذه بالجملة . وقد أثبت مندوب الحكومة فى محاضر جلسات القضايا التى قامت بين الشركة والمشتركين أمام المحكمة المختلطة ما يأتى :

” إنه يؤخذ من الاتفاقات أن لمستهلك حق الاختيار بين دفع ثمن المياه بطريق الاشتراك أو بطريق العدّاد ، وأن الشركة غير محقة فيما تدعيه من أن فرض أحد هذين الطريقين أو أى طريق آخر متروك لمحض تقديرها “ .

ولكن الشركة رغم هذا كله تمادت فى إرهاق المشتركين، وكثرت القضايا أمام المحكمة المختلطة . فلم تجد الحكومة بدا من تحقيق هذه الشكاوى، فكلفت لجنة وزارية باحثت الشركة فى أمر هذا النزاع ،وأرادت أن تصل إلى إنصاف المظلومين.

ومما يسترعى النظر أن هذه اللجنة الوزارية التى شكلت بقرار من وزارة الأشغال فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٥ للنظر فى شكاوى الجمهور من تصرفات شركة مياه القاهرة، لقيت صعوبات كثيرة من هذه الشركة ؛ فقد أرادت اللجنة معرفة تكاليف الانتاج فلم توفق وحالت الشركة بينها وبين معرفة هذه الحقيقة ، مما اضطر الحكومة إلى الاتفاق مع الشركة فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ اتفاقا طرح أمره على مجلس الشيوخ، للنظر فيه أهو دستورى أم غير دستورى .

والذى يوجه النظر فى تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ عن هذا الاتفاق الذى لم يصدر فيه المجلس قراره إلى الآن أن الشركة باتفاقها مع الحكومة فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ أعطت الحكومة حق الاشتراك فى أرباح الشركة فيما يزيد على ٤٠٠٠٠ جنيه، بمعنى أن ما زاد فى أرباح هذه الشركة على هذا المبلغ تشترك فيه الحكومة بنسبة ٤٠ ٪ والباقى للشركة. والذى دهشت له لجنة الشؤون الدستورية فى مجلس الشيوخ أنها أثبتت فى تقريرها المؤرخ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن رأس مال الشركة لا يتجاوز ٢٢٣٠٠٠ جنيها، فالحكومة إذن فى رأى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ، لاتشارك الشركة إلا فيما يزيد من الأرباح على ١٨٠ ٪ من رأس مالها .

وحتى تدرك مدى تعسف هذه الشركة مع الأفراد المصريين، يصح أن تعرف أنها اتفقت مع الحكومة المصرية على أن تبيع للفرد من مياهها بسعر المتر المكعب

١٤,٥ مليما، معلنة أنها قامت بتضحيات كبيرة، مع أنها تبيع المتر المكعب من هذه المياه إلى شركة مصر الجديدة بسعر ٤ مليات فقط، وهى تكسب طبعا من هذا السعر الأخير. ولاندرى كيف أتت هذه التضحيات التى تدعيها ببيعها المتر للأفراد بسعر ١٤,٥ مليما؟ .

ألا يدهشك هذا الذى نراه! وهذا مثال من أمثلة كثيرة لهذه الشركات القائمة بيننا، ومكاسبها التى كادت تكون حلما من الأحلام .

وقل مثل هذا عن شركة قناة السويس، وشركات النور والترام، وغيرها من الشركات المنبثة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما .

⁂

إن هذه الأرباح الهائلة، وهذا الغبن الواقع على المصريين، قد أدّى بالحكومة إلى تقديم مشروع قانون خاص بالتزامات المرافق العامة، وحدّدت فيه أرباح الملتزم بما لا يتجاوز ١٠٪ من رأس المال . وهو مشروع جليل قدمته الحكومة إلى مجلس النوّاب فى سنة ١٩٣٩، وكان الأمر معقودا على أن ننتهى من هذه المأساة بإصدار هذا القانون. ولكن الحكومة، لسبب لا نعرفه، سحبت هذا المشروع المفيد! . والأمل معقود على أن تعيد تقديمه إلى البرلمان . وللحكومة كل الحق فى تقديم مشروع هذا القانون فإنه مبنىّ على نظرية سليمة نلخصها فيما يأتى :

إن عقود الامتياز ليست كسائر العقود الأخرى، مدنية كانت أو تجارية . وإنما هى طبق المبادئ العامة الحديثة للقوانين الإدارية، عمل إدارى مرتبط بالمرافق العامة فى البلد، وجائز للحكومة التى تنظم مصالحها العامة أن تعدّل فى هذا الذى صدر به قانون — وهو عقد الاحتكار — بقوانين أو لوائح تراعى فيها مصلحة الجمهور أى المصلحة العامة .

ولقد اتفق الفقه والقضاء فى غير بلادنا على أن من حق الدولة أن تلزم شركات الامتياز بإدخال التعديلات التى تتفق والمصلحة العامة، والتى تتفق والمناسبات التى أوجدها نمو البلاد وتقدمها الاقتصادى، وأن الشركة صاحبة الامتياز لا يجوز

لها بعد أن دلت الأحوال على مكاسبها الباهظة بتوالى الزمن ، وعدم المنافسة الملازمة لطبيعة الامتياز والاحتكار — لا يجوز لها أن تكون دولة فى دولة، وأن تستبد فى تقدير المصلحة العامة للبلد، فإن هذا من حق الدولة نفسها .

ذلك أن نظام الامتياز لا يصح أن يتعارض مع الصالح العام فى أى وقت من الأوقات، وأن للدولة الحق وعليها الواجب فى أن تتدخل فى إدارة هذه الشركات، وأن تغير ما تغير، وتبدّل ماتبدّل طبق المصلحة العامة . ووجب على هذه الشركات أن تنفذ ما يطلب منها ، وليس لها إلا أن تطلب التعويض فى حالات خاصة، كأن يختل توازنها المالى، أو تزيد تكاليفها زيادة غير منتظرة .

هذا هو الوضع القانونى الذى ظهر فى أوقاتنا الحديثة متفقا مع دساتير الأمم المستقلة، ومع المصلحة العامة فى هذه البلاد، باعتبار أن شركات الامتياز والاحتكار إنما تنوب فى أعمالها عن الدولة فى إدارة مرافق عامة ، هى من صميم مصلحة الجمهور ، فنيابتها عن الدولة لا تعطيها الحق فى أن تستبد فى أمر المصلحة العامة، وأن تمنع الدولة صاحبة الإشراف الأعلى من أن تغير شروط الاتفاق بما تراه متفقا مع المصلحة العامة ، وغير متعارض مع ما كانت ترجوه هذه الشركات من أرباح ومكاسب شرعية ، لا أن تستغل الجمهور على حساب المصلحة العامة نفسها . فهذه النظرية التى اتفق عليها الفقه والقضاء فى فرنسا مثلا ، هى تلك النظرية التى حدت بحكومتنا إلى تقديم مشروع القانون المنظم لشركات الامتياز والاحتكار ، أى للشركات التى التزمت بإدارة مرافق عامة . ونرجو ألا يمضى وقت حتى تقدم الحكومة هذا المشروع للبرلمان فيرى فيه رأيه، ويصدر فى شأنه قراره بما يتفق والمصلحة العامة ، وإنقاذ الجمهور من عسف هذه الشركات التى استبدت فى العصور المظلمة بالمرافق العامة ، وبمصالح الأمة بين غنيها وفقيرها، استبدادا يجب ألا يكون فى عصرنا الحاضر .

الفصل الرابع

الزراعـــة

سبق لنا أن قلنا فى موضع آخر من هذا الكتاب : إن مصر قد ضاقت بأهلها بسبب تزايد سكانها تزايدا مستمرا. وعجزت أرضها مزروعة كانت أو قابلة للزراعة عن أن تغذى أبناءها . وقلنا : إن الحاجة ملحة أمام هذا الخطب الجاثم بالبحث عن موارد رزق أخرى ؛ ألا وهى — فيما خلا المجال الحيوى — الصـناعة والتـجارة .

ليس هناك شك فى أن بلادنا زراعية منذ القدم، وأرضنا بحمد الله رغم ضيقها خصبة، يزيد فى خصوبتها ما تتركه مياه النيل من مواد مخصبة، وما عليـه البلاد من مناخ يساعد على إنماء المحصولات فى أوقات محدودة .

الزراعة مهنة المصرى الأساسية، وصناعته الطبيعية، وقـد درج عليهـا من آلاف السنين يكد و يكدح . والزراعة لا زالت وستبقى العماد الأول لتغذية الشعب المصرى . لكنه لا معدى لنـا — وقد تحرجت الحال وأصبحت البلاد فى حالة اقتصادية هزيلة ، شأنها شأن البلاد التى اعتمدت على الزراعة دون سواها . وقد نهضت أمم كثيرة بأعمال الصناعة والتجارة المتنوعة — من تحقيق ما ننادى به من أنه لا منقذ لمصر إلا من طريق السعى فى النهوض بالصناعة والتجارة، حتى يتمكن المصرى من رفع مستوى عيشه، ويحافظ على صحته وعلى نشاطه وذكائه وتعليمه . على أنه يجب ألا ينسينا هذا العناية بأمور الزراعة التى هى ثروتنا الأساسية . وهى بحمد الله تسير سيرا طبيعيا ، وتتقدم وترقى بتوالى السنين ؛ رغم أنها لا تكفى كما قلنا لتغذية المصريين .

الزراعة المصرية فى رقى لا يصح إنكاره ولو أنه بطىء . و يرجع الفضل فى ذلك إلى وزارة الزراعة وما قامت به من أعمال متواصلة ، و إلى الجمعية الزراعية الملكية ، و إلى كثير من الأفراد الذين ثابروا وعملوا ، حتى وصلنا بفضل هـذه الجهود إلى حالة نرجو استمرار رقيها من تقدم فى استنباط أنواع جيدة من القطن ، والحبوب والفاكهة والخضر ، ومن وقاية هـذا كله ، ومن تحسين أساليب الزراعة ، ومن إدخال الآلات الزراعية الحديثـة ، ومن البحوث والدعايات المستمرة ، التى يقوم بها المصلحون الزراعيون . كما أن وزارة الأشغال قد عنيت بأمر الرى والصرف . وما زلنا ننتظر من هـذه الجهات كلها المزيد ، حتى نصـل إلى أن تنبت الأرض أكبر إنتاج زراعى ، وأحسن الأنواع فى القطن والحبوب والفاكهـة والخضر ، وغير ذلك ممـا تدره علينا أرض مصر الكريمة .

ونرجو أن يعم تعليم الفلاح حتى تزول العقبة الكأداء . وهى عقبة الجهل ؛ فتثمر جهود العاملين أحسن الثمرات . وأما إذا بقى الفلاح جاهلا لا يدرك معنى الإصلاح فلن نصل إلى الغاية المرجوة على أكمل وجه مهما بذل العاملون من جهود .



لسنا نودّ فى هذا البحث أن نشرح الخطط العملية لزيادة المحصول الزراعى ، أو نسـدى النصح فى مداومة البحوث الزراعية ، أو تجـديد أساليب الزراعة ، أو تقليل النفقات الزراعية أو إقامة المعارض ، وغير ذلك ممـا يدور بخلد كل من يطرق هذا الباب ؛ فان هـذا كله موكول إلى الإخصائيين الفنيين ، وهم والحمد لله قائمون بأعمالهم على خير ما نرجو ، ونطالب لهم استمرار مساعيهم الطيبة والنجاح فيها . إنمـا الذى يهمنا فى هذا الباب مسألة فى غاية الأهمية نوجه إليها أنظار أولى الأمر فى بلادنا . هذه المسألة التى يراها كل مصرى و يقدر خطرها ، هى أن الفلاح المصرى — وهو الكثرة الساحقة بيننا جميعا — تنقصه الغلال واللحم ، واللبن بمنتجاته .

تلك هى المسألة الحيوية التى يجب علينا جميعا أن نفكر فيها، وأن نجد حلا لها.

أجل . أهم مسألة فى بلادنا يجب أن تكون قائمة على أن نعطى الفقير ما يحق له عدلا ووطنية أن يحصل عليه من غذاء كامل يليق بانسان يعمل . وأن يكون همنا الوحيد البحث فى الوسائل التى بها يتمكن الفلاح من الحصول على حبوب ولحم ولبن .

فكيف السبيل ؟

يجب علينا أن نوقن بأن مصر بأرضها الحاضرة الضيقة . وبتزايد سكانها المستمر ، لا يمكن أن تحقق بوضعها الحاضر ما نرجوه من تهيئة الغذاء الكامل لجميع طبقاتها .

وفى غير هذا الباب قد طرقنا أمورا كثيرة هى الداء الشافى لتحقيق مطالب المصريين ودفع الضر عنهم . ففى هذا الكتاب رأينا ضرورة تحقيق المجال الحيوى لهذا البلد ، وضرورة السعى من الآن إلى تنمية الصناعة والتجارة بكافة ما لدينا من استعداد ، وما فى البلاد من وسائل لفتح أبواب هذه الأرزاق التى بدونها لا يكون لنا أمل فى هذه الحياة أمام المعترك الهائل القائم بين الأمم ؛ هذا المعترك الذى مآل الظفر فيه للعلم والنظام والفنون ، والتخصص فى ضروب الصناعة والتجارة والزراعة .

من المؤلم حقا أن نرى بلادنا — وهى زراعية بحتة، وأرضها خصبة ، ونيلها كريم ، يواصل كرمه بانتظام — يحتاج فى كثير من السنين الى استيراد قمح من الخارج ، وثمن القمح أعلى من متناول يد الفلاح رقيق الحال . نرى فى بلادنا الزراعية أننا نجلب كثيرا من أنواع الضأن ، ولحم البقر من الخارج ، ونستورد من الجبن فى سنة ١٩٣٥ ما قيمته ١٩٦٧٩٧ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٨ ما قيمته ٢٢٥٠٥٠ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٩ ما قيمته ١٦٩٢٦٤ جنيها . هذا عدا اللبن المعقم الذى تتراوح قيمته حوالى ٤٢٠٠٠ جنيه فى السنة . وكنا نستورد فى أيام السلم من البطاطس فى بلدنا الزراعى ما قيمته نحو ١٣٠٠٠٠ جنيه . ومن العنب الطازج

والمجفف ما قيمته حوالى ٨٠٠٠٠ من الجنيهات . وقل مثل ذلك فى كثير من المنتجات الزراعية الغذائية التى يمكن زرعها واستغلالها فى مصر . وهناك كثير من المزروعات الصناعية كان يمكن أن تدر كثيرا من الخيرات على بلادنا فوق زراعة القطن . هناك الحرير مثلا ؟ فقد دلت الإحصاءات على أن الوارد لمصر من الحرير الطبيعى والصناعى كان كما يأتى :

		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٩
		جنيه	جنيه	جنيه
أقمشة من الحرير الطبيعى والصناعى... ...		٨٥٤٠٧١	٤٢٩٧٦٦	٣٥١٨١١
منسوجات أخرى حريرية		٢٤٠٩٥	١٦٣٦٢	١٦٧٩٦
غزل وخيط حرير	طبيعى...	٢٠٢٢١٦	٢٣٤٩٧٢	١٩٢٤٠٨
	صناعى...	١١٠٥١٣	٢٢٩١٨٣	٢٦٣٧٠٢

وهناك الصوف مثلا ، فهو نادر فى مصر لقلة الأغنام ، وقد دل الإحصاء الرسمى على أن قيمة الصوف الوارد إلى مصر فى السنوات المذكورة كانت بالجنيهات المصرية :

		سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٩
		جنيه	جنيه	جنيه
غزل وخيط صوف...		٨٠٠٤٦	١٠٧٩٣٨	١١١٦١٩
صوف	خام	٨٦٤٨	٢٣٥٤٧	٢٨٦٣٥
	منسوجات ومصنوعات أخرى	٨٥٤٤٦٦	٨٦٠٧٥٥	٨٣٠٠٤١

وقد كانت صادرات مصر من الصوف الخام تتراوح سنويا بين ٩٠ ألفا و ١٥٠ ألف من الجنيهات .

بلادنا زراعية يمكنها أن تنتج من المحصولات الغذائية والصناعية شيئا يستحق الذكر . و إذا كان إنتاجنا محدودا لضيق الأرض ، وحاجتنا إلى الصناعة والتجارة ، فهل يمكننا بوسائلنا الزراعية الضيقة أن نتوسع فى هذا الانتاج ؟ وما هى الوسائل التى يجب أن نفكر فيها لسدّ ما نحس به من نقص ؟ .

قلت : إن التنظيم الزراعى الفنى متروك لهيئاتنا الفنية ، وهى دائبة على أداء أعمالها بحالة تستحق التقدير . ولكن الذى نرجو تحقيقه هو أن تفكر حكوماتنا المتوالية فى أمور رئيسية لا غنى عن المطالبة بها لتوسيع رقعة الأرض المزروعة .

ثلاث حاجات لا ننفك نطالب ولاة أمورنا للعمل على تحقيقها :

(أولا) المبادرة باصلاح الأراضى البور التى تملكها الحكومة ، وهى قابلة للاصلاح من تقضيب وحرث ورى ، ثم توزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها الى شركات مصرية بحتة ؛ وبهذا يتمكن كثير ممن لا يملكون شيئا أن يجدوا مادة لرزقهم ، ونشاطهم وكفاحهم .

للحكومة أطيان كثيرة غير مزروعة . وأول واجب على ولاة أمورنا أن يتكاتفوا ، وينهضوا فى إصلاح هذه الأراضى البور المترامية الأطراف ، وهى ضيقة رغم اتساعها ، نظرا لكثرة السكان وتوالى زيادتهم سنة بعد أخرى .

الأمر جدّ لا هزل ؛ فبلادنا قادمة على مجاعات ، أو على فقر أشدّ مما نحن فيه ؛ فيجب علينا أن نتخذ للامر عدّته ، وألا ندع هذه السنين العجاف المقبلة تهدّد كيان المصريين ووجودهم .

لا تخسر الحكومة شيئا إذا هى أصلحت هذه الأراضى ووزعتها بطريقة حكيمة على رقيق الحال ، وعلى الشركات المصرية الصميمة تسعى فى تكوينها ، وتشجيعها ، ورعايتها ، بل تزداد البلاد رخاء ، وتكسب الحكومات الضرائب ، وتكسب صحة الأفراد ، والطمأنينة فى البلاد .

(ثانيا) السعى فى تجفيف ما يمكن تجفيفه من البحيرات الشمالية . فمساحة هذه البحيرات تزيد على ستمائة ألف فدان ؛ فهلا يمكن للحكومة أن تستبق الضرورى منها لتربية الأسماك ، وأن تجتهد فى تجفيف الباقى ليكون أرضا زراعية ، تدر الخير على هذا البلد ؟ ، ولتتخذ مما عملته هولندا فى هذا الباب مثالا يحتذى ؛ فقد بذلت جهودا جبارة فى تجفيف البحر نفسه . وتجفيف البحيرات فى بلادنا لا يتطلب هذه الجهود ، وخاصة اذا صح لدى حكوماتنا العزم والنشاط .

(ثالثا) أطالب رجال الفن فى بلادنا القائمين بأمورنا ، والمهيمنين على مصالحنا ، أن يفكروا تفكيرا علميا متواصلا فى الطرق التى يمكن بها رى جزء من الرمال الغربية ، وهى أراض صالحة للزراعات الشتوية ، إما بوسائل النيل ، أو بآبار تسعى الحكومة فى عملها ، أسوة بما تم فى أيام الرومان ، وبما قامت وتقوم به الولايات المتحدة فى صحاريها الواقعة فى جهاتها الجنوبية الغربية . ومثل هذا العمل يستحق من الحكومة والأفراد العاملين همة جبارة ، وبذلا عظيما . ولا شك أن البلاد ستجنى من وراء هذا المشروع أطيب الثمرات .



قلنا : إن بلادنا فقيرة فى الغلال ، واللحوم ، واللبن ومنتجاته . فهل ينفع أن نسدى النصح للزارعين والفلاحين بالاكثار من هذه الأنواع الثلاثة فى أراضيهم الموجودة تحت أيديهم الآن ؟ إنى أعتقد أن النصح لا يجدى شيئا ، ذلك لأن الفلاحين فى مجموعهم لم يصلوا بعد إلى درجة من المعرفة تمكنهم من تنفيذ هذه النصائح ، وأن أراضينا المزروعة الآن مرتفعة الثمن ، ويكاد الفلاح من ضيقها وانقسامها لا يحصل على القوت الضرورى من المحصولات الغذائية والصناعية . ومن الصعب أن يلزم الفلاح بتضييق مساحة ما اعتاد أن يزرعه منها ؛ فهو يعلم أن زراعته أجدى عليه من الزراعات الأخرى . فاقتصاديات الفلاح هى التى تسيره

فى نوع ما يزرعه . ومن المصلحة أن نترك له الحرية فيما يعود عليه بالكسب ، وأن نكتفى بالنصح فى وقتنا الحاضر .

إن من أنجع الوسائل فى زيادة الغلال والماشية والألبان أن نهيئ الأراضى التى تساعد فى طبيعتها على زراعة الغلال وتربية الماشية ؛ وذلك يكون باصلاح الأراضى البور الشمالية، وأراضى البحيرات، والأراضى الرملية .

هذه الأنواع الثلاثة من الأراضى التى نطلب تهيئتها للمصرى هى التى تحفزه إلى تربية الماشية وزراعة البرسيم وزراعة الغلال . وهى لوجود أكثرها فى الشمال تدر لبنا غزيرا، وقمحا وافرا، وأغناما كثيرة،وتساعد على إيجاد صناعات فى بلادنا، صناعات غذائية وغير غذائية، وتسد كثيرا من النقص الذى نراه الآن .

وهناك أراضى "مريوط"، كم يكون محصولها لو عنى بها عناية علمية واسعة النطاق ! ليست هذه المشاريع تضحية من الحكومة، وإنما هى مشاريع إصلاح واقتصاد و إنتاج تدر كثيرا من الخير والثروة . أضف الى ذلك أن فى مصر أراضى كأراضى "مريوط" وغيرها، تصلح لأن توجد فيها غابات تمد البلاد بالأخشاب التى نحن فى أمس الحاجة اليها، وننفق أموالا طائلة فى سبيل استيرادها من الخارج، وخاصة وقت الحروب ، كما أنها تساعدعلى ايواء الماشية والأغنام .

ولا بد لنا فى هذا المقام تكملة للاصلاح الزراعى أن نلح فيما تتطلبه الحاجة من الاصلاح ، وذلك بالعمل على كثرة الانتاج ، وعلى تسهيل الوسائل فى تصريف هذا الانتاج . فمن زيادة الانتاج أن يكون صاحب الأرض فى مزرعته ، يواليها بعنايته وتفكيره، وأن نمنع تلك الهجرة التى تؤذينا من كثرة المهاجرين من الأرياف إلى المدن .

و إنى أكره الالتجاء الى القوانين، وأعتقد أن أفضل الوسائل لحمل الناس على ما فيه مصلحتهم ، أن يكون ذلك بالاقتناع ، وتهيئة الوسائل النافعة . وأرى

من الضرورى تكملة لوسائل الانتاج والزراعة وحضا للناس على الإقامة فى أريافهم ومباشرة شؤونهم بأنفسهم، ومنعا لتلك الهجرة المتدفقة، أرى من الضرورى والمفيد أن نعمل على تحقيق الوسائل الآتية :

(١) ايجاد الطرق الممهدة فى الريف، بحيث يتمكن الناس من الغدو والرواح بين بلاد الأرياف والمراكز العامة، دون أن تقف فى سبيلهم تلك الصعاب التى نشاهدها الآن . فاذا تمكنا من أن يذهب الرجل بسيارته أودابته الى منزله فى الريف، دون عناء أومشقة أمكننا أن نهيئ للناس كثرة زيارتهم للريف، وتصريف منتجاتهم ومحاصيلهم بسهولة ؛ فان الغرض من الانتاج لم يكن تخزين المنتجات فى قرية الفلاح، وانما الغرض تشجيعه على الإكثار من الإنتاج، اذا سهلنا له تصريف هذه المنتجات من غلال وخضر وفاكهة و بيض، وغير ذلك فى الأسواق العمومية، دون تلك المشقة التى يراها الفلاحون والفلاحات فى هذه الأيام .

(٢) تهيئة وسائل الشرب الصالح، والنور بقدر الطاقة فى بيت الفلاح؛ فاننا إن وصلنا الى هذه النقطة ظفرنا بأغلب ما نبتغيه .

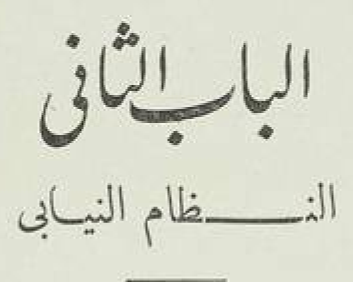
قد يكون فى تهيئة الماء الصالح تكليف مرهق للحكومة فى هذه الأيام، خصوصا اذا أردنا تعميمه فى أنحاء القطر . ولكن ألا يكون من المستحسن، بل من الواجب، أن نعجل بعمل المضخات الرخيصة الثمن ؟ ويمكن بهذه المضخات إيجاد ماء صالح للشرب الى أن يسود الرخاء فى البلاد ، فتعمم مياه الشرب الصالحة بطريقة أكثر دقة، وأعم نفعا، وأعظم فائدة ، بواسطة المجموعات الكبرى . هذا هو الذى نرجوه ولو على سبيل التجربة الواسعة فى بعض قرى الوجه القبلى ، وبعض قرى الوجه البحرى، وخاصة فى القرى المنعزلة البعيدة عن النيل والترع .

(٣) أوجه نظر الحكومة الى أن الأرياف فى حاجة ماسة إلى كثرة الأطباء والطبيبات والممرضات؛ فالمراكز تكاد تكون خالية إلا من طبيب واحد، والعناية

بالطب فى القرى معدومة ، والفلاح المسكين مرهق فقير، لا يعرف كيف يدعو الطبيب، وهو يغالط نفسه، فيلجأ الى الوصفات القديمة، خوفا من الإرهاق بأجرة الطبيب وثمن الأدوية .

هـذا الى أن الغنى نفسه فى الأرياف ربما لا يجد الطبيب فى كثير من الأحوال، فيعتقد أن الأولى به والأكثر حيطة أن يهجر الريف إلى المدن، حيث يجد راحته وطمأنينته ؛ ومن هـذه الطمأنينة أن يكون هو وأولاده قريبين من الأطباء ومن الصيدليات . فإن شئت أن تبقى الغنى فى بلده ، وتطمئن الفقير فى قريته ، فهاك الوسائل الأساسية التى يجب على حكوماتنا أن تقوم بها ، ووقتئذ لا نحتاج إلى نصح كثير، ولا الى قوانين أو لوائح يلزم بها سكان الريف أن يبقوا فى بلادهم، وبغير هذا يصعب أن تحقق أمنية المصرى لأخيه المصرى .

وسنتكلم فى شىء من التفصيل فى هـذا الموضوع الأخير فى البـاب الخاص بحالتنا الاجتماعية .



الباب الثانى

النـــــظام النيابى

عدد أعضاء البرلمان — الأحزاب السياسية — عضوية البرلمان وعضوية الشركات — الحراسة على أموال الأعداء

الباب الثانى

النظام النيابى

إن الحياة النيابية هى أرقى ما وصل إليه الانسان إلى الآن فى كيفية إدارة حكم البلاد على أحسن وضع وأدقه . ولقد وصل الانسان إلى هذه الحياة النيابية بعد أجيال طويلة ، وجهود شاقة ، وبعد ما بذل من دماء عزيزة فى سبيل حرية الانسان والدفاع عن كرامته .

ذلك أن أساس الحياة النيابية هو أن الأمة التى تجود بأموالها ، وتضحى بدمائها لها الحق الكامل فى أن تكون مصدر السلطات ، وأن تدير شؤونها بنفسها كاملة غير منقوصة ، وأن تصدر التشريع ، وتراقب أعمال التنفيذ ، وتسهر على رفاهتها ، وأمنها وشرفها ومالها . يضاف الى هذا أن الأمة ترى فى الحكم بواسطتها فائدة الشورى . ولا يمكن لشخص واحد مهما أوتى من قوة البصيرة ، وسداد الرأى أن يحيط بالأعمال كلها ؛ فرأت الأمم التى جنحت إلى الحياة النيابية أن تطالب بحياة ديمقراطية فيها حرية الفرد كاملة ، لا تحدها إلا المصلحة العامة ، والآداب العامة .

من هذا وجدت الحياة النيابية البرلمانية ، وفيها فوضت الأمة من ينوبون عنها ليكونوا لها لسان صدق ؛ يسعون فى خيرها ، ويتكلمون باسمها ، ويصدرون من القوانين والنظم ما يجب أن يكون من وكيل أمين لموكل وضع فى عنقه تلك الأمانة المقدسة ؛ إذ لا يمكن للأمة أن تدير شؤونها بأفرادها مجتمعين ، فأصبح من الواجب أن تنيب عنها أولئك النواب ، الذين يمثلونها فى برلمانها ، سواء كان هذا البرلمان

من مجلس أو مجلسين، لتحقيق مصلحة الأمة، وإيجاد رقابة فعالة لا تشوبها شائبة، بقدر ما وصل إليه الانسان من رقى وكمال .

لهذا جاهدت الأمة المصرية من زمن طويل فى أن يكون لها نظام نيابى برلمانى، حتى وصلت بفضل جهود أبنائها الى تحقيق آمالها، فأوجدت دستورا على أحدث النظم الدستورية، وابتدأت فى دستورها حيث انتهى غيرها من الرقى والدقة، ومطابقة العصر الحاضر .

ولما كانت الحقيقة لا تظهر إلا بالنقاش، وكانت الأعمال العامة والتشريعات المتنوعة تحتاج إلى بحث وتمحيص، وكانت نظرات الانسان إلى هذا الوجود، ورغبة النفع العام فى سبيل الوطن تختلف باختلاف العقول . والاستعداد والأمزجة، كان من المعقول أن يسعى كل فرد من نواب الأمة إلى خدمة بلاده على الطريقة الناجعة التى يراها، فينتج من هذا النقاش — وهو من طبيعة الحياة النيابية — كفاح فى سبيل تأييد كل فريق رأيه، كفاح يدعو إلى دعاية، والدعاية تدعو إلى أنصار داخل البرلمان وخارجه، والحاجة إلى أنصار تدعو إلى وجود الأحزاب، كلٌّ يؤيد وجهته، ويجمع أنصاره لتأييد فكرة هى فى مصلحة الوطن دون غيره .

هذه الأحزاب إذن ضرورة من ضرورات الحياة النيابية البرلمانية، بشرط أن تكون بريئة، لتحقيق أعمال بريئة .

فاذا ابتلى بلد ما بنواب أو أحزاب لا تناضل ولا تتطاحن فى سبيل مصلحة عامة، وإنما تحصر كفاحها فى سبيل المصلحة الخاصة أو الفوز الحزبى لذاته، خرجت هذه الأحزاب عن طبيعة وجودها إلى غير الوكالة التى أؤتمن النواب عليها، وانقلبت الحال من استبداد الفرد الى ما هو شر منه؛ وهو استبداد الطوائف والجماعات .

قد وضح من هذا أن الحياة البرلمانية وسيلة لا غاية، فلا تؤتى ثمراتها، ولا تحقق الغرض منها، إلا إذا حقق نواب الأمة الغرض من نيابتهم .

وتحقيق هـذا الغرض يتطلب أن يكون للناخبين " إرادة سليمة " وللنواب "مناعة خلقية". تلك المناعة التي يجب أن تقف سدا منيعا أمام المفاسد والمغريات ، وتقضي أن يكون النائب في نيابته قوة قدسية ، كما يكون القاضي في قضائه . تلك القوة القدسية ، التي تجعل الناس يركنون إلى عدله ؛ و بهـذا يقوم الملك ويستقيم العمران . أما اذا خرج النواب عن مأموريتهم ، واستغلوا نيابتهم لمصالحهم فانهـم يصبحون أداة شر وفساد ، و يكون إثمهم أكبر من نفعهم .

إنى أعتقد أن العدل أبو الوطنية وحارسها . فلا وطنية فى أمة فشا فيها الظلم وعم الفساد .

ألق نظرة على أمم الأرض تعلم أن مقياس الوطنية فى كل أمة منها متناسب مع مقياس العدل فيهـا . فاذا علمت أن أمة من هـذه الأمم تحترم العدل وتقدسـه ، وتطبقه بين الأفراد لا فرق بين وضيع ورفيع ، كبير وصغير ، قوى وضعيف ، فاعلم أن هذه الأمة قد وصلت فى الوطنية إلى قمتها . واذا علمت أن أمة من الأمم ضعف فيها العدل فاعلم أن وطنيتها ضعفت بمقدار ضعف العدل فيها . واذا رأيت أن أمة تساس بالظلم ورضيت به واستكانت اليه ، فاعلم أنها فقدت أسباب الحياة الكريمة .

ما هى الوطنيـــة ؟

الوطنية ليست شيئا سـوى تضامن أفراد الأمة فى الدفاع عن كيان المجموع وشرفه ، يضـحى كل فرد براحته وماله ودمه فى سبيل مصلحة وطنه . فاذا كان ولاة أموره فَسَقة ظالمين ، واستكان المحكومون لهذا الظلم واستساغوه ، فكيف تظن أن فردا من الأفراد يضحى بشىء فى سبيل مصلحة هذا المجموع الفاسد ؟ ! .

٭ ٭ ٭

اذا اتصـل الفساد بنواب الأمة و ولاة أمورها ، فليس الذنب ذنب الحيـاة النيابية نفسها ؛ فهى أرقى نظام يجب أن يتمسك به الناس إلى الآن ، وإنمـا الذنب ذنب وكلاء الأمة نوابا وحاكمين ، أولئك الذين أهانوا الوكالة نفسها . تلك الوكالة

الشريفة التي تؤدى إلى أسمى الغايات ، ولكن الوكلاء إذا خانوا الأمانة ، نزلوا بالبلاد إلى الحضيض والهوان .

إذا رأيت ما يسوءك من حياة نيابية فى بلد ما فلا تيئس من صلاحها . واعلم أن بعض الأمم التى جاهدت حتى وصلت إلى الحياة النيابية السليمة لم تكن فى بدء جهادها مثالا يحتذى فى العفة والكفاية ، و إنما بدأت متعثرة ، تخبط بين العلم والجهل ، بين النفع والضر ، بين الذمة وفسادها ، حتى وصل بعضها بفضل العبر وعظات الدهر والمرانة إلى درجات رفيعة من النزاهة والعظمة والسؤدد .

كانت الحياة النيابية فى أغلب بلاد العالم — إن لم تكن فيها جميعا — وفى بدايتها ، حياة استغلال ، وتجارب قاسية ؛ فكان النوّاب يسعون فى إرهاق حكوماتهم لمصالحهم الشخصية ، فى المحاباة والمحسوبية ، والمنافع الخاصة . وكان الناخبون بدورهم يدفعون النوّاب إلى السعى وراء مصالحهم الإقليمية أو الشخصية . وكان الوزراء يخشون النوّاب وأحزابهم ، و يضعفون أمامهم ، قصد استمالتهم وضمان الثقة بهم ؛ وكان النوّاب من جهتهم يخشون الناخبين و يعملون على رضاهم ، حتى يفوزوا بتأييدهم ، حين تجديد الانتخاب . وكان النائب يجعل ذمته تحت إرادة الوزير حتى يفوز بغنم من المغانم المتواصلة . وكان النوّاب والناخبون يرهقون الوزراء بالطلبات المتكررة فى مكاتبهم ودورهم ، وأندية أحزابهم . وكانت النفوس الطاهرة بين أولئك جميعا تتأذى وتتألم ، ولا قدرة لها على دفع هذا البغى والعدوان .

تعثرت أمم كثيرة فى هذه الحال المحزنة ، واستمرت شوطا طويلا ، ثم سقطت بعض الأمم بحكم فشل الحياة النيابية فيها لعدم كفاية النوّاب ، أو عدم كفاية الناخبين ، أو عدم رقابة أفراد الأمة أنفسهم رقابة رشيدة طاهرة . وخرج بعض الأمم من هذا الكفاح فائزا بانتصار العدل ، وانتصار الوطنية ، وانتصار الحياء والشهامة ، وإن شئت فقل بالشفاء من أمراض طارئة كانت مناعة الأمة خير وسيلة لدفعها .

⁂

أريد أن أعطيك مثلا حيا يريك أن الانسان لا ييئس فى أمة من الأمم من اضطراب الحياة النيابية فى البداية، ولا يصح له بأى وجه من الوجوه أن يسىء الظن بالحياة النيابية نفسها ؛ فانها أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة. فان انجلترا نفسها، وهى صاحبة الفضل فى إيجاد الحياة النيابية الصحيحة من مئات السنين، لم تنج مما يشكو منه الناس فى بعض الأمم الأخرى فى بداية حياتها النيابية، وبعد ظهورها بزمن طويل. لم تنج من المحسوبيات واختلال النظام ومجافاة العدل؛ حتى وصلت بفضل جهود أبنائها واستعداد أمتها إلى ماتراه الآن من متانة فى الخلق، وقوة فى الوطنية ، ورغبة صادقة فى التضحية الجسيمة لمصلحة المجموع . والفضل فى ذلك كله إلى الرغبة فى العدل الشامل، والرجولة الحقة ؛ فأشرق جلال البرلمان الانجليزى، وبيده كل قوة لهذه الأمة من حكومة وأهلين .

أما فى بلادنا فيجب علينا أن نرجو الخير كله من حياتنا النيابية، وأن نعتقد أن الزمن يبتسم لنا ، وأننا جديرون بها كل الجدارة ، وما علينا إلا تنظيم أنفسنا فى الادارة تنظيما علميا، يتفق مع حالنا وميولنا واستعدادنا . واعتقادى أننا اذا استمررنا على تنظيم إدارات بلادنا، وعلى نشر العلم والتهذيب، فاننا لا بد واصلون الى ما نبغيه من نظام دقيق، وعدل شامل، ورقى سريع .

ما الذى ينقصنا ؟ .

لا زلت أعتقد أن بذرتنا صالحة ، وأننا جديرون بكل خير ، وأننا مستعدون لكل رقى ، ودستورنا على أحسن النظم الدستورية . وكان يجب أن تكون إدارة أعمال حكومتنا على أحسن النظم الادارية .

نظامنا الآن أعرج. فدستورنا لاغبار عليه، ولكن نظامنا الادارى عتيق بال، لم يتغير منذ دخل الانجليز مصر، بل قبل أن يدخلوها !

الادارة فى بلادنا مركزة فى أشخاص ينتهون إلى الوزير، وهو يجمع بين يديه كل سلطة إدارية . وهـذه السلطة مقلقلة غير ثابتـة . فالوزراء يتغيرون فى كل آن . وتتنوع السلطات بتنوع هؤلاء الوزراء فى كفاياتهم وميولهم واستعدادهم الشخصى. فاذا نحن أوجدنا نظاما إداريا يناسب نظامنا الدستورى الحاضر الحديث كان لنا الأمل العظيم فى أن يتعاون هذا النظام الادارى مع نظامنا الدستورى، فيؤتى ثمراته التى نرجوها، والتى وصل إليها غيرنا . ولا بد لهذا النظام الادارى من أسس تحتاج إلى تشريعات، سنتحدث عن أهمها فى هذا الكتاب .

ويجدر بنا قبل أن نترك هذا الباب أن نبحث فى أمور تتصل بنظامنا النيـابى اتصالا وثيقا أملا فى تنظيمه، تنظيما يتفق وحالنا الحـاضرة . ونبدى هنـا بعض الملاحظات فى إصلاح وسائل تطبيق دستورنا على وجه يوافق بيئتنا .

١ — عدد أعضـاء البرلمـان

يلاحظ فى حياتنا النيابية الحاضرة — فى نظامنا الدستورى، وقانون الانتخاب — أن فى مجلس النوّاب نائبا لعدد معين من الأهلين، وفى مجلس الشيوخ شيخا ينتخب على الطريقة التى ارتآها قانون الانتخـاب ، ويعين فى مجلس الشـيوخ خُمسا جميع أعضاء مجلسه .

وأرى بادئ الرأى أن تعيين بعض أعضاء مجلس الشـيوخ بمعرفة ولى الأمر أمر لا بد منه لاستكمال ما قد ينقص البرلمـان من المؤهلات والكفايات الضرورية؛ لحسن سير أعمال التشريع والمراقبة التى قد لا تمكن الانتخابات العامة من الوصول إليها على الوجه الأكمل .

هذا نظام لا شائبة فيـه ، بل هو ضرورة جرى عليها العمل فى كثير من الأمم الراقية ، والتى قد سبقتنا فى النظم الدستورية، وفى العلم، والحضارة . فنظام كهذا

أقره ، وأرجو دوام التمسك به ، والتمسك ببقاء مجلسين للتشريع (مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب) ما دمنا نريد حسن المراقبة ، القائمة على العلم والعرفان .

نعم . أقر نظام وجود مجلسين للبرلمان ، يعيد كل منهما النظر فيما قرره الآخر . وفى هذا ضمان لإتقان التشريع والبعد عن الزلل الذى قد يقع فيه مجلس واحد ، وإذ ذاك لايمكن تداركه . وقد يكون هذا الخطأ نتيجة لانفعالات وقتية يظهر التأنى فى البحث بعدها عن الصواب . واذا كانت الأمم الشمالية المعروفة بضبط النفس تتمسك بوجود مجلسين فأولى بذلك الأمم الجنوبية ، السريعة التأثر والانفعال .

إنما الذى لا أقره أن يكون عدد نوّاب الأمة فى البرلمان متناسبا مع عدد السكان ، فيتزايد طبعا على ممر السنين ، تبعا لزيادة السكان . وأرجو النظر فى هذا النظام ، حتى نصل إلى منع هذا التزايد غير الضرورى ، والذى تشوبه الشوائب الآتية :

(ا) إن حالتنا الاقتصادية لا تدعو إلى هذه الزيادة المطردة ، والتى تطرد بسرعة نظرا إلى سرعة ازدياد المصريين ، فلا نلبث اذا جارينا هذا النظام أن نرى عددا كبيرا من النوّاب والشيوخ لا يناسب حالة البلاد الاقتصادية . كما لا يخفى أن الكثرة فى ذاتها قد تكون غير ضرورية ، بل قد تكون معطلة للحياة النيابية نفسها .

(ب) ما الذى يتطلبه الناس من الشيوخ والنوّاب ؟

وظيفة البرلمان تشريع ، ورقابة للسلطة التنفيذية ؛ فالتشريع لأمة ما لايتطلب سوى كفايات تخرج هذا التشريع ، سواء كان عدد الأمة صغيرا أو كبيرا . والمراقبة كذلك تدعو الى إيجاد نوّاب يكون عددهم كافيا لمراقبة الأعمال التنفيذية ، والسهر على تحقيق العدل بين الناس . فالنائب بحكم الدستور وكيل الأمة جمعاء لا نائب دائرة بذاتها .

فهذه الأعمال لا ارتباط لها فى الواقع بكثرة عدد النوّاب ؛ فهى أعمال عامة ، لا تحتاج فى رقابتها إلا إلى عدد كاف ، ليست كثرة النوّاب بضرورة فى تحقيقه .

والذى نشاهده أن أعمال التشريع والمراقبة العامة فى البرلمان إنما يقوم بها عدد محصور يؤدّيها على الوجه الأكمل، دون حاجة إلى من كان همه مجرّد الحضور فى البرلمان .

وليست هـذه الفكرة بدعا ؛ فان كثيرا غيرنا قد اتخذ هـذه الخطة الحكيمة. ذلك أن الولايات المتحدة بأمريكا مثلا قد حدّدت أعضاء مجلس شيوخها ، فهم الآن ٩٦ شيخا على اعتبار أن لكل ولاية من ولاياتها شيخين، دون نظر الى تعداد سكان كل منها ، وعدد الولايات ٤٨ ولاية . ولا يفوتنك أن هؤلاء الأعضاء الستة والتسعين الذين يؤلفون مجلس شيوخ الولايات المتحدة إنما يمثلون أمة يبلغ تعدادها ١٣٥ مليونا من النفوس ، ويقومون بأعمالهم خير قيام ، ولم يشكُ أحد من هـذه القلة ، ولم يقل إحد إن مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم يؤد مهمته الخطيرة على الوجه الأكمل .

ومملكتا السويد والنرويج — وهما من أرقى بلاد الأرض علما ومدنية — قد حدّدتا كذلك عدد أعضاء مجالسها النيابية بنوعيها .

فاذا أخذنا بنظام كهذا، وحدّدنا عدد أعضاء مجلس شيوخنا ونوابنا بالقدر الكافى، فانى أعتقد أننا بذلك نكون قد أدينا خدمة جليلة للوطن .

أضف الى ذلك ما عليه نظامنا الحالى من اضطراب. ذلك أنه يقضى بأن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلاثة أخماس أعضاء المجلس، وخمساه من المعينين، وأن مدة العضوية بمجلس الشيوخ عشر سنوات على أن تنتهى عضوية نصف الأعضاء المعينين والمنتخبين كل خمس سنوات . فاذا استمررنا على نظامنا الحالى كان لابد من إسقاط النصف بالاقتراع كل خمس سنوات ، فاذا كان عدد الأعضاء آخذا فى الزيادة تبعا لزيادة السكان كان لابد عند انتهاء مدة نصف الأعضاء أن يزداد من يحل محلهم من المنتخبين عن النصف، تبعا لنتيجة تعداد السكان الرسمية، كل عشر سنوات ، وهذا يدعو بالضرورة الى ايجاد عدد من المعينين حتى يتكوّن من هذين النوعين وحدة، ثلاثة أخماسها من المنتخبين، وخمساها من المعينين .

ثم إن جميع الأعضاء الذين كانوا نتيجة التجديد يصبحون بالضرورة أكثر عددا من الأعضاء الذين لم تنته مدة نيابتهم ، فلا يصبح مجلس الشيوخ مكونا من نصفين متساويين ، تنتهى مدة كل نصف منهما كل خمس سنوات ، كما يقضى بذلك الدستور .

ولقد وصل الأمر باحدى الحكومات إثر ولايتها الحكم ، و بعد ظهور نتيجة تعداد السكان ، أن أضافت عددا من الشيوخ منتخبين ومعينين إلى أعضاء مجلس الشيوخ ، فى أثناء دورة انعقاده وقبل انتهاء ، مدة السنوات الخمس ، التى كان محدّدا لها سنة ١٩٤١ ، وقامت بالفعل فى شهر أبريل من سنة ١٩٣٨ باجراء انتخاب جزئى لتسعة أعضاء فى بعض المديريات ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم فى ١٨ من مايو سنة ١٩٣٨ بتعيين ستة أعضاء ، وذلك كله فى أثناء انعقاد البرلمان . فلما حل بعد ذلك ميعاد إسقاط نصف الأعضاء جميعا بالاقتراع ، كان من الطبيعى أن تسفر النتيجة عن بقاء بعض هؤلاء الشيوخ الجدد أقل من عشر سنوات ، و بقاء البعض الآخر أقل من خمس سنوات ، وهذا كله مخالف للدستور .

إن هذه التصرفات وغيرها دلت على ضرورة إجراء تعديل فى حكم الدستور . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتحديد عدد معقول لكلا المجلسين لا يزيد ولا ينقص .

لهذا ولغيره من الاعتبارات ، سواء من الوجهة الدستورية أو الاقتصادية أو العملية ، لابد لنا من أن نخطو هذه الخطوة ، وأن نحدّد عدد أعضاء كل مجلس . فما الذى يمنعنا من أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ مثلا مائة وعشرين ؟ ، ثلاثة أخماسهم من المنتخبين وخمساهم من المعينين . وما الذى يمنع من أن نحدّد عدد أعضاء مجلس النوّاب بمائتين وأربعين ؟ تحديدا ثابتا لا يتغير على مر الزمن ، وهو فوق الكفاية . ومتى تم هذا التحديد تكون الطريقة العملية لتطبيقه أن يوزع عدد النوّاب أو الشيوخ المراد انتخابهم على سكان البلاد وقت كل انتخاب عام ، وأن تكوّن الدوائر على هذا العدد الثابت مهما تكن الزيادة فى عدد هؤلاء السكان .

وإذا أتى دور الانتخاب اللاحق وتغيرت نسبة بعض الدوائر أو المديريات أو المحافظات، زيادة أو نقصا، بنسبة عدد سكان القطر، أمكن تصحيح الدوائر على هذه النسبة، وتحديدها بقانون، دون أن يتغير عدد النواب والشيوخ، ودون التفات الى التقسيم الإدارى لمراكز البلاد فى داخل كل مديرية .

هـذا هو ما أراه صالحا، ويتفق تمام الاتفاق مع حال بلادنا وثروتها . ونرجو أن تحقق الأيام هـذه الفكرة، حتى لا نرى يوما من الأيام برلمانا مكتظا بنواب وشيوخ لا ضرورة لهم، والبلاد أحوج ما تكون الى الاقتصاد والجد فى هذا التمثيل، والاكتفاء بما هو ضرورى لحسن سير العمل .



ومما يسهل الاعتقاد بصحة هذه النظرية وفوائدها فوق ما ذكرنا من أسباب، أننا نرى ضرورة إيجاد نظام يقضى بتوسيع التمثيل النيابى، واختصاصه فى المدن والقرى، فيما يختص بمجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية، حتى تعم البلاد قدر الامكان، ونفوز بغرضين أساسيين من هذا التنظيم :

(أولها) تعويد الأهلين فى المدن والقرى على حياة نيابية تناسب والبيئة التى يقيمون فيها، وبهذا لا تتركز الحياة النيابية فى البرلمان وحده، وإنما تعم هذه الهيئات، إلى درجة ما، فيعتادون السير على الوضع النيابى، والمرانة التمثيلية، ونهيئ الناس بهذه الصفة الى أن يتشربوا صفة الحياة النيابية، فتنغرس فى نفوسهم، ويقدروا فوائدها، ويجنوا ثمراتها فى إقليمهم، وتكون هذه الهيئات الصغيرة أو الكبيرة معاهد تشرب الناس حب الحياة النيابية، وتشعرهم بمزاياها . وربما يتدرج كثير من أعضاء هذه الهيئات الى أن يتطلعوا يوما الى أن يكونوا أعضاء فى البرلمان نفسه، فنغترف من هـذه المعاهد عناصر تكون صالحة، بعد أن تعودوا النظر فى أحوال بلادهم، باعتبارهم نوابا فى دوائرهم، يمثلون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه فى بعض

صوره، ويحسون بأنهم رجال يتحدثون عن مواطنيهم والاشتراك فى العمل العام، وتحمل مسئولياته ، فتتأصل الحياة النيابية فى هيئاتنا الصغيرة والكبيرة، وتوجد فيهم تقديرا لأنفسهم، باعتبارهم شركاء فى النفع العام .

(وثانيهما) إن هذه الهيئات فى المدن أو القرى يجب أن تكون محتفظة بالأعمال الخاصة ببيئتها. فاذا حصل عدم التركيز هذا ، وأخذت هذه الهيئات شيئا من الهيمنة على مصالحها الخاصة ، كان ذلك أجدى وأنفع ؛ فانها أدرى بحالها وشؤونها وما يتصل بمنافعها ، فيخف بذلك عبء البرلمان فى الرغبات والأسئلة والاستجوابات ، بتحمل هذه الهيئات قسطا منها . وهى تفصل فى ظلامات كثيرة ، ما كان يصح أن تصل إلى الهيئات العامة الكبرى ، من تشريعية وتنفيذية ، وتساعد على رقى البلاد رقيا نرى آثاره عند غيرنا ، فتنهض المدن والأرياف نهوضا يسير مع نهوض القاهرة والاسكندرية على وجه ما ، عوضا عما نراه الآن من إهمال شديد فى الحياة الريفية ، فى هذه القرى التى لا نصير لها ، والتى هى باقية كما كانت فى العصور الأولى .

واعتقادى أن إنشاء مجالس المديريات قد أدّى إلى الآن بعض الخدمات التى لا يمكن إنكارها . وحبذا لو توسعت سلطة هـذه المجالس على وجه يكفل لها أداء مهمتها أكبر مما أدّته الى الآن ، و يكفل لها شيئا من استقلالها . فاذا عملت هذه المجالس وأحسن تكوينها ، وتسيير أعمالها ، و إذا قامت معها بلديات ، ومجالس محليـة ، ومجالس قروية ، بتكوين صحيح ، وتشجيع دائم ، و إرشاد مستمر ، فاننا بهذا العمل نكون قد أدينا لبلادنا خدمة لا تقدّر .

أضف إلى ذلك أن هناك مشاريع سنأتى على ذكر بعضها فى هذا الكتاب لا بد لتحقيقها و إيجـاد النفع منها أن تكون قائمـة مع المجالس البلدية والقروية متساندة ومتعاونة معها ، حتى يمكن أن نجنى منها أطيب الثمرات .

فمثلا نرى من الواجب لهذا البلد انتشار جمعيات التعاون . ولا ننكر أن إنشاء هذه الجمعيات يسير سيرا بطيئا كاد يُدخِل اليأس على النفوس من نجاحه، ولم تنفع صيحات الإرشاد وأعمال الدعاية فى تحقيق النجاح الذى كنا نرتقبه . وما ذلك إلا لأن هذه الدعايات والإرشادات كانت منقطعة، وفى أوقات متباعدة، يضيع أثرها كلما زايلت مدينة أو قرية . فاذا ثبتنا فى البلاد مجالس بلدية ، ومجالس قروية ، كان لنا منها فى نشر الجمعيات التعاونية نعم العون، ونعم الفائدة .

ومثلا قام الناس من كل فج، ينادون بحفظ صحة الناس فى المدن والقرى، وفكر كثير من ذوى الرأى فى ضرورة إيجاد مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية بأنظمة خاصة . فهل ترى نجاح هذه المقاصد دون أن تهيء للبلاد بيئات ومجالس قروية، تشرف — إلى درجة ما — على هذه المجموعات والمراكز إشرافا دائما مستمرا، أو أن تساعد مساعدة فعالة، أو أن تحض الناس على تذوق هذه المشروعات النافعة؟ .

إنى أعتقد أن الأمل فى نجاح هذه الأعمال وغيرها لا يكون تاما إلا إذا رفعنا من مستوى الإدارة فى المدن والقرى، وهيأنا لها هيئات تعمل معها بجد وانتظام، وتكون هذه الهيئات نواة للنفع، الذى ترتجيه الحكومة المركزية، إذا هى أسدت إلى هذه الهيئات بعض السلطة التى تمكنها من أن تقوم بعبء العمل فى نواحى القطر المتنوعة ، والمشاركة إلى درجة ما فى الخدمة العامة، التى احتكرتها السلطة المركزية إلى الآن .

ولقد أتى الوقت بعد صدور الدستور واعتناق الحياة النيابية، والاعتراف بفوائدها — أتى الوقت الذى لا يجوز فيه للسلطة المركزية أن تقوم بأعباء الإدارة كلها فى البلاد . ولا نجاح لصيانة الدستور، وتثبيت دعائمه ، واجتناء الخير الذى قصده واضعوه، إلا باشراك الأمة فى الأعمال العامة إشراكا تدريجيا، يؤهل كثيرا من أفرادها لتحمل المسئولية، وتذوق نعم الحياة الدستورية، وإقامة الدليل للناس أجمعين على أن بجوارهم وفى بيئتهم هيئات تمثلهم وتقوم بين ظهرانيهم، وتسعى

لراحتهم، وتحقيق رغباتهم الحقة . وبذلك يتصل الحاكم بالمحكوم . وتقوم المودة بين الناس أجمعين، وتستقر الحالة على وجه يوجب الرضا، ويحض على التقدم والرقى . وهذا هو الذى نرجوه .

٢ — الأحزاب السياسية

قلنا فيما سبق : إن الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية الصحيحة ، وثمرة من ثمارها ؛ ذلك أن الأحزاب وليدة فكرة ، ونتيجة مبادئ ، يتفق عليها واضعوها، ومن يرتضونها بعد درس وتمحيص، ويسعون إلى تنفيذها سواء أكانوا فى الحكم أم بعيدين عنه . كل حزب يسعى إلى إقناع الرأى العام والناخبين بمبادئ ظاهرة صريحة ، أملا فى أن يفوز بثقة الأغلبية ، فيجىء إلى البرلمان ، ومن بين أنصاره تتألف الحكومة، التى تهيمن على تنفيذ هذه المبادئ .

ومحال أن يرجى فلاح لأحزاب لا برامج لها ، تكتفى بأن ترتكز على أشخاص أو جماعات، بدل أن تركن إلى مبادئ مفهومة المرامى، مرسومة الحدود، يتعرفها الناخبون، وتفهمها الأحزاب، بل يفهمها الزعماء أنفسهم ! .

إن نتيجة الغموض أو الفوضى فى مرامى الأحزاب وأهدافها تجعلها تعمل ليومها لا لغدها، لذاتها لا لمستقبل أمتها ، وتبعد بذلك الكثيرين عن الحزبية ، فيكثر عدد المستقلين ، ويحرم البلد جهود كفايات كثيرة ، قد تكون له عونا وسندا، كما يحرم المستقلون أنفسهم أن يسموا بكفاياتهم إلى المستوى اللائق .

وإذا كانت الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية، فهل من المفيد أن تتعدد ؟ أم أن الضرر كل الضرر فى كثرتها؟

إنى أقول بضرر كثرة الأحزاب، وخاصة فى بلد كمصر هو فى بدء حياته السياسية والبرلمانية والاجتماعية ، والحاجة فيه ماسة إلى وضع الأسس والبناء، قبل التفكير فى الزخرف والطلاء .

نحن فى حاجة إلى تنظيم أداة العمل على أسس ثابتة من النشاط والإنتاج ، والعدل والرحمة ، والسير بها قدُماً فى سبيل الرقى ؛ مستوحين ما تملى به الأفهام السليمة من توازن تحتمه الحكمة فى إدارة هذا الشعب ، فلا نقع فيما يئن تحت أثقاله غيرنا من شطر الأمة شطرين : فريق من الشعب يُعنَّى تحت أرزاء الفاقة والجهل والمرض ، وفريق يرفل فى ثياب الترف والجاه والنعيم ؛ وتلك تفرقة لا نعرف لها أسبابا من العدل ، أو مسوغا من الإنسانية الكريمة .

بلادنا حديثة العهد بالسياسة العالمية ، وهى فى أولى خطواتها فى الأمور المالية والاقتصادية والعلمية والصناعية والفنية والحربية . هى فى أوّل أدوار بعثها بعد أن رانت عليها ظلمات كثيفة من عصور الظلم والعسف والتخريب . فمبادئها الأساسية يجب أن تتجه إلى النهوض العام والإصلاح القومى ، دون أن نفكر فى إيجاد مبادئ أو تشجيع نظريات خلقت فى غيرنا نزاع الطبقات وعداواتها المستعرة ، فخلقت بذلك شرورا آذت أمما قبلنا ، ونرجو ألا يتطاير شررها إلينا . نحن فى حاجة إلى توجيه الأمة توجيها صالحا نأمن به عاقبة هذه الآفات الاجتماعية ، التى تنذر بالويل والثبور .

لهذا لا يصح أن يكون فى بلادنا غير حزبين كبيرين ، متفقين على مبادئ قومية عامة ، لا مناص من إقرارها ، ولا يجوز لمواطن أن ينكرها ، ومختلفين فى مبادئ أو وسائل ثانوية يجوز لكل فريق أن يرى فيها وجهة تخالف وجهة الفريق الآخر ، وتكون هذه المبادئ أو الوسائل الثانوية موضع نقاش وتزاحم فى الحياة النيابية .

أما أن نترك الأمر فيما بيننا فوضى ، فتتعدّد أحزابنا ، ويصبح مرجع الانتخابات فى بلادنا قائما على أشخاص دون مبادئ ، وهذا يجر بطبيعته إلى التراشق والمطاعن المريرة ، فذلك أمر لا يليق بأناس يحترمون أنفسهم ، ويغارون على صالح بلادهم .

أمامك الولايات المتحدة بأمريكا تعتمد على حزبين لا ثالث لهما ، هما حزب الجمهوريين وحزب الديمقراطيين ، يتناوبان الحكم على مبادئ معروفة ، والرأى العام

بين الاثنين كالمد والجزر ، يولى ثقته من يسدى الخير لأمته ، مع اتفاق الحزبين فى كثير من المبادئ الأساسية الهامة ، التى لا يصح الاختلاف فيها .

وهناك انجلترا ، سارت أجيالا عدة بحزبيها من المحافظين والأحرار ، ثم ظهر حزب ثالث للعمال ، فما لبثت أن ضغطت عليها الأحداث العالمية ، وضرورات النظم الاجتماعية ، فتقارب المحافظون والعمال ، وضاقت مسافة الخُلف بين مبادئهم ، ووضع حزب المحافظين كثيرا من أنظمة تشريعات عُمّالية أو اشتراكية ، وقام حزب العمال فى سياسته بكثير من مبادئ المحافظين التى تمس كيان البلد ووجوده وحريته . وبجانب هذا النشاط الذى بدا من حزبى المحافظين والعمال وتقارب بينهما فى المبادئ والغايات اضمحل حزب الأحرار ، وتضاءل أثره ، وكاد يأفل نجمه .



وهناك ملاحظة لا تخفى أهميتها ، وهى أن اقتصار الأمة على حزبين بمبادئ محدودة ، يدفع المواطنين إلى الانضمام إلى أيهما ؟ فينمو الحزبان ، ويصبح بذلك لكل منهما عدد كبير من الأنصار ذوى المكانة والكفاية والتجاريب ، حتى إذا ولى أحدهما الحكم وجد من أعضائه من يقوم بأعباء المسئولية فى الحكومة وفى البرلمان . وإذا ظهر من بينهم من لم يصلح للاضطلاع بواجبه أمكن من بين أفراد الحزب نفسه اختيار من يحل محله ، فيتحقق الرضا عن إدارة الحكم ، ومبادئ الحزب نفسه . أما إذا تعددت الأحزاب ، وأصبحت جماعات ، افتقر كل واحد منها إلى الرجال الذين يصح أن يعهد إليهم فى إدارة الحكم ، والذين يمكن أن يحلوا محل من لم تظهر أعمالهم الكفاية المأمولة . وتكون النتيجة أن نرى أحزابا متعددة قد تلى الحكم مجتمعة ، وقد تكون غير متجانسة ولا متماسكة فى المبادئ والأشخاص ، بل ربما كانت متغاضبة متنافرة ، فتقصر عن أداء ما يرجى منها من خير ، فتضعف فتزول ، مهما تكن كفاية أشخاصها الذاتية . وقد دلت التجارب على أن كثرة الأحزاب فى أمة دليل على عدم استقرار الحكم ، بل على فساده .

٣ — عضوية البرلمان، وعضوية الشركات: هل يجوز الجمع بينهما ؟
الحراسة على أموال الأعداء

إن وظيفة البرلمان — وهى التشريع ومراقبة أعمال الحكومة — أمر له خطره، فوجب على القائمين بهما أن يكونوا بعيدين كل البعد عما يمس كرامتهم وجلال مركزهم، بعيدين عن كل إغراء، بعيدين عن مظان التهم مهما أوتوا من كفاية ونزاهة .

وإذا كانت الأمة قد اختارت أعضاء البرلمان للهيمنة على أعمال السلطة التنفيذية، ومراقبة نزاهة الحكم وسداده، كان من الطبيعى أن يبتعد هؤلاء عما يشين، وأن يتجافوا عما يثير حولهم الظنون والشبهات .

لهذا عنيت دساتير الأمم وقوانينها بأمر علاقة أعضاء مجالسها النيابية بالشركات، وقررت فى شأنهم ما ارتأته سياجا لحمايتهم من أنفسهم، ومن قالة السوء .

أما دستورنا المصرى فإنه وجّه عنايته إلى الوزراء وقرر فى أمرهم أن :

" لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة، ولو كان ذلك بالمزاد العام، كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى " (المادة ٦٤) .

فظاهر هذه المادة لا يمنع الوزير من الاحتفاظ بعضوية الشركات التى كانت له قبل ولايته الحكم .

وفيما يختص بأعضاء البرلمان قد اقتصر على النص بأن :

" لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفيما عدا ذلك يحدّد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى " (المادة ٩٢)

ثم جاء قانون الانتخاب ولم يقرر إلا عدم الجمع بين عضوية أى المجلسين، وتولى الوظائف العامة، عدا الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين، وعدم الجمع بين

عضوية أحد المجلسين، وعضوية مجالس المديريات ، والمجالس البلدية ، والمحلية، ولجان الشياخات . (المادة ٦٠) .

هذا كل ما ارتآه الدستور المصرى، وقانون الانتخاب، فقد عنى الدستور بشأن الوزراء فى الشركات وغيرها ، ولم يشر إلى أعضاء البرلمان بشىء ، على عكس ما قامت به الدساتير الأخرى، فإنها عنيت بأمر أعضاء البرلمان أكثر مما عنيت بأمر الوزراء فى هذا الشأن .

نعم إن الوزراء فى البلاد الأجنبية يختارون — عادة — من أعضاء البرلمان، وإن دستورنا لا يحتم ذلك، لكن العرف جرى فى مصر على أن يسعى الوزير فى أن يكون عضوا بالانتخاب أو بالتعيين. فالحاجة إذن لوضع نظام يشمل أعضاء البرلمان أمس وأولى من وضع نص مبتور لا يتناول إلا قسما ضئيلا من هؤلاء وهم الوزراء.

أضف إلى ذلك أن تضامن الوزير مع زملائه، وتعرضه للأسئلة والاستجوابات أمام البرلمان ، وسهولة تركه الحكم، كل ذلك يجعل الحاجة إلى وضع نص يتناول النائب أقوى منها فى شأن الوزير.

قلت : إن دستورنا المصرى فى هـذا الشأن ناقص ، فـلم يضع نصا يهتدى أعضاء البرلمان بهديه. وكان من آثار هذا الترك أن أبهم الأمر، ووضع الأعضاء فى هذا الغموض، فترى بعضهم لا يرى غضاضة فى الجمع بين عضويته فى البرلمان، وعضوية الشركات، والبعض يدفعه تحرجه إلى الرفض، وفريقا حائرا بين الرأيين؛ فلا بد لهذه الحال من حل شاف تطمئن إليه النفوس .

أما الذين يرون الإباحة فهم يعتمدون على الحرية الشخصية، و إطلاق النشاط للنائب ، حيث وجد لهذا النشاط سبيلا ، ويرون أن لا شىء يمنعه من أن يستغل كفايته لمصلحة نفسه، ومصلحة بلده، وأن الحد من حريته قد يجعله يؤثر استغلال مواهبه لشخصه ، فيحرم البرلمان من خدماته العامة . وبخاصة فى بلد

فقير فى الكفايات، أو يرى الاكتفاء بعضوية البرلمان، وقد يكون رقيق الحال، فتسوء حاله، وقد يُساء إلى البلد بضياع نشاطه الشخصى فى أعماله الحرة، التى قد تعود على كثير من مواطنيه بخير وافر.

لكن إجماع الأمم الدستورية قائم على أن البرلمان وإن كان بطبيعته يمثل الأمة، ويقبل بين جدرانه جميع طبقاتها من زارع، وصانع، وتاجر، وعالم، وأديب، إلا أن فى يد النائب سلطة خطيرة، هى رقابة الأعمال العامة، فالخطر يجب أن يتناول أمرين: (أحدهما) أن يستغل النائب نفوذه لمصلحته الشخصية. (والآخر) أن يرضى بأن تستغل جماعات قوية هذا النفوذ، فتسخره لمصلحتها على حساب المصلحة العامة، وقد يحصل هذا التسخير فى داخل البرلمان فى أثناء التشريع.

فلننظر — بعد أن وضحت الفكرة — فيما عليه بعض الدساتير الأجنبية، مبتدئين بأعمال لجنة دستورنا المصرى، لعلنا نهتدى إلى حل سليم.

لم تغب الاعتبارات السابقة عن لجنة وضع الدستور المصرى — وقد كنت من أعضائها — فبذلت من وقتها طويلا، ومن عنايتها كثيرا، وراجعت دساتير أمم أخرى، سعيا وراء ما يجب وضعه فى بلادنا من نصوص، تحدّد بعض الأعمال الحرة التى تتعارض ونيابة النائب، ومهمة الوزير.

بدأت لجنة وضع الدستور عملها بأن انتخبت من بين أعضائها لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة للدستور، وقد انتهت اللجنة من عملها، وقدّمت ضمن ما قدّمت مبدأ خاصا بأعضاء البرلمان، اختارته صورة صادقة من المادة (٥٩) من القانون البولندى الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١، ونصه:

ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشترى أو يستأجر شيئا من أراضى الحكومة بغير المزاد العمومى، ولا أن يقدّم عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية".

عرض هذا النص على اللجنة العامة ، ونوقش مناقشة طويلة انتهت بقبوله ، بأغلبية الآراء ، فى جلسة ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٢ . وكان المفهوم أن هذا النص بعد تقريره سيتناول الوزراء حتما .

لكن اللجنة العامة رجعت إلى المناقشة فى كثير من المبادئ التى قررتها بالأغلبية ومنها هذا المبدأ ، وانتهى الأمر بأن كلفتنى بوضع مبدأ خاص بالوزراء ، فقدمت نصا نوقش فى جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وأورد هنا ما دار فى هذه الجلسة بحروفه :

معالى الرئيس (المرحوم أحمد حشمت باشا) :

كانت اللجنة كلفت حضرة "محمد على بك" بأن يضع نصا بما لا يجوز للوزراء من وجوه المعاملات .

حضرة محمد على بك :

إن النص الذى وضعته لبيان المحظور على الوزراء فى هذا الباب هو :

لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزاد العمومى ، ولا أن يكون رئيسا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة مساهمة ، ولا أن يكون فى غير أحوال القرابة وصيا ، أو قيّما ، أو ناظرا على وقف . ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

عرضت هذا النص ، فطُلب التأجيل قولا بأن « المسألة فى ذاتها شديدة » وطلب بعض حضرات الأعضاء حذفه ، لأنه ماس بكرامة الوزراء . وبعد مناقشة حامية الوطيس طلب الرئيس أخذ الرأى ، على إثبات هذا المبدأ أو حذفه ، فيما يتعلق بالوزراء والنوّاب ، فتقرر حذفه بأغلبية الآراء .

وأخيرا أعيد النظر فى المبدأ مرة أخرى، وانتهى الأمر فى جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٢، بترك أمر النائب والنص فى شأن الوزير بالصيغة الآتية :

لا يجوز للوزير أن يشترى، أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزاد العام، ولا أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود، أو تكون الحكومة ضامنة لفوائدها أو أرباحها، أو شركة تستولى على أعانات من الخزانة الأميرية، إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء، بمقتضى قانون عام .

وهذا النص الأخير هو الذى قدّمته لجنة وضع الدستور للحكومة ضمن مشروعها، فجعلت هذه منه المادة (٦٤) الحالية من الدستور السالف ذكرها؛ وهى كما ترى أعم، وأصلح من نص اللجنة، ولو أنها لا تفى بكل الأغراض المطلوبة، إذ هى لم تتعرّض لمنع الوزير مثلا من أن يعين فى أثناء وزارته وصيا، أو قيا، أو ناظرا على وقف، كما لم تمنع الوزير من أن يستمر رئيسا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة كان فيها قبل تولى الحكم . والدستور لم يذكر شيئا عن أعضاء البرلمان مع أهميته العظمى، وتركه لقانون الانتخاب، وهذا القانون لم يأت إلى الآن بشىء يمكن الاطمئنان إليه .



ويحسن بنا قبل أن نبدى رأيا فى هذا الموضوع أن نعرض طائفة قليلة مما قرره غيرنا فى هذا الشأن .

قلنا : إن دستور "پولندا" الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ قد نص فى المادة (٥٩) على أن :

"ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشترى، أو يستأجر شيئا من أراضى الحكومة بغير المزاد العمومى، ولا أن يقدّم عطاء عن توريدات، أو أشغال عمومية، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية" .

لكن هـذه المادة قد عدّلت بنص آخر فى ٢٣ من أبريل سـنة ١٩٣٥، أى بعد وضع دستورنا بسنوات، وجاء هذا النص بما يأتى :

« ليس للنوّاب — أو الشيوخ — أن يشـتروا أو يستأجروا شيئا من أراضى الحكومة، ولا أن يقدّموا عطاء عن توريدات، أو أشغال عمومية، ولا أن يحصلوا من الحكومة على امتيازات، أو فوائد أخرى شخصية، سواء كان ذلك بأسمائهم، أو باسم الغير، أو بأسماء دور أعمال، أو شركات، أو جمعيات أغراضها الربح » .

وأتى الدستور البولندى بعد هـذا النص بعقاب المخالف، بإسقاط عضويته من البرلمـان، و إبطال ما حصل عليه من الدولة من فوائد .

أما فرنسا فقد تعدّدت فيها القوانين الخاصة بهذا الموضوع، إلى أن أتى قانون ٣٠ من ديسمبر سـنة ١٩٢٨ — وزارة المسيو بوانكاريه — بحرمان الجمـع بين عضوية البرلمـان و جميـع وظائف الشركات التى تساعدها الحكومة، أو تتدخل فى شـؤونها، بأى نوع من أنواع المساعدة أو التدخل، كبعض شركات النقـل البحرى والبرى، فلا يمكن لموظف فى شركات كهذه تساعدها الحكومة بإعانات، أو تضمن لها أرباحا معينة، أو تتدخل فى تعيين أعضاء مجلس إدارتها أو موظفيها — أن يكون عضـوا فى البرلمـان، كما لا يجـوز للحكومة أن تعين فى مجلس إدارتهـا أو موظفيها أحدا من أعضاء البرلمـان .

وقرّر هذا القانون حرمانا خاصا فى الشركات المـالية المساهمة — كالمصارف مثلا — التى لا شأن للحكومة معها، فأجاز انتخاب عضو من مجلس إدارتها للبرلمـان. أما إذا أتت إليه عضوية مجلس الادارة — وهو عضو فى البرلمـان — فإنه يجب عليه فى هـذه الحالة أن يستقيل من البرلمـان، وأن يعرض نفسه على الناخبين من جديد، فإذا انتخب بعـد ذلك جاز بقاؤه فى البرلمـان وفى مجلس إدارة الشركة المـالية المساهمة، تنفيذا لإرادة الناخبين .

وأتت الحكومة الفرنسية الحاضرة — حكومة المارشال بيتان — بقوانين خاصة، تحدّ من تعدّد العضوية فى شركات كثيرة، حتى لا يطغى نفوذ هذه الشركات على الأداة الحكومية، كما وضعت قيودا أخرى لا محل هنا لتفصيلها .

وفى بلجيكا لا يسمح دستورها بالجمع بين عضوية البرلمان، وأية وظيفة عامة ذات راتب عدا الوزراء؛ ولهذا لا يجوز لنائب أن يكون مندوبا عن الحكومة لدى الشركات المساهمة، كما لا يجوز له أن يدافع بأجر عن الحكومة فى أى نزاع، أو يقدّم لها رأيا فيه. وقضت القوانين الخاصة بالبنك الأهلى البلجيكى بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان، وبين وظيفة محافظ، أو مدير أو مندوب، أو مراقب فى هذا البنك .

ومن أحدث ما ورد فى هذا الشأن ما جاء به دستور رومانيا الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٣٨، فقد قرر أنه :

« لا يجوز لأعضاء المجالس النيابية أن يدافعوا عن المصالح الخصوصية ضدّ الدولة، ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء مجالس إدارة دور أشغال متعاقدة مع الحكومة، أو المديريات أو المجالس القروية » .

وكذلك الولايات المتحدة بأمريكا فإنها — كباقى الدساتير — تمنع الجمع بين عضوية مجالس تشريعها، والوظائف ذات الراتب . وفوق ذلك تمنع العضوية عن أى شخص له ارتباط بتعاقد مع الحكومة، أو بمطالبة حقوق ضدها لم تتم تصفيتها. وتمنع الولايات المتحدة العضو فى مجالسها النيابية فى المدّة التى انتخب لها، وفى السنة التالية لانتهائها — من أن يكون موظفا عموميا فى وظيفة خلقت أو زيد راتبها فى تلك المدّة، ولا يسمح له بعد خروجه مباشرة من العضوية إلا بالتوظف فى الوظائف التى تكون وليدة الانتخابات العمومية .

وفى الولايات المتحدة ولايات كثيرة، لكل واحدة منها مجالس نيابية خاصة، لها قيود تتفق فى جملتها مع هذه القيود العامة التى أسلفناها، ويقضى بعضها بحرمان

العضو من التعاقد مع الحكومة مباشرة أو بالواسطة، فى أثناء المدّة التى انتخب لها، ولمدّة سنتين بعد انتهائها، متى كان التعاقد مصرحا به بقانون أقره البرلمان فى أثناء المدّة التى انتخب لها العضو .

أما عن أمر الجمع بين العضوية النيابيـة ، وعضوية الشركات، أو رياسة مجالس إدارتها ،فلم توجد بالولايات المتحدة نصوص صريحة تمنع هذا الجمع ؛ والواقع أيضا يؤيد ذلك .

وكذلك الحـال فى انجلترا، فإنه لا يوجد فيهـا نصوص صريحة تمنع الجمع بين عضوية الشركات، أو رياسة مجالس إدارتها وعضوية البرلمـان .



نستخلص ممـا سبق أن الدساتير فى جملتها ترمى إلى غاية واحدة ؛ هى التوفيق بين حرية الانتخـابات لجميع طبقات الشعب ، وبن المصلحة العامة . وإن شئت فهى ترمى إلى التوفيق بين هذه الحرية، بفتح أبواب البرلمـان للناس كافة، وكرامة الحياة النيابية نفسها؛ بل وكرامة النائب بإبعاده عن الشبهات والمغريات، ومنعه من استغلال نفوذه لمصلحته الخاصة .

إذا تقرر هذا كان لنا أن نقول : إن الدساتير المختلفة قـد عنيت بعلاقة عضو البرلمـان، أو الوزير بما يأتى :

(أولا) الوظائف العامة ذات الراتب ؛ ويدخل فيها التوظف فى الشركات التى تعاونها الحكومة، أو تتدخل فى تعيين مديريها، أو أعضاء مجالس إدارتها .

(ثانيـا) عضـوية إدارات الشركات المـالية المساهمة ؛ وأهمهـا البنوك أو الشركات الأخرى ، كالشركات الصـناعية ، والتجارية ، إذا كانت متعاقـدة مع الحكومة .

(ثالثا) شراء أو استئجار شيء من أراضي الحكومة ، أو الاتفاق معها على توريدات أو أشغال عمومية ، أو امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية .

وربما كان من المفيد أن نلاحظ فيما يختص بالأمر الأخير أن الدستور البولندى الصادر فى سنة ١٩٣٥ قد يسر الأمر على أعضاء البرلمان ، فأباح لهم أن يتعاملوا مع الحكومة بتصريح من رئيس المجلس ، بعد قرار يصدر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضاء لجنة لائحته ، متى كانت هذه المعاملة لا تتنافى مع حسن الخلق .

كما نلاحظ أن الدساتير فى مجموعها لم تمنع المحامى من أن يكون من أعضاء البرلمان ، كما لم تمنع حق الحكومة فى تعيين وزير كان عضوا فى شركات .

ولقد بدا لبعض المفكرين أن يمنعوا النائب من مزاولة مهنة المحاماة ، ويمنعوا الوزير من الدخول فى الوزارة ، إذا لم تكن قد مضت على عضويته فى إدارة الشركات مدّة معينة .

ولهؤلاء المفكرين عذرهم فيما يكونون قد رأوه من أن المحامى النائب لا يتمكن من وقف جهوده على مصلحة الأمة ، إذا استمر يزاول مهنته . وربما خشوا فوق ذلك من مزاحمة المحامى ، الذى يستغل نفوذه كنائب فى أعمال مكتبه ، كما خشوا أن الوزير يدخل الوزارة ، فيترك مكانه فى الشركات شاغرا ، حتى يعود إليه ، ثم يخرج منه إلى الوزارة ، ثم يعود اليه . وهكذا دواليك . فلا يعتبر فى الحقيقة خارجا عن الشركة ، أو بعيدا عن خدمتها . وقد أخذ بعضهم يتساءلون : هل يرجع اختيار الشركات الكبرى أعضاء لمجالس ادارتها إلى كفاية هؤلاء الأعضاء ؟ ، أم أنها تحتضنهم لنفوذهم الشخصى ، يبذلونه لمصلحتها حين الحاجة ، ولو على حساب الأمة .

هذا كله حق . ولكن من الحق أيضا أن كثيرا من المحامين لا تمكنهم حالتهم من أن يعيشوا من المكافأة البرلمانية . ولا يجوز حرمان البرلمان من كفاياتهم وخدماتهم ، فهم يستغلون مهنتهم كما يستغل الزارع أو الصانع مهنته ، وهما غير

محرومين من عضوية البرلمان . أما الوزير فتعيينه متروك لرئيس الوزراء وحكمته . ومن العسير أن تلم الدساتير بالمحظورات جميعها ، فهى مضطرة إلى ترك بعض التصرفات والواجبات للإحساس والضمير والحياء .

فما لا مراء فيه أنه كلما سمت أخلاق أمة قل احتياجها للقوانين، وأوجدت لها تقاليد تنزلها من نفسها منزلة التقديس . وهذا ما نرجوه فى بلادنا، ويجب أن نأخذ أنفسنا به .

وليست القوانين بمجدية إذا كانت النفوس صغيرة . إنما على الشارع أن يضع قواعد عامة تتناسب وأخلاق البيئة، يحافظ بها على مصلحة الأمة، وكرامة النائب أو الوزير .

وعلى هذا الأساس أرانى على حق إذا قلت : إن الحاجة ماسة إلى وضع تشريع خاص بالوزراء وأعضاء البرلمان يحوى المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز للوزير أو عضو البرلمان أن يشترى أو يستأجر أطيان الحكومة، أو يتفق معها على توريدات ، أو أشغال عمومية ، أو امتيازات خاصة، إلا بتصريح من البرلمان .

(٢) لا يجوز أن يعين النائب مدة نيابته ، أو الوزير أثناء وزارته فى غير أحوال القرابة حارسا، أو وصيا، أو قيما، أو ناظرا على وقف . ويستثنى الأوصياء المختارون، والنظار المعينون بشرط الواقف .

(٣) لا يجوز للوزير أن يكون رئيسا ، أو عضوا فى مجلس إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى . كما لا يجوز للنائب أن يكون رئيسا، أو عضوا فى مجلس إدارة شركة مالية أو تجارية تكون صاحبة امتياز أو احتكار، أو تستولى من الحكومة على إعانات ، أو تكون الحكومة ضامنة لأرباحها أو فوائدها .

وألفت النظر بنوع خاص إلى الشركات المساهمة الكبرى ، وأخصها شركات الاحتكار ، فإنها من القـوة والثروة بحيث يخشى تأثيرها فى إدارة سياسـة البلاد، وقد أثرت فعلا فى بلاد كثيرة .

هذا ، ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن حوادث التاريخ قد دلت على أن بلادا كبيرة قد أوذيت فى صميمها بسبب رجال قد احترفوا السياسة ، فاتخذوها لهم مهنة رابحة، وأثروْا بفضل احتكار مجالس إدارة شركات مالية كبيرة، فوجهوا كثيرا من أعضاء البرلمـان، و بالتالى أعمال الحكومة، الى مصالحهم الخاصة، لا لمصلحة الوطن الكبرى .

✢
✢ ✢

الحراسة على أموال الأعداء :

بقيت مسألة تعرض فى هـذا الباب ، وهى : هل يجوز الجمـع بين عضوية البرلمـان والحراسة على أموال الأعداء، بعد قطع العلاقات السياسية ، أو فى زمن الحــرب ؟ .

و رأيى أن الدسـتور القـائم كفيل بالإجابة على هـذا السؤال بغير حاجة إلى تشريع جديد .

لا يخفى أن الدستو ر قد منع عضو البرلمـان من أن ينال من الحكومة وساما أو رتبة مدة نيابته، كما حرم عليه أن يجمع بين عضويته فى البرلمـان وتولى الوظائف العامة ذات الراتب، فما الغرض من هذا كله ؟ .

لا ريب أن روح الدستور يرمى إلى غاية واحدة، هى استقلال عضو البرلمـان استقلالا تاما، فى تأدية مهمته، دون أن يكون للحكومة عليه سلطان أو يد يُغضى لها فى الأعمال العمومية .

ولا شك أن تعيين عضو البرلمان بمعرفة الحكومة حارسا على أموال الأعداء مقابل أجر هى تقدره، وهى التى تعطيه، وهى التى تراقب أعمال الحارس، وتؤاخذه وتأمره، ولها أن تقيله، بينما هو فى الوقت نفسه يراقب — فى البرلمان — أعمال الحكومة، ويسألها، ويستجوبها، ويوليها ثقته أو يمنعها عنها . كل أولئك يتنافى تنافيا تاما مع فكرة الشارع، التى أرادها فى حرية النائب وكرامته .

وأضيف أن مركز الحارس أقل حرية من مركز الموظف نفسه؛ فلهذا الأخير ضمانات فى تأديبه وعزله، أما الحارس فيجوز عزله بكلمة من الوزير، لا معقب لها ولا رقيب عليها .

والمسألة من الوضوح بحيث لا تحتمل بيانا أكثر من هذا .

وعندى أن الحكومة تحسن صنعا إذا هى اختارت الحراس من موظفيها، فتوفر على الخزانة العامة رواتبهم، وممن تراهم من غير أعضاء البرلمان أهل كفاية ومقدرة، وهم كثير؛ فإن قبة البرلمان لم تحتكر كفايات الأمة بأسرها لإدارة الحراسات .

وعدم الأخذ بما قدمنا من اعتبارات ينتهى حتما إلى حالة مريبة، ويفضى إلى نوع من المحاباة لا يصح السكوت عليه . وربما يضعف فى الناس آمالهم فى الحياة النيابية نفسها، كما أنه قد ينجم عنه أن يصبح الشخص نائبا، وبفضل نيابته أو حزبيته يصبح أيضا عضوا بمجلس إدارة شركة أو شركات، ويكون مع هذا كله حارسا، ووصيا، وناظرا على وقف . ويوجد كثير غيره من ذوى الخبرة والدراية لا يجدون قوت يومهم، حيث لا نصير لهم أمام هذا الاحتكار الشائن؛ فقل لى بربك بعد هذا : إن كانت هذه النتيجة تحقق غرض الدستور، وترضى الضمائر الحية، والنفوس الطاهرة، وتكفل مانرجوه من الحياة النيابية السليمة؟ .

الباب الثالث

النظام الإدارى

تنظيم الإدارة — ديوان المحاسبة — مجلس الدولة .

الفصل الأول

تنظيم الإدارة

قلنا : إن النظام النيابى هو نظام قائم على عهد مقدس اسمه الدستور، وهو قانون القوانين العامة فى بلد ما، ومن شأنه أن يقيم حياة نيابية ترتكز على إدارة حسنة نزيهة . ومن الطبيعى أن الأمة ، وهى التى تدفع الضرائب، وتقوم بكامل الأعمال والتضحيات، لاتبغى إلا ما فيه رفعتها ، وأمنها ، ورفاهتها . ومن المعقول أن هذه الأمة يجب أن تشرف على إدارة نفسها بنفسها ، حتى تحس بأنها حرة كريمة، وأن تعرف وجه العدل فيما تنفق من أموال ، وأن تكون مطمئنة إلى سير الإنصاف، واختيار أقوم الطرق لأمنها، وقوتها، ورقيها .

إن إيجاد البرلمان بأعضائه وموظفيه، وبالنفقات الباهظة التى تنفق عليه، لم يكن مقصودا لذاته، وإنما المقصود هو الغاية من إيجاد هذا النظام . والغاية هى منع الاستبداد ، ومنع الظلم ، ومنع الإسراف فى أموال الأمة ، والعمل على إيجاد التشريعات القويمة، واختيار أقوم الطرق فى إدارة أمور البلاد، واختيار الأكفاء من بين العمال والموظفين، الذين يقومون بخدمة هذا البلد ، ويستحقون ما يعطونه من رواتب عن جدارة وأهلية .

ظفرت مصر بعد عناء شاق أجيالا طوالا بحياتها النيابية الكاملة، وظهر دستورها على أحدث النظم الدستورية . ولكن هل أحست الأمة كما ينبغى بفائدة هذا الدستور، وفائدة الحياة النيابية، تلك الفائدة التى نطمئن اليها، ونطلب المزيد منها ؟ .

وجدت دساتير كثيرة فى أمم متعددة، ولم تخل هذه الأمم من الفوضى وسوء الحكم . ذلك لأن العيب لم يكن من الدستور، وإنما كان من عدم تنفيذه على الوجه المرجو .

ولم ذلك ؟

ذلك لأن هذه الأمم كانت معتلة الادارة مختلة التنظيم ، ومن فوق طاقة البشر أن يكلف البرلمان بمراقبة الإدارات الحكومية مراقبة دقيقة ، بل من فوق طاقة البشر أن يكلف الوزراء أنفسهم — وهم فى الحقيقة نوّاب البرلمان فى الإدارة التنفيذية — أن يراقبوا إدارات حكمهم الواسعة المتشعبة ، وهم عرضة للتغيير والتبديل تبعا للانتخاب والثقة بالوزارة ، بل ربما لا يتمكن بعض الوزراء من إدارة وزارته على الوجه المرضى .

كانت الإدارة فى انجلترا معتلة مختلة ، وكان الوزير يتصرف فى وزارته كما يتصرف الحاكم بأمره ، ولكن سرعان ما اضطرب أمره ، وساءت حال إدارته ، وسادت الفوضى والمحسوبية ، والمحاباة . هذا نائب يرجوه و يلح فى الرجاء ، وذلك ناخب يتصل به ، وهو بين عامل ضميره ، وعامل الخوف على مركزه من النوّاب أو الناخبين . والنائب نفسه إما أن يريد هذه المحاباة والمحسوبية ، أو يكون مدفوعا من ناخبيه ، فتصبح حاله كحال الوزير . ولا يمكن الجميع أن يتفادوا هذا الأذى ، وأن يبتعدوا عن هذه الفوضى . سارت انجلترا على هذه الحال ، حتى قامت بتنظيم نفسها فى الإدارة والقضاء ، وأمور المال إلى أن انتهت فى القرن التاسع عشر إلى الحال التى نراها الآن .

لا ينكر أحد أن بعض الأمم الحديثة العهد بالدستور ، والتى لم تنظم إدارتها طبق ما يرتضيه الدستور ، قد أصيبت بشر مستطير : أصيبت بنوّاب جل عنايتهم أن يسعوا فى مصالحهم الشخصية ، وفى مصالح ناخبيهم لغاياتهم الشخصية ، وفى مصالح دائرتهم لغاياتهم الشخصية . وقد يكون بعضهم من أعف الناس نفسا وأطهرهم يدا ، ولكن ما الحيلة ؟ وقد ضغط عليهم أهلوهم وأصدقاؤهم وناخبوهم ، كما ضغط عليهم خوف الهزيمة فى الانتخابات المقبلة .

أصيبت هذه الأمم بناخبين لا يرون فى أمر البرلمان والانتخاب إلا مصالحهم الخاصة ، وهم يضغطون على النوّاب تارة ، وعلى الوزراء والموظفين تارة أخرى ،

ويملئون حجرات الوزير ومكاتب الوزارات ، ويملئون بيوت النوّاب والوزراء أنفسهم ، بل يقطعون على هؤلاء وهؤلاء طرقاتهم إذا مشوا فيها على أقدامهم ، فيضيق هؤلاء وأولئك بهم ذرعا، ولكنهم لا يقوون على ردّ طغيانهم .

والأنكى من هذا أن ترى بعض الوزراء والحكام لا يقوون على صدّ هذا التيار الجارف، وهم يتضجرون؛ بل قد يصل الأمر ببعضهم الى أن يجارى بعض النوّاب وبعض الناخبين ، ويختطف ما يمكن اختطافه لنفسه أو لأقاربه من متاع هذا البلد، الذى ينتمون إليه،والذى أصبح نهبا مقسما، لا يردعه ضمير أو مروءة، أو دين.

أضف إلى هذا كله أن الأحزاب التى تكوّنت فى أمم هذا شأنها لم تصبح أحزاب مبادئ لخدمة العامة، وإنما صارت مباءات هى أشبه بالشركات ، لاترنو إلا الى المنافع الحزبية ، والمنافع الشخصية المتعدّدة ، وآطرحت المبادئ نفسها ظهريا، لاتعرف من أمرها شيئا ؛ فمبادئها هى المصلحة الخاصة دون غيرها، ولو استخدمت فى سبيل ذلك ألفاظ الوطن والوطنية والمصلحة العامة . فكل هذا هراء فى هراء .

فهل للبلاد التى أصبح هذا شأنها أن تيئس ؟ أم هى محتاجة الى إنقاذ عنيف بوسائل عنيفة، من جانب الأمة والحاكمين، يردعها عن غيها، ويوجد فيها سبيل الاصلاح والنزاهة ؟ أم أن الدستور قد أصبح فى مثل هذه البلاد لايفيد، واستحال تنفيذه على الوجه الأكمل ؟ .

لا أظن هذا ولا ذاك . وإنما الأمر يحتاج الى تنظيم فى الإدارة ، تنظيم فى تنفيذ الأعمال، ومراقبتها فى التنفيذ . وقد تصبح هذه الوسائل خير كفيل بحسن الإدارة، وراحة الأمة ورقيها. وانجلترا خير مثال يؤيد ذلك؛ فبعد أن كانت على حال من الفوضى وسوء الحكم والمحاباة،أصبحت على ما نراه اليوم من نظام وعدل وقوة. يستقيم الظل إذا اعتدل العود . وآعتدال العود فى نظرى أمر ميسور؛ فالذنب

ليس ذنب الدستور ، ولا ذنب عدم استعداد الأمة الناهضة إلى العدل، والدقة، والنزاهة، وإنما الذنب راجع أكثره، إن لم يكن كله، الى فساد الأعمال الادارية، وعدم تنظيمها راجع الى أن السلطة قد تركزت فى الوزراء والرؤساء، لا فى القانون وأنظمة الحكم الصالح .

الحاجة الى التنظيم الادارى :

إذا نظرنا إلى بلادنا نجد أن الدستور كما قلنا كاد يبلغ حدّ الكمال، ولكن هل عملنا شيئا فى تنظيم إداراتنا ؟ كلا ! .

لا تزال أوضاعنا الإدارية القديمة كما كانت منذ خمسين سنة أو تزيد، لم يطرأ عليها تغيير جوهرى . ولا يزال الوزير فى زمن الدستور هو الوزير قبل الدستور ، له كل اختصاصه القديم؛ فهو الذى يدير الوزارة كما كان الوزير القديم من قبل ، وهو الذى يأمر وينهى ، وهو الذى يهيمن على أعمال وزارته دقيقها وكبيرها ، وهو الذى يعين ، ويرقى ، ويعاقب، والمرجع إليه فى كل الأمور ، فلا يزال تركيز الأعمال فى يده كما كان الأمر من قبل .

ولقد أحست أمم كثيرة بأن مثل هذا النظام الإدارى الأعرج لا يتناسب مع الحالات الدستورية الحديثة؛ فانعقدت مؤتمرات دولية كثيرة رأت ضرورة تنظيم الإدارات الحكومية، تنظيما يتفق وما ترجوه الدساتير وترجوه الأمم الفتية الناهضة ، هذا التنظيم الذى يحدّد لكل جهة اختصاصها ، ويمنع هذا التركيز الذى لا يغنى ولا يسمن من جوع، ويخفف عن الوزير هذه الأعباء الثقال التى يقوم بها الآن ؛ فإن الأعمال قد تكدست بين يديه ، وصار غير قادر على أن يلم بأطرافها جميعا ، وأصبح لا عمل له إلا أن يمضى أوراقا، ربما لم يقرأ كثيرا منها، لوفرتها الطائلة. يتدخل فى تعيين الموظفين ، وترقيتهم ، ونقلهم ، وعزلهم، ويتدخل فى صغرى الأعمال الإدارية فى وزارته وفروعها . تعطل أعماله يوميا بهذه الوفود من نواب ، وناخبين،

وغير ناخبين . يقرأ الرسائل المتعددة التى تعج بالظلامات الحقة وغير الحقة . كيف يمكن أن يتحمل هـذا الوزير المسئولية الوزارية ؟ وكيف يمكن أن يكون مسئولا عن هذه الأعمال دقيقها وكبيرها أمام البرلمان ؟

إن هـذه الحال لايقبلها العقل ولا المنطق السليم، فوجب أن يعرف كل حده ، وأن يعرف مدى مسئوليته، وأن تحدد الأعمال فى كل وزارة، حتى تحدد المسئولية بقدرها .

لهذا كله ، و بعـد اطلاعى على أعمال المؤتمرات الإدارية ، أرى أن نبادر الى تنظيم إدارتنا على وجه مرضى، نلخصه فى المبادئ الآتية :

(١) الـوزراء :

ليس الوزراء فى البلاد الدستورية ذات النظم البرلمانية وزراء إدارة، وإنما هم فى الحقيقة مندوبو البرلمان لمباشرة السلطة التنفيذية، ومراقبة أعمالها على أكمل وجه ، طبق ما تريده أغلبية البرلمان تلك التى رضيت بهـذه الوزارة ، ووثقت ببرنامجها .

وقد سادت الأغلبية فى البرلمانات، وفازت فى الانتخاب، اعتمادا على برنامجها السياسى والإدارى الذى قدمته للناخبين وارتضوه . فالوزارة التى تعبر عن رأى الأغلبية ، والتى نالت ثقتها، هى فى الحقيقة موجودة لتنفيذ برنامج الأغلبية السياسى والإدارى، ومراقبة صحة هذا التنفيذ .

نجم عن هـذا أن للوزراء مهمتين : تنفيذ برنامج سياسى و إدارى محدود، كانت الأغلبية وليدته فى الانتخابات،ثم مراقبة تنفيذ هذا البرنامج على الوجه الأكمل تحت إشراف البرلمان ، وتحت المسئوليـة الوزارية . و إذا كانت مهمة البرلمان الأساسية هى التشريع، فإن له مهمة أخرى هى رقابة تنفيذ هذا التشريع بمعرفة السلطة التنفيذية، وتنفيذ حسن الإدارة على وجه يرتضيه البرلمان . وعلى هذا فمن

الخطأ أن يظن ظان أن وظيفة الوزير تتعدى هاتين الناحيتين . فليس عمل الوزير فى الحياة الدستورية البرلمانية أن يكدس بين يديه أوراق الإدارة ، وأن يعين الموظفين، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويعاقبهم كما يشاء ويهوى . وإنما يجب أن يكون بمنأى عن هذه الأعمال ، فيخف عنه عبء المضايقات التى تحوم حوله من كل حدب فى التعيينات والمحسوبيات ، والنقل والعزل ، والترقية دون رقيب أو حسيب .

وعلى هذا فقد اتفقت المبادئ الحديثة التى أقرتها المؤتمرات الدولية الإدارية ، والتى عملت بها الأمم الديمقراطية المتحضرة ، على أن ليس للوزير أن يتدخل فى أمور ليست من اختصاصه ولو أنه الرأس المفكر ، والمهيمن المشرف ، لا المنفذ المباشر . أعمال الإدارة يجب أن تكون فى أيد أمينة أخرى لا شأن لها إلا التنفيذ الفنى . والمفروض أن الوزير ليس بالرجل الإخصائى المباشر لأمور وزارته ، وإنما هو مهيمن أعلى ، يرشد ويراقب تنفيذ ما ارتأته أغلبية البرلمان ، وما حدده بالتالى برنامج الوزارة .

إن الأعمال الفنية والإدارية الصرفة هى فى الواقع من أعمال وكيل الوزارة الدائم ، وتحت مسئوليته . ويجب أن تكون له اختصاصاته هذه المحددة ؛ فهو يشرف على أعمال الادارة كافة . ويجب أن يكون هناك تنظيم فى توزيع المسئولية الادارية ، لا على وكيل الوزارة وحده ، بل على رؤساء المصالح المختلفة ، كلٌّ بحسب أهميته ودرجته .

إن هذا التنظيم لم يوجد إلى الآن بكل أسف فى بلادنا على طريقة متقنة حديثة ، وإنما هو خليط من النظام القديم الذى أكل الدهر عليه وشرب ، مع بعض إصلاحات طفيفة تأتى الفينة بعد الفينة فى مناسبات مرتجلة ، لا تؤتى الثمرة المطلوبة .

ليس هذا بالإصلاح الحقيق ، إنما هو ترقيع لا فائدة منه ولا غناء فيه . ولهذا يجب أن تقوم لجنة من إخصائيين بوضع نظام يكفل توزيع المسئولية ، وعدم تركيز

السلطة فى يد الوزير ، وتخفيف هذا العبء الإدارى عنه ، هذا العبء الذى ليس من اختصاصه فى أمة ذات نظام نيابى برلمانى ، تقوم فيها مسئولية الوزير على تنفيذ برنامج الأغلبية فى البرلمان ، وهو برنامج سياسى وإدارى ، كما تقوم على مراقبة تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا يرضى أغلبية البرلمان .

(٢) وكلاء الوزارات :

وكيل الوزارة هو أكبر موظف فى وزارته ؛ فالوزير فى الحقيقة ليس موظفا ، وإنما هو مندوب البرلمان فى السلطة التنفيذية ، يقوم بتنفيذ البرنامج الوزارى ، ومراقبة هذا التنفيذ . وبما أن هذا الوكيل هو الدائم والمفروض أنه هو الفنى فى إدارة الأعمال فى وزارته ، فعليه يقع أكبر عبء فى المسئولية الإدارية .

ومن الواجب أن يرفع عن كاهل هذا الوكيل شىء كثير من المسئوليات المتشعبة ، وأن تخصص أعمال كثيرة لرؤساء الإدارات المختلفة ، يتصرفون فيها على مسئولياتهم ، حتى تكون هناك اليقظة من هؤلاء الرؤساء ، وحتى يتعودوا حمل المسئولية ، وحتى لا يستتروا تحت اسم الوكيل ، كما أن الوكيل نفسه لا يستتر فى مسئولياته تحت إمضاء الوزير . وإمضاء الوزير فى كثير من الأحيان صورى ، لكثرة أعماله ، التى ألقيت على عاتقه بلا حق ، كما أن إمضاء الوكيل قد يكون صوريا إذا ناء بأعمال مرهقة فى فروع وزارته . ولهذا يجب ألا تركز الأعمال الإدارية كلها فى يد الوزير أو الوكيل ، وأن توزع المسئوليات على رؤساء الإدارات المختلفة ، كلٌّ بحسب مركزه ؛ وبهذا يتحقق حسن الإدارة ، ولا يبقى للوزير البرلمانى إلا اختصاصه الحقيقى .

(٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون :

ليس من رأيى فى حكوماتنا تعيين وزراء دولة ، أو وكلاء برلمانيين ، بجانب الوكلاء الدائمين ، يتركون الحكم إذا تركته الوزارة ؛ فإن التجربة لم تسفر عن ضرورة ماسة لهذا النوع من التعيين فى بلادنا ، ولم يثبت الماضى أى نفع لوزراء الدولة أو الوكلاء

البرلمانيين ، بل قد يطغى الوكيل البرلمانى وهو حزبى على الإدارات فيفسدها .
ويكفى أن يكون بجانب كل وزير وزارة مكتب خاص من ذوى الخبرة والكفاية ، ومن رجال ذوى مراكز ممتازة ، يساعدون الوزير على تنفيذ برنامجه الوزارى ، وهو برنامج سياسى و إدارى معا . واعتقادى أن مكتبا كهذا فيه كل الكفاية ليحل محل إدارات الوكلاء البرلمانيين ، بشرط ألا يتدخلوا فى أعمال الوزارة الإدارية ، وألا يكون لهم شأن إلا مجرد المراقبة ، وأن يكونوا هم عيون الوزير وسنده فى تنفيذ برنامجه ، الذى دخل الوزارة على أساسه .

(٤) وكيل وزارة فى رئاسة مجلس الوزراء :

ومن المفيد فى بلادنا ، نظرا لتراكم أعمال رئيس الوزارة ، ومسئوليته الخاصة ، أن يكون بجانبه وكيل وزارة برلمانى فى مجلس الوزراء ، يتبعه المكتب الفنى للرياسة ، ويتلقى التقارير المتنوعة من مراقبى الوزارات ، كما يتلقى الشكايات والظلامات التى ترفع إلى رئيس الوزراء من الأفراد أو الموظفين . يفحص هذا كله ويدقق فى أمره ، ويرفع رأيه الى الرئيس نفسه . فإن الأمر جد ، وإن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا النوع من الرقابة الدقيقة ، حتى تسود الطمأنينة ، ويشع العدل بين الناس ، فى بلاد نريد جميعا أن ننهض بها إلى مصاف البلاد المحترمة .

ويلاحظ أن لوكيل الوزارة البرلمانى فى مجلس الوزراء اهمية عظمى ؛ فإن رئيس الوزراء متعدد الأعمال ، متنوع الاختصاص ، يشرف كرئيس للدولة على توجيه السياسة العامة للوزارات ، ويشرف على تنفيذها ، ويتلقى التقارير من مفتشى الوزارات ومراقبيها ، ويستمع الى الشكايات والظلامات من الأفراد ، والجماعات ، والموظفين ، ويشرف على ما تدعو إليه المسئولية الوزارية ، أمام البرلمان ، من أسئلة واستجوابات ، ومناقشات ، واجتماع لجان ؛ كل ذلك ، وهو شاق عسير ، يتطلب أن يكون بجوار الرئيس وكيل وزارة ، يتمتع بكفاية واستقلال ، حتى يملأ هذا الفراغ

ويكون سند رئيس الحكومة وساعده فى تقرير ما يراه للمصلحة العامة ، ويكون رابطة اتصال بين رياسة الوزارة والوزارات المختلفة. وفى وجوده ما يغنى عن تعيين وزراء دولة ، ووكلاء برلمانيين ، بل ما يخفف العبء عن سكرتيرية مجلس الوزراء ، وهى مرهقة بأعمال كثيرة .

(٥) المراقبة الإدارية :

لكى يكون الوزير مطمئنا إلى تنفيذ برنامج الوزارة ، يجب أن يكون له فى وزارته هيئة تجوب أطراف البلاد ، فتعرف مدى ما للبرنامج الوزارى ، والتوجيهات ، والمنشورات من نفع واحترام . يجب أن تكون هناك مراقبة من مفتشين ذوى خبرة ، للإشراف على تحقيق هذه الأغراض التى يبتغيها البرنامج الوزارى ؛ وبهذا يعاقب المسىء ، ويكافأ المحسن ، وتحقق المسئوليات الموزعة على كبار الموظفين ، وتعرف مواطن الضعف أو القوة فى إدارتهم وأعمالهم المستمرة . ويلاحظ مع الأسف الشديد أن بعض الوزارات جعلت فى مكاتب التفتيش مستودعا لموظفين محظوظين ، أو موظفين مغضوب عليهم ، أو موظفين عديمى الأهلية ؛ وبهذا لم يكونوا أداة نفع للأمة ، ولم يؤدوا الرسالة التى يتطلبها وجودهم .

وقد كانت لجنة المراقبة القضائية عندنا تقوم بالنظر فى أعمال القضاء بجد ونشاط ، وجهد متواصل . فاذا تم هذا فى كل وزارة استقامت الأحوال ، وعمت الفائدة . ومن الخير ، بل من الواجب ، أن يرفع هؤلاء المراقبون تقارير دورية الى الوزير مباشرة بما يرون أن من الضرورى تنفيذه ، ضمانا لحسن سير الأعمال . ومن الخير أيضا أن يرفعوا صورة من هذه التقارير الى رئيس الوزراء ؛ فإن أمر تنفيذ البرنامج الوزارى ليس مقصورا على الوزير وحده ، وإنما هو متضامن مع الوزراء جميعا . فاذا رأى الرقباء فى أية وزارة نقصا أو اقتراحا يرجع الى تنفيذ البرنامج الوزارى كان من المفيد أن ترفع إلى رئيس الوزراء تقاريرهم ، التى تمت بصلة إلى العمل العام .

(٦) تعيين الموظفين، ونقلهم، وترقيتهم، وتأديبهم :

قلنا : إن مكاتب الوزراء مرهقة بأعمال لا تتصل بوظائفهم ، وإن وظيفة الوزير تنحصر فى تنفيذ برنامج الحكومة، ومراقبة هذا التنفيذ مراقبة دقيقة . وهذا التنفيذ، وتلك المراقبة يحتاجان إلى التنظيم الذى سبق أن قررناه .

وهناك مسألة لها خطرها، وهى كيف يمكن تعيين الموظفين ونقلهم، وترقيتهم وتأديبهم؟ . هل يكون ذلك على الطريقة المتبعة الآن؟، وهى ليست إلا مظهرا من مظاهر الإدارة القديمة، لا تتفق وروح الحياة النيابية . ولا يزال الوزير فى ظل الدستور، كما كان من قبل، موظفا إداريا، تركزت فى يده الأعمال والمسئوليات، وأصبح مكتبه و بيته مثابة للزائرين من الأفراد والنواب، يلاحقونه برغبات كثيرة، وطلبات متعددة، لا يقوى على النظر فيها، ولا يختص مركزه بتحقيقها . والنائب قد يجوب مكاتب الوزراء، ومكاتب كبار الموظفين وهو كاره، يحمل رغبات الناخبين، وما أكثرها! ويعمل على كسب رضاهم، مهما يكن فى ذلك الرضا من مخالفة المصلحة العامة، ومجافاة قواعد العدل والإنصاف، والناخبون يثقلون على النائب والوزير بطلبات متلاحقة متفاوتة ، ويرجون نفاذها . وإلا لم يكن النائب أو الوزير أهلا لثقتهم وتأييدهم ؛ كأن الثقة لا تمنح للكفاية والجدارة ، بل لإرضاء الشهوات الشخصية والمصالح الفردية !.

فلا بد إذن من تبديل هذه الحال إلى ما هو خير وأجدى .

(ا) تعيين الموظفين :

سادت الفوضى بانجلترا فى أمر تعيين الموظفين ورزحت تحت أعباء ثقال من المحسوبية، واستغلال النيابة والوظيفة، إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولكنها عملت حتى نجا نظامها النيابى، وسلمت إدارتها من هوى المطامع، ونزوات الهوى، وابتعدت بالموظفين عن أن يكونوا هدف الناخبين، وغير

الناخبين ، وجعلت امتحان المسابقة شرطا للدخول فى وظائف الحكومة المختلفة، وعينت لجنة دائمـة اسمها « لجنة رقبـاء الخدمة المدنيـة » وهى مكونة من ثلاثة أعضاء، لهم مكانتهم، وسمعتهم وكفايتهم الممتازة . فاذا احتاجت إحدى الوزارات إلى عدد من الموظفين توجهت بهذه الرغبة إلى اللجنة، وهذه تقوم بإجراء الامتحان للدخول فى الوظائف المطلوبة، بالمؤهلات المطلوبة . وأسئلة هذا الامتحان يقوم بعملها إخصائيون ماهرون . يعقـد امتحان المسابقـة، وترشح اللجنـة على ترتيب الفائزين فى النجاح من تحتاج إليه الوزارات المختلفة . بهذه الطريقة الشريفة الحكيمة نأمن العثـار فى أمر تعيين الموظفين . وعلى هـذا النهج السليم لا تقـوم فى وجوه الحكومات أعاصير المحسوبية والمحاباة ، وهما أشـد نكالا بالأمة الفتية الناهضة . وتحقق هـذه الفائدة المرجوة على الوجه الأكمل اذا كان أعضاء لجنـة الرقباء غير قابلين للعزل .

وقد استثنى من أمر المسابقات فى التعيين بعض الوظائف، فالتعيين فيها يكون من اختصاص التاج، كوكلاء الوزارات، والسفراء، وحكام المستعمرات، والمناصب التى تتطلب خبرة فنية استثنائية، والوظائف الصغرى كالخـدم والسعاة . وما عدا هذه الأنواع فالوظائف موكول أمرها الى المسابقة بمعرفة هذه الهيئة التى تحدثنا عنها .

(ب) نقـــل الموظفين :

قـد يكون نقل الموظفين لمصلحة العمل ، وقد يخفى تحته فى بعض الأحايين غرض المحاباة أو الانتقام والعقاب . ولهذا كان من الواجب لتنظيم الأعمال، فى عدل وإنصاف أن تكون فى كل وزارة لجنة فنية يشرف عليها وكيل الوزارة، مكونة من كبار الرؤساء، تكون مهمتها البحث فى أمر نقل موظف من جهة الى جهة، وأن يعطى أولئك الرؤساء الضمانات، التى تبعدهم عن أن يكونوا هدفا للانتقام .

وبذلك تنجو الإدارة من تهمة التعسف، كما ينجو الوزير نفسه من تراكم الأعمال، ويبتعد عن شبهات الأغراض الحزبية أو المحاباة، ولا يلتف حوله — كما هو حاصل

الآن — الجمهور الغفير من أصحاب الحاجات من ذوى النفوذ الحزبى، فيضيعون وقته فى غير طائل . ومتى علم الناس أن الأمور تسير على نظام داخلى متين نزيه لا شأن للوزراء السياسيين فيـه ، وأنه قائم على أعمال إدارية داخلية بحتة ليست من عمل الأحزاب، ولا من ضـغط السياسة، أمنوا شر الظـلم والعبث ، كما لا يلام الوزير اذا عرف أن لا شأن لسلطته السياسية فى الأعمال الإدارية البحتة .

ولا بد لنـا بهذه المناسبة أن نذكر الأذى الذى لحق المصلحة العامة من كثرة نقل الموظفين؛ فإن هذا النوع من النقل يحمل الخزانة العامة نفقات لاضرورة لها ، ويربك الأعمال الإدارية، ويضعف الإنتاج فى فروع الإدارات المصرية. فما الذى يمنع مثلا فى غير الأحوال الاستثنائية والطارئة كالموت أو المرض من أن يكون نقل الموظفين، أو القضـاة، أو المدرّسين، أو غيرهم فى أوقات العطلة، وهى أوقات الصيف، حتى لا تفوت مصلحة العمل فى أوقات الشتاء، والربيع، والخريف ، وأن يعرف كل موظف محله الذى ينتظره فى وقت مناسب، حتى اذا دخل موسم العمل الجدّى كانت الأمور منتظمة ، هادئة، ولم يعطل على الأمة شىء من إنتاج الموظف، بل لم نكن سببا فى إقلاق راحته، واضطراب حاله ، فى مسكنه، أو تربية أولاده، أو تنظيم معيشته .

ومما نراه غريبا أن استقر فى بعض أذهان الحكام أنه يوجد اختلاف بين مناطق القطر ، يجعلون بعضها منفى للانتقامات الشخصية، وبعضها محاباة، ومراعاة لبعض المحظوظين من الأقارب وغيرهم ، والواجب أن تعدّ بقاع الوطن متساوية ، وأن يعتبر الموظفون جميعا متساوين ، والمواطنون جميعا من الاسكندرية الى السودان على قدم المساواة، فهم إخوان لا فرق بين واحد منهم والآخر .

ولا زلت أكرر أن ترك هذا النقل إلى لجـان مستقلة خير ضمان لتحقيق هـذا العدل الذى ننشده جميعا .

(ج) ترقيـــة الموظفين :

وتوجد لترقيـة الموظفين ضمانات قوية تحـول دون الحيف والمحـاباة؛ فهى ترقيات يقتضيها النجاح فى المسابقات العامة، أو ترقيات طبيعية تقتضيها الأقدمية، وطول المرانة، تحت إشراف وكيل الوزارة الموكول اليه — مع كبار موظفى الوزارة — أمر تقدير هذه الترقيات . ولا شأن للوزير فى ذلك كله إذ أن مركزه يرتفع به إلى غير هذه الأعمال الإدارية البحتة .

(د) تأديب الموظفين :

كذلك تأديب الموظفين يجب أن يوكل أمره إلى لجان محترمة ابتدائيـة، واستئنافية، مكونة من أناس لهم مراكزهم الممتـازة، ولهم ضمانات فى استقلالهم فى الرأى؛ فلا يخضع عضـو فى مجلس التأديب إلا لرأيه ووجدانه، ولا يكون آلة صماء يديره رئيسه كيف شاء، تلك الضمانات التى تصون الموظف، ولا تجعل المتهم هدفا للانتقام والمطاردة .

إن الذى نرجوه لبلادنا فى أمر تأديب الموظفين هـو إيجاد لجان مستقلة لهـا كرامتها وكفايتها، وأن يجد المتهم بين يديها مجالًا للدفاع عن نفسه بحرية واطمئنان، وأن تضم لجنة التأديب بين أعضائها أحد كبار الموظفين الذين ينتمى اليهم الموظف ليكون مرجع إرشاد نزيه، وألا يكون لمضطهدى الموظف أكثرية فى هذه اللجنة، كما لا يصح أن يكون للرئيس الذى اتهم الموظف السلطة العليا فى اللجنة .

✧
✧ ✧

هـذا هو الذى يجب أن يكون : تعيين نزيه فى الوظائف قائم على الجـدارة والاستحقاق . وترقية نزيهـة لا تدخّل فيها ولا محاباة . ونقل برىء لوحظت فيـه المصلحة العامة لا المحاباة، أو الانتقام، والتشفى . وتأديب عادل، فى أيد أمينة، لا تمتد اليها الشبهات .

بهـذا كله وبهذا وحده ندخل فى رُوع الناس تلك الحقيقة الثابتة التى جرى عليها العمل فى الأمم الراقيـة ، وهى أن مستقبل الموظف منوط بعمله لا بحظه ، وننقذ الوزير من الأعمال المرهقة التى ينوء بها الآن ، ونبعد عنه ذلك الضغط الذى يشل الحركة الحكومية العادلة ، ونضـع الوزير فى مركزه اللائق به ، ونفهـم أن الأحزاب والحكومات فى ظل الدستور والحياة البرلمـانية إنما هى أحزاب مبادئ، وحكومات مبادئ، لا شأن لها بالمنافع الخاصة ، فتتجه الانتخابات العامة إلى الموازنة بين المبادئ والأعمال ، لا بين المحسوبيات والاستثناءات، ويرقى الشعب صـغيره وكبيره إلى تذوق هذا المثل الأعلى، الذى وجدت الحياة البرلمـانية لتحقيقه .

إنى من أولئك الذين يعتقدون أن أكبر آفة للإدارة فى البلاد تأتى من عدم قيام العدل بين الموظفين، وعدم اقتناعهم بأن الأمور تسير على الإنصاف المطلق . وإذا تفشى الظلم بينهم أصبحوا كسالى، لا يفكرون فى الخدمة العامة ولا فى الصالح العام، ولا ينتجون شيئا محترما ، يقتلون أوقاتهم إما فى التأوه من ظـلم واقع ، أو من الألم فى محاباة من لا يستحق ، أو فى العبث واللهو واللعب؛ وبذلك يسود الركود جميع الأعمال، وتتعطل مصالح الدولة، وتضطرب مرافق الشعب .

(٧) عدد الموظفين والمستخدمين :

إذا بحثت أمر كل وزارة أو مصلحة هالك لأول نظرة ما عليه الإدارة من كثرة الموظفين كثرة هائلة، حتى إنك لتجد بعضهم يعترف لك اعترافا صريحا بأن كثرة هؤلاء الموظفين عديمة الجدوى، وأنها فى أحايين كثيرة تعرقل العمل عرقلة مزرية . ولطالما لوحظ من بعض الموظفين أنهـم لا يأتون إلا عملا تافها، ويقتلون أوقات عملهم فى قراءة الصحف، أو فى الحديث مع زملائهم، أو مع زائريهم مع استمرار الشكوى من عدم ترقيتهم، أو رفع علاواتهم؛ وهذا هو أهم مظهر يلاحظه الناس فى كثير من هؤلاء الموظفين دون احتياج إلى كثرة البحث، أو التعمق فى التقصى .

وبينما ترى الكثير من أقلام المصالح قد اكتظ بالموظفين على غير جدوى، ترى بعضهم مرهقا بالأعمال لما ألقى عليه من تبعات لا يشاركه فيها غيره. ويرجع ذلك إما الى قلة العدد، وكثرة العمل المطلوب، وإما إلى إهمال بعض الرؤساء والمحظوظين، الذين لا يودّون أن يعملوا، والذين يتركون الأعباء كلها على عاتق من لا نصير له من ذوى النفوذ، وأولى الأمر والنهى .

كذلك ترى فى أمر الخدم مايدهشك. فها هى ذى وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح، على أبواب أقلامها وفى طرقاتها ومنافذها فراشون وسعاة وجنود لا تعرف ماذا يعملون؟ . فهم لا يعملون شيئا، وإنما عملهم تقديم القهوة والمرطبات وحمل بعض أوراق من حجرة إلى أخرى قد لا تكون فى الغالب أية ضرورة لايجاد هذا الجيش العامل العاطل للقيام بها .

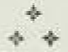
ولقد عمت الفوضى وساد التواكل والتكاسل من هذا النظام الذى يجب أن يزول؛ إذ هو أثر من آثار الماضى يجب أن نتحرر من مساوئه، ولا يمكن أن نصف به مصر فى وقتنا الحاضر إلا بأنها بلد الموظفين، وملجأ التوظف ! .

ولهذا المرض أسبابه؛ فمصر فقيرة، إما أن يكون المرء فيها زارعا أو موظفا، وهى بحكم ضعفها الصناعى والتجارى كما أسلفنا، أصبحت مضطرة الى أن تعول الكثير من المتعطلين، والمتوسلين، والغاضبين، والصارخين الذين يريدون القوت، ولا أمل لهم فى الحياة إلا من خزانة الحكومة ، والأرض أضعف من أن تمدهم بالكفاف. هذا الى أن للتوظف فى الحكومة شرفا وسلطة، قد غرسهما العهد الغابر فى نفوس الأبناء، ثم انتقلت منهم إلى ذراريهم .

لهذا كان الأمر يحتاج إلى علاج . ومن أسبابه : تنظيم الإدارة، وفتح أبواب الخير من غير وجهة الحكومة . ويعنينا هنا التنظيم ؛ فمن الواجب أن نقتفى أثر الأمم الناهضة التى تدعى بحق أمم الرجال والأعمال ، فنقلل من عدد الموظفين

والمستخدمين إلى الحد ، الذى تدعو إليـه الضرورة ، ولن يكون ذلك إلا بتعيين الأكفاء ، والإبقاء على الأكفاء ، ومحو هذا العار الذى يسمونه المحاباة والمحسوبية ، فقد ابتلعت نفقات الموظفين والمستخدمين ما يقرب من نصف ميزانية الدولة .

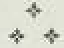
إنى لست من الذين يرون إخراج بعض الموظفين الحاليين ، أو نقص شىء من رواتبهم ؛ فلهؤلاء حقوق ثابتة يجب احترامها وصيانتها ، ولم يقترفوا ذنبا ؛ إذا هم قد سعوا فى اللحاق بالحكومة ، كما أن نظامهم المعاشى قـد قام وثبت على الطريقة التى ألفوها . إنمـا الذى ينبغى أن يقوم به أولياء أمورنا هو أن يملئوا كل وظيفة تخلو بموظفيهم الأصليين ، وألا يقبلوا جديدا فى الوظائف الحاليـة إلا من تقضى ضرورة العمل بتعيينه فيها ، وأن يضعوا أمام أعينهم أن لا حاجة بنا إلى هذا الزخرف وتلك الأبهة فى السـعاة والخدم ، فلا يملئون محلات تخلو بخروج من يشـغلونها الآن — ولطالمـا رأى الكثير منا وزراء الممـالك والامبراطوريات الأجنبية يحملون محافظهم وأوراقهم بأنفسهم . فالوزراء ليسوا والحمد لله من أولئك الذين تمنعهم صحتهم أو مجدهم من حمل محافظهم وأوراقهم ، كما لم تمنع سلطة وزراء الدول الكبرى من أن يكونوا كسائر الناس فى بساطة العمل ، والتباعد عن مظاهر الأبهة التى دالت دولتها ، وولّى زمانها ؛ فالمجد مجد الكفايات لا مجد الزخرف والخدم والحشم .



ومن حسن التنظيم للإقلال من عدد الموظفين فى المسـتقبل أن نسعى فى ضم الإدارات المتفقة فى العمل ، والمبعثرة بين الوزارات المختلفة فنجعلها إدارة واحدة ، وأن نسعى بفضـل انتقاء الأكفاء فى تركيز المسئوليات ، والإقلال من الإمضاءات الكثيرة على ورقة واحدة ، وأن نراعى القصـد فى المكاتبات الصادرة والواردة ، وبعضهـا كثير تخجل كثرته ، وهى موضع نقـد عام ، وقد تكون تلك الأوراق عن أشـياء تافهة ، يمكن البت فى أمرها بمخاطبات تليفونيـة ، أو مناقشة شخصية بين

موظف وآخر فى حجرة مجاورة، لا ضرورة معها لهـذه المكاتبات الرسمية العديدة، والسعاة الرائحين والغادين .

الحاجة ماسة إلى اختيار الموظفين الأكفاء، والإبقاء عليهـم، وسرعة العمل ونزاهتـه رهن أمثال هؤلاء، لا بالمحسوبيات والشفاعات، وأمتنا فى حاجة ماسة، إلى تدبير المـال لأعمال أخرى، لا زالت تتطلب العون والتنفيذ، وهى أكبر خطرا وأمس ضرورة من كثرة الموظفين، الذين لا فائدة منهم ولا غناء عندهم، وإن مصالح الحكومة ليست مغنما للمحظوظين أو ملجأ للعجزة والمعوزين. نريد موظفين جديرين بالعمل النافع، جديرين بالمسئولية . ولا تكون المسئولية إلا حيث يكون الموظف الكفء الجدير براتب يليق بكفايته، وإنتاجه وكرامته .



هذا، ولا يفوتنا أن نقرر أن التنظيمات مهما يكن نوعها، وتكن دقتها فى أمة من الأمم فإنها لا تؤتى ثمراتها إلا اذا كانت الأمة نفسها قابلة للتنظيم، مشوقة إليه، وأن الذى يعوقها عن بلوغ الكمال، أو ما يشبه الكمال، يرجع الى الفوضى فى الادارة، وعدم الدقة فى أمور التنظيم على أحسن وجه . أما اذا كانت الأمة بطبيعتها غير قابلة للنظام والعدل، وكانت محرومة — والعياذ بالله — من الضمير، والمناعة الخلقية، والوجدان الحى فلا أمل فى النظام .

نحن نعتقد، ولا نزال نعتقد، أن أمتنا قابلة — بعون الله — تحقيق العـدل والإنصاف، مستعدة للعمل تحت لوائه، تواقة الى تعديل أداة الحكم؛ لتسيير دفة الأمور العامة على ما يرضى الوقت الحاضر. وعصرنا هذا يتطلب للنهوض والرقى أن توضع الأمور فى نصابها، وأن يحدد لكل جهة اختصاصها .

وفى يقينى أنه متى تحققت هذه النظم وعرف كل إنسان حقه وواجبه ، أمكننا أن نسير قُدُمًا فى سبيل الرقى والعدل، ونحظى بما أمكن غيرنا أن يناله من هذه النظم، بعد أن أثبت أنه أهل لكل خير، وما كان ينقصه سوى نظام العمل فدفعته حميته، ورغبته الطاهرة الى ما أدى بالموظف إلى الاطمئنان على شخصه، وحقه، وكرامته، وشرفه، وحقوقه كإنسان يحس بحقوق الإنسان؛ وبهذا يمكن أن يرقى ويقوى إحساسه لتقديس الواجب، وحب الوطن، والتضامن القومى، وهى عوامل قوة الأمم، وبغيرها لا تكون الأمة جديرة بهذا الاسم .

الفصل الثانى

ديوان المحاسبة

أموال الأمة فى مصر تحتاج إلى رقابة ماسة . وما كان يصح أن تبقى هكذا فى حياتنا الدستورية ؛ إذ أن أهم ما ترمى إليه الحياة النيابية فى البلاد هو الدقة فى تحصيل الضرائب، وكافة ما يجب أن يكون من إيراد الدولة، بعد أن يقرر أمرها بطريقة عادلة . فاذا تقررت من الهيئة التشريعية، وهى البرلمان، كان ذلك إعلانا بأنه قد روعى فيها العدل والإنصاف ؛ وعلى هذا وجب أن تنفذ تلك القوانين تنفيذا دقيقا ، و بغير هذه الدقة لا نضمن تنفيذ العدل الذى اقتضته القوانين . كما أن النفقات والمصروفات يجب أن تكون تحت رقابة شديدة، لمعرفة مدى ما روعى فى أمرها مما تقضى به اللوائح والقوانين ، وحتى يطمئن دافعو الضرائب على أن ما يجبى إنما يصرف فى أبوابه، لخير المصلحة العامة .

و إذا لاحظنا أن للشركات التجارية والصناعية والجماعات المالية رقابة يتولى أمرها إخصائيون، يراجعون حساباتها الشهرية والسنوية، كانت الدولة أولى بمثل هذا النظام الدقيق من مراجعة ومراقبة .

لهذا عنيت الأمم الدستورية بتحقيق تلك الرغبة فى الإشراف على تصرف السلطة التنفيذية فى الأموال العامة من إيراد ومصروف . وقد نادى البرلمان بهذا الإشراف، فى سنوات كثيرة، وأظهر رغبته المتكررة فى إنشاء "ديوان المحاسبة" ليحل محل "مراقبة مراجعة الإيرادات والمصروفات"، وهذه المراقبة لا تؤدى المهمة التى يؤديها ديوان المحاسبة . وأملى عظيم فى أن يتحقق إنشاء هذا الديوان فى أقرب وقت، وأن يختار موظفوه من موظفى الحكومة الأكفاء، وأن يضاف إليهم عدد

قليل يكون بمنزلة الرأس من الجسد . و إنشاء هذا الديوان و إن كلف خزانة الدولة نفقات جديدة يساعد كثيرا على توفير المال من وجوه مختلفة .

ولقد لاحظنا — مع الأسف — حالات كثيرة لا ترضى أحدا ؛ فإن ميزانية الدولة التى يعتمدها البرلمان كل سنة تكاد لا تكون ميزانيـة حقيقية . فالبرلمان يعتمدها على أن تنفذها السلطة التنفيذية ، ثم لا نلبث بعـد بضعة أيام حتى نرى اعتمادات كثيرة خارجة عن الميزانية ، وهى التى تسمى بالاعتمادات الإضافية . وهذه الاعتمادات تزاحم الميزانية فى أهميتها ، وليس لدى البرلمان من الوقت ما يسمح له بأن يطمئن اطمئنانا صحيحا إلى مثل هذه الاعتمادات . بل رأينا ماهو أدهى وأنكى ، رأينا اعتمادات إضافية يطلب إلى البرلمان إقرارها على أنها صرفت فعلا ، ونفذت قبل عرضها على البرلمان ، وفى هذا من الخلط والأذى بالمصلحة العامة ما فيه .

إذن ديوان المحاسبة ضرورى لهذا البلد . ولقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون إنشائه فى سنة ١٩٢٧ ، وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ ، ثم أرسل الى مجلس الشيوخ ، وبقى فيه طويلا . وأخيرا صدر فى سنة ١٩٤٢ مرسـوم بمشروع قانون بإنشائه ، وسيعرض أمره على البرلمان .

ونحن نرجو مخلصين أن تسارع الحكومة والبرلمان الى إظهار هـذا المشروع الحيوى ، وأن يحقق إنشاؤه الأمور الأساسية الآتية :

(أولا) مراجعة الإيرادات بصفة دقيقة .

(ثانيـا) مراجعة المصروفات .

وقـد اختلفت التشريعات فى شأن مراجعة المصروفات . فبعض الأمم ترى مراجعة المصروفات بعـد حصولها كفرنسا وايطاليا . و بعضها ترى المراجعة قبل الصرف لإقراره كما هو الحال فى انجـلترا و بلجيكا والولايات المتحدة . وتوجد فى فرنسا " محكمة الحسابات " تراجع المصروفات بعد الصرف . وأرى أن تكون المراجعة قبل الصرف ، ولو بطريق التدرج . ولقد أحست فرنسا بأن المحاسبة بعد

الصرف لا تؤدى الغرض المنشود، إذ كيف يمكن أن تتم مراقبة مجدية بعد الصرف، وخاصة فى بلد برلمانى تتغير فيه الوزارات بسرعة ؟. ولوحظ فى فرنسا أن تقارير "محكمة الحسابات" تصدر بعد السنة المالية بسنة، أو سنتين، أو أكثر، وقد تكون الوزارة التى تولت الصرف تخلت عن كراسى الحكم، وتولتها وزارات أخرى . لهذا تطورت الرقابة فى فرنسا تطورا محسوسا أدى إلى شىء من المراقبة قبل الصرف .

(ثالثا) وضع تقرير سنوى عن الميزانية، يعرض على البرلمان، ويكون مشتملا على ملاحظات عن الحساب الختامى من إيرادات ومصروفات ، وملاحظات على النظام المالى العام، واقتراحات فى المبادئ، والنظم التى يراها .

(رابعا) أن يستشار فى كل ما يرتبط بمالية البلاد من مشاريع قوانين، ولوائح ومنشورات .

(خامسا) أن يراجع الحساب الختامى، ويصدق عليه .

(سادسا) أن يراقب ميزانيـة وزارة الأوقاف والمعاهد الدينيـة ، والمصالح العامة الخارجة عن الميزانية كالمجالس البلدية والمحلية؛ فإن هذه الأموال من دافعى الضرائب ، وهى من أموال الأمـة ، فيجب أن تشرف عليها الأمة ممثلة فى ديوان المحاسبة، الذى يشرف عليه البرلمان، ويطمئن إلى عمله .

ولما كان ديوان المحاسبة على هـذا الوضع من الأهمية ، وإليه يركن البرلمان وتركن الحكومة فى أعز شىء لديها، وهو عصب الأمـة، كان من الضرورى إذن أن يكون على رأس هذا الديوان رجل له مكانته ، واستقلاله ، يتصرف فى ديوانه تصرف الوزير فى وزارته، كما قضى بذلك المشروع المقدم الى البرلمان، وأن يكون غير قابل للعزل إلا بقرار من البرلمان .

وأرجو أن يحقق الله هذا العمل الجليل .

الفصل الثالث

مجلس الدولة

هناك حكومة، ووزراء، وبرلمان :

الحكومة تسير فى أعمالها الإدارية ، وعلى رأسها الوزراء يشرفون على أعمالها كما يشرفون على تنفيذ برامجهم السياسية، التى أعلنوها وأقرها البرلمان . أما البرلمان فإنه يقوم بتشريع القوانين ، والإشراف العام على إدارة الحكم ، أى على أعمال السلطة التنفيذية .

لكن هذا الاشراف فى جميع نواحيه المتعددة لا يمكن أن يكون كاملا ؛ فقد تحدث أخطاء ، وقد تحدث مخالفات فى إدارة الحكم ، مخالفات للقوانين أو للوائح، أو للأنظمة المختلفة، وقد يقع ظلم لا يصل المشرفون أنفسهم الى تعرفه. وتحقيقا للمصلحة العامة رُئى فى كثير من الأمم أن تكون هناك سلطة تُمكن من سماع شكاية الأفراد، والجماعات والموظفين اذا حاق بهم ظلم من الحكومة، سواء أكان ذلك بالاعتداء على القوانين والأنظمة ، أم بالاعتداء على الحقوق المكتسبة للأفراد أو الموظفين . وأن يكون لهذه السلطة حق إلغاء الأوامر والقرارات المنافية لقوانين البلاد ولوائحها، كما يكون لها حق الحكم بالتعويضات .

ونظامنا المصرى لا يزال كما كان قبل الدستور، نظاما ناقصا لا يتفق ورقى البلاد فى ظل الحياة النيابية . يقضى نظامنا بأن يتولى الهيمنة على شؤون الموظفين مجلس الوزراء ، ومجالس التأديب . وفى هذه المجالس التأديبية نقص من حيث تشكيلها ، وتكوين أعضائها وصفاتهم وحرياتهم . ومن ناحية أخرى فإن إحدى فقرات المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تقضى بعدم تأويل أى عمل

إدارى ، أو وقف تنفيذه ، وليس لصاحب الحق إلا أن يطالب الحكومة بتعويض بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . يضاف إلى هذا أن لمجلس الوزراء — طبق النظام القائم — الحق فى أن يعزل الموظفين دون أن يهيئ لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، ودون بيان الأسباب التى بنى عليها هذا العزل . وقد يكون العزل نتيجة لشهوات حزبية ، أو تعسفية لا يعرفها الناس ، ولا تعرفها المحاكم ، ولا يعرفها صاحب الشأن نفسه . بل لو ثبت أن عزل الموظف كان نتيجة لتعسف ملموس ، وعنت ظاهر ، فليس لأية جهة أن تمنع هذا العزل ، بل يبقى قائما نافذا إلى ما شاء الله ! .

لهذا قامت فرنسا منذ زمن بعيد بإنشاء ما يسمى "مجلس الدولة" لمراقبة أعمال الحكومة فى إجراءاتها مع الموظفين أو مع غير الموظفين . ومن أعمال هذا المجلس واختصاصاته البحث فى إجراءات الحكومة ، ومدى قيامها على سنن الدستور ، والقوانين والحقوق المكتسبة . ولهذا المجلس الحق فى إلغاء الأوامر والإجراءات واللوائح ، التى يظهر أنها مخالفة للدستور والقوانين والحقوق المكتسبة .

ونحن إلى الآن باقون تحت حكم إحدى فقرات المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . تلك الفقرة التى وجدت فى ظل النظام القديم قبل ظهور الدستور ، والحياة النيابية ، التى تسعى دائما إلى تحقيق العدل ، وطمأنينة الناس على تنفيذ القوانين واحترامها ، وصيانة الحريات ، والحقوق المكتسبة . فهل لنا أن نرجو نظاما يراقب الأعمال الإدارية ، ويبطل ما خالف منها روح الدستور ، والقوانين المتبعة ، والحقوق المكتسبة ؟ . هل لنا أن نرجو نظاما يطمئن إليه الفرد ، والموظف فى حريته وحقوقه ، وأنه قد أصبح فى مأمن من كل عسف وظلم ؟ نريد نظاما كهذا ، وقد نادى كثير من الناس بإيجاد مجلس الدولة على غرار ما قام فى فرنسا .

وإنى مع رغبتى الأكيدة فى إيجاد نظام يؤدى ما يبتغيه الناس من مجلس الدولة لا أرانى مغتبطا بإيجاد مثل هذا المجلس بالذات ، بل إنى أعتقد اعتقادا صريحا

أننا نفوز بمـا نرغبه من مجلس الدولة، بإيجاد نظام كنظام بلجيكا، وانجلترا، بعـد أن نكون قد أتممنا تنظيم الإدارة على النحو الذى بسطناه .

مجلس الدولة فى فرنسا قد أنشئ فى الواقع بمعرفة السلطة التنفيذية، حتى تحتمى وراءه . ولم يثبت فى عصور إنشائه الأولى أنه كان المثل الأعلى فى صـيانة حقوق الأفراد ، ولم ترتكز قوائمه إلا فى الأزمنة الأخيرة ، بعـد أطوار مختلفة، وتنظيمات متنوعة، وقوانين متعددة .

ومجلس الدولة فى فرنسا عبارة عن محاكم إدارية تضم عددا من المستشارين ، يعينون و يعزلون بمرسوم من رئيس الجمهورية، ومن مستشارين بحكم وظائفهم، وهم رؤساء المصالح ، ومديرو الإدارات ، ومن قضاة مساعدين ، إلى غير هؤلاء ، كما يتبع مجلس الدولة هذا مجالس محليـة فى الأقاليم لهـا اختصاصات محددة ، حتى أصبح "مجلس الدولة" عبارة عن محاكم إدارية ، بها عدد كبير من الموظفين .

ونحن فى حالتنا الحاضرة فى غنى عن وجود هذا النظام فى بلادنا ؛ إذ هو يتطلب موظفين كثيرين فى القاهرة، والمراكز الكبرى فى القطر المصرى، و يتطلب بالتالى نفقات باهظة، تزيد الميزانية أحمالا وأعباء. على أن هذا النظام نفسه لم يؤت ثمراته الطيبة فى فرنسا ، إلا بعد جهود شاقة وآماد بعيدة .

لهذا أرجو أن يكون نظامنا كنظام بلجيكا وانجلترا، وأن نكل الأمر فى مراقبة حســن تطبيق القوانين الإدارية وغيرها إلى المحـاكم . ففى بلجيكا تتـولى المحاكم القضائيـة الاختصاصات التى يقوم بهـا القضاء الإدارى فى فرنسا ، وهو مجلس الدولة . وفى انجلترا تتولى المحاكم القضائية تطبيق القوانين العامة والخاصة بمـا فيها الدستور نفسه .

ولا يتم هذا الاختصاص إلا بإلغاء مانصت عليه المـادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وتفويض المحاكم حق النظر فى الأعمال الإدارية ، وسماع شكاوى

الموظفين فى شؤون تعيينهم ، وترقيتهم ، وعزلهم ، إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح ، وكذلك شكاوى الأفراد فى أى شأن له مساس بالمصالح ، أو الحقوق المكتسبة ، أو مخالفة للدستور وقوانين البلاد . على أن يكون حق إلغاء الأوامر والقرارات الإدارية من اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتى الاستئناف ، ثم محكمة النقض والإبرام .

بهذا يمكننا أن نحقق الغاية المرجوة التى يؤديها "مجلس الدولة" . ولنا بحمد الله من محاكمنا القضائية نظام قد استقر ، وحاز الثقة التامة بالمرانة ، والتجارب الطويلة . فما الذى يحوجنا إلى خلق نظام جديد كثير النفقات كمجلس الدولة ؟ وهو نظام مجلس إدارى متشعب باهظ التكاليف ، وإيراد الدولة فى حالتها الحاضرة لا يسمح أن ندخل فى مغامرة كهذه المغامرة ، تعود على البلاد بشر وبيل .

ليس الغرض أن نتباهى بإنشاء "مجلس الدولة" ، وإنما الغرض هو أن نضمن حقوق الأهلين والموظفين ، بنظام ثابت لا يكلفنا كثيرا ، ويؤدى إلى ما نرجوه دون أن نضيع الكثير من النفقات ، ودون أن نزج بكثير من الموظفين فى غير جدوى . وليس الغرض أن يقال إننا قلدنا فرنسا ؛ فإن النظم البلجيكية والانجليزية فى هذا الباب لم تكن أقل نفعا من مجلس الدولة فى فرنسا ، ولم تكن الإدارة الفرنسية فى وقت من الأوقات — على ما نعتقد — بأكثر دقة ونظاما من الإدارة البلجيكية أو الانجليزية .

وإذا ظننت أن قابلية قضاة محاكمنا الابتدائية للعزل تحول دون اطمئنانك الى العدل فى هذه القضايا الإدارية على الحكومة ، فاعلم أن جميع مستشارى مجلس الدولة بفرنسا قابلون أيضا للعزل ، وأن القضايا ستكون عندنا موضع بحث محاكم الاستئناف والنقض ، ومستشاروها غير قابلين للعزل . وقد اتت التجارب ، والحمد لله ، بما يجعلنا نطمئن إلى قضاتنا اطمئنانا كثيرا . وكان يمكنك أن ترجو قيام مجلس الدولة فى بلادنا لو قام بخاطرك لحظة إمكان اختيار قضاة لهذا المجلس — بواسطة الإدارة — تبذ مكانتهم ما عليه قضاة محاكمنا من كفاية واستقلال .

لهذا لا أرى أى مسوّغ لخلق ما يسمى بمجلس الدولة مع ما يتبعه من طائفة من المستشارين والنواب، وجيش من الموظفين والمستخدمين، ومن نفقات الأماكن المتعدّدة فى جهات القطر بلا ضرورة . وأمامنا من الواجبات الملحة لرفع مستوى المعيشة، وتنظيم حالتنا الاجتماعية والدفاعية شيء كثير .

وعلى هـذا وجب أن يكون التنظيم فى هذا الباب بالاكتفاء بأقلام قضايا الحكومة، ومجالسها الاستشارية فى تحضير مشاريع القوانين، وإبداء الرأى فيما يعرض عليها من مشورات . أما حق الفصل فى التعويضات وحق إلغاء الأوامر المخالفة للقوانين واللوائح والدستور، فيجب أن يكون ذلك من اختصاص المحاكم بعد إلغاء قيود المـادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ويحسن تخصيص دائرة فى كل محكمة ابتـدائية لهذه المنازعات الإدارية، كما خصصنا للأمور المستـعجلة قاضيا فى القـاهرة، وآخر فى الاسـكندرية، ثم ينظر بعد ذلك فى إضافة دائرة أخرى، أو أكثر فى جهة، أو جهات معينة فى القطر، تبعا للتطوّر الطبيعى، وحاجة العمل . وهذا كله لا يحتاج إلا إلى تنظيم بسيط، ونفقات محتملة .

أما العمل على تقليد فرنسا لمجرد التقليد، فهو ممـا يأباه العقل، ويضر بمصلحة البلاد . ولم يثبت للآن كما قلنا أن الادارة الفرنسية كانت ـ بفضل مجلس الدولة ـ المثل الأعلى بين إدارات العالم فى النظام، والعدل .

———

الباب الرابع

التعليم

الناحية الجسمية — الناحية الخلقية — الناحية العقلية

الباب الرابع

التعليم

يروى عن بسمارك أنه عند ما سئل عن سبب انتصارات دولته فى سنة ١٨٧٠ على فرنسا أجاب : إن الفضل فى ذلك للمدرسة .

وإذا سئل الناس جميعا فى أوقاتنا الحاضرة عن قوة أية أمة من الأمم ، سواء فى الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو الاختراعات جميعا ، وعن أهم سبب فى استقلال كل أمة ، وتبوئها منزلة سامية لما تردد واحد ممن يفقهون ويدركون الأمور على حقيقتها فى أن يقول : إن السبب فى ذلك كله راجع إلى المدرسة .

فالمدرسة هى التى ترفع الأمة ، وهى التى تصونها وتقويها ، وهى التى تخلق فيها أسباب الرفعة والعظمة ، وهى التى توجد فى الشعب تلك الشعلة المقدسة ، التى نسميها الكرامة الوطنية ، والكرامة الشخصية . المدرسة هى التى ترفع الشعب ماديا وأدبيا . هى التى تصقل عقله ، وتقوى جسمه ، وتهذب خلقه ، وترفعه الى أسمى الدرجات .

والمدرسة الأولى هى البيت ، وبعبارة أخرى هى الأم — وأسميها بحق "المعلم الأول" ؛ فهى التى تغذى طفلها بلبان التربية الصحيحة ، وتروضه الى أن يصير يافعا ، ثم يتدرج فى البيئة المدرسية ، وهى المرحلة الثانية فى التعليم .

وهناك مدرسة ثالثة ، هى مدرسة الكون ، تحتضن الشاب بعد أن يحصل على شهاداته المدرسية وتغذيه بالتجاريب . تدفعه تعاليمه الأولى الى الاستزادة من علوم الكون ، فينمو علمه ، وتتسع تجاربه ، وينصقل منطقه ؛ وهكذا يسير فى الاستزادة من العلم والمعرفة والتجارب إلى أن يصبح رجلا حتى يموت . وهذا كله مصداق

لقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . ولقول النبي الكريم : « اطلبوا العلم من المهد الى اللحد » . ولقوله عليه السلام : ” من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم “ .

و إذا نظرنا إلى نوع المدرسة بوجه عام فى مراحلها الثلاث : البيت ، والمعاهد التعليمية ، وتجارب الكون — إذا نظرنا إلى هـذه الأنواع الثلاثة وجدنا أقواها أثرا، وأعمها نفعا المدرسة الوسطى ، وهى معاهد العلم ، سواء أكانت هذه المعاهد فى يد الحكومة أم فى يد هيئات شعبية ، أم فى يد الأفـراد . ذلك لأن المدارس هى التى تكوّن الأمم نفسها ، بتعليمها الصحيح وتهذيبها السليم ، فتهيئها لأن تكون المعلم الأول ، تضـع فى الطفل أول بذور المعرفة ، وتبث فيـه روح الكرامة الشخصية والقومية . كما أن هـذه المدارس هى التى تهيئ الرجل بعد أن ينال شهاداته إلى أن يصبح عضوا نافعا ، تدفعه تعاليمها الى الاستزادة من العلم والتجاريب ، فيكون أهلا لخدمة بلاده ، وتحقيق ما تصبو إليه من رفعة ومجد .

هناك إذن فى معاهد التعليم الأساس الصالح لتكوين الطبقة الأولى من المعلمين والمعلمات ، وهم الآباء والأمهات ، ثم لتكوين أولئك الرجال العاملين ، الذين يقومون بخدمة بلادهم وصيانتها ، على أقوم سبيل .

فمسئولية المدارس ، أو معاهد العلم مسئولية خطيرة ، يجب علينا أن نحيطها بعناية كبيرة ، وأن نفكر فى أن تكون المثل الصالح ، والمنبع الطاهر ، لخلق الأجيال كلها . و إن أمة فسـدت وسائل التعليم فيهـا أو انعدمت ، لهى أمة مقضى عليها بالفناء . فلا صـناعة فى أمة جاهلة ، ولا تجـارة فى أمة جاهلة ، ولا زراعة فى أمة جاهلة ، ولا آداب فى أمة جاهـلة ، ولا اختراعات فى أمة جاهلة ، ولا ثروة لأمة جاهلة ، ولا استقلال لأمة جاهلة ، ولا كرامة لأمة جاهلة .

يجب أن يعرف الناس جميعا أن لحرية الأمم ، وكرامتها ، وثروتها ، ومناعتها ، واستقلالها أسبابا مقررة ، ووسائل معروفة ، فلا يجدى صياح ، ولا مجرد آمال . ولطالما قلت

إن استقلال الأمم وحريتها جدارة واستحقاق، قبل أن يكونا حقا طبيعيا ؛ فإن الحق مرتبط بالقوة ، ويأنف الحق أن يأتى لمن لا يستحقه ، ولا يستحقه إلا القوى : القوىّ فى العلم ، القوىّ فى الخُلق ، القوىّ فى البدن . تلك هى العوامل الثلاثة التى بها تنهض الأمم ، وتنال حقوقها كاملة ؛ و بغيرها لا يكون لأمة مستخزية ، وشعب مترهل نصيب فى الحياة ، و إن شئت لا يكون له نصيب فى حرية واستقلال . والتاريخ شاهد عدل على ما أقول .



إذا تقرر هذا فماذا يجب أن تكون عليه المدرسة ، وأن يكون عليه التعليم ؟ سار التعليم بين الأمم فى أدوار ثلاثة :

الدور الأول — ما قامت به الحكومات المستبدة ، مستقلة كانت أو غير مستقلة ، من جعل التعليم وسيلة لإخراج موظفين آليين ، واجبهم تنفيذ ما أرادته الحكومة من أعمال إدارية ، وصيانة سلطتها فى الشعب ، واتجهت المناهج الى تحقيق هذه الغاية ، فكانت المعلومات التى تعطى آلية جافة ، لا رابطة بينها و بين الكرامة الشخصية ، أو الاستقلال الشخصى .

وهناك دور ثان أرقى نوعا من هذا الدور الأول ، وهو أن يكون للطالب حظ من الاستقلال فى التفكير ، ومن التوسع فى العلم قدر الطاقة ، حتى يتسنى له فيما بعد أن يكافح فى الحياة لنيل رزقه فى هذا الكفاح العالمى ، ولو كان بعيدا عن وظائف الحكومة .

أما الدور الثالث ، وهو آخر ما وصلت إليه فنون التربية الحديثة ، فهو نشر التعليم القومى ، وتهيئة الطالب لأن يكون مواطنا نافعا ، متضامنا مع أمته فيما ترنو إليه من عز و رفعة ، وأن يعتبر نفسه لقومه قبل أن يكون لشخصه ، وأن يكون فوق كونه مواطنا كريما ، رجلا قادرا على أن ينهض بقومه نهوضا كريما ، فى مدارج الرقى الإنسانى .

وبعبارة أخرى كان الدور الأول إيجاد أدوات للحكومة تنفذ بها مشاريعها ولو على حساب الشعب. والدور الثانى تعليم الشخص، وتمكينه من حريته الفردية، للحصول على رزقه الشخصى من أية ناحية كانت، دون تضامن مع الجماعة التى يعيش بين ظهرانيها، حاكمين ومحكومين . والدور الثالث هو كمال شخصية الرجل، واتصاله بقومه اتصالا وثيقا، متضامنا معه فى خيره وشره، على أن يكون جزءا من شعبه، قبل أن يكون لنفسه وأسرته .

فهل تعليمنا المدرسى الحاضر يهيئ لتحقيق هذه الغاية النبيلة، بعد أن أصبحنا مستقلين، وبعد أن أعلن دستورنا أن الأمة مصدر السلطات ؟ .

إنى أعتقد أن مدارسنا لايزال فيها أثر ظاهر من آثار الدور الأول، ذلك الذى كان ينادى به اللورد كرومر فى تقاريره من أن واجب المدارس هو إخراج موظفين للحكومة . وإذا كنا قد دخلنا فى المرحلة الثانية فإن خريجى مدارسنا لايزالون يتجهون إلى وظائف الحكومة ، ولا يجدون من وسائل الكفاح ما يدفعهم إلى كسب العيش، من طريق العمل الحر .

إذن نحن متأخرون، ووجب علينا أن ننهض نهوضا إجماعيا شاملا فيما يحيى هذه الأمة ويرفعها إلى الدرجات التى يصبو إليها كل مواطن كريم، وكل غيور يتحرق ألما من حاجة هذه الأمة الكريمة إلى أن تكون فى مصاف الأمم الناهضة القوية .

لا أنكر أن وزارة المعارف عندنا قد بذلت جهودا كثيرة ، ونوعت برامجها فى فترات متعددة، كما أنى أتوقع أن تكون وزارة المعارف قد اطلعت على برامج التعليم فى البلاد الأخرى، وسعت فى تطبيق مايلائم حالنا وقدرتنا المالية . ولكنى إزاء ذلك لايمكننى أن أنسى هذا التبلبل فى وضع البرامج، وكثير منها ارتجالى لا يوافق العقلية المصرية، ولا الحاجات المصرية . وإن القلب ليتفطر عند ما أرى أمة كأمة اليابان بعد أن كانت منعزلة عن التمدن الحديث، والحضارة العالمية، محتبسة فى رقعتها

النائية، نهضت نهضتها فى القرن الماضى، فبهرت العالم كله، وشادت مصانعها الجبارة، وأقامت تجارتها الواسعة، التى زاحمت بها أقوى أمم الأرض وأغناها، ونشرت العلم بين طبقات الأمة، علما مزجته بروح الأمة وتقاليدها واستعدادها، حتى صارت مضرب الأمثال. كما لا ننسى ما قامت به تركيا فى القرن الحاضر، وهى أقل ثروة من مصر، فشقت طريقها فى سبيل العلم والتعليم، وسعت فى محو الأمية من بلادها. وهاهى ذى الآن فى فترة قصيرة من الزمن بعثت نفسها بعثا جديدا، وأصبحت تلك الأمة القوية الناهضة، التى يسعى غيرها فى طلب ودها، لما لها من كرامة وقوة و وجود.

لا بد أن تكون حكوماتنا المتعددة قد بحثت فى أسباب نهوض مثل هاتين الأمتين، ولا يمكن أن أفكر أن فاتها هذا الواجب بعد أن رأيت بنفسى أن سلطنة "حيدر أباد الدكن" بالهند لم تتوان فى إيفاد بعثة من كبار رجال التعليم إلى بلاد اليابان للبحث فى طرائق تعليمها، و رجعت هذه البعثة مزودة بتقرير ضاف عن حالة التعليم فى اليابان، وكيف أن هذه البلاد قد اقتبست من النظم الأجنبية ما ساعدها على خلق أجيال جديدة فتية، جمعت بين العلم والخلق والوطنية ما لا مزيد بعده لمستزيد.

دعنا من هذا كله، وسائل نفسك بعد ذلك: ما الذى تطلبه مصر فى أمور التعليم؟

إن الذى تطلبه — ولا يصح أن يكون موضع نقاش بعد الذى نسمعه عن حالة التعليم فى غير مصر — هو ما أجمع عليه رجال الأمم الأخرى، وأولو الأمر فيها، وهو أن يكون التعليم قائما على أسس ثلاثة: قوة الجسم، وقوة الخلق، وقوة العقل.

تلك هى الأسس الثلاثة التى لا معدى عنها؛ وهى؛ كما يقول المناطقة، جامعة مانعة.

نشّئوا الأمة على أن تكون صحيحة الجسم، قوية الخلق، كاملة التعقل من طريق المعرفة النظرية، والمعرفة العملية، نصل بها إلى طريق النجاح والتقدم.

ويترتب على ذلك أن تكون الرياضة البدنيـــة فى المدارس فى منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن، وأن تكون تقوية الخلق فى منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن .

وليعلم أولو الأمر فينا أن تقوية فرع من هــذه الفروع على حساب فرع آخر يؤدّى إلى نتيجة من التعليم عرجاء، لا فائدة فيها ولا غناء .

الرجل المكافح فى هذه الحياة، والمواطن فى هذا البلد ، يجب أن يكون صحيح الجسم، سامى الخُلق، كامل المعرفة . ولا أخفى عليك أن بعض الأمم التى سارت على هذا النهج قد أوجدت فى شعبها الاعتماد على النفس، وروح النشاط والاقدام، والصبر على الشدائد، وحفظ الكرامة، والتمسك بأهداب الحرّية، والتضامن القومى، فسارت فى مضمار الحضارة والمدنيـة شوطا بعيـدا ، وساهم كل فرد من أفرادها ذكورا وإناثا فى بناء هــذا المجد القومى ، الذى صاغوه وصانوه ، بمـا كسبوا من طرائق العلم والتربية والتهذيب .

أوّلا — فى الناحية الجسمية

ما الذى نراه فى مدارسنا من الناحية الجسمية ؟

نرى بعض ألعاب وقتيـة لبعض التلاميـذ، وبعض مظاهرات فى حفلات رسمية. فنحن على ما يظهر مغرمون بالاستعراض والمهرجانات، دون العناية بمـا هو نافع مفيـد . إن الرياضة البدنية فى مدارسنا هزيلة مهجورة، مع العلم بأن لهـا فوائد جمة؛ فهى تقوى الجسم، وتهدئ الطبع، وتخلق فى الشباب خصلة الاعتماد على النفس وتحمـل المسئولية ، وروح المغامرة والمثابرة ، والإقدام، والشجاعة المقرونة بالاتزان والحيـاء، والتباعد عن المهلكات كالخمر والميسر وإضاعة الوقت سـدى . والرياضة تصون صاحبها من الأمراض ، وتوجد المناعة فى جسمه ضد العدوى . ولهذا كان لا بد لنا من نشر الرياضة البدنية ، حتى يصبح الشعب كله

رياضيا، ويكون هذا العلم — أو الفن إن شئت — فرعا أساسيا من أنواع التعليم، لا يقل شأنه عن سائر ضروب العلوم والفنون .

نريد رياضة بدنية عامة لجميع شبان المدارس وأطفالها، باعتبارها علما أساسيا، يختار لكل شاب ما هو أهل له من أنواع الرياضة. ومتى شبت الطبقات المتنوعة من شباب هـذه الأمة على تذوق الرياضة البدنية وتعشقها، وجعلها جزءا أساسيا من حياتها العامة والخاصة، قويت صحة الأمة، وارتفعت أخلاقها، وهيأنا من هذه الشبيبة كتلة صالحة للدفاع القومى،مزودة بأوفى نصيب من تعاليم الرياضة العلمية، بحيث لا يجد الشاب — وقد دخل الجندية — فرقا بين حياته الرياضية، وحياته العسكرية ، بل ربما أمكن تقصير مدة الجندية — وهو الأصح — لأولئك الشبان الذين مارسوا الرياضة فى المدارس .

وإذا عممنا الرياضة البدنية تعميما إجباريا ،فليس معنى ذلك أن نكتفى من التلاميذ برياضة عادية، بل يجب أن نتدرج بها فى المدارس، حتى تصل إلى تدريس التعاليم العسكرية القاسية فى المدارس العالية .

نحن فى زمن لا يصح فيه أن يكون الجيش جزءا مغايرا لكتلة الأمة، بل يجب أن يكون الجيش فى هذا الزمن فرعا من أمة رياضية قوية ، عسكرية . ذلك لأن الحروب، كما قلنا فيما سبق، لم تعد فى هذه الأيام حروب جيوش أمام جيوش، ولكنها أصبحت حروب شعوب أمام شعوب . فإذا لم يصل الشعب كله الى درجة من الرياضة البدنية، والفنون العسكرية ، تسمح له بالدفاع عن كيانه بكافة أنواع الدفاع الوقائية وغيرها ، وشطرنا الأمة شطرين : أحدهما جندى، والآخر لايعرف من أحوال الجندية شيئا ، فقد قضينا على هذه الأمة بالويل والخسران .

ها هى ذى الحروب قائمة أمام أعيننا . ولن تقف الحروب ما دام الإنسان على هذه الأرض. وليس فى هذا العالم حق إلا إذا صانته القوة. فهل لنا أن نرجو

أن ننشئ أمتنا وهذا الشعب الكريم، الذى يصبو الى الحرّية والاستقلال، تنشئة تجعله بمأمن من غوائل المفاجآت والفتك والعدوان، وقد رأينا أن صيانة البلد لابدّ لها من مساهمة أفراد الشعب — فتيان وفتيات — فى الذود عن حياضها، والدفاع عن كرامتها وحريتها .

إنى إذ أتكلم عن هذا المنهاج، منهاج الرياضة البدنية والفنون العسكرية، لا أرانى فى حاجة الى تفصيل، فإن التفصيل مرجعه أهل الفن، والإخصائيون . إنما هو منهاج توجيهى، وجب تنفيذه على هذا النحو، وهو الذى تطلبه أمة تريد الحياة .

و إن أردت بعض التفصيل فقد كان هناك مشروع فى وزارة المعارف قد سعيت فى تحقيقه وقت أن كنت وزيرا لها، ولم تسعفه الظروف اللاحقة بتنفيذه. ذلك هو إيجاد أندية رياضية متعدّدة، فى مدينة القاهرة، والاسكندرية، والمدن الأخرى، على أن يكون لكل مدرستين ثانويتين مثلا ناد شامل يلجأ اليه الطالب، تتوافر فيه فنون السباحة، وأنواع الرياضة المختلفة، ككرة القدم، والتنس، والأسلحة البيضاء، وغير ذلك من ألوان التسلية البريئة، كما يلجأ اليه الطالب بعد خروجه من المدرسة للمذاكرة، والمطالعة، و يجد فيه ملجأ يحتضنه، بدل هذه البيئات الموبوءة، من أماكن اللهو، والعبث، والمجون .

فاذا أمكننا تنفيذ مشروع كهذا، أو ما يشابهه، أو ما هو أفضل منه، تحت مراقبة إدارات المدارس والجامعة، ووزارة المعارف، و إيجاد الألفة الصحيحة بين التلاميذ ومدرّسيهم، أمكننا أن نرفع المستوى الجثمانى، والخلق، والعلمى بين التلاميذ، وأمكننا أن نصون التلاميذ والطلبة من تلك الحال المريرة التى يئنون تحت أثقالها، وأن نوجد لهم حياة جدية يغذون فيها عقولهم، ووجدانهم، ونشاطهم، وشبابهم لخير الأمة والوطن .

وكان يمكن أيضا أن تجرى المسابقات الرياضية المتكررة بين هذه الأندية المتعددة فى أنواع الرياضات المختلفة ، وأن تعطى الجوائز تشجيعا للمتفوقين من التلاميذ، عوضا عما نراه الآن من أعمال تسمى رياضية ، وهى على ما نرى من ضعف وهزال، وليس فيها من الأعمال العسكرية شيء .

هذا هو الذى أخذت به الأمم الناهضة ، وهذا هو الذى تحرص عليه وتسعى فى إتقانه، للوصول به إلى درجة الكمال . وقل لى بربك ما هو عدد الرياضيين الآن بين التلاميذ والطلاب، أولئك الذين يصح أن يطلق عليهم هذا الاسم؟ . كم عدد الممتازين فى السباحة من الآلاف المؤلفة من التلاميذ ؟ . وكم عدد الممتازين فى كرة القدم والتنس ؟ . وكذلك فى لعبة "الشيش" والسيف، والمصارعة، والملاكمة، وضرب النار ؟ . كم عدد الممتازين من هؤلاء ؟ وكم عدد الضعفاء والمرضى منهم ؟ حتى يصح أن نوازن بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى .

إنى أخشى أن يكون الجواب قاتما أسود ! .

ثانيا — فى الناحية الخلقية

دلت حوادث التاريخ دلالة واضحة على أن الأمم لا تقوم بعلمها الآلى الجاف، وإنما تقوم بروحها، وتعيش بحيويتها وبتضحياتها، وبرغبتها فى البقاء حرة كريمة. ولا تموت أمة أرادت الحياة، وعملت لها . نعم قد تمر عليها عصور شدة وفقر، وانحطاط سياسى ، ولكنها اذا ارتفعت خلقيا ترنو دائما إلى النهوض من كبوتها ، وإعادة مجدها، وتسعى الى اقتناص هذا المجد، مهما طال أمد السعى ، ومهما قامت أمامها الصعوبات والتضحيات .

وقد لوحظ فى بعض الأمم التى قصرت همها على العلم الآلى فقدان الهمة والنشاط ، والمغامرة والإباء . ولا تحصل أمة على هذه الصفات الحيوية إلا اذا جعلت من عناصر التعليم الأساسية تكوين خلقها وصيانة مجدها ، وأهليتها للقيام

بنصيبها فى الهيئة الاجتماعية، وتقوية عنصرها تقوية جسمية، حتى تفوز بمكانتها باجتماع عناصر التعليم الثلاثة .

ألم تركيف وصلت أمة اليونان القديمة إلى هذا المجد المؤثل؟، وكيف وصلت أمة الرومان القديمة إلى سطوتها وعظمتها ، وانتشار ملكها فى بقاع الأرض؟. ان هاتين الأمتين وغيرهما لم تصل إلى ما وصلت إليه من عز ومجد وسؤدد إلا بتوافر أسباب الحياة لديها من رياضة وعلم وخلق. ولم يدّع الانجليزكما لم يدّع الألمان أنفسهم بلسان زعيمهم "هتلر" فى كتاب "كفاحى": أن أممهم أرقى الأمم ذكاء وفطنة، وإنما قامت مفاخرتهم على أن عنصرهم قد امتاز بشىء واحد هو أن الفرد منهم يعتقد أنه جزء من مجموع أمته، وأنه يعمل مثابرا للمجموع، وأن ليس فيه تلك الأثرة والأنانية، اللتان كانتا سببا فى انحطاط بعض الأمم الأخرى ، وأنه يعتقد كما قال "هتلر" وغيره : إن الانسان يبدأ فى هذا الوجود بالدفاع عن نفسه ، ثم يتسع هذا الدفاع إلى أن يدافع عن زوجه وبنيه ، وبعبارة أخرى عن عشه الذى درج فيه ، ثم اتسع هذا الدفاع عن النفس بطريق التضامن عند ما تكونت القبيلة، فكل شخص من هذه القبيلة يعتبر نفسه جزءا منها عاملا فيها ، متضامنا معها فى الخير والشر . ولما اتسعت القبيلة وأصبحت وطنا ، لم تتغير حالة الانسان فى الدفاع عن وطنه، متضامنا معه باعتباره جزءا منه ومن عائلته ، ومن قبيلته الكبرى التى أصبحت وطنا لهذا المواطن .

تلك فكرة صحيحة لمن يريد الدفاع عن بلده ؛ فالوطن ليس شيئا سوى الأسرة الكبرى . ولم يخلق الشخص إذن ليكون أنانيا يدافع عن نفسه لفائدة نفسه، ويسعى إلى خير ذاته دون خير أمته ، بل الشخص فى هذا الوجود جزء من كلّ لا تنفصم عراه، إذا شكا منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

تلك هى النظرية السليمة التى يجب أن ترسخ فى أذهان الناس. ونحن كمسلمين قد اتسع تفكيرنا إلى تضامننا مع من شاركونا فى الدين « إنما المؤمنون إخوة »

كما اتسع تفكير كثير من الحكماء ورجال الأخلاق الى اعتبار الانسان جزءا من الانسانية جمعاء، يسعى إلى تحقيق الخير لها، ومساهمتها آمالها وآلامها .

ونحن إذا نظرنا إلى الواقع الملموس، قلنا : إنه لا يرجى لأمة فلاح ما لم يعتقد أفرادها أنهم خلقوا متضامنين متكاتفين للدفاع عن وطنهم ، وأن المواطن جزء من المجموع ، وأن هذا المجموع لا يرقى ولا يحافظ على كيانه ما لم يحقق لأفراد الشعب تلك النظريات الأساسية الثلاث، التى نكرر المناداة بها، وهى تقوية الشعب من الوجهة البدنية، والوجهة الخلقية، والوجهة العقلية .



وعلى هذا فما الذى قامت به وزارات المعارف المختلفة فى بلادنا فى أمر هذه الناحية الخلقية ؟ .

إنا نرى أيضا برامج متعدّدة، تتغير بتغير الوزراء، يهدم كل منهم ما بناه غيره، ولم نستقر إلى الآن على حال ، يحسن الاطمئنان إليها ، والركون إلى قواعدها الأساسية ، ولو إلى زمن .

خذ لذلك مثلا فى مناهج دراساتنا، ترى أننا ما زلنا على حالنا الأولى لم نبتعد عنها كثيرا . فهل قامت وزارة المعارف فى علم التاريخ مثلا بأن صبغته صبغة وطنية قومية صحيحة، بجعلت مثلا لتاريخ مصر القديم والحديث المكان الأول فى تاريخ العالم؟ وهل قامت وزارة المعارف بابرازه صورة تمثل مجد المصريين، ومجد أبطال العرب والاسلام ؟، بطريقة يعتز بها العربى والمسلم، ويحس فى نفسه وشعوره وتفكيره بأنه من سلالة تلك الأمة العريقة التى كان يرهب جانبها ، والتى شادت لها مكانا عليا فى ميادين القوة، والعظمة، والثقافة، وسمو الخلق .

قد دل تاريخنا القديم على تفانى أسلافنا فى رفعة أوطانهم، واعتبار فنائهم فى خدمة أوطانهم حياة للمجموع . فهؤلاء الذين كانوا لا يهابون الموت هم أولئك

الذين أوجدوا لهم وللخلف من بعدهم هذه الحياة، وهذا المجد الذى نعتز به، ونباهى الأجيال بتراثه .

يلوح لى أن الطالب المصرى يعلم من تاريخ البلاد الغربية أكثر مما يعلم من تاريخ بلاده ، كما يعلم فى التاريخ أسماء ملوك ووقائع وتواريخ لا فائدة منها ولا غناء. والواجب فى أمر تدريس التاريخ أن نستخلص منه العبر والعظات، وأن يكون لنا نبراسا نهتدى بهديه، لا أن نكتفى بذكر الوقائع الصامتة الصماء. فما الذى يهم الطالب أن يعرف اسم ملك، أو حالة الغالب والمغلوب فى واقعة من وقائع التاريخ؟ وليس التاريخ إلا عبرا وعظات، نستخلص بها النتائج من حالات الانسانية السابقة،فنصل بها إلى دروس أخلاقية ووطنية، يجب أن تكون نبراسا لنا فى أعمالنا كمواطنين، و إذا انعدم هذا الأثر من التاريخ فقد انعدمت الفائدة كلها منه .

وهل يليق فى دروس الجغرافية أن يعلم الطالب عن غير مصر من الأقطار أكثر مما يعلم عن مصر والسودان و بلاد العرب ؟ ! نعم إن لوزارة المعارف فضلا فى سياحة بعض الطلاب إلى البلاد العربية والأوربية، والى بعض المناطق فى مصر. ولكن هل يكفى هذا المشروع الضئيل؟ . ألم يكن الأجدر بوزارة المعارف أن تكثر من زيارة عدد كبير من الطلاب للأماكن التاريخية فى مصر حتى يكون التلاميذ على علم تام بحالة بلادهم و بسالف مجدها وعظمتها ؟ ! أليس من المفيد أن نشجع نظام الكشافة والرواد؟ وأن يكون هذا النظام واسعا والطريقة نافعة مجدية، وأن نرتفع بتلك البعوث العلمية فى الخارج حتى تكون جديرة بتمثيل مصر الفتية، وأن نحكم الرقابة على من نوفدهم ، حتى لا تكون أمثولة بين الأمم الأوربية الراقية . فقد وصل إلى علم كثير منا أن بعض هؤلاء الطلاب حاد عن جادة الحق والصواب، فتركوا جانب العلم والاستفادة، وو لجوا أبواب الخمر والميسر، ومباءة العبث والمجون، فكانوا عنوانا سيئا لأمتهم، التى كانت ترجو منهم الخير والعون .



ومن النواحى الأخلاقية التعليم القومى، وحب الوطن، وتقوية الارادة، وحض الشبان على تحمل المسئولية، والاعتراف بالاخطاء. فاذا اجتمعت لدى الشبان وسائل تعليمهم الأخلاق، وكان المدرّسون قدوة حسنة لهم، وصلنا إلى ما نبتغيه من تهيئة شباب ناجح، قادر على أن يسدى إلى هذه البلاد خدمة كبرى، ويهيئ لها مستقبلا سعيدا، جديرا بأمة تريد أن تحيا حياة طيبة .

ومن النواحى الأخلاقية أيضا ضرورة إحاطة الطلبة بسياج من الرقابة الأبوية الرشيدة داخل المعهد وخارجه، حتى نكوّن من هذه العجينة البريئة رجلا للمستقبل، يصبح مواطنا كريما ، تنغرس فى نفسه المروءة والإباء والقوة ، ويمثل الفضيلة فى أقوى مظاهرها وأجملها ، ويخلق فيه عقيدة راسخة بأنه من أولئك الأماجد الأبطال، لا ينقصه إلا أن يقتفى آثارهم، ويعمل على هدى ذكراهم .

هل عملنا كما يعمل غيرنا فى إيجاد تلك الصلة الرحيمة بين المعلم والطالب ؟ . هل عملنا على إقناع الطلبة بالاعتكاف على الاغتراف من مناهل العلم والفضيلة، أملا فى أن يكونوا لمواطنيهم سندا وملاذا؟ . هل سعينا فى أن نوجد مثلا فى القاهرة مدينة للطلبة يؤمها طلاب العلم؟، حتى تكون هذه المدينة مسكنا لهم قليل النفقات، كامل العدّة من الوجهة الصحية، ومن الوجهة الأخلاقية، يعيشون فى ظلالها عيشة راضية، وينعمون بإرشاد أساتذتهم ورعايتهم .

تلك أمثلة قليلة مما نحن فى حاجة إليه . ويحزننا أنا تركنا الأمر فوضى بين الطلاب، كلٌّ يعيش بطريق المصادفة . فلا غرابة اذا رأينا الضالين منهم — وهم كثيرون — يؤمون دور اللهو واللعب، التى لا تليق بطلبة العلم، والتى تقطع جزءا كبيرا من أوقاتهم، وصحتهم، وسمعتهم. فاذا لم نحتفظ بهذه الكنوز، وتلك الأمجاد، ونهيئها الى المنزلة السامية، التى يجب أن يرقى إليها الشعب، فاننا نكون قد أضعنا وقتا ثمينا،

وأموالا طائلة على غير هدى . وتلك فوضى لا يصح للقائمين بالأمر فينا أن يتركوها تمتد وتنتشر، فهى أمراض فتاكة معدية، يسأل عنها أطباء النفس، وهم القائمون بأمر التعليم والتربية فى هذا البلد .

✦
✦ ✦

تحافظ الأمم التى تريد الحياة والعظمة على تلك النفوس الصغيرة البريئة ، وتصونها من الوجهة الصحية، والخلقية، والعقلية .

تراقب حكومة اليابان مثلا أبناءها الذين ترسلهم إلى الخارج مراقبة دقيقة . فلست ترى بين هؤلاء الطلاب من يؤم دور اللهو والفجور، بل يعكف كل منهم على درسه، بوازع من نفسه، أو فى حراسة الرقباء الذين ينظرون الى أعماله بعين فاحصة دقيقة ، فاذا وجدوا فيها ما يخدش كرامة العلم والتحصيل، أو سمعة بلادهم بادروا بإرجاعه ، حتى لا يبق منهم فى تلك البلاد الا من يكون مثلا صالحا لنفسه ووطنه .

لا فائدة من علم بلا أخلاق . ولا فائدة من علم بلا قوة بدنية صحيحة، تظهر بلادنا بمظهر الحياة والعظمة ، وتهيئها إلى استدراك ما فات . فاننا نسير ببطء رغم تأخرنا، والعالم يجرى بخطا واسعة رغم تقدمه . ولا يمكن أن نستدرك ما فقدنا إلا بالجد والعمل المتواصل، حتى لا يعز الدواء، بعد أن يتأصل الداء .

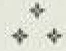
كل منا يرى كثيرين، أو يسمع عن كثيرين بلغوا فى العلم غايته، ولكن هزالهم الجسمى حال دون أن يقوموا بعمل نافع . والأمم محتاجة إلى النشاط، والهمة، والاقدام قبل أن تحتاج الى العلم ؛ فقد يكون من هؤلاء النفع العظيم لابداء مشورة فى أمور علمية أو فنية أو سياسية، ولكنهم عاجزون عن أن ينفذوا فى الادارة والسياسة العملية ما يبتغون، كما أن كثيرين قد تشربوا العلم، ولم يتذوقوا معنى الفضيلة، فكانوا على البلاد وبالا ، وكان علمهم عونا لهم على الإيغال فى الشر والأذى .

من هـذا كله نرى أن صحـة الأمم وقوة خلقها عنصران مساويان على الاقل عنصر التعليم . ووجب على القائم بأمر التعليم أن يجعل مكانتهما فى المدارس كمكانة العلم نفسه .

إن هنـاك ضرورة قصـوى فى أن يكون للعـلم غاية من الأخلاق والتربيـة والتهذيب، وأن تتجه هذه الغاية إلى رفع مستوى الشباب ، وأن تخلق فيهم عوامل الرجولة، والحيوية والكرامة والعزة، والنزوع الى المُثل العليا فى هذه الحياة .

ولا أغالى إذا قلت : إن حرية الأمم منوطة قبل كل شيء بأخلاقها . فلا يظن ظان أن حرية الأمم منحة من السماء ؛ فان السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، وانما الحرية والاستقلال هبـة من الله ، جزاء وفاقا على ما تبذله الأمة من جهود وتضحيات، تجعل الأمة جديرة بنعمة الحرية، ونعمة الكرامة والاستقلال .

أفهم أن للأمم آمالا شريفة . ولكن يجب أن يفهم الناس أن هناك فرقا بين الآمال ، وبين الوسائل الصحيحة لبلوغ هـذه الآمال، وأنه بغير هـذه الوسائل الصحيحة والكفاح الدائب لا يرجى تحقيق لهذه الآمال .



إذا فهمت ما سبق علمت أن الذى نقصده من الأخلاق وتعليمها فى المدارس أن يجمع الشاب بين الخلق الشخصى، والخلق الوطنى، وأن تسعى معاهد التعليم إلى رفع مستوى هذين النوعين الأساسيين من الخلق. فهل ترى وزارة المعارف عندنا فى أمر الخلق الوطنى أن برامجها قد عنيت عناية خاصة بالبحث بطريقة جدّية — مثلا عند إلقاء دروس التاريخ (وأكرر ذلك مرة أخرى) — فى شرح أسباب ارتفاع الأمم ونهوضها ، وقوتها وعظمتها ، وفى الأسباب التى أدت إلى انحلال الأمم وضعفها وانحطاطها ؟ . أعتقد أن هذا النوع من البحث يجب أن يكون أهم باب من أبواب التاريخ، فلا يجدينا أن يعرف الشاب منا أن حاكما كسب واقعة حربية، أو أنه ولى

الحكم فى سنة كذا أو مات فى سنة كذا، إنما الذى يجب علينا أن نوليه أهمية كبيرة هو ذلك العلم الذى يبقى له الأثر الخالد فى نفوس الطلاب، هو فلسفة التاريخ. والغرض من التاريخ والغاية منه ، هو معرفة الأسباب الحقيقية والعناصر الفعالة فى ارتقاء الأمم، وفى أسباب قوتها وعظمتها، لنتخذها مثلا يحتذى، ولمعرفة أسباب انحطاط الأمم وضياعها، حتى تكون هذه الأمثلة ماثلة أمام أعيننا، وفى أذهان الطلاب، ونجنى من ذلك أطيب الثمرات. فان للتاريخ عظات ثابتة، وأمثلة حية، هى المقصودة من دراسة علم التاريخ. و يمكن للمعاهد العلمية أن تشيع التربية الوطنية بأمثلة بارزة فى جميع العلوم والفنون، كما فعلت الأمم الأخرى من قبل .

وهل سعت دور معارفنا فى أمر الخلق الشخصى ، أن تعلم الشبان تعليما كافيا آداب السلوك، وآداب المعاملات، وقيمة الشرف الشخصى؟ . إنى أعتقد أن هذه النواحى — مع أهميتها — لم تأخذ حظها من العناية . ولا يمكن أن ننكر أن ليس للأبناء نظام ثابت يهيئ الشباب لتعلم آداب المحاورة ، وآداب المجتمعات، وآداب التعارف، وآداب الأكل، وآداب الملبس، وما إلى ذلك من أنواع الآداب المختلفة .

إن فى تاريخنا القديم والحديث، وفيما نشاهده حولنا من أساليب التربية الحديثة فى الممالك الأجنبية ، وفى العناية التى بذلت هناك لتربية الطفل إلى أن يكون رجلا بالمعنى الصحيح ، لا أن يكون متعلما تعليما آليا — ينبوعا لا ينضب معينه لمن يريد أن يخدم بلاده خدمة صالحة ، تؤتى ثمراتها الطيبة فى تكوين أجيال صالحة . وإن فى ديننا الحنيف ، وعظاته الحقة ، ورجاله الذين أقاموه على قلوبهم، وأكتافهم وأرواحهم، وفى تلك الشعلة المقدسة التى دفعت آباءنا الأقدمين إلى حب الكرامة ، والاستقلال والحرية، والتضحية فى سبيل المجموع ، وحسن الذكرى، والجد والمثابرة — لآيات بينات . كل ذلك نرجو ألا يغيب عن أذهان المربين فينا، حتى يكوّنوا هذه العناصر الصحيحة . التى بها نقود شباننا إلى خدمة الدين، وخدمة الفضيلة، وخدمة الوطن .

ثالثا — فى الناحيــة العقليــة

أقصد بالناحية العقلية ناحية التعليم ، وتمتيه على قواعد ثابتـة . وأسائل كل منصف : هل للتعليم فى بلادنا سياسة مستقرة ، نطمئن إليها فى تكوين الأجيال السليمة النافعة؟ إنى أصارح الجميع بأن ليس للتعليم فى بلادنا إلى الآن سياسة ثابتة، حتى بعـد أن صارت البلاد حرة ، ذات استقلال فى أمورها الداخليـة ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، و بعد معاهدة الصداقة والاستقلال ، التى صدرت فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

أقول ليس فى بلادنا سياسة للتعليم مستقرة، بعـد أن نزع الانجليز أيديهم من السيطرة على التعليم . ولا أنكر أن للوزارات المتعاقبة جهودا تشكر عليها فى سـبيل التعليم ؛ ولكنها لم تصل إلى محو تلك الطرق العقيمة محوا تاما .

إننا أحوج ما نكون إلى استقرار سياسة التعليم فى بلادنا . وتلك أمنية يصبو إلى تحقيقها كل غيور على مستقبل هذا التعليم . وقد أعلن وزير المعارف فى إحدى خطبه فى سـنة ١٩٤١ أنه يسعى فى إيجاد وسـيلة تمكنه من توجيه التعليم توجيها تطمئن إليه نفوس المواطنين .

وأول ما تجب العناية به فى أمر اسـتقرار مناهج التعلـيم الاعتماد على آراء كبار رجال العلم والتربية . ولهذا كان من أوجب الواجبات أن يكون لوزارة المعارف مجلس تعليم أعلى، يتكوّن من فطاحل رجال التعليم والتربية ، سـواء كان أعضاؤه قائمين بالتعليم فعلا ، أو كان لهم قسط وافر سابق فيه .

ولقد ساعدتنى الظروف فأعدت تكوين مجلس التعليم الأعلى منـذ كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ ، ثم تراخت الجهود فى أمر الحفاظ عليه أو تقويته حتى أتيحت الفرصة السانحة، فعاد هذا المجلس بتكوين جديد ، وتوافرت فى أعضـائه عناصر الخبرة والكفاية والإخلاص . وتؤمل البلاد فى هؤلاء الرجال خيرا وفلاحا ، وأن ينتهجوا المناهج الصحيحة الثابتة ، بفضل تجاربهم وكفاياتهم ، وأن تكون متفقة مع

مقتضيات البيئـة المصرية، والتقاليد المصرية ، وقدرة البلاد على النهوض بالتعليم فى جميع درجاته، نهوضا متصلا ثابتا قويا، يصح أن نطمئن إليه فى جيلنا الحاضر .

واذا كانت مهمة مجلس التعليم شاقة معقدة فان للبلاد فيما أعلم غرضا واحدا، وغاية واحدة، هى التى يجب علينا جميعا أن نوجه إليها أنظار مجلس التعليم .

إنـا نطلب من مجلس التعليم كما نطلب من الجامعة المصرية أن ترمى مناهجها إلى تحقيق ما سبق أن قلناه ، وهو تهيئة الطالب لأن يكون صحيح الجسم ، قوى الخلق ، قـوى العقل . نطلب من مجلس التعليم الأعلى ومن المجـالس التى تهيمن على التعليم فى هذا البلد، أن تجعل للقوة الجسمانية، وللقوة الخلقية نصيبا من العناية لا يقل عن نصيب القوة العلمية .

نطلب أن يكون التعليم غير مقصور على أن يكون تعليما آليا ، و إنما الذى نعرفه و يعرفه الناس كافة أن التعليم يجب أن يلقى على الطالب بوسيلة تجعله يهضم ما فهم، لا أن يخزن فى رأسه معلومات يؤول أمرها إلى التبخر فيما بعـد . فالذى نطلبه من هذه الناحية هو أن تكون المعلومات التى تلقى إلى التلميذ وخاصة بعد سنّ الطفولة بحيث تناسب إدراكه وتلائم بيئته، وأن يكون مشوقا إليهـا، راغبا فيها، و بهذا تصبح المعلومات بعـد سنّ الطفولة مزيجا من كيانه ومن نفســه ، لا تنفك عنـه ولا ينساها بمجرّد الفـراغ من الامتحانات . فالتعليم الصحيح ليس حشو معلومات فى أدمغة الطلاب، و إنما هو تهيئة الفكر لأن يتقبل هذه المعلومات بطريقة تعليمية حديثة، فتحببها اليه، ويأنس إليها، و يغرم بها .

و يلوح لى أن أمثل طريقة، عرفها الناس فى التعليم، هو أن يكون لدى المعلم القدرة الكافية على أن يجعل الطالب يفهم العلم، لا من طريق الإدراك فحسب، بل كأنه يراه بعينيه ، ويحسه بيديه ، و بسائر حواسه، حتى يصبح جزءا منه . ولهـذا قام التعليم الحديث على أساس تطبيق العلم على العمل . وقد أثبتت لنـا الحوادث أن التعليم المقترن بالتدريب والتطبيق العملى هو خير تعليم، أنتج خير الرجال .

ويترتب على هـذا التفرقة بين أنواع التعليم الثلاثة : التعليم النظرى البحت وحشو أذهان الطلاب بما لا فائدة فيه ولا غناء، والتعليم المقصور على العمل المادى والتجربة المادية مع قليل من العلم ، والتعليم القائم على التوسط بين النظريات والعمليات، و إيجاد التوازن بين هاتين الصفتين . وهـذا النوع الأخير من التعليم هو الذى ثبت أنه أسدى للمتعلمين الثمرات الطيبة والخير الوافر .

ولا يفوتن مجلس التعليم الأعلى التفكير فى وضع المناهج السليمة فى درجات التعليم المختلفة. فهناك التعليم الأولى والإلزامى، وهناك التعليم الابتدائى، ثم التعليم الثانوى، ثم التعليم العالى والجامعى .

وأكتفى هنا بإجمال ما يجب أن يكون عليه التعليم فى هذه المراحل المختلفة، حتى تؤدى ثمراتها المرجوة .

———

التعليم الإلزامى

فشت الأمية فى البلاد وكان لابدّ من محوها . وتعليم سواد الأمة هو حجر الزاوية فى كيانها . وقد فكرت الحكومة فى سنة ١٩١٧ أيام أن كان المرحوم "عدلى يكن باشا" وزيرا للمعارف فى توسيع نطاقه ، ثم أنشئ التعليم الإلزامى فعلا فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، ثم صدر قانون التعليم الإلزامى فى سنة ١٩٣٣ ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لهذا التعليم فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وأغدقت الحكومة من أموالها على هذا التعليم شيئا كثيرا ، حتى أصبح عدد التلاميذ والتلميذات فى سنة ١٩٤١ نحو مليون نفس ، منها ١٣٨٤٢١ تلميذا وتلميذة بمدارس وزارة المعارف ، والباقى وهو ٨٥٣٤١٤ تلميذا وتلميذة بمدارس مجالس المديريات . ويقول وزير المعارف فى خطابه الذى افتتح به مجلس التعليم الأعلى فى سنة ١٩٤١ : " إن حظ هذا النوع من التعليم من وزارة المعارف فى السنة الماضية كان أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات " .

فوزارة المعارف من يوم أن أنشأت هذا التعليم الإلزامى تغدق عليه كل سنة أموالا ضخمة ، كما تغدق عليه أيضا مجالس المديريات من أموالها شيئا كثيرا .

ويؤلمنى أن يؤول أمر هذا التعليم إلى تلك النتيجة الخاسرة والاخفاق الذريع ، رغم التضحيات الكثيرة ، وإنفاق ملايين الجنيهات على غير جدوى . وذلك لأن هذا النوع من التعليم قد قام على غير هدى ؛ فأخفق لعدم وجود برنامج سليم .

والواقع — مع الأسف الشديد — أن الحكومات المتعاقبة بعد أن نالت الأمة استقلالها أرادت لفكرة سياسية أو حزبية أن تقدم فى عجلة ، وبطريقة ارتجالية ، على نشر هذا التعليم الإلزامى قبل أن تعدّ له عدّته الأساسية .

فماذا عملت ؟

فتحت المدارس واستأجرت أماكنها ، ولكنها أخطأت فى نواح كثيرة ، فلم تعدّ برامج صحيحة تتفق ومدارك الأطفال . ولم تعدّ تلك المناهج لمحو الأمية

محوا صحيحا، بعد أن يتم الطفل دراسته . ولم تعن العناية الكافية فى اختيار المدرسين الأكفاء، الذين يجب أن يوكل اليهم أمر هذا التعليم ، ثم أشركت معها فى ادارة هذا التعليم مجالس المديريات .

إن الغرض من هذا التعليم الإلزامى هو محو الأمية، بحيث لا تعود إلى الطفل، وقد فارق الدراسة إلى الحقل أو المصنع أو المتجر . هو أن نهيئ الطفل تهيئة صالحة حتى ينمو جسمه، ويتفتح إدراكه، وأن يفهم ما حوله من البيئة، وأسباب الوقاية صحيا واجتماعيا، وأن يحاول أن يشق لنفسه سبيلا فى هذه الحياة، ويصبح عاملا مفيدا فى بيئته ، أو أن يكون مستعدا لأن يرق فى سلم الحياة، فيصبح رجلا بالمعنى الصحيح، ساعيا وراء رزقه وصالح وطنه .

كل هذا لم تفكر فيه الحكومات المتعاقبة ، واكتفت بفتح المدارس، وتعيين مدرسين، وبذل الأموال .

ولكى أعطى القارئ صورة صحيحة مما وصل إليه أمر التعليم الإلزامى إلى يومنا هـذا يكفى أن أسجل ما جاء فى تقرير حديث لوزارة المعارف؛ فقد قالت :

”لا يمكن لغير شاهد عيان أن يصف حالة التلاميذ المؤلمة فى معظم المكاتب العامة بالقرى فى مختلف الجهات . نعم . حالة مؤلمة، ومثيرة للنفس، لما يبدو على هؤلاء الأطفال من بؤس يبعثه الفقر والجوع والحرمان ، ويزيده ضعف البنية، وتغلغل الأمراض الفتاكة“ .

”ويضاعف بؤسهم ما تراه فى أبدانهم وفى ملابسهم من القذارة، التى تشمئز منها النفس، وما تشاهده على وجوههم من دلائل النفور من الدراسة، والرغبة عن العمل . بجانب ذلك كله تبرز فيهم روح معنوية لا تبشر بخير كثير . وليت الأمر كان مقصورا على ذلك ، فهناك حالة المواظبة وهى لا تقل إيلاما للنفس عما ذكرنا“ .

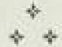
” فقـد يتخلف نصف أطفال المكتب فى يوم ما ، وقد يزيد عدد المتخلفين على النصف . ولا يقف الأمر عنـد هذا الحـدّ، فان كثيرا ممن يحضرون يردون إلى المكتب واحدا أثر آخر ، متلاحقين غير متسابقين . فلا عجب إذا مضى وقت طويل قبـل أن ينتظم الدرس . يحدث ذلك يوميا ، والمعلم فى حيرة لا يدرى ماذا يفعل؟ أيستمر فى درسه ، ويحرم المتأخرين، أم ينتظر فيحرم المواظبين المجتهدين“ .

هذا ماتقوله وزارة المعارف، وقد أثبته البرلمـان فى أحد تقاريره، وهو أمر جدّ خطير، يجب أن يسارع ولاة أمورنا إلى إيجاد حل حاسم له ، اتقاء لمـا يولده من النتائج الخطيرة .

وقد قامت الصيحة من جانب الأمة و برلمـانها بضرورة إصلاح هذا النوع من التعليم . وكانت النتيجة التى وصل إليها عقلاء الأمة ونوابها أن هذا النوع من التعليم يجب أن تختص به وزارة المعارف وحدها لا أن تشترك فيه مجالس المديريات . والتعليم الأوّلى فى بلاد العالم المتحضر يخضع للحكومة وحدها . وإذا كانت بعض الحكومات تجعل التعليم الفنى والتعليم العـالى خاضعا لبعض المقاطعات والهيئات الحرّة ، فإنها تؤْثر نفسها بالتعليم الإلزامى؛ فهو حجر الزاوية فى كيان البلد، وهو يتطلب رعاية خاصة فى المسائل العمرانية والصحية . يضاف إلى هذا أنه لا يصح لنـا أن نتغاضى عن حقيقة واقعة فى بلادنا، وهى أن كثيرا من أعضاء مجالس مديرياتنا، فى وقتنا الحاضر، رغم ما هم عليـه من شديد الغيرة وحسن التصرف — لم يصلوا بعـد إلى الدرجة التى يصح أن نكل فيها إليهم شؤون التعليم . فاذا كان التعليم الأوّلى فى البلاد الراقية خاضعا لوزارة المعارف، فمن باب أولى يجب أن يخضع لها فى بلادنا، و إذا ارتقت مجالس المديريات إلى الدرجة التى نرجوها ، وظهر من بين أعضائها كثيرون ممن مارسوا التعليم، و برزوا فيه ، كان من الممكن بعد ذلك أن نفكر فى إحالة هذا النوع من التعليم الأوّلى إليهم، أو إشراكهم فيه .



وهناك شيء ثان، هو أن الحكومة قد أسرعت فى إعداد المدرّسين فاختارت عددا لا يصلح لأن نكل إليه أمر هذا التعليم ؛ وما ذلك إلا للوثبة التى اتخذتها بعض الحكومات فى زيادة عدد المدارس الإلزامية، دون استعداد، وتهيئة المدرّسين اللازمين لهذا التوسع . وإنا نطالب بحسن انتقاء المعلمين، وبالتدرّج فى فتح هذه المدارس، تدرّجا يناسب وجود الأكفاء منهم ، وإيجاد المعاهد التى تخرج هؤلاء المدرّسين، ومن الأسف لم يوجد إلا قليل جدا من المعلمين الأكفاء للتعليم الأوّلى. فخير لنا ألا نسعى فى هذا الزخرف ، وألا نعرض هذه القشور، دون أن نطمئن إلى اللب، وهو المعلم .



وهناك ملاحظة أخرى ، هى أنه يجب أن يطمئن القائمون بأمر التعليم فينا إلى الغاية من التعليم الإلزامى، وتحديد أهدافه . فان اضطراب الحكومات السابقة فى معرفة هذه الغاية، وعدم تحديد أهدافها كان السبب الأكبر فى اضطراب العمل وتعدّد المناهج ، وفى أن هذا التعليم لم يؤت ثمرته المرجوة فى مدى سبعة عشر عاما مضت .

وهناك مسألة لا تزال تترجح بين آراء كثيرة ، وأفكار متباينة، وهى هل يكون التعليم الأوّلى يوما كاملا أو نصف يوم ؟ . وقد ارتأى بعضهم : أن يكون التعليم يوما كاملا بدل نصف اليوم، المعمول به فى المكاتب الإلزامية. وارتأى بعضهم : أن تكون مدّة التعليم على هذا الأساس ثلاث سنوات . كما ارتأى بعضهم : أن تكون المدة ثلاث سنوات بيوم كامل، ثم سنتين أخريين بنصف يوم؛ حتى يكون للطفل بعد مرور ثلاث سنوات من تعليمه القدرة على مشاركة أبيه فى الحقل، أو فى أشغاله الخاصة. وإننى أدعو إلى تنوع مناهج التعليم الإلزامى فى المناطق المختلفة، وفق ما تدعو

إليـه ظروف البيئة، وآستعدادها لنوع من التعليم دون غيره ، فيكون التعليم الزراعى مثلا فى جهة زراعية ، كما يكون التعليم الصناعى الأولى فى جهة صناعية .

كما أدعو إلى العناية بالحالة الصحية لأطفال تلك المكاتب الإلزاميـة ، وأن تلائم مبانيها الشروط الصحية مع البساطة وقـلة النفقات ، وألا تكتظ الفصول بالتلاميذ اكتظاظا يمنع المعـلم من مراقبة هؤلاء الأطفال ، ويعوقهم من الانتفاع بقسط معقول من الثقافة المدرسية، وألا يرهق المعلم بواجبات كثيرة، لا يتمكن من أدائها على الوجه الأكمل، وأن يرتفع عنه هذا السوء فى حالته المـادية، وأن يشترك فى لجان إصلاح هذا التعليم .

✧ ✧ ✧

ولقـد ثبت أن التلميـذ فى بعض البـلاد الأجنبية ينسى ما أخذه من التعليم الابتدائى البسيط بعـد سنوات قليلة من خروجه من المدرسة، إذا كان لا يتصل بمعلوماته فى القراءة والكتابة. وإذا كان الأمر كذلك فى البلاد الأجنبية الراقية أفلا ترى أن أقل ما نطمع فيه فى بلادنا هو أن يكون التعليم الابتدائى كله نظريا وعمليا إجباريا، وبالمجان ؟ ، حتى نحقق معنى محـو الأمية ، وحتى نؤهل أبنـاءنا للعمل فى معترك الحياة بمحصول من المعلومات نطمئن اليه .

أما المحاولة فى الاكتفاء بالتعليم الإلزامى الحالى بدرجته المتواضعة فهذه لا تجدى ولا تغنى؛ لأن هذا التعليم لا يحقق أملا، فإنه من الهزال بدرجة أنه لا يؤدى إلى محو الأمية، ولا يحقق ما تصبو إليه البلاد .

تلك ملاحظات يكفى أن نوجه الأنظار إليها . وأعتقد أن على وزارة المعارف ومجلس التعليم الأعلى واجبا نحو هذا التعليم، هو أول الواجبات فى التعليم فى مصر . وإنا نرقب بكل إلحاح أن يبت أولو الأمر فى أمر هذا التعليم الإلزامى، وملاحظة الأسس التى تحدثنا عنها آنفا . وإذا لم تجد الوزارة حلا شافيا لهذا النوع من التعليم فخير لنا ألا نضيع أموال الأمة سدى .

✦
✦ ✦

ولا نترك موضوع المدارس الأوّليـة دون أن نشير إلى نقطة أخرى يجب أن تكون محل بحث رجال التعليم ، وهى التى وقفت عندها الآن وزارة المعارف ، لاتبدى فيها رأيا صريحا ، تلك هى إيجاد مدارس أوّلية كثيرة للزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، تكون محلية فى تعليمها ، مع مراعاة بيئة المدارس الأوّلية التى بجانبها ، وتكون بذلك منفذا لأولئك الأطفال الذين أتمـوا الدراسة الأوّلية والإلزامية ، وهم سـواد الأمة وفقراؤها ، حتى يجدوا لأنفسهم استعدادا بسيطا يمكنهم من الاستمرار والعمل فيما درج عليه آباؤهم و بيئاتهم ، دون أن يغيروا من حالتهم المعيشية شيئا .

فعلى رجال التعليم الإخصائيين أن يبحثوا وأن يقرّروا : أمن المصلحة لتنفيذ هذه الرغبة الصحيحة أن يطيلوا مدّة الدراسـة من ثلاث سنين مثلا إلى خمس سنوات كاملة بيوم كامل ، وتكون السنتان الأخيرتان للتخصص فى شىء من الصناعة أو المعلومات الأوّلية لبيئة الأطفال ، أم أن يكتفوا بثلاث سنين مثلا للتعليم الأوّلى بيوم كامل وسنتين بنصف يوم كامل ، تكونان أساسا لرفع مستوى التعليم الذى يعود على الطفل وعلى وسطه بالفائدة المناسبة لحاله ؟ .

على رجال التعليم أن ينظروا فى هذا الأمر ، وأن يجدوا له حلا سريعا ، يمكن الطبقات الفقيرة فى الأمة من أن تكون قادرة على الكفاح فى حياتها البسيطة ، دون إرهاق لأولئك الفقراء ، ولقدرة البلاد المـالية .

وما دمنا فى شأن التعليم الأوّلى ، وهـو من أهم مراحل التعليم ، فيجب البت فى نقطة أخرى ، على جانب من الأهمية ، وهى هل يكون التعليم الأوّلى مستقلا بذاته ، أو أنه مرحلة للتعليم الابتدائى ؟ . حتى يمكن بذلك إيجاد التناسق بين التعليمين ، أو العدول عن هذا التناسق ، والاكتفاء بتعليم أوّلى مستقل ، يرمى إلى محو الأمية ، وإلى شىء من الثقافة البسيطة ، و إلى تهذيب الأخلاق الشخصية والقومية ، وأن

توجد له تلك المرحلة النهائيـة، وهى ذلك المقصد الذى سبق أن قلناه وهو التعليم الزراعى ، أو الصنـاعى، أو التجارى البسيط . ذلك هو ما نريده ، وما ينتظر من المسئولين أن يبتوا فى أمره .

وإنى مازلت أكرر أننـا مع استقلالنا بطابع مصرى خاص ، لا زلنا نرجو أن يكون أولو الأمر فينا قد أحاطوا علما بأسباب النهضات التى قامت بها الأمم الفتية، وظهرت نتائجها الباهرة فى أسرع الأوقات كالأمة التركية والإيطالية واليابانية .

واذا ارتأينا إشراف وزارة المعارف على جميع المكاتب العـامة دون مجالس المديريات ، فإنا نطلب سياقا لهذا المنطق أن تبحث وزارة المعارف : هل من المفيد أن تكل الإشراف الصحى على التلاميذ لوزارة الصحة وحدها ؛ إذ هى المختصة بالشؤون الصحية فى هذا البلد ؟ .

ويرى هذا الرأى كثير من نواب الأمة ومفكريها .

التعليم الابتدائى والثانوى

يجب أن يتجه التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيق تلك الغايات الثلاث التى ذكرناها، والتى يجدر أن تكون رائد كل معلم؛ وهى القوة البدنية، والقوة الخلقية، والقوة العقلية. ويجدر بنا أيضا فى هذه المرحلة ألا نحشو ذهن التلميذ بما لا يناسب إدراكه، ولا يتفق مع استعداده وحاجاته، ويكفى أن يلقن معلومات عامة تناسب كل مرحلة من مراحل التعليم، وكافية لأن تعدّه للكفاح فى هذه الحياة وراء رزقه ونفع وطنه. وبعد مرحلة الثقافة يجب أن يتسع أمامه أفق المعلومات، وأن تكون دقيقة وافية، استعدادا لمرحلة التخصص والتوسع.

ولا يخفى أن للتعليم الثقافى أهمية كبرى، لا تقل عن أهمية المدارس العالية؛ لأنه يجب أن يتسع للسواد الأعظم من الأمة، وأن تيسر له. وقد أثبتت لنا الحوادث فى مصر وغيرها أن عددا كبيرا ممن لم تسعهم المدارس العالية، ووقفوا عند حدّ الثقافة العامة فى البلاد، قد برزوا بجدهم ونشاطهم واستعدادهم، وظهر منهم كثير من ذوى النبوغ؛ الذين وصلوا إلى أسمى المراتب، وأرفع الدرجات. ولكن بكل أسف تعرف وزارة المعارف أنها لم تقرر إلى الآن لهذا النوع مبادئ ثابتة، يحسن الاطمئنان إليها، وأنها ما زالت فى دور التجارب من عشرات السنين. فهى لم تطمئن إلى رأى فى اتصال هذا التعليم أو عدم اتصاله بمرحلة التعليم الأولى. كما أنها لم تطمئن إلى الاتصال بين التعليم الثانوى والتعليم العالى، ولم تبد إلى الآن رأيا قاطعا فى أن تفتح الباب على مصراعيه لجميع متخرجى المدارس الثانوية للحاق بالمدارس العالية، أو أن تغلقه دون البعض. كما أنها لم تبت فى أمر إيجاد مدارس عالية كافية لأن تستوعب من تخرجهم المدارس الثانوية. ولم تبت فى أمر من يحسن قبولهم للتوجيه فى المدارس الثانوية، حتى تعدهم للمدارس العالية.

وأمام هذا التبلبل لا تدرى وزارة المعارف أمام الشكاوى المتعددة من التلاميذ وأولياء أمورهم ماذا تفعل ؟. أتكثر من المدارس الابتدائية والثانوية ، وأمامها المدارس العالية لاتستطيع أن تقبل إلا عددا محدودا؟. مع ملاحظة عدد كل فصل من فصول سنى الجامعة، أم تكثر من المدارس العالية، وتأخذ فيها من أتم الدراسة الثانوية ؟ أم تكتفى أمام حالتها المالية بعدد محدود من المدارس العالية، دون أن تجد لخريجى المدارس الثانوية، أو المدارس الابتدائية منفذا من تعليم أعلى، يلجئون إليه بعد إتمام دراستهم ؟

و إنى أسائل هنا كل منصف : أمن الضرورى فى التعليم الثانوى إلى انتهاء الدراسة الثقافية أن نملأ أذهان التلاميذ بمعلومات كثيرة متنوعة،على حساب الرياضة البدنية ودروس الأخلاق؟. وهل من الضرورى فى دروس الثقافة أن يدرس للطالب نوع من المعلومات، لا ضرورة له ولا فائدة منه ؟ . و إنى أتحدى كل شخص يمكنه أن يثبت لى أن واحدا من ألف تلميذ يعلم بعد خروجه من المدارس الثانوية ، فى دور الثقافة معنى "اللوغارتم" — مثلا — ما هو؟ وما الغرض منه؟. إنى موقن بأن أولئك الذين لم يستمروا فى دراسة الهندسة العليا لا يعلمون شيئا عما يسمونه "اللوغارتم" .

وهناك أمور أخرى كثر فيها التخبط ، واضطربت فيها الأفكار ، لم تصل فيها الوزارة إلى رأى سديد حاسم . وأرجو أن تجد من مجلس التعليم الأعلى ما تستحقه من رعاية وعناية . ونكتفى هنا بذكر الأمثلة الآتية :

(١) إن أمر التعليم الابتدائى قد استقر من سنوات طويلة على مدة للتعليم محدودة. لكن أمر التعليم الثانوى فى بلادنا عجيب؛ فلقد مرت عليه السنون الطوال وهو قلق لايستقر على حال، وطالما كان محل تجارب، وعرضة للتغيير والتبديل، مع أنه هو والتعليم الابتدائى عصب الكتلة الساحقة من الأمة وعمودها الفقرى؛ إذ عليه يقوم كيان سوادها الغالب . وطالما أخرج التعليم الثانوى فى الأمم الأخرى، بل

فى بلادنا رجالا أوتوا من المعلومات العامة ما أعدّهم للكفاح فى الحياة ، ووصلوا بفضل ثقافتهم إلى البروز والنبوغ ، بل وصلوا إلى أسمى المراتب ، وأعلى المراكز الحرّة ، عن جدارة واستحقاق .

وإنى أعرض على القارئ صورة موجزة لحالة تعليمنا الثانوى ، وما هو عليه من التقلقل والتخبط ، ولم تبت وزارة المعارف فى شأنه إلى الآن برأى سديد حاسم .

كان هذا التعليم الثانوى على أربع سنوات ، درج عليها آمادا طويلة ، وقد انحصرت جهوده ومراميه فى الثقافة العامة دون غيرها ؛ إذ لم يكن له إلا شهادة واحدة ، وهى شهادة الدراسة الثانوية . وكانت النهاية الصغرى لدرجة النجاح فى الانتقال ، وفى الشهادة ٦٠ ٪ ، أى اثنتى عشرة درجة من عشرين فى كل علم وفن . ولم تكن هناك ملاحق للراسبين فى هذه الامتحانات سواء كانت للنقل ، أو للحصول على الشهادة . ثم تغير هذا النظام بآخر ، جعل مدّة الدراسة خمس سنوات ، دون المساس بدرجات الانتقال ، أو بعدم وجود ملاحق للامتحانات ، وكان التعليم كله للثقافة العامة . ثم لم نلبث أن رأينا هذا النظام قد تغير ، وأصبحت مدّة التعليم ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى أربع سنوات ، ظهرت فيه شهادة الكفاءة بعد انتهاء سنتين من الدراسة ، يعقبهما انقسام التعليم إلى قسمين : علمى وأدبى . ثم انتهى الأمر بتغيير هذا النظام إلى خمس سنوات ، منها أربع سنوات للثقافة العامة ، والخامسة للتوجيه ، لنيل الشهادة الثانوية ؛ وهى على ثلاث شعب : علمية ، ورياضية ، وأدبية . وقد حذفت شهادة الكفاءة . ويريدون الآن تغيير هذا النظام ! .

(٢) هذا تاريخ موجز فوق ما يعلمه الناس من تغيير فى نسبة درجات النجاح فى الامتحانات ، وإيجاد ملاحق للراسبين . ولا أريد أن أبحث هل كان هذا الاضطراب المتواصل للمصلحة العامة ، أم لضغط السياسة ، أم لتنافس الأحزاب السياسية ؟ .

ساءت الحال، واضطرب هذا النوع من التعليم فى بلادنا . وهو بحق أساس كل تعليم لشبابنا، الذى أعددناه للكفاح العملى، فى النواحى الاقتصادية ، أو الزراعية ، أو التجارية ، أو فى النواحى الحرّة الأخرى، وهى كثيرة متنوّعة ، ويجب أن نوليها القسط الوافر من عنايتنا؛ فهى وحدها التى يتوقف عليها رفع مستوى ثقافة الشعب ، وهى وحدها التى تغذى أكبر عدد فى مصر، والتى نبغ فيها فريق من شعوب أخرى فى المال، والصناعة، والتجارة، والإدارة، نبوغا صار مضرب الأمثال .

(٣) لم تستقرّ وزارة المعارف كما قلنا إلى الآن على حال من هذا التعليم الحيوى . وأمام هذه الحالة المحزنة قامت وزارة المعارف أخيرا بالتفكير فى حلٍّ مرماه إيجاد نوعين للتعليم الثانوى : أحدهما ثانوى كامل، يعدّ الشاب للتعليم الجامعى والعالى . والآخر ثانوى متوسط لا يؤهل للجامعة، وإنما يحتضن من لا يؤهله استعداده العلمى للحاق بالجامعة ، فينصرف بعده إلى الحياة العملية ، أو إلى المدارس الفنية ؛ كمدارس الزراعة المتوسطة، والتجارة الراقية، والهندسة التطبيقية ، وعلى أن تكون هذه المدارس الثانوية المتوسطة ، التى تنشئها الوزارة هى وحدها التى تغذى التعليم الفنى .

(٤) ثم فكرت الوزارة — على ما يظهر — فى بعض إصلاحات فى التعليم الثانوى الكامل، أهمها إعداد بعض المدارس الثانوية تخصص للنابغين من الطلبة، أغنياء كانوا أو فقراء .

قد يكون هذا الرأى حسنا من جميع نواحيه ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد بعض المدارس للنابغين حتى يوجد التنافس بين الأكفاء ، وحتى يرتفع التعليم بإيجاد بيئة من مستويات متقاربة، لا ترهق المعلم والمتعلمين، وترتفع بالتعليم إلى رفع مستواه .

لكن هل لقائل أن يقول : إن هذه كلها نظريات وتجارب قد تخفق كما أخفقت التجارب من قبل، ويساعده مارآه من هذا التبلبل المستمر الذى يجعله

لا يطمئن إلى هـذا النظام الجـديد ، وأن يكون أمره من أوله إلى آخره تجربة لا يقرّها المستقبل ، وقد نضيع من أوقاتنا ونفقاتنا فيهـا شيئا كثيرا ، نحن حريصون عليه . وقد تخفق هـذه الفكرة كما أخفقت جميع النظم الدراسية الثانوية السابقة ، وكما أخفق التعليم الإلزامى من قبل ! .

بل قد يرد بخاطر الناقد أن التعليم الثانوى بأربع سنوات كاملة هو أقل مدّة تجب للثقافة العامة . وهو فى هذا المدى العامل المشترك لرفع مستوى ثقافة الشعب . ولا يسلم الناقد بإيجاد نوعين من التعلم الثانوى ، أحدهما كامل ، والآخر متوسط . فهناك إذن اعتراضات كثيرة على تقسيم مدّة الدراسة الثقافيـة ، وجعلها على نوعين مختلفين . وربمـا كان من فائدة الأمة توحيد دراسة الثقافة العامة ، وجعل مدّتها أربع سنوات على الأقل ، ولا ضرورة لايجاد نوعين مختلفين فيها .

وربّ سائل يسأل : كيف يمكن الوصول إلى معرفة استعداد الشاب إلى اللحاق بالجامعة ، أو عدم استعداده ؟ إلا إذا كان التلاميذ جميعا فى مراحل السنوات المخصصة للثقافة العامة فى بيئات متساوية ، تساعد على مقياس درجاتهم ومؤهلاتهم . فقد يمكن كما يرى رجال التعليم والتربية أن يبرز استعداد شاب بعد التعليم الابتدائى ، كما يمكن أن يظهر نبوغه فى مدى سنوات الثقافة ، كما يجوز أن تخمد جذوة هـذا الاستعداد فى أثناء مدّة الدراسة نفسها .

ومن ناحية ثالثة تريد الوزارة إيجاد مدرستين ، أو ثلاث للنابغين من بين مدارس التعليم الثانوى الكامل ، وإمدادها بمعلمين ممتازين . أفلا يجوز أيضا أن تكون هذه الفكرة محل انتقاد ؟ بل محل إخفاق من الوجهة العملية ، ومن جهة الواقع ، ولو أنها من الوجهة النظرية لا غبار عليها . إذ كيف يمكن تحقيق هذه الفكرة ؟ ، وانتقاء النابغين من بين تلاميذ هـذا القطر شاق عسير ، بل مستحيل ، وأين يكون مقرّ هاتين المدرستين مثلا ؟ وإذا قلنـا بجعل واحدة فى القاهرة ، وأخرى فى الإسكندرية ، فكيف يمكن لنابغى مدارس القطر الأخرى الانتفاع بميزات هاتين المدرسـتين ؟

وهل لنا أن نخشى أن ينتهى أمرهما بأن تكونا للمحظوظين وذوى النفوذ؟ ومن صادفهم حسن الطالع بوجودهم فى دائرة واحدة من هاتين المدرستين، فيحرم منهما من كانوا أولى منهم وأجدر، وقعد بهم حظهم العاثر عن أن يكون موطنهم قريبا من إحدى هاتين المدرستين .

ويقينى بعد الذى رأيناه من تكرار أمثال هذه المشاريع، وتكرار إخفاقها، وتكرار التضحيات ، التى قامت بها الأمة ، واحتياجنا الشديد إلى التقتير عند الضرورة فى الأموال، لمشاريع أخرى ناجحة، لم يعمل شىء فيها . يقينى أنه يجدر بالوزارة إذا أرادت أن توجد مشروعا كتب له البقاء والنفع أن تتمهل فى أمره، فلا تقضى فيه بين يوم وليلة، وألا تكتفى بعرض الأمر على مجلس التعليم الأعلى فإن الأمر جد خطير، ويكفى ما قاسيناه من تجارب فى أمر هذا التعليم الثانوى .

ورأيى أن هذا النوع من التعليم هو من أهم الأمور الحيوية للبلاد. وإذا كانت القوانين، وبعضها أقل أهمية من مشروع المدارس الثانوية، لا تنفذ إلا بعد مداولة البرلمان، واشتراك الأمة فيها، بواسطة نوابها وشيوخها اشتراكا فعليا، وإذا كانت بعض الأمم لا تفكر فى تقديم مشروعات قوانينها للبرلمان إلا بعد عرضها على الشعب كله، يقتلها بحثا ونقدا ، وإذا كانت حكومتنا المصرية نفسها قد رضيت ألا تبت فى أمر الأحكام العرفية إلا بعد مشاورة لجنة الأحكام العرفية فى البرلمان، أفلا يجب عرض هذا المشروع على رجال التعليم جميعا، وعلى أولى الفكر جميعا ؟، مدعوما بوجهة نظر الحكومة ، وأدلتها ، وتجاريب الأمم الأخرى فى أمر هذا التعليم الثانوى ، وأن توضح للناس الفوارق بين بيئة الأمة المصرية والبيئات الأجنبية، وكيف اختارت ما اختارت، ثم تسمع ما يوجه إليها من ملاحظات المفكرين، ورجال التعليم جميعا، ثم تفحص ذلك كله، ثم تعرضه على مجلس التعليم الأعلى، حتى يقرر بعد ذلك ما يراه وما أتى اليه من مقترحات، فيكون ما يقرره أمرا ثابتا مفيدا ، قد كُتب له النجاح والدوام .

*
* *

ومن الأمور التى تدعو إلى النظر فى أمر التعليم ما نراه من تحميل البرامج موضوعات، قد لا تكون الحاجة ماسة لها فى التعليم الابتدائى وفى الثقافة العامة، بل قد تؤذى الطالب فى استعداده، وتصدّه عن حب العلم والتعليم. وطالما شكا الناس من اكتظاظ هذه البرامج بما لا يفيد ولا يغنى. وما ذلك كله إلا لأن الذين يقومون بوضع هذه البرامج يمتّون إلى أنواع مختلفة من العلوم، كلٌّ يريد تغليب ما اختص به من علم أو فن. فهناك رياضىّ يريد أن يضع فى برامج التدريس أقصى ما يستطيع من العلوم الرياضية، وفروعها، أو فروع فروعها، حتى صرنا نرى فى الثقافة العامة مايسمى "اللوغارتمات" وما شاكلها. وأى نفع للثقافة العامة من أمثال هذه اللوغارتمات؟ وهل رافقت التلميذ بعد أن خرج من مرحلة هذه الثقافة إلى الحياة العملية؟! وهناك معلم العلوم الطبيعية يبغى أن يوضع فى منهاج الثقافة تفصيلات فى التاريخ الطبيعى مثلا من حيوان ونبات وجماد، على أبعد مدى فى تلك العلوم، حتى ليكاد المرء يعتقد أن التلميذ طالب فى إحدى كليات الجامعة. وهناك علماء اللغة يريدون أن يحشوا أذهان الطلبة بقواعد لغوية مرهقة فى النحو والصرف وعلوم البلاغة، وهى ليست ضرورية فى هذه الحياة العامة، وكان الأولى بدل التعمق فى هذه القواعد الدقيقة العكوف على المطالعات والمكاتبات والمنتخبات الأدبية والإنشاء، وهكذا، وهكذا، مما نراه ونحس به فى سائر العلوم.

وعلى هذا كان من الضرورى أن يبت فى أمر هذه البرامج أناس لهم نظرتهم العامة، وهى تتجه بهم إلى الموازنة بين العلوم والفنون المختلفة، والاكتفاء بما يرتفع به الطالب فى الثقافة العامة، وترك التفصيلات الدقيقة، التى لا أثر لها فى الحياة العامة إلى الجهود الشخصية، وإلى الكليات، وإلى التوجيه الى هذه الكليات.

*
* *

(٥) واللغات الأجنبية تحتاج إلى تفكير وعناية، فقد كثر فيها التخبط، واضطربت فيها البرامج، فإنك تجد الوزارة فى حيرة من أمرها، وأمامها تقارير عدّة

من رجال التعليم : أيكون تعليم اللغة الأجنبية بعد السنة الأولى من التعليم الابتدائى، أم بعد السنة الثانية؟ حتى يكون الطفل قد ألمّ بقسط من اللغة العربية، وهى لغة الوطن . وهل يكون تعليم اللغة الإضافية فى المدارس الثانوية من بدء السنة الثانية؟ أم قبل ذلك؟ أم بعدها ؟ . وهل تكون هذه اللغة مقصورة على أنواع من التخصص دون أنواع أخرى ؟ أم أن النظام القائم الآن يلائم حال مصر ؟ .

إن الحق الذى لا مراء فيه هو أن اللغة الأجنبية بنوعيها، سواء كانت أصلية أو إضافية هى فى مدارسنا الحكومية على غاية من الضعف ، حتى أصبح المتخرج فى مدارسنا عاجزا عن التعبير عن آرائه البسيطة، وغير قادر على أن يكتب خطابا بأية لغة .

فالذى يصح أن تعنى به الوزارة ، وقد أصبح أمر اللغات الأجنبية عظيم الخطر فى عصورنا الحاضرة ، هو أن تعيد التفكير فى أمر اللغات الأجنبية ، وأن نتعرف أسباب هذا الضعف فتتلافاها : أهى آتية من المعلم ؟ أم من التلميذ ؟ أم من البرامج ؟ أم من البيئة ؟ مع العلم بأن أساس الثروات فى أيامنا هذه تكاد تكون محصورة فى التجارة والصناعة ، ولا يرجى لهما النجاح فى بلادنا إلا باللغات الحية، الكثيرة الانتشار فى العالم .

*
* *

وإذا كانت وزارة المعارف تحس بكثرة ضغط المتعلمين على المدارس الثانوية، وترى وجوب صرف الكثيرين منهم عن الوصول إلى الجامعة، لعدم استعدادهم الفكرى والعلمى، فهلا ترى فى الوقت نفسه — وهى تريد صرف الكثيرين إلى المدارس الفنية — أن من واجبها أن تكثر من هذه المدارس؟ حتى تصبح قادرة على أن تضم جميع من لم يصل بهم الحظ إلى الجامعة، وبذلك تفتح أبواب الرزق للمتعلمين على اختلاف درجاتهم، واختلاف حظوظهم فى الاستعداد والكفاية ! .

هذا الذى أراه، وأرجو أن يكون محل عناية الوزارة ومجلس التعليم الأعلى .

التعلـــيم الجـامعى

قلنا : إن التعليم الإلزامى فى بلادنا قد أخفق، و إن وزارة المعارف فى عهودها الماضية لم تصل إلى وضع ثابت فى التعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى . والوزارة إلى الآن تعترف بأنها لم تصل إلى حلول نهائية . ونحن فى حاجة ماسة إلى الاستقرار فى هذه المراحل الثلاث، و إلى وضع نهج قويم يحقق أطماع البلد وآماله .

ومن الخطأ الفادح ما نراه فى برامج تعاليمنا . فهى تتجه إلى حشو أدمغة الطلبة بنظريات عملية جافة، بعيدة البعد كله عن التطبيق العلمى . ولقد قاست فرنسا، ونادى علماؤها بأن من أسباب تأخرها فى مضمار الحياة والكفاح أنها اعتمدت على حشو أدمغة الطلبة بنظريات العلوم، دون أن تهيئ لهم أسباب التطبيق العملى، ودون أن تعنى بالرياضات البدنية العناية الكافية، فأصبح التلميذ وقد انتهى من سنى دراسته عالة على الهيئة الاجتماعية، وكثر بذلك التعطل، وقل الإنتاج .

كان من نتيجة هـذه الفوضى أن الجامعة، مع كونها حديثة العهد فى بلادنا، لاحظت بكل أسف أن المدارس الثانوية قـد هبط فيها مستوى التعليم ، وأن التلاميذ أصبحوا غير قادرين فى الغالب على ملاحقة الدراسة فى كليات الجامعة .

وهنا نسائل أنفسنا : هل عجز التلاميذ فى المدارس الثانوية كان سببه قلة عدد سنى الدراسة؟ مع ملاحظة أن بعض البلاد الأجنبية تجعل مدة الدراسة فى المدارس الثانوية خمس سنوات أو ستا أو سبعا . أم هل كان سبب العجز فساد البرامج، وعدم ملاءمتها لما يجب أن يكون؟ . أم كان السبب عجز المدرسين عن أن يقوموا بواجبهم؟ . أم كان السبب فوضى التعليم، وعدم المراقبة اللازمة؟ . أم كان السبب هذه الأسباب مجتمعة؟ . أم أن مستوى التعليم لم يهبط ؟ .

إنى أترك هذا لوزارة المعارف، ومجلس تعليمها الأعلى، ومكتب بحوثها الفنية؛ كما أتركه لإدارة الجامعة، لعل هؤلاء جميعا يصلون إلى معرفة الداء، فيضعوا الدواء الناجع. وتلك مهمة كبرى، بل هى أكبر مهمة حيوية وطنية فى بلادنا، يتوقف عليها مستقبلنا القريب والبعيد. إن الأمر جدّ لا هزل، والواجب أن نولى هذه المسألة أكبر عناية فى وجودنا الحالى.

والذى نرجوه بإخلاص، هو أن نصل إلى تعليم يحقق المبادئ الثلاثة التى أسلفنا ذكرها، ويجعل من الطالب شخصية قوية، ماديا وأدبيا وعلميا، وأن نربى فيه فكرة الاستقلال الشخصى، وتحمل المسئولية، وأن يكون مواطنا قادرا على الكفاح والمغامرة، معتمدا على شخصه، وكفايته الذاتية، لا أن يكون مستذكرا تعاليم نظرية، تجعله عاجزا عن العمل، وعاطلا عن أن يستمر فى أعمال بيئته، ثم يزول مع الزمن ما تلقنه واستظهره من قواعد، لا نفع فيها ولا فائدة.

ولهذا كان من الضرورى أن يفكر ولاة أمورنا فى سنى الدراسة العامة فى المدارس الثانوية، وهى سنو الثقافة العامة، وفى المواد والأساليب التى يجب أن تلق إليهم، ثم فى تحديد مدّة التوجيه، أهى سنة أم سنتان؟. وهل يجوز مثلا عند جعل مدة التوجيه سنتين أن يكتفى بهما عن السنة الإعدادية مثلا فى بعض كليات الجامعة؟، بشرط أن تكون هناك رقابة فعالة من الجامعة مع وزارة المعارف على مدة التوجيه، وجعلها كفيلة بأن ينتقل الشاب منها إلى الجامعة، قادرا على أن يحتمل تعاليم الجامعة من يوم أن يؤمها، إذ لا يخفى أن تعليم المدارس الثانوية هو فى الغالب استظهار لما يلق لهم من العلوم، دون نقاش أو بحث أو تقرير. أما الجامعة فمهمتها ألا تجعل الطالب يستظهر مايلق إليه من العلوم قضية مسلمة، وإنما مهمتها المناقشة والنقد بطريقة تجعل الطالب يملك فنه، قبل أن يملكه هذا الفن، ويستقل فى تفكيره وفى معلوماته، استقلال الرجل الذى يحمل أكمل عدّة فى معترك هذه الحياة، وهو الرجل الذى ينى عليه رقى البلد، وظهوره بمظهر العلم الناضج الصحيح الكامل.

يجب أن تكون الجامعة — حتى تكون جديرة بهذا الاسم ، ملاذ الوطن ، ومثابة العلم الصحيح ، وقد وصل غيرنا إلى جعلها تؤدى رسالتها الحقيقية ، وهى أن تغذى الفن بالعلم ، فيرقى الفن ، بفضل علم الجامعات ، وما تمده من معين مبتكراتها وبحوثها ، حتى تقود الأمة قيادة صحيحة ، وترقى بها فى مدارج الفلاح . ولا تقتصر مهمة الجامعة على تغذية الفن بالعلم ، ودراسة الصناعات المتنوعة ، والاختراعات المتعددة . وفيها تكون المعاهد ، ودور البحث والابتكار ، بل يضاف إلى مهمة الجامعة تلك الرسالة القوية المقدسة ، وهى رسالة الوطنية الصحيحة القائمة على المصلحة القومية دون غيرها . فإذا قامت الجامعة بتكوين الرجال فى العلم ، والفن ، قوة الخلق ، وقوة الوطنية الحقة ، فقد أدت رسالتها على أكمل وجه .

ولا يغيبن عن القارئ أن كان للجامعات أقوى الأثر فى نهوض الأمم العظيمة . فإن رفعة ألمانيا — مثلا — ووصولها إلى الدرجة التى نشاهدها ، إنما كان لجامعاتها التى قامت على هذه الأسس ، بفضل تعاليم فلاسفتها ومفكريها أمثال "كنت" و"فشت" و"هيجل" و"جوته" وغيرهم فى القرن الثامن عشر . و بفضل هؤلاء وغيرهم تكونت الجامعات على أسس صالحة سليمة ، أدت رسالتها على أكمل وجه . وما قلناه عن ألمانيا يُقال على انجلترا وأمريكا واليابان وغيرها من الأمم ، التى بذت غيرها فى العلم والفن والمنعة .

وهنا لابد لنا من أن نلاحظ أن الأمم التى ارتقت جامعاتها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تخصيص العلماء للعلم والبحث طول حياتهم . ومن أكبر الأذى أن ينتقل الأستاذ إلى الوظائف الإدارية أو السياسية ، كما نرى فى بلادنا ليكونوا وزراء أو وكلاء وزارات ، وغير ذلك ، مما جعل الناس عندنا لا يرون إلا أساتذة من الشبان ، حتى إذا ما نضجوا أو قربوا من النضج أخرجناهم من معاهدهم بالمغريات . وهذا شر عظيم ؛ فالأستاذ يجب أن يبقى ، وأن يرقى فى منصبه ؛ ولا ضرر إذا وصل إلى راتب وكيل وزارة أو وزير ؛ بل أكثر من ذلك ، دون أن يزايل مهنته . هذا هو ما تفعله الأمم التى تريد أن تحيا حياة علمية صحيحة ، أساسها مرانة الأساتذة ، وبحوثهم المستفيضة ومخترعاتهم .

تعليم الفتاة

قد ذكرنا فى أمر التعليم ما يتسع له هذا الكتاب . ولا نخال القارئ إلا أنه فهم أن أغلب ما ذكرناه يتناول تعليم الفتى والفتاة . وفى الحق إن تعليم الفتاة فى نظرى لا يتساوى فى الأهمية مع تعليم الفتى فحسب ، وإنما هو فى نظرى ربما كان أمسّ بحاجة البلاد من تعليم الفتى ؛ ذلك بأن الفتاة تصبح أما . والأم — كما قلنا — هى المعلم الأول . وهى التى بمركزها هذا تغذى الطفل ماديا ، وتغذى عقله فى أثناء طفولته ، وتنطبع صورتها فى عقله ، ويتكوّن وهو عجينة وفق ما توحيه إليه ، وما تروضه عليه من علم أو جهل . ولا ينسى واحد منا مهما بلغت سنّه تأثير ما أوحى إليه فى طفولته من حقائق أو خرافات . وكلنا يهزأ الآن بما يكون قد سمعه مما يؤلم النفس من مثبطات للهمم ، ومعوقات للتربية الصحيحة ، والرجولة الحقة . فطالما أسرف بعض شباننا ، بفضل نقص تعليم الأمهات فى فهم الحقائق ، مادية كانت أو علمية ، أدبية أو فنية ؛ فأسرفوا فى حقوقهم نحو أنفسهم ، وواجباتهم نحو والديهم ، ونحو وطنهم ، ونحو تعليمهم ، ونحو سلوكهم ، وأسباب رقيهم وكرامتهم . وماذلك كله إلا بتلك السموم التى غرستها أمهاتهم فى طفولتهم ، وعلمتهم كيف يكون الكذب والنفاق؟ ، وكيف يكون الرياء ؟ ، وكيف يكون الخوف ؟ ، وكيف يكون الكسل والجهل؟ . ذلك كله يشعرنا بما لا شك فيه أن للأم أكبر الأثر فى تكوين الطفل ، والطفل هو رجل المستقبل . وهى التى تصون المنزل وتدبر شؤونه . وليس على الرجل من واجب إلا سعيه خارج المنزل ، ومجاهدته الحياة حتى يحفظ أسرته ، وما رزقه الله من أطفال ، وأن يسكن فى بيته بعد عنائه الشديد إلى زوجه ، تسرّى عنه الهم والحزن ، وتبث فى نفسه الراحة والهناءة . تلك الزوجة التى هى بحق صاحبة المملكة الصغرى ، وهى البيت . يرجو الزوج منها جمالها الأدبى والفكرى قبل جمالها المادى ؛ فالجمال المادى وقتى زائل ، أما الجمال الأدبى والثقافى فهو باق ما بقيت المرأة ، يرتقى معها كلما تقدمت فى السن ، فتزداد جمالا ، ويزداد زوجها لها تقديرا واحتراما .

*
* *

لهـذا كنت من أنصار تعليم الفتـاة . وبعبارة أخرى من أنصار تهيئـة الزوجة الصالحـة .

ولكن على أى نحو يكون هذا التعليم ؟ .

من الأمور التى اتفق عليها رجال التعليم، وعلماء النفس والاجتماع أن للمرأة فى هذه الحياة رسالة؛ إن اتفقت مع رسالة الرجل فى بعض نواحيها فإنها تختلف عنها فى مناح أخرى . وطالما تناقش الناس فى المفاضلة بين الرجل والمرأة، من حيث الاستعداد والكفاية فى هذا الوجود . وإذ كان هذا الكتاب لا يتسع لبحث كهذا فانى أعلن عن يقـين أن لكل جنس من الجنسين مجالا للعمـل، وأن لكل منهما رسالة لا يصح أن نفاضل فيما بينهما، بيد أنه يجب تهيئة الفتى لتنفيذ رسالته، كما يجب تهيئة الفتاة لتنفيذ رسالتها . ولا تكون هـذه التهيئة إلا بمعرفة خصائص كل جنس، وإنماء ملكاته التى فطره الله عليها . فالرجل للعمل والكفاح الشديد الذى يناسب قواه الجسمية والعقلية . والمرأة خلقت لتكون ربة المنزل، ومعلمة الأطفال؛ وخلقت فوق ذلك لأشياء كثيرة، منها بث الهناءة، وإبراز الفن والجمال فى هذه الحياة، وبعث الرحمة بين النفوس والعواطف الحساسة فى مظاهر الوجود .

وعلى هذا يجب أن يكون من المفهوم إذا اتفق تعليم الفتاة مع تعليم الفتى فى المعلومات العامة التى لا غنى عنها، للوصول، الى حد من الثقافة يغتبط به — أن توجه الفتاة بصفة أساسية بعد ثقافتها العامة إلى الزواج، وإدارة المنزل، وصيانة الأولاد، وبعبارة أخرى إلى تكوين أسرة صالحة، ونسل سليم .

ومن المبادئ التى لا تحتاج الى تدليل أنه يجب أن يكون التعليم الثانوى للبنات إلى حد الثقافة غيره للفتيان؛ فإن الفتيات فى غير حاجة إلى دراسة كثير من الهندسة والجبر والكيمياء مثلا، لكى يصرن أمهات صالحات، بل يجب أن يعوض عن التعمق

فى هذه العلوم بدراسة علوم وفنون أخرى، تحتاج إليها الفتاة كالتصوير، والموسيقى، والتطريز، وإدارة المنزل، والتمريض، وعلوم الأخلاق، والدين والتاريخ الوطنى، وغير ذلك، مما يجب على الفتاة أن تحيط به علما، لتكون هى نعم السند للمنزل وللوطن.

وإذا كان الأمر كذلك أصبح من الضرورى أن نكثر من هـذا النوع من المدارس الثانوية النسوية إلى دور الثقافة العامة؛ فهو المطلوب، وفيه الكفاية لتهيئة الزوجة الصالحة . فإن أحسن النساء للحياة الزوجية وراحة المنزل هن من تعلمن تعليما نسويا، جمع بين المعلومات العامة، وتربية الأخلاق، وحسن إدارة المنزل، ورعاية الاطفال، مع الاحتفاظ بأنوثتهن، ورقى شعورهن الأدبى والفنى .

واذا أرادت بعض الفتيات — مع ذلك — أن يكنّ فى مستوى من العلم يشتركن فيه مع الرجل ويزاحمنه فإنى لا أرى داعيا لمنعهن من تلقى هذه العلوم . ويحسن أن تفتح لهؤلاء أبواب التخصص المتنوعة، حتى يحكمن بعد ذلك بأنفسهن على المستقبل: إن كان نوع من التعليم قد أفاد المرأة فى معترك الحياة، فيستمر الفتيات على تلقيه؛ أو أنهن قد صدمن بخيبة الأمل، فيتنحى الفتيات من تلقاء أنفسهن عن تلقى علم خاص، أو مهنة خاصة .

لا تغلقوا أبواب العلم فى وجوه الفتيات، واتركوهن للتراحم فى هذه الحياة . فإن خير حل لتوجيه الفتيات هو ما يصادفنه من نجاح أو خيبة، بفضل التراحم فى هذه الدنيا، والبقاء للأصلح . فكما أن هناك ميادين يثوب الرجل منها بخيبة الأمل لأنه لا يصلح لها، فكذلك هناك ميادين أخرى تنتهى حتما بخيبة المرأة فى الكفاح فيها، لعدم استعدادها الطبيعى لها .

افعلوا كما فعلت أمم أخرى، واتركوا للفتاة حق طلب التخصص فى العلوم الطبيعية والكيمائية، والطب، والمحاماة، والآداب، والفنون . فإذا أمكن لها أن تشق طريقها فى هـذه الأعمال، ودلت التجارب على أن لها بابا واسعا فى هذا الميدان

أو بعضه ، ورزقا يقـوم بمكافأتها ، وشهرة تتساوى فيها مع الرجال ، أمكن القول بنجاحها . أما إذا دلت التجارب على غير ذلك فسيحجم الفتيات من تلقاء أنفسهن عن ولوج هذا الباب ، بحكم النتائج الفعلية ، لا بحكم النظم والقوانين .

*
* *

واذا كنت من المحبذين لتعليم الفتاة ، لحفظ حياة الزوجية ، وكيان البيت و إدارته ، وصيانة النسل ، ورفع المستوى الأدبى والدينى للأسر ، وللمساعدة على فهم معنى الفن والجمال ، و إذا كنت لا أود منع الفتيات من الارتقاء فى العلوم ، وأحبذ تركهن تحت رحمة النتائج الفعلية ، فإنى على كل حال أرجو العمل على المحافظة على تقاليدهن القومية فى هذه المعاهد ، وألا نسرف معهن فى حرية يكون مآلها انهيار خلقنا الوطنى والقومى والتقاليد المحترمة ، التى لا غنىً عنها لأمة تريد حفظ كيانها وبقاء شخصيتها . وأرجو أن تتساعد الأمة والحكومة على أن تبث فى أوساطنا عدم تهيئـة المرأة للخلاعة وشرب الخمور ، والرقص والمقامرة ؛ فإن هذه أمراض فتاكة لا يليق بنا أن نرى بين فتياتنا ونسائنا من تسوّل لهن نفوسهن ارتكاب هذه الموبقات . كما يجب أن تتساعد الأمـة والحكومة على ألا تتسرب أمثال هـذه الموبقات إلى أوساطنا المصرية ، وأن نعتبرها عيوبا فضاحة ، لا يليق بنـا أن نرتكبها ، وألا يساعد الشبان أو الأزواج أو الإخوة أو الأقارب الفتيات أو الزوجات أو القريبات أو يحرّضوهن ، أو يتساهلوا معهنّ فى أمر هـذه المنكرات . و إذا كانت هـذه الموبقات هدّامة لصفات الرجولة من عزة النفس وحيويتها وكرامتها ، فأولى وأجدر أن تكون الفتيات والنساء بمعزل عما نشكو منه . وقد شكت أمم أخرى من قبل ، واعترفت بأنها أوذيت فى صميمها من جرّاء هذا الداء العضال .

*
* *

ولا يفوتنا فى هذا المقام — متى تكلمنا عن تربية الفتاة — أن نقول : إن ماسبق أن ذكرناه يتناول بنوع خاص تربية الفتيات اللواتى هن من الطبقة العليا ، ومن الطبقة الوسـطى . وهذا النوع محتاج مهما أوتى من ذكاء وفطنة وتربيـة إلى صنف من

الفتيات يخدمن المنازل، ويلاحظن الأطفال فى الوقت الذى تكون فيه صاحبة المنزل منصرفة إلى عمل آخر. وإذا كانت الأم فى تربية ولدها — ذكرا كان أو أنثى — تغذيه تغذية مادية وعلية وخلقية، فهى لا يمكنها أن تصل إلى ما تبغى إلا إذا اعتمدت فى كثير من الأحيان على أولئك الفتيات أو النسوة اللائى يكن فى أغلب الأحايين مع الطفل فى تربيته وتغذيته وتوجيهه التوجيه الصحيح. لهذا ولفقرنا فى هذا النوع فقرا شديدا اضطرت أسر كثيرة — كادت تكون كل الطبقة العليا والأغلبية الساحقة من الطبقة الوسطى — إلى الاستعانة بفتيات ونسوة، أجنبيات فى الجنس وفى الدين عن جنس البلد ودينه. ولهذا نلاحظ أن الطفل قبل أن يتكلم لغة بلاده يبدأ التكلم بلغة أجنبية. ومن سوء حظ البلد أن نرى الآباء والأمهات يفخرون بأن أبناءهم بدءوا ينطقون بلغة أجنبية قبل أن ينطقوا بلغة الوطن. ويترتب على هذا أن يبدأ تكوين الطفل فى تفكيره وذوقه بروح أجنبي أو روح مختلط مشوش، لاندرى أهو أجنبي أو وطنى. وإذا كنا متفقين مع وزارة التعليم على أن اللغة الأجنبية لا تكون إلا بعد أن يحظى الطفل بالتكلم والتفكير بلغته الأصلية، فمن الواجب إذن أن ندعوها الى أن تسخو فى تعليم بنات طبقات الشعب الفقيرة، والنهوض بهنّ إلى مستوى يجعلهن قادرات على حسن إدارة بيوتهنّ، وقادرات على أن يكنّ بين الأسر الراقية خير معوان على تربية الطفل وتدريبه على النطق بلغته العربية والتفكير بوعى عربى مستقيم، يحوى كثيرا من مبادئ حب أبويه وبلاده وتاريخه ودينه.

إن الحالة الحاضرة تدعو إلى الإشفاق والحزن العميق. فلا أكاد أرى فى أسرتنا المصرية الراقية أو المتوسطة أطفالا إلا وهم يتكلمون بلغة غير لغة بلادهم، ويفكرون بتفكير غير تفكير أمتهم، مما قد يؤدى إلى زوال الشخصية الوطنية، بوضع هذه البذرة الخبيثة فى تفكير الطفل وضميره. وقد لا تكون الأم والمدرسة بعدها قادرتين على محو هذا الأذى الذى انغرس فى نفوس الأطفال.

وأريد أن أضرب لك مثلا حصل معى، وكان له أثره العميق فى نفسى : فمنذ سنوات طويلة كان أحد أبنائى طفلا خرج من سنّ الرضاعة بمدة قصيرة ، وكانت له مربية أجنبية ، فكان يتكلم بلغة أجنبية دون أن يعرف شيئا من لغة أبويه ، وكنت أسير معه يوما فى بعض الشوارع ، فلما لمحت مسجدا من المساجد سألته عن هذا البناء، فأجابنى برطانة أجنبية : إنه "كنيسة محمدية" !. والقارئ يدرك أن هذا الجواب كان طعنة فى قلبى ، لم أتردّد بعدها فى إخراج المربية الأجنبية، حتى عاد الطفل إلى إدراك لغته الوطنية، ودينه الوطنى . هذا مع العلم بأنى لم أظفر وقتئذ بمربية مصرية، قادرة على قيادة هذا الطفل وصيانته . وقد قبلت أن تكون رعايته بين يدى والدته . وأنا عليم بهذا النقص فى رقابته ، نظرا لمشاغلها البيتية التى تتطلب الإشراف والجهد والعناية .

لهذا كنت قد شرعت فى وزارة المعارف سنة ١٩٣٦ فى إنشاء معاهد تخرج هذا النوع من الفتيات، وأوجدت فعلا مدرستين : إحداهما فى القاهرة، والأخرى فى الإسكندرية . وأملى أن تسعى الوزارة فى تعميم هذا النوع من التعليم فى جميع بنادر القطر، فان الحاجة ماسة له كل المساس، والحاجة ملحة كل الإلحاح. ويجب أن يستمر هذا النوع من التعليم وينتشر جنبا إلى جنب مع تعليم بنات الأسر الراقية والمتوسطة . فان الأم مهما أوتيت من تعليم وتهذيب إذا لم تكن بجانبها مربية لأطفالها أو حاضنة تكفل الطفل فى أكثر أوقات النهار ، كانت فائدة الأم فى المراقبة عقيمة إذا هى لجأت الى مربية أجنبية، أو إلى مربية وطنية جاهلة ، هى نفسها فى حاجة إلى التربية والتهذيب .

توحيـــد الثقـافـــة

إن من مصلحة كل بلد، ومن مصلحة بلدنا بنوع خاص، توحيد طرائق التعليم والتربيـة ، حتى تكون عقلية الشعب على غرار واحد، وألا تكون هناك عقليات متنافرة وثقافات فى أصولها مختلفة متضاربة . فإنه إذا تعدّدت الثقافات المختلفة بين ظهرانينا أصبحنا وكأننا جاليات مختلفة، رغم كوننا من جنس واحد ؛ وفى هذا من الضرر بالوطن ما فيه، ونشاهد كل آن من مظاهره ما يؤلم كل غيور على بلده .

وأعتقد أنه من الضرورى ومن المفيد للبلد فى توحيد ثقافتها أن يتعلم المصريون جميعا فى المدارس الابتدائية والثانوية الى أن ينتهـوا إلى مرحلة الثقافة العـامة، و بعدئذ يحصل التوجيه ، بحيث يشمل هذا التوجيه إعداد من يتلقى العلوم الدينية والشرعية، حتى يكون بعد ذلك أهلا لأن يلحق بإحدى كليات الأزهر . بعد أن ينال قسطا وافرا فى التوجيه، يؤهله لدخول إحدى كليات الجامعة المصرية بعد تمضية مدّة التوجيه . و بهذا تكون المدارس الابتدائية والثانوية إلى دور الثقافة للمصريين كافة، لا فرق بين أزهرى وغير أزهرى .

و ينجم عن هـذا التوحيد عاملان مهمان : أولها توحيد الثقافة بين المصريين كافة وتقريب أذهانهم، حتى يكونوا كتلة وطنية واحدة، يغترفون من العلم والدين ما فيه صلاحهم وتهيئتهم لمستقبل يفيد الوطن، بدل أن ينتهوا الى عقليات متباعدة، حتى لكأنهم جاليات مختلفة، وهم أبناء شعب واحد وأمة واحدة .

والآخر أن فى هـذا العمل فائدة كبرى للأزهريين أنفسهم ؛ فإنهم بعـد أن يتخصصوا فى سنى التوجيه، على النحو الذى نراه، ثم ينالوا شهادتهم الأزهرية يصبحون أكفاء لأى عمل يرونه لمصلحتهم، و يكونون قد درسوا مواد مدنية مختلفة بمـا فيها لغـات أجنبية حيـة ، فيستطيعون أن يشـقوا لأنفسهم سـبل العيش ، و يؤدوا

رسالتهم فى هـذه الحياة . بل إن الطالب الأزهرى بهـذا الإعداد يمكنه فى أمر الوعظ والإرشاد مثلا أن يؤدى أكبر خدمة تتفق والأوساط التى نعيش فيها الآن، سواء داخل مصر ، أو فى البلدان النائية التى يجب على مصر أن تؤدى فيها رسالتها الدينية . ولكى تكون هـذه الرسالة كاملة مجدية يجدر بنا أن نزود الواعظ المرشد بنصيب وافر من الثقافة المدنية، والتقاليد المدنية المحترمة بجانب ثقافته الدينية .

وينجم عن هـذا أن يكون التعليم فى المدارس الابتدائية والثـانوية جامعا بين الدروس التى تؤخذ الآن مع قسط مناسب فى اللغة العربية وآدابها والعلوم الدينية .



وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالنظر فى أمر توحيد الثقافة، وهى أننا لا نرى ما يسوغ إيجاد معاهـد ثلاثة لتعليم اللغة العربيـة ، وهى كلية الآداب بالجامعة ، ودار العلوم بوزارة المعارف، وكلية اللغة العربية بالأزهر. فاذا توحدت طرق التعليم كما أسلفنا، أصبحنا فى غير حاجة إلى وجود هـذه الأنواع الثلاثة المتماثلة ، وصار من الواجب أن تُوحّد كلها فى معهد واحد، لمـا فى ذلك من توحيد ثقافة المعلم، وتوفير تلك النفقات الباهظة التى نحن فى غنى عنهـا ، ويمكن أن نخصصها فيما هو أجدى وأنفع، وبهذا يزول الاضطراب القائم بين هذه المعاهد الثلاثة، الذى جعلها كأنها شيع وأحزاب !.

فى الأزهـــــر

وهنا لا بدّ لنا من أن ننادى بكل صراحة بضرورة تهيئة المعلم الدينى الكفء، وتهيئة المؤلفات صغيرها وكبـيرها فى كليات الأزهر، على وضع يلائم تفكير العصر الحاضر . ذلك لأن طريقة التعليم ليست فى ذاتهـا من الدين ، فالمؤلفات ليست هى الدين ، وإنمـا هى وسيلة لتعليم الدين، كاللغة فإنها وسـيلة للتفاهم . فاذا بحثنا فى تيسير اللغـة لتكون أداة سهلة للتفاهم كوسـيلة له ، فكذلك يجب إعادة النظر

فى المؤلفات الشرعية فى لغتها، وموضوعها وتنسيقها ، ووضع المؤلفات على درجات متفاوتة، منها المختصر ، ومنها الموسوعات الشرعية ، بحيث تسهل للطالب طريقة فهم العلوم الشرعية، على أكمل وجه وأيسره .

واعتقادى أننا إذا وصلنا إلى حل هذه المعضلة، وأهبنا بعلمائنا الشرعيين وغيرهم أن يقوموا بهذا العمل الجليل، ابتغاء وجه الله ومرضاته فاننا نكون قد أدينا خدمة جليلة للأمة المصرية وللأمم العربية، ولأمم الإسلام كافة ، بتيسير فهم دينهم فى مختلف العلوم الشرعية، دون احتياج الى إفناء أعمار الطلاب وصحتهم فى مناقشات طويلة، و بحوث مضنية، بين تآليف عتيقة بالية، ومتون، وشروح، وحواش، وتقارير بتعبيرات معقدة، لا يصح أن تكون فى زماننا هـذا . وإنى مع اعتقادى بأن أقوم طريق فى تعليم الأزهريين هو أن يكونوا إلى درجة الثقافة فى المدارس العامة، ثم يتخصصوا بعد ذلك فى كلياتهم على نظام الوقت الحاضر، من معلم يؤدى واجبه على أفضـل طريقة تعليمية وصل إليها علماء التربيـة والتعليم ، ومن كتاب جمـع المعلومات الأزهرية بتعبيرات سهلة مستساغة ، لا نرى مانعـا من استبقاء طريقة التعليم العامة بمحاضرات ودراسات فى متناول متوسطى الفهم والاستعداد ، وفى متناول الغرباء الذين لا يتكلمون اللغة العربية، ولا يستطيعون مجاراة التعليم النظامى الذى نوهنا عنـه فى منهاج نظامه الدقيق، وتعـاليمه الكثيرة، ومعلوماته الواسعة . ويكون لهذا النوع من التعليم شهادات خاصة، غير الشهادات النظامية الدقيقة التى تخرج العلماء حقا .

هل يرضى المنصف أن تبقى كتب الدراسة فى الأزهر على ما هى عليه منذ أجيال وعصور؟ نرى فيها الفكرة الواحدة مبعثرة ، متناثرة فى أبواب مختلفة ، و بتعبيرات معقدة . وهل من الانصاف ونحن مسئولون أمام طلاب الأزهر ومستقبلهم أن نرى فى الكتب القديمة المتداولة إلى الآن موضوعات لا يصح أن تكون موجودة؟ ،

ولا يصح أن تلق على الطلبة ونشغل عقولهم بها؛ كمسألة زواج الإنسى بالجنيّة، أو زواج الإنسى بإنسان البحر! وغير ذلك كثير مما يطول شرحه، ولا يصح إباحة ذكره. ولا يصح أن نطوّح بعقول الناشئين للخوض فى هذه المؤلفات التى تحوى أشياء أثبت العلم عدم ملاءمتها للواقع والمعقول، وهى لا تمت بشىء فى أمر الدين؛ فان المسألة تعليم ووسائل تفهيم. وإن إصرارنا على استمرار هذه الكتب قد يوجد فى رُوع الناس أن هذه المعلومات تمت بشىء إلى الدين، والدين منها براء.

ويكفى أن نعرف من طرق التعليم الحالية فى الأزهر أن قامت حركة أخيرة ترمى إلى مساواة المتخرجين فى الأزهر بإخوانهم خريجى دار العلوم، وكلية الآداب، وتكرر الطلب فى أن يقوموا بتدريس اللغة العربية وآدابها فى مدارس الحكومة أسوة بغيرهم. وبعد الصيحات المتكررة اضطرت الحكومة إلى عمل مسابقة بين خريجى هذه المعاهد الثلاثة، وكانت النتيجة مع الأسف الشديد أنه لم ينجح واحد من الأزهر فى سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ !.

ويجب علينا هنا أن نعلن الحقيقة مهما تكن مُرة المذاق، وأن نسائل أنفسنا: هل أدّى الأزهر رسالته فى العصور الأخيرة ؟.

إن الذى يعرفه الجميع هو أن الجامعة المصرية لم تصل بعد إلى درجة من الكمال نغتبط بها. لكنها رغم حداثة عهدها قد أخرجت للناس فى بضع سنين رجالا، تسابقوا فى ترجمة الكتب النافعة، وفى تأليف المؤلفات التى اختصوا بها فى الآداب، والقوانين، والزراعة، والطب، والتجارة والصناعة، وما إلى ذلك. ولم نر إنتاجا يضارع هذا الإنتاج من جانب رجال الأزهر وكبار علمائه، أولئك الذين كنا نرجو منهم الشىء الكثير، والذين اكتفوا بذلك التراث الضخم، وتلك الكنوز الثمينة التى تركتها لنا الأجيال الماضية، ولم يضيفوا إليها شيئا يذكر.

ففى أصول الدين مثلا ما الذى أخرجه لنا علماء الأزهر فى مائة عام من بحوث، ومؤلفات، وطرائق تعليم، تتفق وما يتطلبه التقدّم الانسانى ؟.

وفى الفقه الإسلامى نريد أن نعرف إنتاج سادتنا الأزهريين فى كل باب من أبوابه، وفصل من فصوله ؟. فهل قاموا بمثل ماقام به أسلافنا وبنوا فوق مابنوا؟ أم أنهم اكتفوا بالقديم ؟ كأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان، وكأن البشرية ترجع القهقرى بدل أن تتقدم !.

أين الرسائل، والمؤلفات، والموسوعات الحديثة، فى العبادات والمعاملات ؟ وأين التنافس الذى كان يجب أن يكون بين العلماء خدمة للدين والإنسانية ؟ ! هل أسعفونا بمحصول جديد فى المنطق مثلا ؟، أم لا نزال على ما ارتآه أرسطاطاليس فى تلك الكتب العتيقة التى وصل آباؤنا إلى ترجمتها ؟ ولم نقم نحن كما قام غيرنا بتمحيصها وتهذيبها والتعليق عليها بتفكير العصور الحاضرة ؟

وأين تفاسير القرآن الشريف على النمط الذى يرجوه التقدّم والعلم الحديث، فقد حرنا فى أمرنا، وعزّ علينا معرفة ديننا ؟!

وأين كتب الحديث التى يطمئن المرء إلى صحتها وسهولة البحث فيها، بما يتفق و روح العصر الحاضر ؟

ومثل ذلك يقال عن التوحيد، والأخلاق، والتاريخ، والفلسفة.

بل أين معاجم اللغة العربية ؟ وقد كنا نرجو من رجال الأزهر أن يخرجوها للناس سائغة، متفقة مع حاجة العصور الحاضرة، فضاع رجاؤنا واضطررنا إلى الالتجاء فى لغتنا — لغة قرآننا — إلى معاجم المستشرقين الأجانب والآباء اليسوعيين، أولئك الذين ضربوا فى المعارف بسهم، ومدّوا معاهدهم بمؤلفاتهم فى كل علم وفن.

كنا نرجو أن يخرج لنا الأزهر — وقد مضى على تأسيسه ألف سنة — من المؤلفات والبحوث الدقيقة فى علومه المختلفة ما يحقق أطماع العالم الإسلامى. بل كنا

نرجو ونطمع أن يخرج لنا أمثال الفارابى ، وابن سينا ، وابن رشد فى الفلسفة ، والطبرى، وابن خلدون، والمقريزى فى التاريخ، وعبد الله بن المقفع ، وعبد الحميد الكاتب فى الأدب ، وغير هؤلاء فى التوحيد والفقه والتفسير والحديث والمنطق ، وما إلى ذلك مما يمارسه الأزهر ويقوم به .

الحق إننا نرجو أن ينتج الأزهر إنتاجا يليق به، وبما يُنفق عليه من أموال ، وبما نعلقه عليه من آمال ، وقد أصبح موئل مسلمى الأرض، ومرجع آمالهم فيما يختص بأمور دينهم، وإنا نخشى أن يطول هذا العقم والاتكال على ما تركه لنا آباؤنا الأولون، فتسوء الحال، وتضيع الآمال .

ومن واجبنا أن نفكر فى تلك الشبيبة الأزهرية التى هى منا، ترجو العلم وتحترق شوقا إليه. فيجب أن نرعاها وأن ننهض بتعليمها تعليما صحيحا كاملا، متفقا مع الدين والعقل، وأحدث النظم التعليمية ، وأن نؤهلها حقا لخدمة دينها ودنياها ، لخدمة نفسها ، وخدمة العلم ،وخدمة الوطن ،والعالم الإسلامى بوسائل مجدية ، لا بالاكتفاء بمؤلفات القرون الوسطى ،وهى وان تكن أساس النهضة الإسلامية،وإن تكن من الكنوز التى نعجب بها ونفخر، أصبحت فى زماننا هذا دون ما تطمح إليه آمالنا، فى التعليم الدينى الصحيح .

دروس اللغة العربية

وأرى فى دروس اللغة العربية أن يكثر من الاستفادة من دروس المطالعة والانشاء، لأنها دروس عملية يحتاج إليها الطالب فى حياته العملية، دون الإكثار من دروس النحو والصرف والبلاغة، لأنها نظريات لا يُحتاج إليها عمليا. وإنى أعترف اعترافا صريحا بأن رجال اللغة والأدب فى أوقاتنا الحاضرة قد خدموا اللغة العربية خدمة جُلّى ، ورفعوا من شأنها كثيرا ، وهذبوها تهذيبا يناسب تفكيرنا الحاضر

وحاجتنا الحاضرة ، وأوجدوا من الكتب الدراسية ما قد بسّطوا به هذه اللغة، وجعلوها سهلة التناول مع الدقة فى التعبير، ونبذ التكرار، وهجر المبالغة والإغراق.

ونحن نرجو أن تعطى اللغة العربية نصيبها من العناية لأنها اللغة القومية . كما نرجو أن نأخذ بأيدى رجالها، حتى نجزيهم على ما يبذلون بعض الجزاء .

تيسير الكتابة

وإذ كنا الآن فى أمر اللغة العربية — وهى أساس تفكيرنا ووسيلة ثقافتنا — أفلا يرى القائمون بأمر هذه اللغة الشريفة أن فى كتاباتها صعوبات، من السهل تلافيها دون أن نمس أصل اللغة ؟. إنى عند ما أكتب فى هذا الموضوع أشعر بأنى أعبر عن رأى الكثيرين من أولئك الذين يغارون على اللغة العربية، ويودّون تثبيت دعائمها عند العرب؛ كما يريدون تسهيل التكلم بها لدى الأعاجم، الذين يودّون التكلم باللغة العربية .

وليس بخاف أن العرب، ككل أمة أخرى، سعوا فى نشر لغتهم فى العالم . ولا تنتشر لغة بين الناس إلا إذا سهلت لهم طريق معرفتها. وأهم أسباب انتشار اللغات وضع المعاجم المتقنة، وتسهيل كتابة اللغة . ولا أنكر أن فى كتابة لغتنا عقبات، يجب علينا أن نعمل على تذليلها . فاللغة — كما قلنا — وسيلة الفهم لا غاية فى العلم، ويجب أن تكون الوسيلة سهلة حتى نصل إلى العلم والفهم وهما غاية اللغة .

ولهذا أرى أنه من الضرورى أن تكوّن لجنة من علماء قادرين، حتى يتمكنوا من بحث أقرب الوسائل لتسهيل كتابة اللغة، تسهيلا لا يمس جوهرها، دون أن تكون هناك طفرة تزرى بأمر اللغة . فإذا ما انتهينا من أمور مقررة، اعتنقها الناس جميعا وأمكننا بعد ذلك أن نفكر فى مرحلة أخرى لا تؤذى اللغة ، بل تحفظ لها كيانها وانتشارها؛ فمن المسائل التى لا تحتاج إلى كثير من البحث أن تقوم الحكومة نفسها

بإلغاء حروف التاج . وسنتكلم عنها فيما بعد . إنما الذى أريده هنا وهو الذى سيكون موضوع بحث اللجنة ، هو أن تكون مهمتها إيجاد بعض التسهيلات فى عقبات لامعنى لوجودها .

فمثلا كلمة " الرحمن " لم لا تكتب هكذا " الرحمان " مطابقة لما ننطق به ، كما تكتب كلمة الرحيم بالياء ؟ .

ومثلا " كفء ، ودفء " لم لا تكتب الهمزة فيهما على واو عند ضم الهمزة ، وعلى ألف عند فتحها ، وعلى ياء عند كسرها ؟ . وهل هناك مسوّغ للوضع الحاضر ، وفيه من العقبات لأبناء اللغة ما فيه ؟ .

ومثلا كلمة " أولئك " فيها " واو " حيث لا مدّ ، وليس فيها ألف مع اللام مع وجوب مدّ اللام ، أفلا يمكن أن تكتب كما ننطق بها هكذا : " ؤلائك " ؟ .

وبهذه المناسبة نقول : ألا تجد اللجنة وسيلة تقضى بأن كل همزة مضمومة تكون على واو ، ومفتوحة تكون على ألف ، ومكسورة تكون على ياء ، سواء كانت فى أوّل الكلمة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؟ .

تلك أمثلة قصيرة بسيطة ، إصلاحها سهل ميسور ، ونتائجها عظيمة الفائدة فى تسهيل كتابة اللغة . ويكفى ما نرى فى اللغة العربية من صعوبات جمة أخرى ، كتنوّع حروفها فى بدء الكلمات ، وفى وسطها وفى آخرها ، ثم تعدّد جموع التكسير ، وهو أمر لا نظير له فى اللغات الأجنبية .

إنى لا أقصد طفرة فى الإصلاح ، وإنما أقصد أن نحذف كثيرا من الاستثناءات التى لا مسوّغ لها ، والتى تعوق التلاميذ والطلاب من صحة الكتابة ، وتصدّ الأجانب عن تعليم لغتنا . وفى تعليم الأجانب لغة البلاد استهواء للأفئدة ، وفتح للقلوب ، كما تفعل الأمم الأخرى فى نشر لغتها ، وتبذل الأموال الطائلة فى تحقيق هذه الغاية ..

⁂

ولا أدرى ما الفائده فى أن نخلق للغة العرب صعوبة فوق صعوبتها الموجودة، بأن نخترع شيئا لم يعرفه أحد من قبل اسمه حروف التاج؟. وقد رئى عند وضع هذه الحروف أن تكون فى مبدأ كل جملة. وثبت أن ضررها كبير، ولا نفع فيها مطلقا، حتى إن الأمة لم تألفها فى صحفها وفى مؤلفاتها، ولكن ألزمت بها الإدارات الحكومية إلزاما، فصارت عبئا ثقيلا على حروف الهجاء، وعلى القارئين، وعلى دور الطباعة. وقد بعدنا بذلك عن الفكرة التى ترمى إلى تسهيل قراءة اللغة العربية، كما بعدنا عن المؤلفات العربية فى البلدان الأخرى التى لم تقبل هذا النوع من العسر والتضييق. وبينما البلاد الأجنبية تسعى فى محو الأحرف الكبيرة التى تبدأ بها الجمل نأتى نحن فى آخر الزمن ونخلق هذه الحروف التى لا مسوّغ لوجودها. ولا أدرى لم تبق هذه الحروف إلى الآن؟ وهى غير جديرة باسم التاج، وتباعد بيننا وبين الأمم العربية الأخرى. وأملنا فى الحكومة ألا تتردد فى محو هذه الأحرف، إراحة للقارئين، وتيسيرا للكاتبين.

⁂

ونحن نرجو أن نفكر مليًّا فى أمر رسم الآيات الكريمة وكتابتها فى المصحف الشريف، حتى لا نرى كثيرا من قراء كتاب الله يلحنون فى قراءته، وحتى لا نرى الأعاجم بوجه خاص يكثرون من اللحن بناء على هذا الرسم المتداول بين الناس.

أرجو أن تفكر اللجنة فيما أقول صيانة لكتاب الله، وسعيا فى قراءته على الوجه الصحيح؛ ذلك لاعتقادى أن القرآن الكريم يجب أن يقرأ على أكمل وجه وأصحه. ويساعدنا على ذلك ما نعتقده من أن قدسية الكتاب الكريم فى لفظه لا فى رسمه، وأنه نزل وحيا على نبينا الأمىّ الكريم غير مكتوب، فسطره العرب. فالقدسية إذًا فى ضبط النطق به، وإن السعى فى وضع رسمه على الوجه الذى يصون نطقه المقدّس، إنما هو سعى جليل، فيه على ما أرى خدمة للدين، وثواب عند الله.

المعجـم اللغـوى

إن مصر والبلدان العربية تلجأ فى معرفة معانى الكلمات إلى المعاجم القديمة، التى أوجدها علماء اللغة العربية فى القرون الماضية، وهى من الصعوبة بحيث نجد العربى كغيره يبحث عن معنى الكلمة فى معجم لغة أجنبية فى لحظات قصيرة، ويعانى ما يعانى عند البحث فى معنى كلمة عربية. فضلا عن أن بعض المعاجم المختصرة مع سهولة البحث فيها لا تأتى بالمعانى الوافية المطلوبة . ولا شك أن الأمم الحية تعمل على نشر لغتها بين الشعوب الأخرى ، وهى لذلك تسعى ما أمكن فى تيسير سبلها ووسائلها . وإيجاد معجم على هذا النوع فضلا عن أنه يمكّن العربى من سهولة البحث والاطلاع ، يساعد الأجنبي على إدراك معانى هـذه اللغة ومراميها ، فى غير عناء، ولا صعوبة ولا تكلف .

لهذا كوّنت لجنة فى سنة ١٩٣٦ مذ كنت وزير المعارف لوضع معجم يكشف فيه عن الكلمة باعتبار الحروف الأولى الأساسية، وأن يكون المعنى ظاهرا واضحا، مختصرا وافيا، وأن يكون المعجم مزينا بالصور ، وأن يكون على ثلاث درجات على الأقل : معجم "الجيب" المختصر لمستوى تلاميذ المدارس الابتدائية، ومعجم الوسيط لمستوى أرقى من ذلك إلى المرحلة التعليمية النهائية ، ومعجم جامع لجميع كلمات اللغة العربية لمن يودّون التوسع والتخصص فى أمر اللغة العربية . وأن يكون هذا المعجم بدرجاته الثلاث سهل التعبير، دقيق الوضع، متقن الطبع والصياغة، جامعا لصور النباتات والحيوان والجماد ، كل معجم بما يناسبه .

وقد باشرت اللجنة عملها ثم انقطعت وقتا ما ، وهى الآن تجدّ فى وضع المعجم الوسيط . وأرجو الله أن يحقق هذه الخدمة القومية الكبرى للنهوض باللغة العربية الكريمة .

وهنا تعترضنا مشكلة أرجو ألا تعوق هذه المعاجم ، وهى مسميات المخترعات ، والأشياء الحديثة، التى لم تكن اللغة تعرفها من قبل . وقد اختلف فى أمرها العلماء

عنـدنا ، وسيختلفون أجيالا طويلة ؛ إذ يرى بعضهـم أن تؤخذ الكلمة الأجنبية الحديثة بوضعها الحاضر ، ويرى بعضهم أن توضع فى قالب عربى ، ووزن عربى ، ويرى الآخرون أن يؤخذ من اللغـة العربية القديمة ما به يمكن وضـع اسم لهـذه المسميات . وإنى لا أعتقد أن المجمع اللغوى يبت فى أمر هـذه المسميات ، فانها عمل أجيال طويلة ، ولا يصح أن تكون عائقا دون إظهار هـذا المعجم على هـذه السرعة ؛ ذلك لأننا إن وقفنا حتى نوجد للمخترعات أسماء ، تستسيغها الأمم العربية جمعاء ، فاننا لن نصل إلى وضع هذه المعاجم التى تنادى بها الضرورة . والذى أريده وأرجو أن يكون رائد القائمين بأمر هـذه المعاجم أن نتناول ألفاظ اللغة العربيـة الموجودة من قبل ، وأن يحوى المعجم الكبير جميع ألفاظ اللغة العربية أو المستعربة الموجودة فى الكتب العربية من قبل . أما الأسماء الحديثة والتى عليها الخلاف بين علماء اللغة فيجب أن توضع لها أقرب الأسماء إلى اللغة العربية ، أو أسماؤها بلغتها الأجنبية ، مصوغة فى قالب عربى قدر الإمكان ، وأن يكون عليها علامة فى المعاجم العربية المختلفة ، تدل على أنها كلمات دخيلة ، لم يقرها أصحاب المعاجم ولم يتقيدوا بها ، وإنمـا هى متروكة للزمن ، حتى إذا صقلها التعامل ، واختيرت الكلمة بصفة نهائية على وضع نهائى أمكن إقرارها فيما بعد ، وإدخالها ضمن هيكل اللغة العربية .

تلك ضرورة قضت بها الحاجة القصوى ؛ إذ لا يمكن أن تكون لنا معاجم خالية من تعريف لكلمة البرلمـان مثلا ، والديموقراطية ، والارستقراطية ، والكربون ، والأوكسيجين ، والفيتامين ، والترام ، إلى غير ذلك من الكلمات الكثيرة التى يجب أن تدخل فى قواميسنا ومعاجمنا ، كالأدوات الميكانيكية والكهربائية ، والمخترعات الكيمائية ، والأدوية ، وأسماء الأعلام فى الجغرافية ، وأسماء الملوك والمدن .

وهـذا شأن الأكاديمية الفرنسية مثلا ؛ فان ألفاظا كثيرة من اللغة الفرنسية تتداولها الألسـن والمجلات والمؤلفات ، وتصبح فى صميم اللغة الفرنسية قبـل أن تقرها الأكاديمية .

يجب أن يكون شأننا على هـذا الوضع ، فلا نعطل لغتنا الأصليـة ولا نعرقل انتشارها . ولكل عامل أن يضع قواميس فى كل علم وفن ، وأن يضع الأسماء لهذه المسميات الحديثة إلى أن يصقلها الزمن ، فتدخل فى وزن الألفاظ العربية وكلماتها . ولمجمع اللغة ، أو للأمة بعد ذلك ، أن تستقر على كلمة فى وزن عربى مقبول ، أو أن تجد لها من ألفاظ اللغة العربية الأصلية ما يصلح للتعبير .

وما دمنا نعلّم العلوم بلغتنا العربيـة وهى لغتنا القومية ، وما دامت الحاجة ماسة إلى أن تدرس هـذه العلوم وأساليبها للحياة ، فيجب ألا تبقى لغتنا موسومة بالجمود والضيق والتأخر .

ولا عيب على اللغة العربية ، انما العيب على أجيالنا الحاضرة . فاللغة كائن ، إما أن يتقدّم وينمو ، ويساير الحياة العلميـة والفنية بايجاد أسماء للمسميات الحديثة التى تنمو وتكثر مع تقدّم الزمن ، وتقدّم العلوم ، وإما أن يقصر همه على المـاضى ، فتضمر اللغة ، وتضعف وتموت ، وتصبح من اللغات البائدة .

ولم ير غيرنا عيبا فى أن يتدرّج بلغته مع تقدّم الزمن ، وأن يجد الأسماء للمسميات الحديثة . وها كم الأمم الانجليزية والفرنسية والألمـانية وغيرها ، تقترض من اللغة اليونانية أو اللاتينية أو من مزيج منهما معا ماترى حاجة إليه ، فى توسعة لغتها ونمائها وملاءمتها لتقدّم العلوم والفنون ، كما اقتبست من قبل كلمات من اللغة العربية ، ولم تر تلك الأمم على نفسها غضاضة من أن تسدّ تلك الحاجة الملحة بواسطة كلمات أجنبية عنها . كذلك كان شأن اللغة العربية نفسها فى بدء وجودها فانها لم ترغضاضة أن تقتبس من لغات الأعاجم أسماء لمسميات وضعتها ، وصقلتها حتى صارت جزءا من كيانها ، وورد بعضها فى القرآن الشريف كالسندس ، والاستبرق ، والأباريق . فكيف نقف بعد هذا كله دون أن نمـلا هذا الفراغ العلمى فى لغتنا ؟ اعتقادا منا بأن اقتباس كلمة أجنبية لمسمى حديث يعد عيبا على اللغة ، وإخلالا لوجودها .

وهذا وهم لا مسوغ له؛ فاللغة واسطة المعرفة لا غاية. والتفاهم فى هذا العالم يجب أن يكون بلغات كاملة. وكل لغة محتاجة إلى مسايرة الزمن. ولغتنا العربية من أغنى لغات العالم، وأسماها تعبيرا، وأدقها دلالة على مايدور بخلدك، وما يهجس فى نفسك. فلم نعوق هذه اللغـة الكريمة فى أمر العلوم والفنون عن مسايرة الزمن، وأسـلافنا قد سايروه ؟!.

لقد أتى على اللغة العربية حين من الدهر كانت تمد اللغات الأخرى لا بألفاظ الأدب والحكمة فحسب، وإنما بألفاظ العلوم والفنون كذلك. ولم تتردد الأمم الأجنبية فى أن تأخذ من اللغة العربية كثيرا من الألفاظ الطبية، والرياضية، والنباتية، والفلكية، وهى موجودة فى هذه اللغات إلى الان؛ فلم نحجم عن هذا التضامن فى إيجاد وسائل التفاهم العلمى والفنى ؟!.

الموســـوعات

وإذا كانت الحاجة — كما قلنا — ملحة فى وضع المعاجم العربية على النمط الحديث الذى يحقق جميع أطماعنا، فإنى أكتفى بهذا، ولا أرى الحاجة ماسة إلى ما يقول به البعض من التفكير فى موسوعة عربية تجمـع بين دفتيها جميع المعلومات الإنسانيـة من فنية وعلمية وفقهية ورياضية وكيمائية. فلقد سبقنا غيرنا فى وضع موسوعات، دلت التجارب على أنها عاجزة عن أن تستوعب ضروب العلم والفن بصفة جامعة. ذلك لأن الموسوعة بهذا الوضع تتطلب نفقات طائلة، ووقتا طويلا من عشرات السنين، والعلوم متجددة متقدمة. وها كم — مثلا — الموسوعة الفرنسية الكبرى مضى عليها عشرات السنين، وصارت قديمـة لا ينتفع بها فى العلم و الفن. كما أن بلادا كثيرة، أكبر من بلادنا، وأضخم منها ثروة، وأوسع علما لم تفكر فى أمثال هذه الموسوعات. لم ينجح فيها على ما أظن، إلا الموسوعة البريطانية، لكثرة عدد المتعلمين والقارئين للغة الانجليزية، من بريطانيين وأمريكانيين؛ هذا غير ما تكلفته من أموال

طائلة ؛ ولهـذا كان الأولى عدم التفكير فى مثل هذا العمل ، والاكتفاء بالمعاجم التى تدل على الكلمة وعلى معناها ، بوضع مختصر مفيد ، ويوضح الفائدة دون أن نزج بأنفسنا فى عمل هائل لا يمكننا أن نقوم بأعبائه . وأرى تشجيع الموسوعات الخاصة بكل علم وفن ؛ فهى كفيلة بسد الحاجة ، مع تكرار طبعها وتصحيحها ، وفق حاجات الزمن وتقـدم العلوم . وأرجو الله أن يحقق آمالنـا فى إيجاد موسوعات فى الطب مثلا ، وأخرى فى الميكانيكا ، والكيمياء ، والكهرباء ، والفلك ؛ فهى أجدى وأنفـع من التفكير فى موسوعة عامة ، إذا انتهينا من جزئها الأخير نجد جزأها الأول قد أصبح قديمـا باليا ، وفى حاجة إلى تغيير وتبديل ، وتكاليف ، نحن أحوج إليها فى شؤون الإصلاح والعمران .

ولتدليل على صواب ما أقول ، أعرض على القارئ أن هناك الموسوعة الإسلامية ، — وقد سعى بعض شبابنا الغيورين فى ترجمتها إلى اللغة العربية — وهى ذات مجلدات كثيرة ضخمة . وهناك موسوعة "دلوز" مثلا فى شرح القانون الفرنسى ، وصل أعداد أجزائها إلى أربعـة وأربعين ، وملحقاتها إلى تسعة عشر مجلدا ، وأصبحت عتيقـة لا تفى بغرض . فإذا فكرنا فى وضع موسوعة عامة فى القوانين ، وفى التاريخ الإسلامى ، أو فى التاريخ العـام ، وفى العلوم والفنون كافة ، فهل يمكننا أن ننهض بهذا العمل المضنى الشاق ؟ ، وهو يتطلب جهودا وعلماء ، تنوء بها ماليات البلاد العربية جمعاء ، هـذا كله فضلا عن أنه لا فائدة فيه ولا غناء . والفائدة كل الفائدة أن تكون هنـاك موسوعات ، ومؤلفات خاصة لكل علم وفن ، قد يترك أمر القيام بهـا للأفراد تبعا لتقدم العلوم والفنون . أما المعاجم اللغوية الثلاثة التى سبق أن ذكرتها فهى التى يجب أن تقوم بهـا الحكومات العربية ، وأولهـا الحكومة المصرية ، فى أسرع وقت ؛ تسهيلا للمتكلمين بهـا ، وصيانة لهذه اللغة من الاندثار والفناء .

الفنون الجميلة

بالعلم يستطيع الإنسان أن يكتشف أسرار هذا الكون، ويستخدم قوى الطبيعة، بقدر ما يسمح به رقى معلوماته واتساع ذهنه . لكنّ هناك شيئا آخر له خطره فى رقى الإنسان ورفعته، وهو معرفة جمال الطبيعة، وتقدير هذا الجمال، وتأثيره فى النفس الإنسانية لتربية ذوقها . وتربية هذا الذوق للإنسان أمر لا يشك فيه أحد؛ فإن الإنسان إذا اكتمل علمه، دون أن يكون فيه ملكة الذوق، وتقدير الجمال يصبح إنسانا آليا، و إن شئت قلت : يصبح جسما بلا روح .

على أن تربية الذوق ومعرفة الجمال وتقديره، كل هذا يعود بالفائدة على العلم نفسه . فطالما كان الرق فى الذوق وفى تقدير الجمال أداة صالحة، ووسيلة فعالة فى ترقية الفنون والصنائع، وبالتالى فى ترقية العلم والابتكار . فكم رأينا أناسا برزوا فى العلم، وحرموا الذوق، فلم يكمل علمهم، ولم يؤت ثمراته التى ترجوها منهم البلاد .

لهذا كان لزاما على من وكل إليهم أمر التعليم والتهذيب، أن يعنوا إلى جانب ذلك بالفنون الجميلة، كما عنيت بها جميع البلاد الراقية، فرفعتها إلى منزلة سامية فى الحضارة، والثقافة، والوطنية .

وقد أصبحت الفنون الجميلة معروفة كما كانت معروفة منذ القدم، فمنها الموسيق والغناء، والتمثيل، والرسم، والتصوير، والنحت، وهندسة البناء، والزخارف، وغير ذلك مما هو معروف لدى الكافة . ولكل أمة خصائص فى الفن الجميل؛ فهناك أمة برّزت فى فن، أو فنون محدودة، وأمم أخرى برّزت فى فنون أخرى . ولا يتسع مجال هذا الكتاب لشرح خصائص كل أمة، فى أمر هذه الفنون الجميلة .

إنما الذى عرفت به الأمة المصرية منذ القدم أنها امتازت بفن المعمار، والنحت، وزخرفة البناء والأثاث، سواء فى أيام الفراعنة أو فى القرون التى تلتها حتى فى عصورنا الحاضرة . وكم رأينا فى كتب العرب الأقدمين ما امتازوا به فى الموسيق

والأغانى ؛ وها هى ذى الكتب القيمة بين أيدينا تشعرنا بما كانوا عليه من تقدم عجيب . فما الذى يمنعنا ، والمصرى بفطرته عامل صبور دقيق ، فيه الاستعداد الخفى الكامل ، ولا يحتاج إلا إلى تنبيه و إرشاد — أن نوقظ فيه هذه الملكات التى امتاز بها فى غابر الزمان ؟ .

ولا ننكر أن الحكومة فى أدوارها المختلفة ، و إن قامت ببعض الجهود فى هذه النواحى ، لا تزال فى أول الشوط ، و إن أعمالنا لم تنتج إلى الآن ما نرجوه من الدقة الكافية ، والكفاية الممتازة التى يجب أن يصل إليها المصرى . فإننا ما زلنا إلى وقتنا الحاضر ، مقلدين تقليدا غير كامل ؛ و إنى قوى الرجاء فى أن نصبح كما قلت مبتكرين مستقلين فى فننا ؛ يُؤخذ عنا ، كما نأخذ نحن الآن عن الغير . لا ننكر أننا سعينا فى إنشاء مدارس ومعاهد لبعض الفنون ، كما أنشأنا معارض ، ولكن والأسف ملء نفوسنا لا تزال أعمال الفن فينا أعمالا أولية ، تدعو إلى اهتمام الشعب ، وعناية الحكومة .

فمثلا هل يمكننا أن نقول : إن فينا الآن موسيقى وطنية راقية ، أو غناء راقيا ، يليق بأمة راقية ، و يصور العواطف تصويرا دقيقا حساسا ، يؤثر فى النفوس تأثيرا عميقا ؟ أم هى أغان أكثرها مبتذل ، لا يرقى النفس ولا العاطفة ، ولا يدفع إلى الهمة والاقدام ، وسمو الإحساس الوطنى ، أغان للتسلية والعبث والمجون .

وما يقال عن الموسيقى والغناء يقال عن التمثيل وعن الزخرفة والتصوير ، فتلك أمور أولية فى بلادنا . ولبعض مواطنينا العذر إذا آثروا الفنون الغربية على ما ظهر من فنون مصرية هزيلة . ونرجو الله أن يهيىء لنا من يرقى بهذه الفنون الجميلة ، و ينهض بها إلى المستوى اللائق .

لا نرى فى بلادنا طرازا وطنيا ثابتا للأبنية وأثاثها يمكن أن يجذب إليه النفوس . وتفخر به البلاد ، بل نرى أطرزة مختلفة ، هى خليط تخليط ملابسنا . لا نعرف لنا كيانا وشخصية ، أو طابعا وطنيا نستقر عليه ، ونأخذ أنفسنا به .

وأذكر بهذه المناسبة أنى تشرفت حين كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ بمقابلة المغفور له الملك " فؤاد الأول "، وعرضت عليه ما فى البلاد من فوضى فى المعمار، وفى الأبنيـة وأطرزتها ، وشرحت له ما نخشاه من مغبّـة انتشار ذلك الطراز الذى يسمونه بالطراز الحديث، وهو لايدل على شىء من الفن، ولا على شىء من الروعة، بل هو يفسد الذوق ، و يضيع على البـلاد طابعها العربى الذى تمتـاز به، و يفقد مصر مكانتها الشرقية، كزعيمة للامم العربية. واقترحت أن يتفضل جلالته بتشجيع إحياء طراز عربى بسيط، يكون فى متناول الأغنياء، ومتوسطى الحال وفقرائهم، وأن تعمل مسابقة حتى نصل إلى طراز خاص فى أبنيتنا، وفى أثاث منازلنا، يتفق وحاجة البلاد، وأن نسمى هـذا الطراز " طراز فؤاد الأول "، على نحو ما نرى فى البلاد الغربية من طراز لويس الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، وطراز النهضة، وطراز الإمبراطورية ، وغير ذلك فقبل رحمـه الله الفكرة وحبذها ، وقال : لكن الطراز المطلوب يجب أن يتفق مع ذوق الشعب، وأن يستسيغه و يقبله، لا أن يلزم به إلزاما . فأجبته : إن هذا هو الوضع السليم، ولذلك وجب أن تعمل مسابقة عالمية، وأن تستمر هـذه المسابقة الى أن تختار الأمة من بين المشاريع المختلفة طرازا عربيا يتفق وذوقها . وفعلا قمت بإعلان مسابقة دولية، نشرت بلغات متعددة، و بمكافآت مالية ضخمة ، وحدّد موعد افتتاح هذا المعرض العالمى فى القاهرة ، فى مدى سنة . أى فى شهر إبريل سـنة ١٩٣٧ ، وقدّم رجال الفن فى مصر وأوربا وأمريكا نماذج استعدادا لهذا المعرض . ولكن المنية عاجلت المغفور له " الملك فؤاد الأول " ، وحال تغيير الحكومات دون تنفيذ هذا المشروع .

إننـا فى أشـدّ الحاجة إلى أن نبرز وجودنا فى الناحية الفنيـة ، وأن نسعى فى استقلال هـذا الوجود ورقيه ، حتى يكون لنا على ممرّ الزمان طابع شرقى خاص، تكون به مصر جديرة بزعامة الأمم الشرقيـة والإسلامية . فمـا الذى يمنعنا مثلا من إيجاد طراز عربى سهل النفقات والتكاليف، يتفق ومزاجنا، ومناخ بلادنا؟ .

وما الذى يمنع بعد ذلك من تعميمه فى جهات القطر ، أو على الأقل فى مدنه الكبيرة ؟

وما الذى يحول دون أن تكون شوارع كثيرة فى القاهرة مثلا من هذا الطراز العربى ؟! كذلك لا يوجد مانع من تعميم الطراز الفرعونى فى بعض الأحياء، التى تتسم بطابع فرعونى ، كشارع الأهرام .

إننا تركنا الأمور فى بلادنا فوضى . فكم من مساحات من الأرض حول القاهرة ستبنى، ولم نعن بأمر تخطيطها ؛ كما تركنا رمل الأسكندرية من قبل حتى قامت فيه الأبنية ، بطرقات ملتوية ، وكادت تشبه طرقات المقابر ، ولم نعن بأن ننشئ فيها ميادين أو متنزهات .

والأنكى من ذلك كله أننا تركنا الفوضى تنخر سوسها فى أهم ميادين القاهرة والإسكندرية وشوارعها . فنرى المنازل بعضها مرتفع ، و بعضها منخفض ؛ بل نرى المنشآت الحديثة الضخمة لا يتفق ارتفاع طبقاتها مع ارتفاع طبقات البناء المجاور لها . ونرى الشرفات أيضا ليست على خط واحد فى بيتين متجاورين ، حتى أصبحت هذه المبانى فى مجموعها تجرح النظر . وتؤذى الذوق السليم .

ولكى أدلك على أن للبيئة أثرا فى تكوين الذوق أذكر بهذه المناسبة أن المرحوم " عدلى يكن باشا " ، قد عرفنى فى لندن بشخص من كبار صناع الجواهر وتجارها فى باريس ، كان يقيم خارج أوربا ، وأخوه يقيم فى باريس ، حدثنى هذا التاجر أنه يأتى من مقامه رغم بعد الشقة كل سنة ليقيم فى باريس مسقط رأسه ثلاثة أشهر فى السنة ، وأنه يوالى هذه الزيارات الباريسية خيفة أن يفقد ذوقه الباريسى . فهناك الجو ، وهناك الصناعة ، وهناك الذوق ، وهناك الشوارع والمنتديات ، وهناك دور التمثيل والفن ، وهناك الحدائق والمتنزهات ، وهناك ألوان من الفن مجتمعة . هذه البيئة المنظمة تكوّن فى نفسه قوة فنية ، تساعده فى إتقان صناعته ورقى فنه . ولقد أصاب هذا التاجر

كبد الحقيقة . فالذوق فى الشخص أثر أو نتيجة لمؤثرات مختلفة فى البيئة التى تحيط به . فإذا كانت هذه البيئة مباءة للفن الجميل كانت حافزا قويا لدقة الحس ، ورقة العاطفة ، وتهذيب النفس .

أنواع الفنون متنوعة ، وكلها متضافرة على دقة الإنسان وتهذيب ذوقه . فهل تتفق معى على أن تنظيم هذه الفنون من رسم ، وتصوير ، ونحت ، وبناء ، وأثاث ، ولباس ، وشعر ، وتمثيل ، وغناء ، كل أولئك يوحى إلى النفس أن تكون مرهفة الحس ، بالغة الشعور . إنى من الذين يقولون : إن لكل شىء فى هذا الوجود فنا ، فكما أن للصناعات فنونها ، وللتمثيل والغناء فنونه ، كذلك للخطابة فنّ وللكلام فنّ ، وللتعبير عما يدور بخاطرك فنّ ، ولإعداد الطعام فنّ ، ولطريقة الأكل والشرب فنّ ، وللمحاورات والمناقشات فنّ ، لا يصح أن يغفل الرجل الشرقى شيئا من هذا كله . فيجب أن نقوّم أنفسنا ، تقويما تشجعه حكوماتنا ، ويجعلنا نفخر بحق بأننا أحيينا سالف نبوغنا ، وأضفنا إليه نبوغا يتفق مع تدرج الإنسان فى مراقى الحياة ، ومسايرته للزمن والتقدّم والعمران .

الباب الخامس

حالتنا الاجتماعيـــة

مستوى المعيشة — الحفاء والتسول والتشرد — الأمراض — مياه الشرب — انتشار الأمية — اضطراب التشريع — الزواج — الطلاق — الأزياء — الأوسمة والألقاب — البـــدع — الأغانى والموسيقى — فوضى الاحسان .

الباب الخامس

حالتنا الاجتماعية

الحالة الاجتماعية لكل أمة نتيجة لأسباب قديمة متعاقبة وظروف متنوعة، أوصلتها إلى ماهى عليه . وهى فى الغالب نتيجة لأسباب دينية، وسياسية، وتعليمية واقتصادية، تلك الأسباب مجتمعة تكوّن ما عليه الأمة من بيئة اجتماعية . وقد تكون الأسباب مستقيمة ظاهرة رشيدة، فتكون الأمة على هذا الوضع . وقد تكون الأسباب خبيثة ذميمة، تهبط بالأمة إلى مستوى الانحطاط والانحلال .

كانت أمتنا المصرية من قديم الزمان محل أطماع الفاتحين والمغيرين بما حباها الله من مميزات، قل أن توجد فى غيرها من الأقطار، سواء أكانت تلك المميزات فى خصوبة أرضها، أم فى اعتدال مناخها، أم توسطها بين قارات العالم القديم . ومما يؤلم النفس أن هذه الأمة وقد أثبت لها التاريخ استعدادا فى الرقى، ونزوعا إلى الرفعة والمجد، كانت من أتعس الأمم حظا بسبب هذه المميزات التى يندر أن تكون فى قطر من الأقطار الأخرى، فتوالت عليها الغارات القاسية، والمظالم الأجنبية، وامتصت خيراتها، وهيض جناحها، بما لا يدع مجالا للشك فى أن المظالم التى وقعت على هذه الأمة فى أجيال متعددة كانت تكفى لإخماد أنفاس أية أمة على وجه الأرض فتزول من الوجود .

قام فى مصر فى القرون الماضية حكام طغاة، لم يخشوا الله ولم يرعوا الذمة، فخربوها، ووقفوا حجر عثرة فى سبيل رقيها ويقظتها، إلى أن تلقفها "محمد على الكبير" فسعى فى رفع شأنها، ونهض بمشروعات كثيرة متنوعة فى التعليم والجندية والعمران . وبعد وفاته تعثرت مصر فى خطواتها، سواء بعمل ولاة أمورها أو بمطامع الأجانب

فيها، إلى أن أتى إسماعيل باشا وأراد أن يجعلها جزءا من أوربا بما قام به من إصلاحات عمرانية، وانتهى الأمر باحتلال الانجليز مصر .

وكان عدد سكان البلاد وقت أن تسلمها "محمد على باشا" تافها مزريا، لايتفق مع ما كانت عليه البلاد من خصوبة وقدرة ؛ فلم يكن سكانها يتجاوزون مليونين ونصف مليون من النفوس . وكان من طبيعة احتلال الانجليز بلادنا أن اتجهت جهودهم إلى عملين أساسيين :

(أولهما) أن يكون التعليم خاصا بإخراج موظفين لا متعلمين بالمعنى الصحيح .

(وثانيهما) العناية بأمر الإنتاج الزراعى من شق الترع ، وضبط النيل بالخزانات والقناطر، وتحسين الرى، وغير ذلك مما يؤدى إلى استغلال خصوبة الأرض، والإكثار من منتجاتها . ولم تعن الدولة المحتلة بالسعى فى أن يكون الفكر المصرى منتجا إنتاج الأمم التى تسعى لأن تحكم نفسها بنفسها . وهو أمر طبيعى تقتضيه طبائع الأمم الغالبة مع الأمم المغلوبة ، سواء أكان ذلك فى شكل استعمار ، أم احتلال ، أم حماية أم انتداب ؛ فإن هذه الألوان المختلفة من السيطرة الأجنبية لا يمكن أن تؤدى بطبيعتها إلى تأييد الأمم المغلوبة لكى تتبوأ المقعد اللائق بها . فكان هناك نزاع فى المطامع : الأمة لها مثلها العليا، والمحتلون لهم غايتهم التى يرمون إليها. ونحن لا ننكر أنه كان من آثار هذا النظام كثرة الإنتاج، وضبط النيل والارتفاع بمياهه ، وضبط الأمن العام . وأن ذلك كله أنتج نسلا متزايدا ، فوثبت الأمة من أقل من سبعة ملايين من الأنفس فى سنة ١٨٨٢ إلى ما نراه الآن مما يربى على سبعة عشر مليونا. وثبت الأمة فى الكم لا فى الكيف، إذ لم نر فى أيام الاحتلال الطويلة نبوغا فذا، وتربية صحيحة، وعمرانا سليما .

أردنا فى فترات الاحتلال، وفى الأيام التى تلته إلى الآن،أن ننظم شؤوننا،فكان التنظيم أعرج سقيما ، لم يصل بنا إلى ما نصبو إليه من رفعة ومجد . ومن الضرورى

لرفع شأن هـذه الأمة أن توضـع للإصلاح برامج محـددة ، تقوم بتنفيذها بنشاط وإخلاص أيد وطنيـة حازمة حكيمة، مهما تنوعت الحكومات، حتى يمكننا — وهذا الشعب طيب الأرومة — أن نرتفع إلى ما يليق باستعدادنا، وما نرنو إلى تحقيقه من غايات وآمال .

لا ننكر رغم المساعى المتوالية التى عملت فى الأوقات الأخيرة أننا لازلنا فى فوضى أدت إلى ما نشكو منه من ضعف فى الجسم ، وضعف فى العقل، وضعف فى الخلق . ولا أبالغ إذا قلت: إننا على ضعف شديد فى عقائدنا الدينية، رغم تلك المظاهر التى تجلى أمام أعيننا . ولا ذنب للأمة فى هذا كله، بل هو ذنب ما رزحنا تحت أثقاله حقبة من الزمن . ذنب المظالم والجهالات وقد أخمدت نفوسنا، وحبست عقولنا، وخلقت فينا صنوفا من الضعف والفقر والجهل .

ولولا أن لنا فى هذه الأمة آمالا كبارا لاكتفينا بأن نعيش عيشة الأنعام، عيشة الأذلاء، الذين يقنعون فى حياتهم بملء بطونهم، وإشباع شهواتهم .

إن للأمة المصرية هذا الاستعداد الكريم؛ فلم لا يكون منا فريق يسمو بجسمه وعقلـه وخلقه؟ ولم لا يكون منا فريق يهب جهـوده ومواهبه لرفع هـذا الشعب وتنظيمه؟ ولم لا يكون منا فريق يعيش بين مواطنيه شهيد الواجب والنظام والعلم والصدق، فى سبيل هذا الشعب الكريم ؟ .

ولكى ندرك ما نحن عليه فى حالتنا الاجتماعية يجب أن نتعرف الأسباب الحقيقية التى أدت بنا إلى ما نحن فيه مما يثير الهم والحزن .



إن أهم المظاهر فى حالة الأمة الاجتماعية هى ما عليـه من علم أو جهل ، من فقر أو غنى، من صحة أو مرض . فهذه المظاهر وغيرها كالحفاء والتسول والتشرد والإجرام ، يرجع أكبر الأسـباب فى وجودها ، إلى الحالة الاقتصادية فوجب على

القائم ببحث الحالة الاجتماعية فى بلد ما ومعالجة هذه الأمراض ، أن يتعرف مدى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الحالة الاقتصادية ، وهذه الحالة الاجتماعية .

وهناك حالات اجتماعية لا تمت إلى انحطاط الحالة الاقتصادية بسبب ، بل قد يكون رفع مستوى الحالة الاقتصادية من الأسباب التى تؤدى إلى أمراض اجتماعية ، كالتواكل والجبن ، والترف ، والنعومة ، والعبث والمجون ، كل هذه أيضا أمراض خلقية لها علاجها الخاص . ولهذا كان من أهم ما يجب أن تقوم به الحكومة إصلاح الحالة الاجتماعية فى البلد .

ومما رأيت يتضح لك أن أمور الشؤون الاجتماعيـة متغلغلة فى اختصاصات وزارات كثيرة . فكان من الحكمة والواجب أن تتضافر هـذه الوزارات التى لهـا اتصال بالشؤون الاجتماعية فى بحث هذه الأمراض الاجتماعية ، ووجب لذلك أن تزود وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة قوية ، وفنيين أخصائيين ممن تخرجوا فى كليات ، أومدارس عالية ، ثم تخصصوا فى علم الاجتماع ، وفن التربية وعلم النفس ، حتى يرجى لمثل هذه الوزارة فلاح .

أما إذا أردنا أن نقلد الأمم الراقية بأن نوجد شيئا اسمه وزارة الشؤون الاجتماعية ، هزيلة فى ميزانيتها ، هزيلة فى قدرة موظفيها وعدم تخصصهم ، وأن نكدس فى هذه الوزارة موظفين ، لايعلمون شيئا من أمور التربية والاجتماع وعلم النفس ، وأن نجعل هـذه الوزارة مبـاءة للمحظوظين والمحاسيب وناقصى الكفاية ، فأولى ألا تكون لنا وزارة ، وألا نحمل الأمة أموالا هى فى غنى عن تحمل أثقالها .

قلت : إن على الحكومة بوجه عام ، ووزارة الشؤون الاجتماعية بوجه خاص تبعة خطيرة فى اتقـاء الأمراض الاجتماعية ، حسية كانت أو معنوية . فلنبحث الآن فى بعض هذه الأمراض ، وكيف نعمل على علاجها بحكمة وسداد .

١ — مستوى المعيشة :

إن من أهم ما يوجه النظر فى مصر، ويؤثر فى حالتها الاجتماعية — حالتها الاقتصادية . فحالتنا الاقتصادية معقدة، أوجدت لنا مشكلات جمة . ففيها مشكلة الجهل والأمية، وفيها مشكلة الفقر، ومشكلة المرض، ومشكلة التسول، ومشكلة الحفاء . كل هذه وغيرها حالات اجتماعية، العامل المؤثر فيها مستوى المعيشة فى البلاد . ولا نبالغ إذا قلنا : إن لحالة البلاد الاقتصادية أثرا كبيرا فى أسباب الإجرام . ونرى فى مصر شيئا آخر عجيبا، نرى بين شبابنا المتعلمين كثيرين من المتعطلين، ولما تصل نسبة المتعلمين منهم إلى أكثر من ٢٠٪ من سكان القطر، فكيف تكون حالنا إذا نمت هذه النسبة وارتفعت؟ وكيف تكون الحال إذا وصلنا إلى نشر التعليم كما يفعل غيرنا من الشعوب الأخرى ؟ !

وهل من المصلحة أن نفتح أبواب العلم للشباب، ينهلون من مناهله، ويغترفون من فيضه، وفى هذا نشر لنور العلم والعرفان، كما يقوم غيرنا فى هذا الشأن بخطا واسعة؛ أم أن من المصلحة أن نسير فى أمر التعليم سيرا وئيدا، حتى لا نثقل كاهل الأمة بالبذل وهى عاجزة عنه، وحتى لا يزيد عدد المتعطلين، وعدد الغاضبين، بل عدد البائسين ؟ .

ومما يزيد آلامنا أننا أمة كثيرة العدد، كثيرة النسل . فقد كان عدد السكان فى سنة ١٨٠٠ (٢٤٦٠٢٠٠)، ثم وثبوا فى أقل من قرن ونصف قرن إلى أكثر من سبعة عشر مليونا — كما رأيت فى الباب الأول من الكتاب — رغم كثرة الوفيات التى سنذكرها فيما بعد . تلك وثبة نخشى أن تؤدى فى القريب العاجل إلى كارثة إن لم نتداركها بحكمة وسداد .

ويرى بعض رجال العلم أن بلدا هذا شأنه لا تزيد مساحة أراضيه الزراعية والقابلة للزراعة على ٨٣٦٢٠٢١ فدانا — كما فصلنا فى هذا الكتاب — لا يمكن

ان يغـذى غذاء صحيحا أكثر من اثنى عشر مليونا من الأنفس ، واقترحوا علاجا لما نحن فيه من أزمة زيادة السكان تحديد النسل بسنّ تشريعات ، تدعو إلى عدم تيسير الزواج ، و إلى الإقلال من المواليد .

ونكر أن هـذه فكرة خاطئة الخطأ كله ؛ فإنها لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا ، ولا تتفق مع الحرية الشخصية ، وكرامة الإنسان ، ولا نرضى بها كأمة تريد أن تتبوأ مقعد صـدق بين الأمم ، ولا حيـاة لأمة لم تتخذ للحياة عدّتها ، وأقوى عدّة للحيـاة نسل سليم ، وجيش قوى عديد .

إن الأمم الحية تسـعى إلى زيادة النسل ، حتى يكثر جيشها ، وتتسع رقعتها ، ويقوى سـلطانها . و إذا كان بعضها قد فكر فى الإقـلال من عدد السـكان بتعقيم المرضى ، والمعتوهين ، و بعض معتادى الإجرام ، فذلك ليكون النسل سليما معافى ، من الوجهة الجسمية ، ومن الوجهة الخلقية . ولقـد أوجدت هـذه الأمم نظما تقضى باتخاذ إجراءات من شأنها تعقيم المصابين بهذه الأمراض بعد فحص دقيق ، وتحقيق نزيه ، وأن يكون الأمر فى التعقيم موكولا إلى أحكام محاكم خاصـة . وإنى من الذين قـد يحبذون هـذه الطريقة ، و يودون لو أمكن أن نطهر بلادنا من نسـل مريض بأمراض جسمانية ، تأتى إلى الولد من أبيـه أو أمه ، أو أمراض عقلية ، يتوارثها الأبنـاء عن الآباء ، أو بأمراض خلقية ، تأتى من أولـئك الذين تعوّدوا أنواعا خطـيرة من الإجرام وصاروا شرا على الهيئـة الاجتماعية . إنى قـد أرضى بهذه الطريقة ، وأود لو أمكن تطهير بلادنا من هذه العناصر التى تلوّث النسل ، فإن العناصر الخبيثة عالة على الهيئـة الاجتماعية ، وكلها ضرر لا خير فيـه . ولكن يجب أن يكون ذلك بأنظمة عادلة دقيقة ، ثم يجب أن نصون نسلنا برعاية الأطفال الذين يموت منهـم كل عام عدد عظيم ، وشـفاء المرضى الذين تمتـلىء بهم المستشفيات ودور الأطباء .

لسنا نحبذ كثرة السكان للكثرة العددية، وإنما ننادى بضرورة الإكثار من العناصر الطيبة السليمة، التى تفيد البلاد وتستفيد، أما ترك الأمر على عواهنه، وفتح المجال لتناسل المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم، والمعتوهين الذين يكونون وذراريهم وصمة على البلاد، ومعتادى الإجرام الخطرين على الأمن وعلى الخلق، فإن هذا يجب ألا يكون، إذ ليس من وجوده، إلا الخطر الدائم .

قلنا : إن سكاننا فى ازدياد، وإن ثروتنا فى انحطاط، ومستوى المعيشة فى البلاد ضئيل هزيل ، وإن الواجب الوطنى يقضى بالإكثار من المواطنين الأصحاء ، فما سبب تلك الأزمة التى نراها فى حالتنا الاجتماعية ؟ .

إنى أعتقد أن أهم سبب فى أزمتنا الحاضرة كما قلنا ضيق مجالنا الحيوى . فاننا ما زلنا نكاد نعيش كما كان يعيش آباؤنا فى القرون الوسطى على الزراعة وحدها، مع أننا لم نصل فيها إلى الدرجة التى وصل إليها غيرنا، ولم نوجه جهدنا إلى تطور هذا العالم فى إنماء الثروة ، فما زلنا نؤمن بما نادى به "الفيزيوقراطيون" فى القرن الثامن عشر بمبدأ كان منتشرا فى ذلك الوقت ، وهو أن الزراعة مصدر الثروة. لكن الأمر فى أواخر القرن الثامن عشر، وفى القرن التاسع عشر، قد قلب الأوضاع بازدهار الصناعة والتجارة، وتنوع الأعمال الحرة، فغيّر من مظاهر العيش وبدّل، فتطوّرت الحياة الاجتماعية تبعا لتطوّر الحياة الاقتصادية، وأصبحت الأمم الفقيرة غنية بفضل تجارتها وصناعتها ، وأصبحنا نرى الأمم الزراعية المحضة أفقر الأمم جمعاء، وأضعفها فى ميدان التنافس العالمى، والدفاع عن نفسها .

إن هذا التنافس العالمى حدا بالأمم الزراعية إلى أن تولى الصناعة والتجارة عناية خاصة . فلم لا نجارى نحن هذه الأمم فيما أخذت به، ونعطى الصناعة والتجارة قسطها من العناية التى نعطيها الزراعة؟ وإنا لنحمد الله أن كانت الحرب الماضية درسا قاسيا لنا، فأخذنا فى إحياء بعض الصناعات والتجارات الوطنية، وكانت الحرب الحالية نذيرا اضطرنا إلى أن نفكر فى صناعات وطنية، يمكننا بها أن نعيش بعض العيش

إذا سدت أمامنا السبل الخارجية . ونرجو أن تتيح لنا هذه النذر الوسائل الكفيله بانتشار الصناعة والتجارة عندنا ، على النحو الذى قامت به الأمم الفتية الناهضة ، والذى ذكرنا طرفا منه فى هذا الكتاب .

٢ — الحفاء — التسول — التشرد :

من السهل على زائر أى بلد أن يحكم حكما صحيحا على مستواه الاجتماعى ، دون حاجة إلى فحص دقيق ؛ فإن ظواهر الحال قد تشعره بما عليه أمة من رفعة أو انحطاط . وقد يكون فى الغالب من مظاهر انحطاط الأمم كثرة المتشردين ، وكثرة المتسولين ، وكثرة الحفاة ، بقطع النظر عما إذا كان أفراد الأمة كلهم فقراء ، وأن بها بعض الأثرياء الذين لا يقاسمون الشعب متاعبه وآلامه . وفى كل أمة يوجد أثرياء قل عددهم أو كثر ، لكنهم أمام السواد الأعظم من الشعب لا يكونون شيئا مذكورا . فالعبرة فى فقر الشعب وانحطاطه بفقر السواد الأعظم وانحطاطه .

هناك عوارض انحطاط فى الأمم ، وهى أمراض اجتماعية منها : الحفاء ، والتسول ، والتشرد . وتجنح الحكومات إلى منع هذه الظواهر الفاضحة خيفة أن يحكم عليها زائروها حكما قاسيا ، وخيفة ما ينجم عنها من أمراض اجتماعية ، وصحية ، وخلقية ؛ فالحفاء مثلا قد يكون سببا فى أمراض صحية ، كما يكون التشرد والتسول سببا فى أمراض خلقية ، كالنشل ، والسرقة ، وارتكاب جرائم أخرى .

إن هذه الأمراض نتيجة حتمية لمرض واحد هو ضعف الحالة الاقتصادية فى البلاد . فضعف الحالة الاقتصادية يدفع الفقراء والمعوزين الى التسول لكسب عيشهم ، كما يدفع غيرهم إلى التشرد ، ويدفع الكثيرين من الشعب إلى الحفاء . ولا يمكن لقانون أن يمنع هذه الأدواء إلا إذا منعت أسبابها ،

والحكومة قادرة على أن تطارد الحفاة والمتسولين والمتشردين ، إن أرادت . ولكن كيف يمكنها أن تطارد المتشردين والمتسولين مثلا إذا كانوا عاجزين فعلا عن

الحصول على قوتهم اليومى إلا إذا أدخلتهم فى ملاجئ! كما لا يمكنها أن تقاوم الحفاء بشكل جدى إلا إذا أعطت هؤلاء الحفاة — وهم الجمهرة الغالبة فى البلد — أحذية، قد يبيعونها عقب نيلها!، مع العلم بأن كثيرا من الفلاحين لهم أحذية لا يلبسونها إلا حين دخولهم مدينة من المدن، أو مقابلة أحد الحكام، ويمشون فى بلادهم وعلى الجسور والطرق العامة حفاة، لا يريدون استهلاك أحذيتهم، ولا يدرون ما يجره عليهم هذا الحفاء من أمراض.

فالوسيلة الناجعة هى السعى فى رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب ماديا وأدبيا، بوسائل فعالة؛ ورفع المستوى المادى يكون بإنماء ثروة البلاد، وإيجاد الأعمال الحرة النافعة الواسعة التى يمكنها أن تستوعب الناس جميعا فى المدن والقرى، ورفع المستوى الأدبى يكون بتعليم الشعب أن له كرامة يجب أن يحتفظ بها، تدفعه إلى أن يرتفع بنفسه عن التسول أو التشرد أو الحفاء، وأن يفهم ما فى ذلك كله من أسباب الضعة والأمراض. فالفقر والجهل إذن هما من أهم أسباب هذه الأمراض، وخير علاج لها نشر العلم، ورفع المستوى الاقتصادى.

نعم إن فريقا من المتسولين يتخذون التسول صناعة رابحة. ولا وسيلة للخلاص من هؤلاء والضرب على أيديهم، إلا صرامة القانون، ويقظة الشرطة. ولكن ثمة فريقا آخر أقعده المرض، وأضعفته الشيخوخة. وخير علاج لهؤلاء أن تحتضنهم الملاجئ التى تقوم الحكومة بإعدادها وإنشائها. وثمة أيضا فريق نكبه الزمن بألوان من البؤس والشقاء، فلم يجد له عملا يقتات منه. ولا يُجدى مع هذا النوع صرامة القانون، وقسوة العقاب، فالواجب أن نرفع مستوى عيشهم، وأن نفتح لهم مجال العمل، حتى يعيشوا عيش الكفاف، فى راحة وهدوء واطمئنان.

ووسائل رفع مستوى المعيشة قد عرفتها الأمم التى أرادت أن تعيش عيشة راضية فى ظل العزة، والأخلاق الكريمة، وسارت فى هذا المضمار فوصلت إلى المستوى اللائق بالأمم القوية العزيزة. وقد بسطنا أهم هذه الوسائل فى هذا الكتاب.

٣ — الأمراض :

فى مصر أمراض جسيمة، يجب علينا أن نسعى فى الخلاص منها . ومن هذه الأمراض البلهارسيا ، وقد بلغت نسبة المصابين بها نحو ٨٠٪ من مجموع سكان القطر، بل بلغت فى بعض مناطق الوجه البحرى نحو ٩٥٪ ، ورفض قبول عدد كبير من المقترعين للخدمة العسكرية، لعدم صلاحيتهم بسبب إصابة عدد هائل منهم بمرض البلهارسيا .

ولا يخفى أن البلهارسيا مرض طفيلى انتشر فى كثير من بقاع العالم، على أنواع مختلفة؛ فهو فى إفريقية، وفى اليابان، والصين، والفيليبين ، وأمريكا الجنوبية، وهو أيضا فى العراق، وفلسطين، واليمن .

ولهذا الداء خطره، فهو يفتك بالمثانة والكبد، والكلى ، والأمعاء، وله أدوار : أولها : فقس الديدان داخل جسم المصاب . وثانيها : خروج البويضات من بول المصاب وبرازه فى الترع والمراوى . وثالثها : خروج الأجنة من هذه البويضات تسبح فى الماء، وتبحث عن قواقع معينة تسكن اليها . ورابعها : أن تتحول الأجنة إلى مذنبات تخرج من القواقع، وتسبح فى الماء لتدخل جسم الإنسان من طريق الجلد .

وللوقاية من هذا الداء يجب اتقاء العدوى . ولن يكون ذلك إلا بوقاية مجارى المياه من التلوث، وقتل جنين البلهارسيا، وإبادة القواقع التى يمكن أن يأوى اليها الجنين . وقد قامت الحكومة بتجارب فى كفاح هذا الداء فى مديرية الفيوم، وإقليم كوم أمبو، وعملت تجارب كثيرة فى إبادة هذه القواقع بالمواد السامة، أهمها كبريتات النحاس، أو تطهير مجارى المياه، أو بالعملين معا .

هذا كله حسن ، ولكنه غير كاف ولا مجد ، فسنت الحكومة مشروعات قوانين، تقضى بمنع السكان من تلويث الترع ومجارى المياه، وتقضى أيضا بمنع تلوث مياه الشرب فى القرى والمدن، وبتطهير المجارى العامة فى المساجد . ولا يخفى أنه

مهما عملت الحكومة من احتياطات فى التشريع ، وفى الوعظ والإرشاد فلا يرجى من هذه الأعمال خير مادام الأهلون لا يؤمنون بقواعد الصحة ، وهم متواكلون ، يأنفون أن يخضعوا لقواعد العلم ، وأسباب العدوى .

تقوم الحكومات بجهود طيبة ، وتبذل نفقات هائلة ، فى تطهير الترع والمراوى . ولكن ذلك لا يغنى كل الغناء إذا لم يكن للأمة من نفسها رادع ، يحدوها إلى الامتناع من تلويث هذه المياه بالتبوّل ، أو بالتبرز ، أو غسل الملابس ، ولا يكون ذلك إلا بوساطة وزارة الشؤون الاجتماعية ، متكاتفة مع سائر الوزارات ، و بإنشاء مراكز اجتماعية تسعى فى محو الأمية ، وفى تعليم أولئك الجهلاء بعض قواعد الصحة ، التى بها يمكنهم أن يعرفوا ما هى الأمراض ، وطريق الإصابة بها حتى يتقوها .

ولهذا إذا أردت أن نتق المرض اتقاء صحيحا ، فلن يكون ذلك إلا بتفهيم الشعب من طريق تثقيفه وتفهيمه ، فإن هذا يوفر عليك كثيرا من العناء والنفقات الأخرى . ولهذا كان إصلاح القرية ، ونشر المدارس الليلية الأولية لكبار السنّ ومتوسطيهم — رجالا ونساء — أمرا ضروريا لا معدى عنه . وقد قلت فى بعض أجزاء هذا الكتاب إن للمراكز الاجتماعية أهمية كبيرة فى القرى ، وإن لتكوينها الإدارى أهمية كبيرة أيضا ، وإن لإشراك الأهالى فى مجالس قروية مع الإخصائيين من رجال الحكومة فى النهوض بأمر هذه القرى أهمية كبيرة من الوجهة الصحية ، ومن الوجهات الاجتماعية الأخرى ، كالأمن ، والتعاون والتآخى ، والإرشادات الزراعية ، والأخلاقية ، وغيرها .

والعقبة الكؤود التى تعرقل نموّنا الاجتماعى ، ورقينا العمرانى والصحى ، ما نراه من الحلول الارتجالية ، ومن تنافس الوزارات ، كلٌّ يسعى فى الاعتداء على اختصاص الآخرين ، بدل أن نتضام القوى ، ونتعاون الجهود فى تحقيق الغاية المنشودة من هذا العمل الحيوى ، الذى هو العمود الفقرى للأمة المصرية . ففى هذا المركز

الاجتماعى عمل تعليمى، وعمل صحى، وعمل زراعى، وعمل أخلاق، وعمل للأمن العام . فهل أصبحنا عاجزين عن أن نركز قوى متعـددة متضافرة لعمل واحد، تتجه وجهة واحدة، وتشرف عليها رقابة واحدة؟ .

نحن لا نحتاج فى هذا المركز إلا إلى بناء بسيط، يتعاون الأهلون والحكومة على إيجاده، ورقابة إدارية حكومية مع مجلس قروى، وإشراف مباشر من طبيب وطبيبة، وفنى اجتماعى، يكون من رجال الزراعة أو من غيرها .

ولا شك أن هـذه المراكز تكون خطوة طيبة فى دعوة الناس إلى العناية بمياه الشرب، وتطهير ملابسهم، وإرشادهم الى تنظيف مساكنهم؛ وبهـذا نصون صحتهم، ونرقى بمستوى المعيشة، وننهض بوسائل العمران. فماذا يمنع إذن من النهوض بهذا العمل الجليل؟ وماذا يمنع من أن نضع برنامجا عمليا قويما تشرف عليه وزارة خاصة الإشراف العملى، وتتضافر على تحقيقه الوزارات المختلفة؟ .

واذا تكلمت عن البلهارسيا فإنى قد اتخذتها مثالا من أمثلة عديدة. فهناك فى البلد أمراض الرمد الحبيبى والصديدى . وقد وصل عدد المصابين به فى القطر المصرى إلى أكثر من ٩٢٪ من السكان، وظهر فى إحصاء سنة ١٩٣٩ أن نسبة ما يحدثه الرمد الصديدى الحاد من أسباب العمى فى الحالات التى كشف عليها فى وحدات الرمد ٨١٪، فقد كانت مجموع أسباب العمى فى إحصاء سـنة ١٩٣٩ بوحدات الرمد ٧٤١٦٦، كان المصابون منهم بالرمد الصديدى الحاد ومضاعفاته ٦٠٦٣٣، معظمهم من عامة الشعب وفقرائه. وأسباب هذا المرض كما لا يخفى قذارة الأطفال والرجال، والنساء، وكثرة الذباب مع شـدة الحر، وعدم العناية بالنظافة الواجبـة فى أعين المصابين .

ولقد عملت مؤتمرات دولية رمدية، وبذلت الحكومة أموالا كثيرة فى علاج المصابين . ولكن ماذا ينفع هذا كله إذا لم يوجد فى الشعب دافـع من ذاته يحمله وهو فى قريته وحقـله على النظافة بمـاء نظيف، وعلى طرد الذباب عن عينـه،

ذلك الذباب الذى ينقل العدوى بهـذا المرض الشنيع ، حتى أصبحت بلادنا ولها قصب السـبق فى ارتفاع نسـبة العميان والمصابين بالرمد الحبيبى والصديدى ؟ ! نعم . لا تجـدى تلك الجهود التى تشكر عليهـا الحكومات المختلفة ، والتى لا ننكرها إذا لم نتدارك أسـباب المرض فى بيئته بتعليم الاهلين طرق المناعة والوقاية . ألم تر ما يحزنك إذا مررت بالقرى ؟ ! تجد الأطفال وعيونهم قذرة يسيل منها القذى أحيانا ، والصديد أحيانا ، ويتراكم الذباب على هذه الجوهرة الثمينة ، يغدو و يروح ، محملا بالميكروبات والأمراض الفتاكة ، وآباؤهم وأمهاتهم لاهون ، لا يدركون مغبة هذا الإهمال الشائن ؛ لأنهم لا يعلمون من أمر الصحة شيئا ، ولا يمكن أن تصل إليهم احتياطات الطب والأطباء ، بل ربما يطمئنون إلى هذه الحال الذميمة ، خوف ماتجرى على الطفل عيون العواذل والحاسدين ! .

ألا تعتقد معى أن اتقاء هذه الأمراض خير من علاجها قبل وقوعها بعد فوات الوقت ؟ ، ولن يكون ذلك إلا بفضل المراكز الاجتماعية فى القرى ، تنتشل هذه الأمة من الوهدة التى سقطت فيها .

وقل مثل ذلك عن مرض الأنكلستوما ، والأمراض الصدرية ، والملاريا والبلاجرا ، والأمراض الجلدية ، وغير ذلك من الأمراض المتوطنة فى بلادنا ، كل ذلك لا يمكن اتقاؤه إلا بوزارة شؤون اجتماعية ، مرتكزة على إخصائيين ، وتشترك مع الأهلين وتعاونهم فى رفع مستواهم الصحى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، ولها من القوة ما يمكنها أن تنفذ ما يجب تنفيذه بطريقة علمية مجدية .



إن كتلة الشعب عندنا لا تعنى كثيرا بسرعة التداوى ، أفلا يكون من واجبنا أن ندخل فى روعها ضرورة اتقاء الأمراض ، والعمل على فهم هذه الأمراض ، وأسبابها ونتائجها ، حتى نبادر باتقائهـا ، و إذا حم القضاء ووقع الأهلون فى مرض أمكنهم أن يسرعوا بالتداوى منه ؟ .

لقد وصل كثير من عامة الشعب إلى حالة يرون فيها أن الأدوية بالمجان لا فائدة منها، وأنهم لا يقدمون إلا على التداوى بأدوية مرتفعة الثمن . بل إن كثيرا منهم يمتنع من التداوى اكتفاء بالنصائح القروية التى تلق إليهم من شيوخ الفلاحين . ألم يكن من الواجب أن نبعدهم عن هذه الخرافات ، وأن نعلمهم كيف يتقون الأمراض ، وكيف يمنعون عن أجسامهم وأبنائهم تلك العدوى المريرة ؟ .

إذا فهمت ذلك فهمت أمرا هاما ، وجب على الحكومة أن تقوم به ، وهو الإكثار من المراكز القروية ، والعناية بأمر الطفولة ، والأمومة قبل الولادة و بعدها . وقد بلغت وفيات الأطفال فى بلادنا حدا مفزعا ، فقد كانت نسبة وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة فى إحصاء المواليد بمصر فى سنة ١٩١٩ : ١٢٨ فى الألف ، ثم ارتفعت فى سنة ١٩٢٧ الى ١٥٢ فى الألف ، وفى سنة ١٩٣٩ الى ١٦١ فى الألف ، فلم تغن الجهود الصحية فتيلا ، مع بقاء حالة الأمية والجهل راسخة فى هذه القرى .

ولكى تعلم ما يصيب كل طبيب من عدد السكان فى بعض البلاد الراقية أعرض عليك جدولا يريك عناية هذه البلاد بأمر الصحة . ومنه ترى أنه فى سنة ١٩٢٧ خص كل طبيب من عدد السكان فى البلاد الآتية ما يأتى :

	نسمة		نسمة
فرنسا	١٦٧٧	ألمانيا	١٥٦٢
الدانمارك	١٤٢٨	انجلترا	٩٠٠
النمسا	٨٧٧	الولايات المتحدة ...	٧٨٦

أما فى مصر وفى يوليه من سنة ١٩٤٠ فإنه لم يوجد إلا طبيب واحد لكل ٤٥٢٦ نسمة . ويكاد الأطباء جميعهم يقيمون فى العاصمة والمدن دون القرى . أضف الى ذلك أن الفقراء لا يعنون بأمر صحتهم ، قبل الإصابة أو بعدها .

ولذلك ترى الحكومة كل ما جاهدت فى قطع أسباب الأمراض أصبح عملها هباء ؛ فإذا قامت بردم بركة مثلا لمنع المكروبات والبعوض الذى يتراكم ويتوالد

فى المستنقعات تجد الفلاحين يحفرون مستنقعات جديدة أخرى ، وهم لاهون لا يعلمون من أمر الأمراض شيئا .

ومما يحزنك أن تعلم أن نسبة الوفيات فى الأمة المصرية قد وصلت الى حد لا تجاريها فيه أمة أخرى، كما ترى فى الإحصاء الآتى :

نسبة الوفيات فى مصر وبعض البلاد الأجنبية فى سنة ١٩٣٨

	فى الألف		فى الألف
مصر	٢٦,٤	تشيكوسلوفاكيا	١٢,٨
الهند	٢٤,٣	ألمانيا	١١,٧
سيلان	٢١	انجلترا وويلز...	١١,٦
رومانيا	١٩,٢	سويسرا	١١,٦
اليابان	١٧,٤	السويد	١١,٥
يوغوسلافيا	١٥,٦	الولايات المتحدة ...	١٠,٦
فرنسا	١٥,٤	نيوزيلندة	١٠,٥
فلسطين	١٥	النرويج	١٠
إيطاليا	١٣,٩	أستراليا	٩,٦
بولندة	١٣,٨	كندا...	٩,٥
اليونان	١٣,٣	اتحاد جنوب افريقية ...	٩,٥
بلجيكا...	١٣	هولندة	٨,٥

ترى من هذا ما يؤلم النفس، وأن مصر أكثر بلاد الدنيا نسبة فى الوفيات حتى صارت أكثر من الهند .

وإذا أضفنا إلى وسائل العلاج من الأمراض والوقاية منها تقوية الأجسام ونشاطها بالرياضة البدنية كما ذكرنا فى باب التعليم ، أمكننا أن نصون أجسامنا ، وأن نحتفظ بسلالة هذه الأمة، سليمة صحيحة .

٤ — مياه الشـرب :

وإذا أردنا أن نحفظ هـذا الشعب من الأمراض التى تسببها المياه الآسنة، كالبلهارسيا وغيرها، فلا يكفى أن نطهر الترع، ونقتل القواقع، ولا يكفى أن نسنّ القوانين لمنع الناس أن يلوثوا الترع والمراوى بالبول والبراز، أو الاستحمام، أو غسل الملابس، بل لا يكفى أن تقوم الدعايات بمنع هـذا التلوث، ولا يكفى فوق ذلك أن نعلم الفلاحين حقيقة الأمراض التى تسببها المياه الملوثة، بل يجب فوق ذلك كله أن نهيئ للفلاحين أنفسهم منابع مياه طاهرة نقية، تمكنهم من أن يشربوا، وأن يغتسلوا، وأن ينظفـوا أوعيتهم وملابسهم، وبغـير ذلك يكون الحرج، ولا تتحقق الغاية المرجوّة .

ولقد رُئى أن إمداد سكان القطر بمجموعات من المياه الصالحة تكلف الأمة نحو عشرين مليونا من الجنيهات مقسمة على سنوات طويلة . وأصبحنا فى حالة لا يمكن معها أن نصبر حتى توجد هذه المجموعات والوحدات المائية التى تغذى الساكنين، فالواجب يقتضينا أن نسعى فى إيجاد أعمال ولو وقتية لمدّ السكان بمياه الشرب الصالحة قدر الضرورة، حتى تتم المشروعات الكبرى الدائمة . وقد ثبت من حالة أراضينا أنّ منطقتى مديرية الفيوم، وشمـال خط عرض المحلة الكبرى لا يمكنهما أن تتغـذيا بمياه آبار ارتوازية ؛ نظرا لأن تلك الأراضى ملحية ؛ فمن الواجب أن يسعى الساعون فى إغاثتها بالمياه الصالحة من المجموعات الكبـيرة فى المديريات .

لكن ماذا يمنع من المبادرة إلى إيجـاد آبار ارتوازية بمضخات صغيرة فى جميع قرى الوجه القبلى، والبلاد البحرية التى تقع جنوب خط عرض المحلة الكبرى، على أن تكون هذه المضخات الوقتية قليلة الكلفة، إلى أن يعمل برنامج ثابت فى سنوات محـدّدة، يمكن به إعداد جميع بلاد القطر بمياه المشروعات الكبرى الثابتة . كما أنه يجب على الحكومات أن تبادر من الآن إلى إيجاد آبار ارتوازية فى جميع القرى المنعزلة

البعيدة عنـد سفح الجبال ، وهى التى لا يمكن أن تصل إليها المشروعات الكبيرة الدائمة ولو فى المستقبل البعيد .

واعتقادى أن الحكومة لو وضعت برنامجا ثابتا باعتمادات ثابتة فى كل سنة من ميزانية الدولة ، للمبادرة إلى عمل الآبار الارتوازية الصغيرة الصحية ، فى المناطق التى تصلح لها ، مع الاستمرار فى تنفيذ مشاريع تغذية البلاد بمجموعات مياه ثابتة — إنها لو اسعفت البلد بالمضخات والآبار الارتوازية الصغيرة مؤقتا ، صيانة لهم ولصحتهم ، و إبعادا لهم عن الترع والمراوى — لكان فى ذلك فوائد جمة ، و إن مصاريف هذه الابار الارتوازية ، ولو كان عملها إلى أجل محدود لا تعتبر نفقات ضائعة ؛ إذ تصون بها صحة الساكنين . و يمكن أن تتضافر مصالح الحكومة ومجالس المديريات على سرعة إنجاز تلك الآبار الارتوازية الصغيرة ، ولو على غرار ما قامت به مديرية القليوبية فى ناحية السفاينة بمركز طوخ . و إن القيام بهذا العمل قبل انتظار المشاريع الكبرى لواجب أشـد الوجوب ، و ينبغى أن يتمشى جنبا إلى جنب مع مشروع منع تلوث الترع والمراوى والبرك والمستنقعات ، و إلا أصبحت الجهود ضائعة لا خير فيها .

٥ — انتشار الأمية فى البلاد :

لا يرجى خير من حالة اجتماعية ما لم تمح الأمية الفاشية فى البلاد . وقد أفردنا فى شأن التعليم بابا خاصا يمكن الرجـوع إليه . إنما الذى يهمنا هنـا من الناحيـة الاجتماعية أنه لا يصح الاقتصار على بث التعليم بين الناشئين ، و إنما يجب بذل الجهد فى محو الأمية بعمل سريع ، يتناول الفلاحين والعمال كما يتناول الناشئين ؛ لأنه مما يؤلم النفس أن ترى أمة ناهضة كأمة الترك مثلا سعت فى محو الأمية بين الفلاحين والعمال بمدارس ليلية ، و بذلت جهودا جبارة حتى تمكنت من نشر القـراءة والكتابة بين الناشئين وغيرهم . فإن محو الأمية يتطلب هـذه الجهود العـاجلة ، وسيكون شاقا بطيئا إذا اكتفينا بنشر العلم بين الأطفال ، وتدرجنا معهم حتى يصيروا رجالا .

ألا ترى أنه مما يحز فى النفس و يطأطئ الرأس، أن بصرك لا يقع على أية صحيفة يومية إلا ترى كل يوم إعلانات بفقد أختام أصحابها رجال ونساء ؟ ! أفلا تشعرك هذه الإعلانات التى تقرؤها صباحا ومساء بشىء كثير من الألم، و بشىء كثير مما نحن فيه من وهن وضعف ، و بشىء كثير من فقدان الطمأنينة فى المعاملات ، والعلاقات بين الناس ، حتى أصبحوا عاجزين عن أن يضعوا إمضاءاتهم فى العقود ؟ !

و يترتب على هذا الجهل المزرى، وتلك الجهالة المطبقة أن تضطرب المعاملات، وتتعب المحاكم فى استكشاف صحة العقود أو فسادها . وقد سارت المحاكم على أنه إذا قامت دعوى معتمدة على هذه العقود كان على صاحب الختم المتظلم أن يثبت عدم توقيعه بختمه . وأعتقد أن هذه خطة قضائية لا يمكنك أن تقول بعصمتها وبعدها عن النقد، و إنما هى وسيلة لاستقرار الأحكام وعقاب المهملين إن أهملوا أنفسهم . لكنا نعلم أن أغلبية الجهلاء متواكلون، فلا نضمن سلامة العقود من العبث إلا بمحو الأمية ، وعدم وجود تلك الوصمة فى الصحف ، وهى ضياع أختام الجاهلين .

ألا ترى أنه لضمان صحة العقود وصحة المعاملات يجب الإسراع فى محو الأمية، ولضمان صحة الانتخابات وغيرها يجب كذلك محو الأمية ! .

واعتقادى أنه يجب أن تتضافر جهود الأمة والحكومة فى مغالبة هذا الداء الذى تفشى بين ظهرانينا وهو الأمية. ولا حياة لأمة تطمح الى الرقى والجاه والعظمة إلا إذا انتشر نور العلم بين ربوعها، فأضاء الظلمات، ومحا الجهالات .

و إذا قلت فى باب التعليم بوجوب انفراد وزارة المعارف بالتعليم الأولى والإلزامى ولو إلى أجل، فلا أقول بهذا الوجوب فى أمر تعليم الأميين الكبار، فهو أمر يصح أن تشترك فيه وزارة المعارف مع البلديات ومجالس المديريات والمجالس المحلية

تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . فهى إذا انتشرت مراكزها الاجتماعية ، وانتشرت المجالس القروية فى البلاد، أمكن أن نصل فى محو الأمية إلى علاج سريع حاسم، كما فعلت تركيا فى السنوات الأخيرة .

نتيجة البحوث السابقة :

إذا نظرنا إلى أمراضنا الاجتماعية السابقة، سواء أكانت أمراضا جسدية أم اقتصادية أم أمراض جهل ، رأينا أن من الواجب علينا أن ننهض بالقرى و بالفلاح والعامل نهوضا عاما شاملا يتناول وقايته من الأمراض وعلاجه منها . فلا يجدى كثيرا أن نبذل النفقات الكثيرة فى مداواة مرض الفلاح والعامل بتطهير الترع والمراوى ، ونهمل نواحى الدواء الأخرى كالوقاية والعلاج ، ورفع المستوى الثقافى والخلق . فالإصلاح يحوى عناصر مختلفة، إن لم نعرها جميعا جانب الاهتمام أصبح الإصلاح قليل الأثر ضئيل الجدوى .

وقد انعقدت مؤتمرات دولية لرفع شأن الفلاح من جميع نواحيه المختلفة، وكان من أثرها أن رُئى ضرورة إنشاء مراكز اجتماعية تشرف على عدد محدود من أهالى القرى . ثم أخذت هذه الفكرة تنتشر ، واعتنقتها بلاد البلقان وأخصها يوغوسلافيا . كذلك نفذت فى بلاد الهند، فآتت ثمراتها وظهرت فوائدها .

لهذا كان من أهم الأعمال التى يجب أن تكون فى مصر إيجاد هذه المراكز الاجتماعية. وهى من أهم الخدمات التى يجب أن تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية؛ فان هذا المشروع إن لم يكن أوّل مشروعاتها، وأول واجباتها فأولى بهذه الوزارة ألا تكون .

قلت : إن المراكز الاجتماعية فى القرى أهم ما يتجه إليه تفكير المصرى ، وقد نادى به كثير فى البلاد الأجنبية . وممن اشتغلوا بهذا الموضوع وأظهروا فيه همة تشكر الدكتور عبد الواحد بك الوكيل . وقد تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ما قام به

هو وغيره من بحوث ومحاضرات، وبحثت فيما يلائم مصر من هذه المراكز الاجتماعية، وأوجدت لها برنامجا خاصا يلائم حال بلادنا، وانتهت — مراعاة لحالة البلاد الاقتصادية — إلى الإكتفاء بوجود مراكز إجتماعية لكل عشرة آلاف نسمة يكون فيها أخصائى اجتماعى زراعى للإرشاد فيما هو خاص بالزراعة والشؤون الاجتماعية. وأن يكون فى هذا المركز طبيب يقيم فى تلك الجهة، وزائرة صحية تتولى أعمال التوليد، ورعاية الأطفال والأمهات. وأن يوجد ممرض وممرضة بجانب الطبيب، وموظف صغير يتولى الأعمال الكتابية.

وإنى من الذين يعتقدون أن من الواجب إيجاد هذه المراكز الاجتماعية وتعميمها قدر طاقة البلاد الاقتصادية، واعتبار هذا العمل من أجل الأعمال التى يصح أن تقوم بها حكومة جديرة بهذا الاسم، مع تعميم المجالس البلدية والمحلية والقروية، وجعل هذه المراكز متصلة بهذه المجالس، وإشراك الحكومة وهذه المجالس والأهلين للنهوض معا بدائرة المركز الاجتماعى. فإذا تمت هذه العملية بصدق واخلاص وكفاية — ولو تدريجيا — وصلنا إلى تحقيق الفوائد الأساسية الآتية:

(أولا) تعويد أهالى هذا المركز أن يقوموا على مصالح أنفسهم بأنفسهم وبأقل النفقات، مع تشجيع هؤلاء الناس بوسائل التشجيع المادية والأدبية.

(ثانيا) المحافظة على صحة الأهلين، ووقايتهم من الأمراض الكثيرة، بتفهيمهم مضار المياه الآسنة والملوثة فى الترع والمراوى، ومراقبة تطهير مآخذ المياه.

(ثالثا) السعى فى إيجاد ماء نقى طاهر يتمكن الفلاح به من أن يشرب، أو يغسل بدنه وملابسه وأدوات منزله.

(رابعا) تكاتف المراكز الاجتماعية والمجالس القروية فى محو الأمية بين الأهلين، ورفع ثقافتهم إلى المستوى الذى يفهمون به معنى هذه الحياة، وأسباب الأمراض التى تنتاب الفلاح، وهى كثيرة منتشرة فى البلاد وبحالة مزعجة.

(خامسا) إفهام الفلاح وسائل العلاج من الأمراض التى تنتابه فيما لو أصيب بمرض، لا أن يترك نفسه كما هو الآن يهجر الطبيب ، ويكره الطبيب، ويتداوى بالأدوية الخرافية القديمة .

(سادسا) هذه المراكز الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتكوين النقابات المختلفة، وغرس بذور التعاون والتضامن بين الأفراد، وتمتعهم بنعمة الوفاق والوئام .

(سابعا) إذا وصلنا بهذه المراكز الاجتماعية إلى رفع مستوى الفلاح صحيا وثقافيا وأدبيا أصبح الفلاح فى حالة صحية وعقلية تجعله أكثر مناعة وأعظم حظا ، فيكثر الانتاج حتما تبعا لسلامة صحته وعقله، ويرتفع أجره تبعا لكثرة إنتاجه .

ولكن ما الحيلة ولم يفهم الناس فوائد تحقيق ما ترمى إليه فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية والمجالس القروية ؟ وإذا كان الناس لم يفهموا هذا المعنى السامى فإن فى الحكومات من لا يريدون أن يفهموه . ذلك لأن هذا المركز الذى تشترك فيه المجالس البلدية والقروية، ويشترك فيه رجال الطب ورجال الزراعة، صار عرضة لتنافس الوزارات المختلفة . هناك وزارة الداخلية تريد أن تكون لها اليد الطولى . وهناك وزارة الصحة تريد أن تكون صاحبة الأمر والنهى . وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تكون لها الكلمة العليا . هذه إرادات متنوعة تتنافس وتتطاحن عوضا عن أن تتضامن . والأمة ضحية هذا التنافس الممقوت ، ولا تبغى إلا تحقيق هذه الفكرة التى لا منقذ للفلاح سوى إنجازها . فنرجو أن نجمع قلوبنا حاكمين ومحكومين على أن ننهض بهذا البلد ، دون أن نفكر فى الاستمتاع بالسيطرة على هذا الأمر الحيوى الذى تصبو الأمة إلى تحقيق النفع فيه .

وإذا كان أمر المراكز الاجتماعية فى القرى وبين الفلاحين من الأهمية بمكان، وأخذ الناس بها فى بلاد تشبه بلادنا ، فلا بد لنا من نشر هذا النظام وتعميمه فى المدن بين العمال والطبقة الفقيرة . ولقد سعت حكوماتنا فى إنشاء ما يعود بالنفع

على الفقراء والضعفاء فى العاصمة وغيرها من المدن ، لكن سعيها كان من الضعف والهزال والتفكك بحيث لا يفيد .

إذا فهمت حكوماتنا أهمية هذه المراكز الاجتماعية فهما صحيحا ، وأشركت معها المجالس البلدية والقروية والأهلين ، وتمكنت بهذا كله من رفع مستوى القرية صحيا واجتماعيا وثقافيا — إذا فهمت ذلك كله ونفذته على وجهه الصحيح ، كان لزاما عليها أن تفكر فى أن تجعل المراكز الاجتماعية المنبثة فى قرى المركز تابعة لمركز اجتماعى فى عاصمة المركز ، وأن تكون هناك صلة قوية بين هذا المركز المركزى ، والمراكز الاجتماعية القروية .

وقد تدعو المصلحة إلى أن نترك أمر المراكز الاجتماعية القروية ، والإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن نجعل من اختصاص وزارة الصحة الإشراف الفعلى على مستشفيات المراكز ومستشفيات المديريات ، بشرط أن تكون الصلة تامة وثيقة بين جميع هذه المستشفيات .

٦ — اضطراب التشريع :

شرائع كل أمة من أهم أسباب تكوين عقليتها . و إذا نظرنا إلى شؤوننا نراها تدار بشرائع متنوعة : الشريعة الإسلامية ، وهى شريعة دين البلاد الرسمى ، وشريعة المحاكم المختلطة ، وشريعة المحاكم الأهلية ، وشرائع أخرى لكثير من مجالس ملّية ، الله يعلم كم قاسينا من تناقض أحكامها ، وكيف طغى بعضها على اختصاص البعض الآخر ، وكم كان للتقاليد وللسياسة من قوى طمست معالم العلم ، وحارت فى أمرها العقول ، وضاعت بسببها حقوق ! .

وإنى و إن كنت لا أريد أن أحيى الماضى بمساوئه أود أن أعرض على القارئ طرفا من فوضى التشريع ، لا يزال باقيا فى بلادنا .

لنا قوانين نعمل بها أو نخضع لها إن شئت ، ولا أدرى كيف نفهمها إذا اجتمعت ، وتأنس لها أمزجتنا وعقولنا . ويكفى أن أضرب للقارئ مثلين :

ترى الأحكام الشرعية المعمول بها الآن تمنع الوصية لوارث إطلاقا ، ولا تبيحها لأجنبي إلا بقدر الثلث من التركة ، وهى فى الوقت نفسه تبيح وقف الرجل جميع أملاكه ، ولو على أحد ورثته ؛ وهذا يؤدّى حتما إلى تجريد باقى الورثة تجريدا تاما ، ولا ترى فى ذلك مساسا بواجب العدل الذى قضى به شرعنا السماوى ، معتمدة فى هذا الباب على ما يسمونه : أن الوقف صدقة ، وأنه ليس تمليكا لأحد ، وبهذا يجرد الوارث مما يستحق بأمر الله فى باب التوريث الشرعى . ولا يمكن أن مثل هذه الحلول ترضى الله ، أو ترضى العقل السليم .

وترى الأحكام الشرعية غير ممنوعة من الحكم بتفسيق من يتعامل بالفوائد ولو كان مقترضا . فيكفى فى نظر النص الشرعى لعزل ناظر الوقف باعتباره فاسقا أن يقترض من البنك العقارى مثلا قليلا من النقود تكملة لثمن أرض اشتراها ، أو اضطر إلى شرائها ، أو كانت له وخشى ضياعها بنزع الملكية . وقد حكمت المحاكم الشرعية فعلا فى مثل هذه الحالات بعزل نظار الأوقاف . بينما ترى فى الوقت نفسه أن قضاءنا الأهلى يحكم بالفوائد القانونية ، وباسم ولى الأمر ، فهل توجد بعد هذا فوضى فى حالتنا التشريعية أكثر من هذه الحال ؟ .

إننا نطلب فى تشريعاتنا وأمورنا خططا قويمة معقولة ، وإدارة حازمة ، ترفع من شأن هذا التفكير الذى فشا فى بلادنا ، هذا التفكير الملتوى ، وهو حتما نتيجة لتعليم ملتو . ولا يمكن لأمة أن تنهض إلا اذا أخذنا أطفالنا وشباننا على التفكير القويم ، والاستنتاج المنطقى السليم .

ويطول بنا المقام لو توسعنا فى هذا الموضوع ، فنجتزئ بما قدمنا .

٧ — الــزواج :

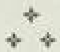
وما دمنا نحبذ كثرة النسل القوى الصالح لمصلحة عامة لا مفر من التفكير فيها والاهتمام بأمرها، كان من المعقول تحبيذ الزواج فى الحدود التى تضعها القوانين، حتى لا ندفع الشباب الذى تقوم أمامه عراقيل الزواج إلى أن يقع فى مرض اجتماعى ابتليت به بعض البلاد الأخرى، وهو ظهور الأولاد غير الشرعيين، وانتشار الأمراض التناسلية .

ولكن إذا أردنا إصلاحا حقيقيا فى أمر الزواج وجب علينا أن نسعى قدر الطاقة فى منع تعدّد الزوجات، إلا بسبب حالات قهرية كمرض الزوجة أو عقمها . ويجب أن يكون التصريح بتعدّد الزوجات قائما على أحكام يصدرها قضاء مختص . وهذه الفكرة هى من أهم أسباب رقى الأمم . فطالما كان تعدّد الزوجات سببا فى إيجاد البغضاء والتشاحن فى الأسرة الواحدة، وطالما كان سببا فى خصومات شهدتها المحاكم شرعية وأهلية ومختلطة؛ خصومات أدّت إلى جرائم، وانهيار مستقبل أسر كثيرة فضلا عن عدم تبادل المودّة والحب بين الزوج وزوجاته .

ويلاحظ أن الأمة التركية فى عهدها القديم قبل نهضتها الحديثة، وقبل ظهور قانونها المدنى الذى يحتم عدم تعدّد الزوجات، قد كانت بالفعل أيام حكم سلاطين آل عثمان تكاد لا تعرف تعدّد الزوجات مع أنها أمة إسلامية، وكان مستواها الخلقى بين الأسر لهذا السبب مصونا محترما أرفع من مركز الأسر الإسلامية الأخرى، التى أباحت تعدّد الزوجات بلا قيد ولا شرط . هذا إلى أن تعدّد الزوجات من طبيعته الإكثار من النسل، وثروة الزوج الرقيقة لا تمكنه من تربية الأطفال، وصيانة صحتهم وأخلاقهم . ولا شك عندى فى أن أكثر أولئك المتشردين والمتسولين من صبيان الأزقة والشوارع هم من أولئك الذين أسرف آباؤهم فى تعدّد الزوجات، فأهملت تربيتهم ورعايتهم، إما لضآلة الثروة، أو للبغضاء التى تقوم بين هؤلاء الأطفال وبين زوجة حديثة، لا ترى من عواطفها ما يدفعها إلى العناية بأمرهم .

إن الإكتفاء بزوجة واحدة، وحظر تعدّد الزوجات بلا ضرورة من أهم دعائم الرقى الاجتماعى فى البلاد .

وإذ كنا فى أمر الزواج وجب على القائمين بأمورنا أن يسعوا فى الإقلال من المهور، وفى التباعد عن الزهو والزخرف فى مراسم الزواج وحفلاته؛ فطالما تداعت بيوت بسبب هذا التظاهر الممقوت، وهذا التنافس بين الجهلاء . ومن الواجب ألا يكتب فى وثيقة الزواج أكثر من مبلغ معقول تحدده الحكومة . كما أن من الواجب أيضا أن تبث الحكومة بين الناس بوسائل الدعاية المختلفة التنافس على الإقلال من مظاهر البذخ، وأن تعطى تلك النفقات الضائعة للعروسين لتكون نواة لمستقبلهما ومجهودهما فى سبيل الحياة المقبلة .



ولقد ظهرت فى مصر أخيرا أعراض مرض اجتماعى لا تبشر بخير كثير، ذلك لأن الزواج يجب أن يكون مفهوما على أنه رابطة روحية مقدسة، الغرض منها تكوين أسرة طاهرة شريفة، وإيجاد نسل نافع لأهله ووطنه . فمن الواجب ألا يكون أساس الزواج مجرد نتيجة حب خاطف، لا أساس له من الخلق، واتفاق المشارب والبيئات . كما لا يجب أن يكون الغرض من الزواج السعى وراء مصلحة مادية؛ فإن الزواج أطهر وأقدس من أن يكون عملا تجاريا . وإن زواجا كهذا لا يرتكز على الفضيلة والحب السليم، وتكافؤ الزوجين وتضامنهما فى إنشاء عش طاهر وذرّية صالحة، لهو زواج لا حظ له من البقاء، كما لا حظ له من السعادة والهناءة والكرامة .



وفى أمر الزواج مسألة توجب التفكير العميق، فإن لها خطرها فى حالة بلادنا لاسيما فى الوقت الحاضر، تلك هى مسألة الزواج بالأجنبيات . نعم قامت الحكومة بمنع المتزوج من أجنبية من التوظف فى وظائف سياسية . لكنا مع ذلك شاهدنا

فى هذا الجيل الحاضر زيادة فى زواج المصريين بأجنبيات . وهذه مسألة توجب القلق إذا لم تتخذ للأمر عدته على طريقة واسعة لمنع انتشاره، بتشريعات تحد من أمره، وبقيام نهضة عامة، يقوم بها قادة الرأى فينا .

إن الذى نشاهده أن الشاب المصرى يتزوج بشابة أجنبية، وهى بطبيعة الحال وإن كانت فى بعض الأحيان من مستوى كفء لمستواه، لكنها فى أغلب الأحيان فى مستوى أحط كثيرا من مستواه، وهى على كل حال تختلف عنه جنسا ولغة ودينا، وترى فيه — ولو كان نبذها فى عراقة أصله، وسمو مكانة أسرته — أنه أحط منها قدرا، لأنها تنتمى إلى أمة أرقى من أمته، نظرا إلى ما كانت عليه مصر فى وضعها السياسى، الذى هبط بها إلى مستوى سحيق .

ويلاحظ فوق ما سبق فى أغلب حالات هذا الزواج المختلط أن الزوجة تحن دائما إلى أصلها، وهذا أمر طبيعى، فتوجد فى بيئة الحياة الزوجية نظاما يضعف من حدة حب الزوج لوطنه، وإذا لم يضعف منه شيئا فهو يشرك معه حب الزوج نفسه لوطن زوجته، وفى هذا مالا تخفى مغبته على أحد، خصوصا بين أولئك الرجال الذين نيط بهم أمر إدارة هذا البلد، وولاية أمره فى الأعمال السياسية والاقتصادية والإدارية .

أضف إلى ذلك مسألة لها خطورتها هى ثمرة هذا الزواج، وبعبارة أخرى أبناء هذا الزواج . فكم لاحظنا أن هؤلاء الأبناء الذين هم ثمرة الزواج المختلط إن أوتوا حظا من النباهة والذكاء فإنك ترى فيهم حالة توجب الحزن والأسى، فلا تدرى هل هم مسلمون أم غير مسلمين، وبعبارة أخرى هل دينهم الحقيقى — لا الرسمى — هو دين أبيهم أم دين أمهم؟، أم هو خليط بين الدينين؟ . ولا تدرى أهم يتكلمون اللغة العربية بتفكير عربى؟، أم غلبت عليهم الرطانة وطغى عليهم التفكير الأجنبى؟ . بل لاتدرى وهؤلاء ذرية أب مسلم، بماذا يتسمون؟ . وقد نسى بعضهم نفسه، وتقاليده، وجيرته وعشيرته فسمى أولاده بأسماء غربية بحتة، لايقبل

أن يتسمى بها مصرى أو مصرية يعيش بين ظهرانينا ، و ينتسب إلى هـذا البلد الذى يأوى إليه و يغذيه .

وقد لا أكون مبالغا إذا قلت : إن كثرة الزواج بالأجنبيات ــ وخاصة باللواتى لم تكن من مستوى رفيع فى الأصل أو فى التربية ــ جريمة وطنية لا يصح إغفالها وإن كانت فى الأصـل خضوعا لعواطف القلب أو حب الاستمتاع . أقول جريمة وطنية؛ لأن الأمر إذا اتسع فى الزواج من أجنبيات ، وخصوصا بين أفراد الطبقة المستنيرة أو التى يسمونها بالراقية، فماذا يكون مصير بناتنا من هذه الطبقة بعـد أن يهجرهنّ شباب طبقتهنّ؟ ألا تحس أن هذا الزواج من أجنبية إنما هو الأثرة وحب الذات، فى أقبح صوره، وأوخم عواقبه ؟ .

وهنا لا بد لى أن أذكر إحصاء قد يكون له بعض الفائدة فى هذا الموضوع، فلقد دل إحصاء سكان مصر على أن تعدادهم كما ترى فى الجدول الآتى :

سـنة	ذكور	إناث	سـنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٧١٠٦٠٠٠	٧١٦٩٠٠٠	١٩٣٧	٧٧٨٩٠٠٠	٧٩٧٩٠٠٠
١٩٣٠	٧٣٤٧٠٠٠	٧٤١٢٠٠٠	١٩٤٠	٨٣٩٢٠٠٠	٨٤٠٨٠٠٠
١٩٣٣	٧٥٩٦٠٠٠	٧٦٦٢٠٠٠			

فأنت ترى من عدد سكان القطر أن الإناث أكثر عددا من الذكور .

وقد يأخذك العجب إذا علمت أن الإحصاءات الرسمية مع كونها تدل على زيادة مواليد الذكور على مواليـد الإناث فى كل سنة، فإنها تدل على الوفيات فى الذكور أكثر منها فى الإناث؛ بمعنى أن نسبة وفيات الذكور فى كل سنة أعلى من نسبة وفيات الإناث ، مما ترتب عليه أن النتيجة النهائية فى سكان القطر أن ازداد عدد الإناث وقل عدد الذكور .

فلقد دل إحصاء مواليد مصر فى السنوات الآتية على ما يأتى :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٣٢٦١٢٤	٣٠١٤٥٩	١٩٣٧	٣٦٠٢٨٩	٣٣٣٧٩٧
١٩٣٠	٣٤٧٢٢٥	٣٢٣٥٩٢	١٩٤٠	٣٦٢٠٦٦	٣٣٤٩٩١

ولكن دل إحصاء الوفيات فى السنوات المذكورة على ما يأتى :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	١٩٨٥٨٥	١٦٠٨٧٠	١٩٣٧	٢٣٥٢٩٠	١٩٨٩١٨
١٩٣٠	١٩٨٥١٠	١٦٨٦٠٨	١٩٤٠	٢٣٩٤٨٣	٢٠٤٤٨٣

فأنت ترى مما سبق أنه و إن كان عدد مواليد مصر ذكورا أكثر منه فى كل سنة عن مواليد الإناث، فان نسبة وفيات الذكور أكثر من نسبة وفيات الإناث، مما ترتب عليه أن زاد عدد الإناث فى كل سنة عن عدد الذكور .

فإذا استمرت الحال هكذا ، وازداد عبء الحياة المصرية بما تتطلبه من جهود شاقة عسيرة فى سبيل العيش والعمل ، ومن جيوش تذود عن حياض الوطن ، وتدفع عنه غوائل الزمن ، ومن تضحيات جديدة فى حروب قد نضطر إلى خوض غمارها ، والاصطلاء بنارها ، وقام بعض شباننا بالزواج من الأجنبيات ، وعملنا على الإقلال من تعدّد الزوجات ، فما الذى يؤول إليه أمرنا فى هذا البلد؟ لا شك أن العقبى تكون وخيمة إذا لم نتداركها فى حزم وقوة وسداد .

وأعتقد أن الدواء الناجع لا يكون إلا بإيجاد نظام يمنع الشاب من العمل فى وظائف الحكومة إطلاقا إذا كان متزوجا بأجنبية . كما أعتقد أن من الواجب

أن يعمل أولياء أمور الفتيات على تربيتهن تربية صالحة، ترفعهن إلى مستوى الفتيات الأجنبيات المتعلمات؛ فالتربية وحدها كفيلة بإيجاد الزوجة الصالحة، وتهيئة البيت الصالح، الذى يجعل الزوج يأوى إلى بيته، لا أن يهجره إلى المقاهى، ومحال اللهو والميسر، أو إلى الزواج بأجنبيات .

٨ — الطلاق :

إن كثرة الطلاق فى أمة أزمة أخلاقية لابد من السعى إلى تلافيها، وكثيرا ما كان الطلاق فى بلادنا سببا فى خصومات كثيرة، وقضايا متنوعة، وتضحيات متكررة، شهدتها المحاكم على اختلاف أنواعها. فهل من وسيلة للحدّ من سلطة الزوج إذا أساء استعمال هذا الحق فى الطلاق؟ وقد أسرف بعض الناس فى الطلاق إلى درجة ممقوتة كدنا نعتقد أن بعضهم يرى أن الزواج متعة وقتية، أو عرض وقتى يغير فيه ويبدّل، كما يشاء له الهوى دون رقيب أو حسيب .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة ، ووصمة خلقية نأبى أن تكون فى بلادنا على مظاهرها القائمة الآن. وقد يكون من أسباب تلافى هذا المرض الاجتماعى العناية بالرعاية والتربية وحسن اختيار الزوجين بعضهما لبعض، اختيارا يمليه العقل قبل أن تمليه العاطفة الهوجاء. ويكون هذا المسعى مفيدا من بعض الوجوه، ولكن الدعاية والتربية بطيئتان، وقد لا تؤدّيان إلى الغرض الذى يرمى إليه العقلاء من الحدّ فى حق الطلاق، مع علمنا بأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق .

وإنى أرى بعد ما رأيت من أمر فظائع الطلاق، وما جرته على الأسر الكثيرة من أضرار مادية وأدبية ، من تفكك وانحلال، وعلى الأبناء من إهمال فى أمر التعليم والتربية، أن أعرض على ولاة أمورنا فكرتين، علهما ينالان من العناية ماهما جديرتان به .

(أولاهما) أنه يجب أن يكون للزوجة — بحكم القانون — الحق فى أن تطالب مطلقها بتعويض إذا ارتكب الطلاق بلا سبب مقبول. ويجب أن يكون التعويض كافيا رادعا لهؤلاء الذين يسرفون فى أمر الطلاق، ويتركون زوجاتهم فى الفقر والفاقة بعد أن نالوا منهن حظهم، وامتصوا زهرة شبابهن ونضارته.

إن أحكام المحاكم قد جرت إلى الآن على رفض الحكم بتعويض الزوجة، اعتمادا على أن الطلاق حق شرعى للزوج يتصرف فيه كما يشاء، ويوقعه فى أى وقت شاء. وقد تكون الزوجة أمضت شبابها وأفنته فى خدمة زوجها، وكونت مستقبلها على حياتها الزوجية. فكيف نسمح عقلا ودينا وقانونا بهذا الوضع الشائن، الذى يعبث بحقوق الزوجة وقدسيتها؟، ويجعل الزوجة عرضة للفقر والفاقة والمهانة، دون أن يفكر الشارع فى أمرها، ودون أن يصونها من السقوط فى مهاوى الرذيلة بحكم الضرورة والحاجة.

أخذ القضاء المدنى بنظرية قويمة اسمها "إساءة استعمال الحق". ويعتقد الكثير أن هذه النظرية معروفة فى الشرع الإسلامى، ويقول نبينا الكريم: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". وقام المؤلفون فى العصور الحاضرة منادين بأن إساءة استعمال الحق فى أى تعاقد تجعله منافيا للنظام الاجتماعى، وإن إساءة استعمال أى حق ليست سوى نزاع بين الحق والأخلاق، فوجب أن تسود الأخلاق متى كان الحق يتنافى مع الفضيلة وحسن الخلق. فإذا كان الأمر كذلك، وكانت شريعتنا لا تأباه، أفلا يجب صيانة للزوجات من هذا العسف الذى يستعمله الأزواج أن يكون فى بلادنا تشريع يسمح للمحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعويضات كفيلة بصيانة مستقبل زوجته وعرضها، متى ثبت لهذه المحاكم أن الزوج قد أساء استعمال حقه فى الطلاق إساءة أدت إلى إيقاع الضرر بالزوجة، سواء أكان الضرر ماديا أم أدبيا؟!

(والأخرى) أن أمر الطلاق هـذا يجرنا إلى الكلام فى نقطة كان لهـا أثرها فى المحاكم وفى الرأى العـام المصرى ، تلك هى التى يتفق فيها الزوج مع زوجته على أن يطلقها نظير أجر معلوم، فهل هذا العمل شريف يرضى به ديننا القويم !

إن مما يجرى به العمل فى محاكمنا شيئا اسمه التخالع أو الطلاق بعوض . ولقد درجت محاكمنا الشرعية فى أحكامها على أنه إذا اتفق الزوجان على الطـلاق نظير مبلغ معين، وطلق الزوج زوجته على هذا الجُعل وقع الطلاق بائنا ، ويسمى هذا النوع من الطلاق "خلعا" واستحق العوض كله للزوج، ولو تناول كل ثروة الزوجة. تلك أحكام درجت عليها محاكمنا الشرعية . واعتقادى أن هـذه الأحكام قائمـة على الرأى الراجح للفقهاء، وهى مع ذلك مخالفة صريحة للعدل، والدين منها براء .

إذا كان الأمر كذلك، وأن ديننا يأبى هذا العسف والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، فكيف تحكم محاكمنا الشرعية على هذا النحو الذى درجت عليه ؟ .

إن لمحاكمنا الشرعية كل العـذر فيما حكمت ؛ لأنها إنمـا حكمت وتحكم بالرأى الراجح فى المـذهب ، وبمـا ارتآته أغلبيـة فقهائنا وعلمائنا الأقدمين ، ولكى أبين لك منافاة ما ارتآه فقهاؤنا الأقدمون ومن أتى بعـدهم، وبراءة دينـا الحنيف من كل شـك فى عدله ونصفته وبره، أعرض عليك أمر ديننا ، وكيف تحـوّل عن قصده إلى ما نراه الآن من العمل بهذا الرأى، الذى يمكن به ابتلاع ثروة كل زوجة، تريد الخلاص من زوجها، أو يريد زوجها الخلاص منها .

ديننـا صريح فى حالة الزوج إذا أراد طـلاق امرأته سـواء كرهها ويريد طلاقها، أو أراد أن يتزوج بغيرها ؛ فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم فى أمر هذا الزوج الناشز : ﴿ وإن أردتُم استبدالَ زوجٍ مكانَ زوجٍ وآتيتم إحداهنّ قِنطارا فلا تأخذُوا منه شيئا أتأخذونه بُهتانًا وإثمـا مُبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضُكم إلى بعضٍ وأخذْن منكم ميثاقًا غليظا ﴾ .

وقد أجمع الفقهاء والمفسرون على أن دين الله هذا صريح فى أن الزوج إذا أراد استبدال اخرى بزوجته، لا يصح له أن يأخذ من هذه التى اتفق معها على الطلاق أى شىء، ولو كان قد أعطاها قنطارا من الذهب. وهذا أسمى ما وصل إليه العدل بين الناس، ولا يمكن لأية شريعة أخرى أن تجد حلا أعدل منه .

أما إذا كانت الزوجة هى الناشز، أو كان الزوجان ناشزين، فقد أجمع الفقهاء على أن أساس الحكم فى هذه المسألة راجع إلى النص الكريم الآتى :

﴿ الطلاقُ مرّتان فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسْريح بإحسان، ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنّ شيئا إلّا أن يخافا ألّا يُقيما حُدودَ الله . فإن خِفتم أن لا يُقيما حدودَ اللهِ فلا جُناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدودُ الله فلا تعتدُوها ومن يتعدّ حدودَ اللهِ فأولئك هم الظالمون ﴾ .

انظر كيف نهى الله سبحانه وتعالى فى هذه الحالة عن أن يأخذ الزوج أكثر مما دفعه إلى زوجته من الصداق، فإن كلمة الافتداء التى أتت فى هذه الآية الشريفة، أتت مقيدة بما قبلها حيث ذكر الله سبحانه وتعالى : ﴿ مما آتيتموهن ﴾ . ولم يقل سبحانه : ولا يحل لكم أن تأخذوا منهن شيئا؛ فالتعبير الكريم بقوله : ﴿مما آتيتموهن﴾ صريح فى أن الافتداء يكون ضمن ما قدمه الزوج لزوجته لا أكثر . وقد أتت هذه الآية الشريفة بتعبيرات شديدة هى : ﴿ ولا يحل لكم ﴾ . ﴿ تلك حدودُ الله فلا تعتدوها ﴾ . ﴿ ومن يتعدّ حدودَ الله فأولئك هم الظالمون ﴾ . كل هذا واضح الدلالة فى تحريم أخذ شىء من الزوجة الناشز عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها . وإن جميع المفسرين وأغلبية الفقهاء قد فهموا كتاب الله على هذا النحو الذى فهمناه . وقد تأيد هذا الذى نفهمه ويفهمه الناس جميعا من كتاب الله تعالى بأول حادثة فى الخلع، وقد حدثت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ذلك أنه روى عن نبينا عليه السلام أن "جميلة بنت سلول" كانت زوجا "لثابت بن قيس" فجاءت إلى النبى صلى الله عليه وسلم وقالت : لا أعتب على

ثابت فى دين ولا خلق ، لكنى أخشى الكفر فى الإسلام لشدة بغضى إياه . فقال عليه السلام : «أتردين عليه حديقته التى أصْدَقك ؟ » قالت : "نعم ، وزيادة" . فقال صلى الله عليه وسلم : «أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته» . فأخذها وخلّى سبيلها . وهذا أول خلع فى الإسلام .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف تحكم محاكمنا الشرعيـة بصحة عوض الطلاق أو المبلغ المتعاقد عليـه فيه مهما بلغت قيمته ، حتى لو أتى على كل ثروة الزوجة ، مع براءة الزوج من مؤخر الصداق ومن نفقة العدة ؟ ! .

أتى كل هذا من أن فريقا من الأئمة والفقهاء قال بحرمة أخذ شىء إذا كان الزوج هو الناشز ، و بحرمة ما زاد عما قدمه الزوج من الصداق إذا كانت الزوجة هى الناشز ، اعتمادا على ما سبق لنـا ذكره من قول الله تعالى فى كتابه الكريم ، ومن سنة رسوله فيما حكم به ، ثم تدرّج بعض الفقهاء واعتبروا أخذ الزائد مكروها ، ثم تدرّجوا إلى اعتباره خلاف الأولى ، وانتهى الرأى الراجح إلى اعتبار أخذ الزائد مخالفة دينية ، لكنهم قالوا بضرورة احترام التعاقد و إرادة المتعاقدين ، وأن الزوج إذا أخذ أكثر مما يستحقه فإنما يكون قد امتلكه "بسبب خبيث" . و بعبارة أخرى أصبح الرأى الراجح أن أخذ الزوج ما لا يستحقه محظور ديانة ، لكن القضـاء يحكم به احتراما للتعاقد ، و يكون أمر الزوج فى الآخرة بينه و بين ربه .

أمام هذه الحالة التى يعترف الفقهاء أنفسهم أنها لاترضى الله ورسوله ، وأن سبب امتلاك ما لا يستحقه الزوج فى أمر الطلاق "سبب خبيث" ألا يجوز لنا بل يجب علينا أن ننادى بضرورة وضع تشريع ، يحقق الرأى المرجوح ، و يبطل أى عقد قام به زوج طلق زوجته ، وأخذ عليها ميثاقا بالتزامها بعوض كبير أو صغير إذا كان هو الناشز ، و إبطال كل ما زاد من التعاقد على ما آتاه الزوج زوجته من صداق ، إذا كانت الزوجة هى الناشز ، متفقين فى هذا مع ما يسميه قانوننا المدنى من أن سبب هذا التعاقد غير مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة ، واعتمادا على ما سمـاه الفقهاء أنفسهم

فى القرون الماضية من أن سببه كان خبيثا ، والمعنى فى التعبيرين واحد . فنحن هنا متفقون مع الفقهاء الأقدمين على أن سبب الملكية الجائر هو سبب خبيث ، ومتفقون مع القانون المدنى على أن سبب هذا التعاقد الظالم هو سبب غير مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة .

إن ما ارتآه ديننا فى هذه المسألة فى كتاب الله الكريم وسنة رسوله هو أرق ما يصل إليه التمدن والعدل فى أى عصر من العصور . وأى عدل أقوم وأقوى من ذلك العدل الذى يقرر أن الزوج إذا كان هو الناشز ، وهو الذى يرغب فى الطلاق ، لا يصح له أن يأخذ من زوجته شيئا بعد أن أضاع عليها شبابها ، وزهرة حياتها ؟ ، وأى عدل أرق وأقوم من حكم الله تعالى فى أنه لايجوز للزوج فى حالة نشوز زوجته ، ورغبتها فى الطلاق — لا يجوز له أن يأخذ أكثر مما آتاه إياها من الصداق ، حتى يرجع له ما دفعه ، وبه يمكن أن يتزوج بزوجة أخرى .

فأى عدل أرق من هذا كله ؟ ، ونحن لا نريد إلا أن يفهم الناس عدل الله وسنة رسوله ، لا أن يفهم الناس خطأ أن ديننا يجيز للزوج أن يقتل امرأته بهذا الجور والظلم ، وأن يستسيغ أكل أموالها بالباطل ولو كانت كل ثروتها ، ولو كان هو الناشز الذى يريد الطلاق . لايجوز فى شرعة العقل ، والعدل ، والدين أن يرى الناس فى محا كمنا أن زوجا أراد أن يتخلص من زوجته التى يكرهها ، أوهى أرادت أن تتخلص منه لأنها تكرهه ، وقد ابتز كثيرا من مالها فى أثناء الزواج ، فيأخذ على زوجته عهدا بأن تدفع إليه أجر الطلاق مبلغا قد كان فى بعض الحالات خمسة وأربعين ألفا من الجنيهات ، والبسطاء الذين لايفهمون كتاب الله وسنة رسوله قد يظنون خطأ بناء على الرأى الراجح من الفقهاء أن هذا الظلم هو إرادة الله ! وحاشا أن نضع ديننا هذا الوضع . فإن حكم ديننا ظاهر الوضوح بما قدمنا من كتاب الله وسنة رسوله . ويجب أن يفهم الناس أن الزواج فى الإسلام لم يكن فى أى وقت من الأوقات عملية تجارية ، وإنما هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس فى كل بلد وفى كل جيل ، فلقد قال الله تعالى

فى شأنه : ﴿ ومن آياته أن خَلق لكم من أنفُسكم أزواجًا لِتسكُنوا إليها وجَعل بينكم مودّةً ورحْمة ﴾ .

الزواج رابطة روحية مقدّسة، حتى أوجب ديننا فيه الكفاءة بين الزوجين ، وجعل للأقربين حق طلب الفرقة لعدم كفاءة الزوج. كما وضع ديننا القويم محرّمات فى الزواج ، كحرمة زواج الابنة، والأخت ، والأم، وبنت الأخ وبنت الأخت محافظة على الآداب السامية وعلى النسل . الزواج فى الإسلام رابطة مقدّسة، وقد بولغ فى تكريمه حتى إن الفقهاء أنفسهم رأوا أنه يستحب أن يعقد فى المسجد لأنه عبادة . فكيف جاز بعد هذا كله أن نسكت على بعض المحرّمات الأدبية والدينية؟ ، ونتركها تستمر تحت ستار الدين تنخر فى نظامنا الاجتماعى، وآدابنا العامة إلى هذه الدرجة الممقوتة ؟ .

٩ — الأزياء :

نحن نطالب بأن تكون لنا شخصية ، وأن يكون لنا طابع قومى . ومن عوامل الشخصية والطابع القومىّ أن يكون للبلد زِىّ عام يعبر عن شخصيته الظاهرة، لا أن تكون خليطا من لباس يشعر النفس بما فى هذا البلد من تفكك وانفصام، ولا يكون رمزا لمظهر الوحدة التى تتراءى لنا عند الأمم الراقية . وإذا سعينا فى تضامن أفراد الشعب وتوحيد ثقافتهم حتى يكونوا نتاج بوتقة واحدة تحس باحساس واحد، وتتذوّق الأمور على نحو واحد ، وتتركز فيهم الوحدة الوطنية بمعانيها ومظاهرها المتعدّدة، فإن من الواجب علينا أن نمثل هذه الوحدة أيضا فى الأزياء .

ليس الأمر مقصورا على أن أزياءنا مختلفة مجرّد اختلاف ، ولكنها بوجه عام غير مقبولة بل غير معقولة . أفلا ترى عند ما يقع بصرك على جمهور من الناس مارين أنهم يكادون يكونون من أمم مختلفة ؟ ! فهناك من يرتدى الملابس الأفرنجية ، ومن يرتدى الجبة والقفطان ، ومن يضع عليها شالا من الكشمير

أو غيره ، ومن يرتدى الجلباب ، ومن يرتدى غير ذلك من أشياء أخرى كثيرة . أفلا نتفق معى على أن ذلك الذى يرتدى الجبة والقفطان مثلا إنما يعرقل بلباسه هذا نشاطه وهمته ، وأن رجلا يحمل شالا وجبة وقفطانا وحزاما إنما هو فى الحقيقة كمن يرتدى أغطية السرير وقت نومه ؟ . إننا نحتاج فى زمننا هذا إلى عمل ، والعمل يتطلب النشاط . فهل يقوم العمل والنشاط من رجل هذا لباسه؟، وجب عليه أن يسير بخطا واسعة ، وأن يركض عند الحاجة ، ووجب عليه أن يركب الخيل والدراجات عند اللزوم ، ووجب عليه أن يكون يقظا متنبها . فوضع هذه الألبسة المتنوعة الثقيلة فى وقت نحن فى حاجة فيه إلى النشاط ألا يجعل الشخص الملتحف بالشال ، والمرتدى هذا النوع من الملابس فى غفلة من العمل لا يبغى حراكا ، يؤثر النوم والتثاؤب عوضا عن السعى والقفز والحركة النشيطة الدائبة .

قلت فيما سبق : إن الأمة يجب أن تكون رياضية قوية . فهل يتفق بث الرياضة وتنفيذها بين الناس وهذا النوع من اللباس الذى يشل حركة الشاب ، ويضعف حركة الرجل ؟ ! .

هذا مع العلم بأنه لا يجوز أن نلق فى رُوع الناس أن نوع الأزياء يمت بشىء إلى الأمور الدينية . ولم يكن فى زمن الأنبياء ولا الرسل هذا النوع الذى نرتديه . فيجب علينا إذن ألا نتقيد بالتقاليد الضارة ، وأن نعرف أننا أحرار فى اختيار اللباس الذى يلائم بلادنا، والزى الذى يتفق مع النشاط والذوق السليم .

وإن أردت صراحة أقوى من هذا قلت لك : إن هذا الزى المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة، زى يتعارض والرقى المطلوب للبلاد والقوة التى نطلبها لشباننا ورجالنا ! .

وأضيف ان هذا الزى الذى طغى وانتشر بين المدنيين ورجال الدين على السواء، قد جعل من بعضنا أناسا يرتكبون المحرمات ويتناولون المنكرات علنا، ويفهم الناس

فيهم أنهم رجال دين؛ فتتزعزع عقيدة الناس فى استقامة رجال الدين. وكان الأولى والأجدر أن نحتفظ برجال الدين العاملين، وأن نصونهم حتى لا يشترك معهم فى الزى من يقترفون الموبقات، ويرتكبون المحرمات؛ وبهذا نبعدهم عن مسالك التهم ومظان الشبهات.

لهذا كان الشباب على حق فى أن يطّرحوا هذا الزى. ولقد سعى كثير من الأزهريين — كما سعى من قبل شباب دار العلوم — فى أن يلبسوا لباسا يتفق وما يتطلبه الإنسان من سرعة ونشاط وعزم وقوّة؛ والدين الحنيف يدعو إلى التمسك بهذه الفضائل.

وأعتقد أن على القائمين بأمرنا أن يُولوا هذه الفكرة عنايتهم، وأن يسعوا فى تذكير الناس بأن واجب القوّة والعمل يقضى بنبذ هذا الزى، وهو مدعاة الخمول والكسل.

إنى لا أستسيغ فى أمة واحدة أن يكون فيها هذا التعدّد من الأزياء. فما المعنى فى أن أمة واحدة تنقسم فى زيها إلى نوع يسمونه بلديا، والآخر بدويا؟. وكما يجب أن يتساوى الناس فى الحقوق والواجبات الوطنية من وظائف وتجنيد وغيره، كذلك يجب أن يمحى هذا الفارق، وألا يسمح بوجوده فى هذا البلد الذى يجب أن يغذينا بماء واحد، وبتعليم واحد، وتربية واحدة، وآمال واحدة، وآلام واحدة. يجب أن يكون حالنا فى أزيائنا متحدة، كما يجب أن نتحد فى ظروف حياتنا.

لم لا يكون للدهماء نوع من اللباس قليل الكلفة، ينم عن شىء من النشاط وفيه شىء من الحياء؟ كالسروال الذى يرتديه بعض أهالى الإسكندرية، وهو يؤدى أكثر مما يؤديه الجلباب من ستر ونشاط، ويحفظ قيمة الانسان من حيث هو إنسان، ويمكن أن يكون من نفس القماش والقيمة التى يتطلبها الجلباب.

نحن لا نريد زخرفا، ولا نريد تكليف الدهماء بما لا يطيقون، وإنما نريد شيئا، فيه نوع من الحياء وباعث على النشاط والعمل والسرعة.

لقد خلق الله الإنسان بساقين مستقلتين تعمل كل واحدة منهما على حدة؛ فلم لا يكون اللباس مناسبا لهذا الخلق ، وبهذا يجرى صاحبهما كما يشاء ، ويتسلق الأشجار كما يشاء، ويركب العربات كما يشاء . لا أن يكون عرضة لأن يُعلق جلبابه أو قفطانه أو جبته فى عربة أو سيارة، أو فى قطار السكك الحديدية أو الترام مثلا، فتضيع حياته ويذبل وجوده ! .

قد يظن البعض أنى أحض على تقليد الفرنجة، وهذا خطأ فاضح؛ إنما الذى أحض عليه هو اتحادنا فى الملبس بما يتفق وطبيعة الانسان، وطبيعة البلد والواجبات التى تتطلبها السرعة، ويتطلبها العمل ؛ ويتطلبها النشاط .

كما قد يظن البعض أنى أريد دكتاتورية تلزم الناس باتخاذ لباس مخصوص . وحاشا أن يتجه فكرى إلى هذا النوع من الاستبداد ، أو إلى ما يسمى بالاستبداد، ولو كان موجها إلى الخير . فانى لا أرى أن الإصلاح فى مثل هذا الأمر يكون بنظم وقوانين، وإنما الذى أريده هو نشر الدعاية . وإرشاد الناس إلى ما فيه مصلحة المجموع، وتسهيل الأمور لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود. فمتى آستساغ الناس هذه الفكرة حاكمين ومحكومين بفضل الإرشاد والتشجيع أمكن الوصول إلى توحيد الزى، توحيدا يتفق وحاجاتنا اليومية، ويحفظ كرامة الانسان .



وأمر لباس الرأس يحتاج إلى تفكير . فلا يعارضنا أحد فى ان هذا الطربوش الذى نلبسه أو العمامة التى نلبسها، ليسا من صنع أجدادنا الأولين، وإنما هما دخيلان . قيل : إنهما طبعا الانسان بطابع قومى، وصارا لنا لباسا قوميا . وإنى لا أدرى إذا كان لباس الرأس هذا قد اعتبرناه لباسا قوميا ، وهو غير مفيد بل ضار، أفلا يكون من الأولى واللائق بنا أن نسعى فى تحسين كل تقليد صار بما نراه متفقا مع حالة بلادنا وما يرتضيه أهل الزمن من سرعة ونشاط ؟

ما الذى نراه مفيدا فى الطربوش وهو لا ينفع صيفا ولا شتاء؟. فى الصيف لا يمنع وهج الشمس، ولا الأخطار المحدقة بالضعفاء من قيظ الصيف وشدة الحر؟

ألا تأخذك الرأفة والرحمة بهذا الجندى الذى يقف ولاحراك به وسط ميدان من الميادين العامة، تضربه أشعة الشمس فى وجهه وعنقه؟ ! ألا ترق لحاله وهو على هذا الوضع معذب مضنى؟ .

ألا تأخذك الشفقة بهؤلاء الجنود الذين يقومون بمناورات عسكرية فى وسط الصحراء؟، وهم يلبسون هذا الطربوش فى الصيف، يُسيل عرقهم على جوانب رءوسهم، حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى أن تضيف عليه شيئا آخر، يقيهم الأذى من أشعة الشمس، فصار على رأسهم ضغثا على إبالة.

ألا تأخذك الرحمة برجل كهل ضعيف، أو طفل صغير، يمشى فى الطرقات وقت الصيف، وحرارة الشمس تحرقه بأشعتها، أو تسخن صوف الطربوش، فتسبب أمراضا، آباء الأطفال أدرى بها؟.

وقل لى بربك ما فائدة هذه العمامة الثقيلة الحمل، السريعة التفكك؟، وهى شاشة تلف وتنفك بأقل حركة، تحيط بهذا الطربوش المغربى الثقيل، وطالما آذت بحرارتها أولئك الذين يحملونها، ولا يرى العقل السليم من حملها أية فائدة.

أو لا تأخذك الرحمة بأولئك الفلاحين الذين يقضون طول يومهم، يشتغلون فى الحقل أو تحت وهج الشمس، ولا عاصم لهم إلا هذه "الطاقية"، التى لا تفيدهم شيئا، بل هى تحرق وجوههم وجلودهم، وكان يمكن أن نرشدهم إلى لباس رأس آخر، يصنع من قماش رخيص، يصد عنهم وعن جوانب وجوههم وأقفيتهم تلك الحرارة الشديدة، التى لا يدرك قوتها إلا من عاناها! .

وفى الشتاء كيف يمنع الطربوش والعمامة والطاقية قطرات الماء؟، ألم تلاحظ إذا أنزلتنا السماء رذاذا من مطر أن الناس يصبحون فى حالة توجب السخرية

والاشفاق ؛ فكلهم إما أن يقفوا داخل الأماكن أو أن يضعوا على رءوسهم أقمشة أو ورقا بما لا يصح أن يكون مظهرا لأمة محترمة ! .

كل هذا النقص نعانيه ولا نفكر فى تلافيه ، ونقول إنها تقاليد يجب أن تحترم ، وأن ليس فى الامكان أبدع مما كان . وفات أولئك الناقدين أن الزمن يتطور ، وأن الانسان يسعى دائما فى راحة ذاته ، وفى تلبية ما يجب عليه عمله ، متفقاً مع سعادته وهناءته ، ودفع الضر عن نفسه . ومن دواعى هذا التطور أن نرقى فى أزيائنا ولباسنا ، كما نرقى فى علومنا وفنوننا ، وكما نرقى فى إحساسنا وآمالنا وأذواقنا ؛ فالرقى عام فى كل فرع من فروع الحياة ، ويجب أن نسايره ، ونأخذ حظنا من هذا الوجود وما فيه من همة وعزم .

١٠ — الأوسمة وألقاب الشرف :

لما كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ زارنى أحد أصدقائى الأجانب يزف الىّ بشرى قرب الإنعام علىّ بوسام رفيع من دولة أجنبية صديقة ، بناء على طلب ممثلها فى مصر . وقد أتى إلىّ مسرعا بعد أن علم من الممثل نفسه بهذا النبأ السار .

ولا أكتم — غير فخور — أنى أجبت الرسول بشكره على حسن عواطفه ، ورجوته أن يقوم عنى بتقديم عبارات الحمد لممثل الدولة الصديقة ، واعتذارى له عن عدم قبول هذا الوسام . فدهش الصديق : كيف أرفضه وغيرى قد سعى سعى المجد ثلاث سنوات متواليات حتى ظفر بنيله ؟ ، وظل يناقشنى طويلا لعلى أقبل هذا المنح ، وقد عرض علىّ عرضا . ولما وجد منى إصرارا تركنى آسفا .

قد يجوز أن يرى البعض فى عملى هذا شذوذا عن المألوف ، وخاصة اذا كان الوسام من دولة صديقة محترمة . لكن حجتى أمام نفسى كانت بسيطة ، ذلك أن لوزارة المعارف مع بعض الدول صلات علمية وفنية ومادية ، فكان من واجبى —

وأنا أمين على هذه الوزارة — أن أحس باستقلالى نحو الغير استقلالا ترضاه النفس ، ولا يكون لأحد علىّ يد، يجوز أن تفسر فى تصرفاتى العامة بما أنا فى غنى عنه .

على أنى لا أفهم فى الحقيقة معنى للأوسمة والألقاب الأجنبية فى كثير من الأحوال . فاذا كان الوسام تقديرا لشخص المنعَم عليه، وجب أن يصدر هذا التقدير عن بلده، وعن خدمات قام بها نحو وطنه ، وقد يفسر أحيانا سبب إسداء الوسام الأجنبى على غير ما يرجو المنعم عليه، فيسئ اليه بدل أن ينفعه .

واذا كان من الجائز أن يكون لإعطاء وسام أجنبى معنى مستساغ، أفلا يكون من أسمى المعانى أن يكتفى المنعم عليه بحمله والاتشاح به فى حفلات الدولة الأجنبية التى أسدته ؟. لا أن يطوف به مختالا فى الحفلات الرسمية الوطنية ، وقد تصل به الحال إلى أن يؤثره على وسام وطنه، وفى هذا مساس بالشعور القومى والكرامة الوطنية! .

أفهم قيمة الأوسمة الأجنبية إذا دلت على تقدير علمى أو فنى ؛ فليس للعلوم والفنون وطن ، وانما هى ملك الانسانية جمعاء . أما أوسمة الوجاهة وألقابها فهى لا تدل على شىء سوى اعتزاز قد يكون وليد الزلفى، وقد يكون على حساب المصلحة الوطنية؛ ولهذا فانى لا أفهم لها معنى يرفع صاحبها .

يظهر أن الأوسمة الأجنبية — ولها كل التقدير فى أوطانها — قد أسرفت حكوماتها فى منحها فى البلاد الضعيفة؛ حتى ليخيل للإنسان أنها أصبحت خارج بلادها كما كانوا يقولون عن الشهادات العلميـة الأجنبية المعدة للتصدير ولا يعمل بها إلا فى الخارج لمحض الدعاية واكتساب محبة المستضعفين ، وما أسهل مفاخرة الضعيف بعطف القوى عليه وحدبه ! . ولهذا كان من النادر أن تفكر أمة ضعيفة فى إعطاء أوسمتها لكبار رجال دولة قوية ، عدا بعض الموظفين منهم لديها . ولا أظن مع هذا أن هؤلاء يرصّعون بها صدورهم فى أعيادهم الوطنية أو فى بلادهم، ويفاخرون بها كما نفعل نحن هنا فى أقدس حفل وطنى أو دينى للبلاد .

ألا يجدر بنا أن نضع حدا لهذه الحال المؤلمة، حتى لا نرى من بين المصريين "كوماندورا" أو "بارونا" أو "كونتا" أو "سيرا"، وأن نشرع للناس ما نتق به هـذا التهافت على الأوسمة الأجنبية؛ فإن لم نستطع فيجب على الأقل أن نضع لها حدودا وقيودا ، نصون بها البلاد من أن يضعها عاشقو الأوسمـة والألقاب من مواطنينا أمام الأمر الواقع !! .

أفهم أن يكون من المباح أن يتبادل رؤساء الدول الأوسمة ، وأن يُغـدقوا بها كما يشاءون على رجال السلك السياسى، أو رجال البلاط فى زيارات رسمية، قضى بها العُرف بين عاهلين، تقـديرا لودّ متبادل، وصداقة بين دولتين ، والأوسمة فى هـذا الشأن لا تدل على أكثر من هـذا . ولكن من غير المفهـوم أن يعطى وسام أو لقب أجنبي لمواطن أو نائب أو وزير أو موظف لا علاقة له بالمجاملات الدولية، ولا شأن له إلا فى خدمة بلاده؛ فان خدمها كان له منها التقدير والتشريف، و إن لم تعترف له بشيء من هذا كان من غير المعقول أن يلتمس هذا الشرف من يد أجنبية .



الآن وقد انتهيت من أمر الأوسمة الأجنبية،أرانى فى حاجة للتكلم عن الأوسمة والألقاب المصرية .

قد يرى البعض المثل العليا فى الغاء الرتب والنياشين، وفى أن الناس سواسية؛ لا فضل لأحد على أحد إلا بالعمل الصالح . وأن قـد مضى على مصر فترات من الزمن كانت فيها علامات الشرف تلق جزافا، حتى ضجر العقلاء، وانحطت علامات الشرف عن منزلة الشرف . لكن من العدل أن نقول: إن التغافل عن إسداء الحق لذويه وعن تقدير عمل العاملين لا ينهض دليلا على فساد الحق فى ذاته .

فمن الحق أن ينـال المحسن جزاءه والاعتراف بفضله ، كما ينال المسيىء عقابه؛ ولهذا شرعت الجنـة والنار . و إذا كان هذا حقا فتقـدير عمل العاملين من أكبر

البواعث على حفز الهمم وشحذ العزائم فى سبيل المصلحة العامة والتفانى فى خدمتها. وليست مصر فى هـذا المضمار بأقل حاجة فى تقـدير العاملين من أمم أخرى قوية عريقة، ما لبثت تنظر إلى الأوسمة نظرة احترام وإجلال، من ظفر من أبنائها بشىء منها كان كمن امتلك الدنيا بأسرها .

ألم تر فى الحروب الطاحنة كيف يرنو الجنـدى والمواطن إلى علامات شرف تعيد إليه سروره وقواه، وتخفف من مصابه وبلواه؟ . فماذا ترى من أثر فيما يقدّمه القـائد أو رئيس الدولة من وسام لجندى قام بعمل عظيم ، أو لمواطن بذل ماله أو فكره أو علمه أو روحه فى خدمة بلاده خدمة رائعة ؟ .

أظنك تتفق معى على أن تقـدير الرجال واجب وطنى يبـقى ما بقى الإنسان إنسانا . ولا يضير هذا العمل الوطنى إلا العبث به والظلم فيـه ؛ فان الظلم مفسدة للاتجاهات الانسانيـة، ومضيعة لجهودها وأمنها وتفكيرها، بل وطنيتها . ووجود الظلم فى هذا كله لا ينهض دليلا على عدم تقدير الجهود المجدية فى ذاتهـا ؛ فالذنب ليس على العمل فى ذاته، وإنمـا هو ذنب العبث فيه والظلم فى تقديره . فمن المـاء كل شىء حى، ومع ذلك فقـد يميت المـاءُ بمـا يحمله من أكدار وما يحويه من مهلكات . وإذا كان من حق الإنسان وواجبه أن يعيش للمعانى السامية، كان تقدير الوطن له من أسمى المعانى وأجداها .

لكنى لست من المؤمنين بالألقاب ولا بأزيائهـا . ذلك لأن بلادنا تجنح إلى الديمقراطية الحقة، وديننا الحنيف يحض عليها. وليست هذه الألقاب ولا أزياؤها من ضرورات الحياة فى هـذه البلاد، ولا من أسباب حفز الهمم بين أبنائهـا إلى ما فيه الخير والنفع . وأرى لهذا أن تحذف الألقاب ، وأن يكتفى فى تقدير الرجال العاملين بالأوسمة المختلفة . وقد سارت على هذا النهج سائر البلاد الشرقية وكثير من البـلاد الأخرى . وبذلك يستغنى عن المـلابس الرسمية المزركشة؛ فهى مرهقـة

فى تكاليفها، غير جميلة فى مظهرها ، تضايق لابسيها صيفا وشتاء . ولا معنى — عند غير رجال العسكرية — لهذه السيوف الذهبية التى لاندرى مبررا لوجودها، ونحن فى زمن يحتاج إلى البساطة والقصد فى النفقات، والعالم الآن يسعى فى تحقيقهما . لهذا كله أرى أن تكون « بدلة السهرة» المخصصة الآن لغير الموظفين هى اللباس الرسمى العام للموظفين وغيرهم على السواء .

كما أرجو ألا يكون لحضرات العلماء وأهل الدين هذا اللباس المموه بالذهب ؛ فهم أهل تقشف وورع وتقوى . وأولى بهم وأجدر أن يعودوا إلى لباسهم البسيط مع إشارة تنم عما حازوه من أوسمة أو درجات علمية .

هذا ما أرجوه ، وأرجو أن يسمح الزمان بتحقيقه .



إذا أردنا أن نعدد أسباب النقص فى حياتنا الاجتماعية فانه يتعذر علينا أن نحصيها . وها قد ذكرنا بعضا منها، وبقى كثير مما لا يخفى على القائمين بأمر إصلاح الحالة الاجتماعية فى هذا البلد .

فمن أمراضنا الاجتماعية : البدع ، والتبذل فى الأغانى والموسيقى ، والفوضى فى الإحسان ، وغير ذلك مما يطول شرحه .

١١ — البدع .

وهى كثيرة منها :

(ا) الزار — وهو وصمة عار فى هذه الأمة ورثناها عن خرافات فرعونية يجب أن تطرحها أمة تحترم نفسها فى هذا القرن العشرين . ويظهر أن القوانين التى اتبعت فى هذه الحال لم نر لها صدى فى كثير من عقول عامة هذا الشعب . والواجب أن يقتنع العامة بفساد هذا النوع من السخافات . بل لا أبالغ إذا قلت : إن من وكل إليهم نفاذ هذه التشريعات من رجال الشرطة يعتقدون صحة

هـذة الخرافة ، ولا أمل فى تطهير الأمة من هذه الأدران إلا بالتعليم ، والاستمرار فى الوعظ والارشاد، بطريقة حكيمة تُتسرب إلى نفوس الناس وتُتشبع بها .

(ب) أرباب الطـرق — أولئـك الذين يطوفون البـلاد، ويؤثرون فى عامة الشعب تأثيرا، الله أعلم بمداه . وأريد أن أفهم ما هى الفائدة للدين من وجود هذا النوع ؟ وأية خدمة إنسانية أو دينية قام بها هؤلاء الناس للشعب ؟ ، سوى ابتزاز ماله على غير فائدة أو جدوى ، وسوى تضليله وفسح المجـال للخرافات ، وإلى تقسيم هذه الأمة الى شيع وأحزاب مذهبية، لا تعرف غايتها، ولا ندرى ما الفائدة منها ؟ ! وهـل قام فى رُوع المنصف أن أولئـك القائمين بأمور الطرق يخـدمون أنفسهم أو بلادهم ؟ وهل اقتنع الناس بأن هؤلاء القائمين هم أطهر الناس نفسا ، وأدناهم إلى الدين من غيرهم ؟ أم هى صناعة لمن لا يمكنهم أن يشقوا لهم فى الحياة سبيلا، وأن يرتزقوا من عرق جبينهم فى الكفاح والعمل بالكفاية التى يتطلبها العصر الحاضر؟ !

إننا نريد شعبا قائما على الفهم الصحيح والعمل الشريف الذى يرتفع به الوطن ، وينصقل به النسل ، حتى يصبح على استعداد لأن يكافح فى الدنيا ، و يتزود للآخرة بالطرق المشروعة التى يقبلها العقل ، ويأمر بهـا الدين الصحيح ، لا أن نخلق من البطالة وعدم الهمة والكفاية جماعات ،لا هم لهم إلا الكسب من الحياة السلبية، وإن أدى هذا إلى وصم الأمة بما لا يليق بها أمام الله ، وأمام الناس الذين يفهمون معنى الحياة ومعنى العمل ومعنى العلم .

(حـ) مظاهر الأفراح والأتراح — لايليق بأمة كأمتنا فى الوقت الحاضر أن يسرف أبناؤها فى مسائل الأفراح، والإنفاق عليها بمـا تنوء به ثرواتهم، لالغرض سوى الظهور بمظهر الثروة . والله يعـلم كم تكلفهم هذه المظاهر الخلابة التى تظهر عواقبها الوخيمة بعد الصحوة من غفوة الفرح المزعوم . ولم لا يبـدأ أغنياؤنا بأن يكونوا مثلا صالحا فى الاعتدال وعدم الاسراف حتى يقتدى بهم رقيقو الحال ؟ ! .

وكذلك الحال فى أتراحنا : نرى مظاهر البذخ والاسراف، وعرض الموائد على المعزين، كما نرى الصياح ولطم الخدود خلف الموتى مما يؤذى كل ذى عقل سليم ، ويجعلنا أضحوكة أمام الزائرين يقيسون بها درجة عقولنا ، ووضعنا الحقيق فى مدارج المدنية والحضارة .

١٢ — الأغانى والموسيقى :

ومن آثامنا الاجتماعية أيضا تلك الأغانى وهذه الموسيقى. وهى فى طبيعتها تعبر عن أسمى شعور للانسان الكامل، وترقى إحساسه وتهذب نفسه، وتعبر عن كوامن روحه تعبيرا هو أبلغ بيانا من النطق، وقد ترقى بالناس إلى مدارج الكمال والفن الجميل، وتدفعهم إلى تهذيب نفوسهم، ورقة عواطفهم، وإرهاف حواسهم .

إن هذه المعانى الجميلة التى يوحيها الغناء والموسيقى قد انقلبت فى بلادنا الى عكس ما يريده الانسان الكامل؛ فلا نرى إلا غناء مخنثا، يساعد على انحطاط النفس وموت الاحساس والتبذل فى المعانى ؛ فوق أنه يخلق اليأس والمذلة والجبن وخور العزيمة . ألا يحزنك أن ترى الرجل المغنّى يتصنع التخنث والتشبه بالنساء؟ ! واعلان الحزن واليأس والعبودية ، حتى لكأنك لا ترى أمامك رجلا يرتفع بعاطفتك وخيالك إلى مراقى السمو والخيال الخصيب، ويشعرك بما تعبر به النفس الراقية من عواطف سامية . وإنما ينزل بك إلى الدرك الأسفل، من مهاوى الرذيلة والضلال والفساد ! .

ومن الغريب أن هذا النوع المنحط من الغناء هو الذى يرضى جمهرة السامعين، ويدفع بهم إلى الصياح والتأوه والتصفيق ؛ حتى عف الذين يفهمون معنى الغناء والموسيقى من سماعهما ، وحتى أصبح فريق كبير من المتعلمين يلجئون إلى سماع الأغانى الأجنبية ؛ يتزودون فيها كثيرا من معنى الحياة، ومعنى دقة الأحساس ورقيه .

١٣ — فوضى الاحسان :

وهناك فوضى الاحسان ، ويجدر بالقائمين على أمر حياتنا الاجتماعية أن يوجّهوا الاحسان توجيها سليما صحيحا ؛ حتى لا يضن أولو الخير بمالهم ، وهم يريدون الخير . فإن كثيرا من المحسنين — وأقصد متوسطى الحال بنوع خاص — يودون لو تقربوا إلى الله بقليل من فضلة خيراتهم ؛ ولكنهم فى كثير من الأحوال لا يعلمون ان كان ما يعطونه يصل إلى الخير أو أنه يصل إلى أيد غير طاهرة . لهذا كان من الواجب أن نفكر فى إيجاد نظام يقطع بأن فكرة الخير تصل إلى تحقيق الخير، حتى يطمئن الناس الى ما يجودون به ، وأن تضرب الحكومة بيد قوية على أولئك الذين يتغلغلون بين أفراد الشعب تحت أسماء جمعيات متنوعة، أو مشاريع مجهولة لاحقيقة لها فى الواقع . فان هذا كله مما يساعد على اتساع الخير، وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والاحسان. وأن تراقب جميع الجمعيات الخيرية مراقبة دقيقة مستمرة؛ حتى يعلم الناس جميعا أن البؤساء قد أخذوا قسطهم الكامل من خير المحسنين وبر الموسرين . ويدخل فى هذه الجمعيات تلك التى تعرض على الناس أوراق "اليانصيب" وغير ذلك من وسائل ابتزاز أموال الناس، الذين لا يعرفون من أمرها شيئا .

✧ ✧ ✧

هذا مجمل صغير، وأمثلة قصيرة محدودة فى باب من أبواب الاصلاح الاجتماعى؛ وهى كثيرة متنوعة، نرجو أن يحقق ولاة الأمور آمالنا فيها . واعتقادى أن خير وسيلة لتهذيب أخلاقنا وعاداتنا، ومنع الخرافات ورفع مستوى غنائنا وموسيقانا هو نشر التعليم نشرا عاما على الطريقة التى ارتأيناها فى باب التعليم ، وفيما ذكرناه هنا من بعض الوسائل لاصلاح حالتنا الاجتماعية . فان رفع مستوانا الثقافى والخلقى من أهم الأسباب لتهذيب ذوقنا وتوجيه نفوسنا إلى حب الخير والطموح والمجد . وإن الأمم لم تصل إلى إصلاح شأنها فى أمر العادات والتقاليد والذوق إلا بفضل التعليم الصحيح، القائم على الأخلاق السليمة . والله يهدينا سواء السبيل .

الباب السادس

الدفاع الوطنى

الخدمة العسكرية — الرياضة البدنية — واحة جغبوب وسلامة الوطن — استقلال الحبشة وسلامة الوطن — فلسطين العربية وسلامة الوطن .

الباب السادس

الدفاع الوطنى

أثبت الواقع أن فى الحروب الحديثة ظاهرتين بارزتين :

(أولاهما) انتهاك حرمة العرف والقانون الدولى . فبعد أن كانت الحرب تقوم على قواعد دولية ، وعرف دولى ، واستعداد للنزاع والصراع ، صار الاستعداد لها خفيا ، والنية مبيتة سنة أو سنوات طويلة ، تحيط بها الجاسوسية من كل جانب ، حتى تنفجر فجأة بما يسمونه بالحرب المفاجئة ، أو بالحرب الخاطفة ، التى لا تبق ولا تذر ، والتى تلتهم الأمم الوادعة التى تنام آمنة مطمئنة قريرة العين ، فإذا هى تهاجم فى جنح الظلام ، قبل أن تعرف سبب هذا الاعتداء . حرب تضعف الأعصاب ، وتوجب اليأس ، وقد تنتهى بضياع أمم بأسرها ، إذا لم تحتط لعوادى الدهر ، ونكث العهود . فالحرب أصبحت فى أيامنا لا ضابط لها ولا رابط ، وليس فيها شىء مما يسمونه ضميرا ، أو إنسانية ، بل هى الوحشية بعينها ؛ قلبت تقاليد الإنسان ظهرا على عقب ، وأصبح الناس فى حل من أن يعتقدوا أنهم عرضة لخطر فى كل آن .

والظاهرة الأخرى — أن الحرب كما قلنا لم تصبح بين جيوش تتقاتل وتتصارع ، وإنما هى بين شعوب برمتها ، يعتدى فيها شعب على شعب بكافة ما يملك من وسائل العدوان ، وبجميع مرافقه الحيوية ومدخراته ، من ثروة ، وصناعة ، وزراعة ، بل ورفاهية وسعادة . وأصبح العلم بكل أسف ، وهو الذى يجب أن يستعان به فى سبيل رفاهية الإنسانية ورفعتها وسعادتها ، أصبح مسخرا فى ابتكار أفظع وسائل التقتيل والتدمير . ولا زالت الأيام الأخيرة تنبئنا بتلك الغارات الفظيعة على دور

العلم والإنسانية ، فتخرب المدارس والملاجئ والمستشفيات ، وتقتل الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى ، بلا شفقة ولا رحمة .

أمام هذا الواقع الذى أصبحنا نشاهده ، ولا يصح بنا أن ننكره لأنه ظاهر ملموس ، ما الذى يجب علينا إزاءه ؟ وما الذى توجبه علينا الوطنية الحقة المنزهة عن شوائب الهوى ؟ بل ما الذى توجبه علينا اليقظة ، ويلزمنا به واجبنا ، نحو وجودنا ونحو هذا الوطن ؟

بلادنا واسعة الأرجاء ، لكن أرضها المزروعة مكتظة بالسكان ، وهى التى يقتات منها أهلوها ؛ قسمها الشمالى صغير ضيق ، يكفى لإيذائنا فيه حملة موجهة من إحدى جوانبه ، كما أن القسم الجنوبى أكثر ضيقا . والنيل شريانه الحيوى ، يجرى بين سلسلتين من الجبال تكادان تلتقيان . وليس فيه متسع إلا لقليل من الأراضى الزراعية ، عماده الرئيسى خط حديدى واحد . وبلادنا مع ذلك مرافق حيوية هى أهداف لو عطلت تعطلت حياتها اليومية ؛ فيها الخزانات ، والكبارى ، والقناطر ، وأدوات الاتصال البرقية ، والتليفونية . كل هذا يجب علينا أن نفكر فيه ، كما نفكر فى مدننا وقرانا ، وهى تكاد تكون على خط واحد فى الصعيد حذاء النيل من القاهرة إلى أسوان .

يجب علينا أن نفكر فى حالنا ، وألا ندع أمرنا مبهما ، وحالتنا ضعيفة ، حتى إذا جدّ الجد وجدنا أنفسنا بلا مغيث أو مجير . كما لا يليق بشرفنا ورجولتنا أن نكون عالة على حليفتنا ؛ فإن الاعتماد على الحليفة وحده بلا قوة تؤيد هذا الحلف من جانبنا هو التبعيّة بعينها . وكيف نرضى أن نلتمس من حلفائنا صيانة أموالنا ، وأرواحنا ، وأعراضنا ، دون أن نفكر فى أن الحروب المفاجئة قد لا تنتظر المدد من حليف قوى ، والكيان القومى نفسه لا يقبل هذا الوضع الشائن ؟ .

كل هذا مع العلم بأن حليفتنا لم تعرف بأنها دولة حربية برية ، مع اعتقادنا بأنها من أقوى الأمم فى أساطيلها وطائراتها . يضاف إلى هذا أن مصر بعدد سكانها

يجب عليها أن تنظر إلى الأمم الأخرى التى تماثلها فى كثرة العـدد ، فتنتهى إلى الاقتناع بأن فى مكنتها أن تهيىء مع الزمن جيشا ، لا يصح أن يقل عن جيش صديقتها تركيا ، وعدد أبناء كل من البلدين يكاد يكون واحدا . وتركيا ليست بأكثر ثروة من مصر ، ولكنها الهمة القعساء دفعت هـذه الأمة النبيلة ، والأمم الأخرى التى هى أقل عددا فى السكان من مصر إلى تدبير جميـع الوسائل المؤدية إلى الاحتفاظ بكيانها واستقلالها وشرفها ، وهو أثمن كل شيء فى الوجود .

يجب علينا إذن أن نستعد للدفاع عن بلادنا ، وأن نخلق فى هذه الأمة جيلا جديدا صالحا لأن يحمى ذمارها بما فيه من قوى مادية ومعنوية ، مع العلم أن مصر فى وسط العالم القديم ، وعلى ممر طرق المواصلات العالمية ، وأن الحروب بين أمم العالم قد تعرضها فى كل وقت إلى العمل على صيانة استقلالها وحريتها .

ما الذى يجب أن تكون مصر عليه ؟

يجب أن يكون أمر جيشها والدفاع عن كيانها أول ما يثير قلقها واهتمامها ، وأن تقتصد فى كل نفقاتها بالقدر الذى يسمح بأن تكون لها قوة تعينها وقت الشـدائد ، وهى تكاد تكون متعاقبة متوالية لا تنقطع . ومن العبث أن نظن أن سـيأتى يوم تمتنع فيه الحروب ما دام الإنسان إنسانا ، مهما قام بين الأمم من معاهدات ، وانبث فيها من حكم وعظات ؛ فقد فات أوان هذه المعنويات أمام الواقع الملموس الذى لا نغش أنفسنا بالتعامى عن حقيقته .

إذا أردنا أن يكون لنا استقلال ، وأن تكون لنا كرامة ، وأن نحيا حياة الأمم التى تحس بوجودها ، يجب أن يكون نظامنا العام قائما على أسس جديدة ؛ يجب أن تكون لنا قوة . وما دامت الحروب الآن بين شعوب لا بين جيوش ، فيجب أن تكون هذه القوة الدفاعية شاملة كل حياة الأمة . يجب أن تكون لنا قوة فى المال ، وفى الإنتاج الزراعى ، والصناعى ، وفى التجارة ، والعلم ، والفن ، وفى الوطنيـة

الخالية عن التُّرهات والخصومات . وأن نوجه جهودنا جميعها إلى أن تكون الأمة كتلة قوية متناسقة ، يعمل بعضها فى ميدان الشرف، و يمدّه الآخرون بكل تلك القوى الكامنة، التى هى عماد الأمم وقت الشدائد .

و إننا إن أهبنا بالأمة أن تحسن استعمال دستورها، وتحسن التصرف فى إدارتها، وتحسن التصرف فى تعليمها وتهذيبها ، وتحسن التصرف فى صناعتها وتجارتها و إنماء ثروتها ، إنما نطلب ذلك كله لأن هذا من عناصر الدفاع الوطنى. والأمة التى تغفل عن تقوية نفسها فى كل فرع من فروع الحياة ، وتتوا كل فى تنظيم نفسها فى جميع مرافقها ، إنما هى أمة تفرط فى وسائل دفاعها ، وتعرض نفسها للهلاك . يجب أن نحسن كل هذا، وأن نفكر فى إيجاد قوّة حربية تمدّها وسائلنا الحيوية ،واستعداداتنا الوطنية والشخصية. ولكن كيف يكون هذا الجيش؟ .

إن تنظيم جيش كامل العدد والعدّة كاف للدفاع عن البلد وقت الشدائد، وليس من شأنى أن أخوض فى أمره، فهو شأن الفنيين الإخصائيين، إنما الذى أعنيه هنا هو ما يفكر فيه كل مواطن يفهم ، وكل ذى عقل، يدرك بوجه عام ما يحتاج إليه بلده .

إن الذى يحتاج إليه بلدنا فوق ما قدمت من حسن الإدارة والتنظيم، و إنماء الزراعة والصناعة ، والتجارة والزراعة ، هو إيجاد قوات برية وجوية و بحرية على أحدث طراز توصى به الفنون الحربية، وعلى أقصى ماتصل إليه جهودها و ثروتها. وضباط لا يقلون دربة ومعرفة بالفنون الحربية عن أرقى ضباط العالم .

ويجب أن يفهم أنه من السهل على أمة غنية أن تجند جنودا كثيرين، وأن تصنع أو تشترى معدّات حربية . ولكن ليس من السهل أن تجد أمة بين عشية وضحاها ضباطا يليق بهم أن يحملوا هذا الاسم ، وقوّادا يقودون الجيوش . يجب لإخراج الضباط أن يثقفوا و يعلموا تعليما سنوات طويلة ، يتدرّجون فيها إلى

المعاهد العليا، ويتمرنون التمرينات الكافية أسوة بأمثالهم فى البلاد الأخرى، التى ينبغ فيها الضباط، كما ينبغ العلماء والمخترعون . لهـذا كان لزاما علينا أن نفتح المدارس الحربية الراقية، وأن تكون الدراسات عميقة، فنهيئ لبلادنا العدد الكافى لكل فرقة من فرق الجيش . وكلما حصلنا على عدد أوجدنا له فرقتـه وسريته، وأحطنا ذلك بالتمرينات المستمرة .

يجب علينا أن نعنى بصحة البلد، حتى لانرى ما نراه الآن من المخزيات، بسبب ضعف صحة المجندين، وسوء تغذيتهم؛ فلم يكونوا أهلا للجندية وحمل لوائها . فالصحة العامة هى أساس الجندى، وأساس تعميم الجندية فى البلاد . لهذا كانت وزارة الصحة فى الواقع وزارة دفاع وطنى . وكان علينا أن نعنى بأمر صحة البلد وأمراضها المتوطنة، حتى نصل إلى إيجاد سلالة سليمة من شـباب هذا الوطن ؛ تلك السلالة التى إن وجدت عنـاية اجتماعية، وعناية صحية، أمكنها حين الحاجة أن تلبى نداء الوطن، وأن تنـدمج كلها فى الجندية ، وأن يكون لنـا جيش تصح المباهاة بقوته ونظامه ودربتـــه .

لا يغرنك مايذهب إليه البعض من أن لطائفة من الأمم جيوشا جرارة، لاتقوى بلادنا على صدها؛ فإن بلادنا بحمد الله محاطة من الجهة الغربية بصحراء ليبيا، ومن الجهة الشرقية بصحراء سيناء، وهما لنـا سد له قيمته كبحر المـانش لانجلترا . إن الطبيعة تساعد مصر . فإذا أحسنت مصر استعدادها فى تكوين جيش كامل العدة والدربة وجدت مع هـذه القوة قوات أخرى تواجه بها المغير . فالمغير يجب عليه أن يقدر ما فى الصحراوين الشرقية والغربية من صعوبات وتكاليف الانتقال من مكانه إلى أن يوجد فى مصر . فهذه الحوائل والصعوبات إذا انضمت إليها سلسلة تحصينات متينة وجيش مدرب كامل العدة ، أمكنها أن تدافع عن حماها، دفاعا مجيـدا، يمكنها به أن تطمئن إلى مستقبلها . فالأمر إذن ميسور، موكول إلى الهمة، ومضاء العزم .

إن وسائل الدفاع كثـيرة متنوعة ؛ من أهمها الآن لمصر طائرات ؛ فما الذى يمنعنا من أن نهيئ لبلادنا قوة محترمة من الطيارين والطائرات ؟ ، وأن نعمل بقدر ما نطيق على إيجاد الصناعات الممكن عملها فى شأن هذه الطائرات ، وبلادنا بحمد الله من أحسن أجواء العالم فى تمرين الطيارين .

نحن محتاجون إلى جيش قوى فى الكيف قبل الكم ، يقوده ضباط مصريون محنكون ؛ فما الذى يمنعنا أن نهيئ لهذا الجيش وسائله ، بقدر ما تسمح به وسائل البلاد وقدرتها فى الانفاق على جيش مدرب محترم ؛ مع علمنا أن العالم يكاد يكون فى حرب مستمرة ؛ إما حرب واقعة ، أو حرب مهيأة ؟ .

نحن فى حاجة إلى التفكير فى إنشاء ما يمكننا إنشاؤه من مصانع للأسلحة والذخائر ، وفى حاجة إلى المعدات البحرية الكفيلة بالدفاع عن شواطئنا ، ولو بايجاد أسطول صغير من البواخر الصغيرة السريعة الفتاكة .

نحن محتاجون إلى إجراءات كفيلة بتوفير المواد الغذائية وخزنها عند الحاجة ، وبإيجاد مصانع تخرج لنا الأدوية وكافة مايصل إليه علم الكيمياء من تلك المواد ، التى لا غنى عنها للجيوش ، وللمرضى ، جنودا ومدنيين . كما نحتاج لتشريعات تصون منازلنا ومرافقنا العامة ، حتى لا تكون عرضة لفتك المغيرين ؛ فما الذى يمنع مثلا من ألا يسمح ببناء جديد إلا بعد أن تهيأ له المخابئ الكفيلة بصيانة ساكنيه ؟ .

———

الخـدمة العسـكرية

وهنا تعرض لنا مسألة لازالت موضع نقاش بين الناس، وهى الخدمة العسكرية الإجبارية . فإن بعض البلاد جعلت الخدمة إلزامية، معتمدة على أن الناس سواسية، لا فرق بين غنى وفقير، ولا يصح أن تكون بضـعة دريهمات سببا فى الفرار من شرف الجندية، كما لا يصح أن يكون نيل هذا الشرف نصيب الفقير وحده .

ويؤيد هـذا الرأى أن الحرب فى أوقاتنا الحـاضرة حرب شـعوب لا حرب جيوش، وأن الأمة بأسرها تصطلى بنارها وشـدتها؛ فوجب أن تكون الأمة كتلة واحدة، متراصة متآزرة، وأن يكون لكلّ واجبه واستعداده، فى الدفاع عن وطنه .

وهناك رأى يكتفى بالتطوّع فى الجيش . وفى نظرى إن هؤلاء الذين يحبذون هذا الرأى الأخير سيقلعون عن رأيهم، كما فعلت انجلترا أخيرا، رغم ما يعتقدون من أن التربية الخلقية، وما عليه الأمة من وطنية قوية، وما تحس به من واجب قومى بفضل التربية الحقة، وانتشار الرياضة البدنية؛ كل هذا كفيل بأن يدفع المتطوعين إلى ملء الصفوف وقت المحن، للدفاع عن الوطن . إنما الشىء البعيد عن تفكير الفريقين أن يفرّ الغنى بدفع نقود "البدل" من واجبه الوطنى .

وإنى لا زلت، ولا أزال، أعتقد، أن الجندية يجب أن تكون للناس كافة، لينالوا جميعا شرفها . ولا يصح أن تكون المدارس العالية مثلا سببا فى الإعفاء من هذا الشرف والواجب المقدّس .

وقد ثبت أن كثيرا من الأمم ذات النظام الإجبارى فى الجنـدية هى من أرقى أمم الأرض فى العـلم، والفنّ، والاختراع . فلا معنى بعد ذلك لمـا يقال من أن الجندية تعوق الطالب عن محصوله العلمى . فمن ذا الذى يقول: إن ألمـانيا وفرنسا مثلا — وهما من البـلاد التى جعلت التجنيد إجباريا — قـد أصبحتا من أقل الأمم حظا فى العلوم والفنون ؟ .

على أنى أعتقد أن تعميم التجنيد الإجبارى يؤدى إلى غرضين ساميين :

(أولهما) الإخاء والمساواة بين الناس ،و إيجاد هذا التعاطف والتواد الوطنى بين أبناء البلد الواحد ، يعتقد الكل أن لا فرق بين غنى وفقير ، ولا بين رفيع ووضيع ، فى هذا الواجب الأسمى . وأى شرف أرفع من الدفاع عن الوطن ؟ .

(والآخر) أن الجندية الإجبارية العامة تهيئ الأمة بأسرها للنشاط والجد والإتقان فى الأعمال المدنية نفسها ، من تجارية وصناعية وعلمية ، وتدفع الناس إلى أن يعرفوا قيمة أوقاتهم ، فيزداد إنتاجهم ، كما يرتفع مستوى صحتهم جميعا .

و إذا عممنا الجندية فأى مانع يمنع من جعل أمدها قصيرا ؟ ، فمن الجائز أن تكون مدة الجندية سنة أو سنتين بدل خمس سنوات ، كما يجوز جعل التعاليم الحربية العسكرية وتمريناتها فى أوقات ، لا تتعارض مع ظروف الحياة العادية . وكل هذا معمول به فى بلاد كثيرة .

لهذا أرجو أن يكون التعليم العسكرى إجباريا فى الجامعات والمدارس العليا . بل أرجو أن يكون فرعا من العلوم ، التى يجب الامتحان فيها ، وأن تكون لها درجات فى النقل وفى التخرج ، مع التصريح بضرب النار .

وأظن أننا لا نغتبط كثيرا بتلك المشاريع الضعيفة الهزيلة من التدريب العسكرى لطلبة الجامعة والمدارس العليا ؛ فإنه — مع الأسف الشديد — لم يثمر الثمرة المطلوبة ، التى رغب فيها واضعو نظامه وأسسه .

كذلك يجب أن يكون فى المدارس الثانوية شىء من هذا النظام العسكرى ، وأقل منه نوعا فى المدارس الابتدائية ، يناسب أعمار التلاميذ ودراساتهم واستعدادهم ، كما يمكن أن يوضع الروح العسكرى فى نظام رياضى ، يناسب الأطفال فى المدارس الأولية والإلزامية . وعلى الجملة ، فإن الذى تتطلبه الحالة الحاضرة ، و يرجوه من يؤمنون بحب الوطن ، ومركزه فى هذا العالم ، أن تجند الأمة كلها ؛ كلٌّ فيما خلق له .

الرياضـــة البدنيـــة

ويحسن بنا أن نعترف بأن التجنيد الإجبارى لا يؤتى ثمراته ، ولا يستقر روحه القوى فى البلاد ، إلا إذا اقترن به تعميم الرياضة البدنية ، على وجه أكمل . فقد حاولت بعض الحكومات إيجاد أندية رياضية كاملة العـدة ، متعددة فى المدن والقرى ، وأن يكون فى القاهرة مثلا ، للجامعة وللمدارس بأنواعها أندية مختلفة قريبة ، لكل مدرستين أو ثلاث منها ناد ، به كافة ما يلزم من أنواع الرياضة والتسلية ، المناسبة لأعمار التلاميذ ومؤهلاتهم . وأن تكون هناك مسابقات وحفلات دورية ، يعطى الفائقون من كل فريق ما يجب لتشجيعه . وبعبارة أخرى فإن الوقت قد حان لجعل الرياضة البدنية ركنا من أركان الحياة العامة ، فى هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، لا أن تكون مقصورة على بضع حفلات رسمية آلية ، لا قيمة لها ، ولا أن تكون مقصورة على بعض الهواة من التلاميذ . وقد تكلمنا عن الرياضة فى باب التعليم بما فيه الكفاية .



كل هذا يحتاج إلى تنفيذ سريع ، وإيجاد التعاون بين الوزارات المختلفة ؛ كوزارة المعارف ، ووزارة الصحة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، لتحقيقه والتضافر على إبرازه ، إلى حيز الوجود . وليعلم مواطنونا أن الأمر جد لا هزل ، وأن الخطر قـد يكون داهما إذا نحن أغفلنا هذه الضرورات الحيوية ، وأن بلادنا قد فرطت فى أمورها زمنا طويلا ؛ فلنتدبر فى الأمر ، ولنحتط لما يضمره الزمن من أهوال ومفاجآت ، قبل أن نندم ، ولات ساعة مندم .

ولابد لنا هنا من إبداء ملاحظة جديرة بالاهتمام ؛ ذلك أننا ، وقد فوجئنا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبالحرب التى تدور رحاها الآن ، رأينا أنفسنا مضطرين إلى الإسراع فى تكوين جيش لا تسمح لنا ماليتنا ومدخراتنا ومعلوماتنا العسكرية بالوصول به

إلى ما يرضى ضمائرنا . وفوق ذلك كله نشاهد الإسراف الشائن فى الأموال التى تنفق على الجيش من بعض النواحى . فالجندى المصرى ، بحكم اتصاله وتعاونه مع الجندى الانجليزى أصبح يكلف الحكومة مبلغا لا يتناسب مع ثروة البلاد . ولو بحثت فى مستندات وزارة الدفاع ومحفوظاتها لتكشف لك الأمر عن حالة غريبة ، هى أن متوسط ما ينفق على الجندى المصرى يبلغ أضعاف ما ينفق على الجندى التركى ، والجندى اليونانى ، والجندى الفرنسى نفسه ! .

فأهيب بولاة أمورنا أن يتدبروا هذا الشأن ، وأن يعلموا أن بلادنا لا يمكنها أن تصل إلى التجنيد الإجبارى العام ، وأن تصل إلى جيش راق يمكنه الدفاع عن ذمام البلاد ، إلا إذا اقتصدت فى النفقات اقتصاد الأمة التركية مثلا ، وسارعت إلى إيجاد الصناعات الغذائية والحربية ، الممكن إنشاؤها فى البلاد ، وبهذا نهيئ لنفسنا جيشا كبيرا . أما إذا استمرت الحال على هذا المنوال فإنى أجزم بأنها ستصبح عاجزة عن تهيئة ذلك الجيش الكبير . وقد بلغت نفقات الجيش المصرى الآن أقصى ما تستطيعه الأمة المصرية ، من مأكولات من الخارج ، لا تتفق وطبيعة الجندى المصرى ، ولا تفيده ، ومن معدات حربية باهظة ، ومن مبان ، ومن عبث فى المقاولات للأعمال الحربية ، التى تعمل ارتجالا ، وبلا برنامج عام دقيق .

كل هذا يجب أن نحسن التصرف فيه ، وأن نوجد له رقابة نزيهة فعالة ، نطمئن إليها ، حتى لا تضيع أموال الأمة سدى ، فيما لا يفيد ولا يجدى . وأن يكون لنا برنامج محدود لسنوات معلومة ، ننفذ به مشروعات الدفاع بدقة ويقظة . وأن نسعى سعيا حثيثا إلى إيجاد الصناعات الحربية الممكن عملها فى مصر ؛ كالأدوات الحربية الصغيرة ، والمقذوفات ، وأجسام الطائرات ، وغير ذلك كثير ، مما يجب ألا نجلبه من الخارج بأثمان باهظة ، ولو أحسنا التصرف فيها لضاعفنا عدد الجيش ، دون زيادة فى النفقات .

واحة جغبوب وسلامة الوطن

قلنا فى بعض فصول هـذا الكتاب : إن لنا آمالا قومية ، وأقدس هـذه الآمال دفاعنا الوطنى وسـلامة بلادنا ، وضرورة السودان لنـا ، باعتباره أمرا حيويا لا غنى لمصر عنه . فإذا كان الأمر كذلك فهل لنـا أن نفكر فى سلامتنا من جميع نواحيها ؟

نحن من الغرب نجاور طرابلس . وقلنا : إن الصحراء الغربية حصن لنا من هذه الناحيـة . فهل لنا بعد هـذه الحوادث الماثلة أمامنا أن نعض أناملنا على ما فرّطنا من ناحيـة الغرب ؟ وهل لنا أن ننـادى بأن تلك المعاهـدة التى أعطت واحة جغبوب غيرنا كانت وبالا علينا ، فأصبحنا مهدّدين من هذه الناحية ، تهديدا أدركنا به مبلغ خطئنا وتفريطنا ؟ وهل لحليفتنا أن تعترف بأنها ارتكبت نحونا خطأ عظيما بتسليم هـذه الواحة ؟ وإننـا لا نطمئن الاطمئنان كله إلا إذا انتزعنا هـذه الشوكة من جانبنا ، ورددنا هـذه الواحة إلى حظيرة الوطن ، حتى تكون بلادنا فى هذه الناحية فى أمن وسلامة .

استقلال الحبشة وسلامة الوطن

أضف إلى ذلك أن سلامتنا فى الجنوب تقضى علينا أن نفكر فى أمر الحبشة ، وأن يذكر بعضنا بعضا بمركزنا القديم فى هـذه البلاد ، وأن يعرف المصريون أن الذى يملك طرابلس والحبشة يضع مصر فى مركز لا يُحتمل . فالدولة التى تملك هاتين الناحيتين تهدّد مصر ، وتجعلها بين شِقّ الرحا ، وتدفعها إلى أن تغير على مصر لتجمع هـذين البلدين ، وتكوّن منهما مع مصر والسودان مستعمرة واحدة . فمن مصلحة مصر الحيـوية أن تكون الحبشة مستقلة بين أبنـائها ، كما نرجو أن تكون طرابلس مستقلة . فلبلادنا نفوذ أدبى روحى فى الحبشة ، قد انقضى أجله بالاحتلال

الأجنبي . ولبلادنا مصالح فى الحبشة قد ضاعت بالاحتلال الأجنبى . ولبلادنا منابع النيل الأزرق فى الحبشة، نخشى أن تُهدّد فيها بسقوطها بين يدى دولة أجنبية .

وسلامة بلادنا تقضى على رجال السياسة منا أن ينظروا بعين العطف الشديد إلى عودة بلاد الحبشة إلى أبنائها . فإن فى استقلالها سلامة لنا ، واستردادا لحقوقنا، وصيانة لمائنا، ومتسعا لنشاط أبنائنا . وتبادل المنافع بين بلدين متجاورين ، يسهل بينهما التفاهم وحسن الجوار ، ويمتنع بذلك تهديد ضياع البلد بتلك القوى الاستعمارية، التى نرجو ألا تمتد أصابعها إلى هذه الديار .

فلسطين العربية وسلامة الوطن

ونحن متاخمون من الجهة الشمالية الشرقية لفلسطين . فيجب علينا أن نتواصى بالاحتفاظ بصحراء سيناء، وجعلها معقلا حصينا يدفع عنا غوائل المغيرين . ولقد أثبتت الحرب الماضية فى سنة ١٩١٤ قيمة هذه الصحراء العزيزة فى صيانة بلادنا . كما نرجو ونعاهد أنفسنا على أن ندافع عن فلسطين العربية حتى نكون بجوار أهالينا وأصدقائنا، فانه لاتقوم سلامة لنا إلا بسلام هذا البلد المنكود الحظ، والذى نرجو أن ينجو من محنته الحاضرة، وأن يتبوأ مقعده بين الأمم المستقلة . فإن جرح فلسطين جرح لمصر، وعدم إبقائها عربية تهديد لمصر نفسها فى كيانها الاستقلالى والاقتصادى، تهديدا يفهمه الناس جميعا، ولا يحتاج إلى تفصيل ، فإن الصهيونية إذا قامت بفلسطين لايقتصر أذاها على فلسطين نفسها، بل يتعداه حتما إلى مصير البلاد العربية المجاورة جميعا، ويهددها فى اقتصادها، وصناعتها وتجارتها، وثروتها، واستقلالها .

ونرجو بفضل ثبات العرب والمسلمين ، وتضامنهم ، واتحاد كلمتهم أن تصل فلسطين إلى تحقيق آمالها وأمانيها، حتى تبقى عضوا نافعا فى بناء العروبة والإسلام .

الباب السابع

الـــــوقف

أصل الوقف — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين — الأوقاف فى عهد المماليك ومحمد على الكبير — الوقف قبل الإسلام — الوقف والمصلحة العامة .

الباب السابع

الـــوقف

فى يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ ألقيت محاضرة فى الوقف بالقاعة الكبرى لمحكمة استئناف مصر الأهلية، ثم شفعتها بأخرى فى ١٦ من ديسمبر سنة١٩٢٧ بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة. واحتملت فى سبيل إبداء رأيى فى الوقف كثيرا من العنت، من رجال يرون إبقاء القديم على قدمه، مهما يكن فيه من أذى وأضرار؛ فإن كثيرا منهم قد خرج عن جادّة القصد، والاعتدال فى المناظرة، ولجأ إلى الطعن والتجريح.

لكنى أحمد الله على أن رأيت، بعد إلقاء الفكرة الصحيحة ونشرها بين الناس، أن كثيرا منهم قد عُنوا بأمر الوقف، وعالجه ذوو العلم والرأى السليم، فناصرونى بآرائهم القيمة، بالنشرات والكتب، وفى الصحف والمجلات والاجتماعات، وهبّ الناس بالشكوى من فساد أنظمة الوقف الأهلى ومضاره، فقدّمت لمجلس النوّاب فى ذلك الحين مشروع قانون بتنظيمه، كما قدّم بعض حضرات النوّاب مشاريع أخرى، ما زال بعضها مطروحا أمام البرلمان لبحثه.

ونظرًا إلى أن الوقف قد أصبح موضوع عناية الجمهور، لأنه يمس الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد، رأيت من واجبى أن أعالج الموضوع من جديد، راجيا أن نصل إلى حل سريع يكفل لنا الخير، ونتقى به ما يشكو منه جميع المنصفين الذين لا يرمون إلا الى تحقيق مصلحة عامة، لا مصلحة شخصية. وأملى أن يكون لما أبديه بعض المعونة لمن بيدهم مقاليد الأمور فيما شرعوا فيه من إصلاح.

١ — أصل الوقف، وهل هو من الدين ؟

لم يأت ذكر للوقف فى كتاب الله تعالى، ولكنه حض فى مواطن كثيرة على عمل الخير والبر بالفقراء والمساكين، وكان أن تصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السنة الثالثة من الهجرة بسبعة بساتين فى المدينة جعلها فى سبيل الله .

أما جعل الصدقة أبدية، تحدد مراميها وشرائطها بكتاب وقف جلى، فإنه لم يظهر عند المسلمين إلا فى السنة السابعة من الهجرة . ذلك أنه كان لعمر بن الخطاب أرض بخيبر، تدعى " ثمغا " فأتى النبى صلى الله عليه وسلم وقال له : " أصبت أرضا بخيبر، لم أصب مالا قط أنفس عندى منه فما تأمرنى ؟ "، فقال النبى صلى الله عليه وسلم "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، فبقى عمر سنين إلى أن ولى الخلافة فوقفها، ونص فى وقفه على أن "لا يباع أصلها ولا يوهب، ولا يورث، فى الفقراء، والقربى، والرقاب، وفى سبيل الله، والضيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول منه" .

ومن ذلك التاريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم، واستمر الناس من بعدهم يقفون أموالهم .

هذا هو أصل الوقف، وأساسه، ومبدؤه فى الإسلام .

وقد اختلف الأئمة والمجتهدون فى شأنه اختلافا كبيرا، يمكن حصره فى ثلاث فرق :

١ — ففريق يرى عدم شرعية الوقف أصلا، ومنه القاضى "شريح" وهو من أكبر فقهاء الإسلام، ولاه " عمر بن الخطاب " قضاء الكوفة، واستمر فيه ستين سنة — وقيل اثنتين وسبعين — ومنه " اسماعيل بن السبع الكندى " ولاه الخليفة المهدى قضاء مصر . وحجة هذا الفريق أن الله تعالى فرض الفرائض فى سورة النساء بآيات التوريث ثم أكدها بعد ذلك بقوله :

﴿ تلك حدودُ الله ومن يطعِ اللهَ ورسولَه يُدخلْه جناتٍ تجرى من تحتِها الأنهارُ خالِدين فيها وذلك الفوزُ العظيم . ومن يعصِ اللهَ ورسولَه ويتعدَّ حدودَه يدخلْه نارا خالِدا فيها وله عذابٌ مُهين ﴾ .

و بعد أن نزلت آيات التوريث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا حبس بعد سورة النساء " .

وأضاف أصحاب هذا الرأى أن البساتين السبعة التى تصدّق بها النبى صلى الله عليه وسلم لم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى لقوله : " إنا معشر الأنبياء لا نُورَث ، ما تركناه صدقة "

كما قالوا عن أوقاف الصحابة : إن ما كان منها فى زمن رسول الله احتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء ، فلم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى ، وما كان بعد وفاته عليه السلام احتمل أن الورثة أمضوها بالإجازة .

ومما هو جدير بالذكر أن عمر بن الخطاب كان يريد أن يبيع أرض " ثمغ " بعد أن استشار رسول الله ، لكن نفسه أبت عليه أن ينقض ما كان بينه و بين رسول الله ، فأوفى بعهده ، وقال : " لولا أنى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها " أضف إليه أن " المسور بن مخرمة " قال : " حضرت عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته ، وعنده المهاجرون ، فتركت — أى تركت الكلام — وأنا أريد أن أقول : يا أمير المؤمنين ، إنك تحتسب الخير وتنويه ، وإنى أخشى أن يأتى رجال قوم ، لا يحتسبون مثل حسبتك ، ولا ينوون مثل نيتك ، فيحتجون بك ، فتنقطع المواريث ، ثم استحييت أن أفتات على المهاجرين . وإنى لأظن لو قلت ذلك ما تصدّق منها بشىء " .

كل هذا قيل عن حبس الصدقات ، أى عن الوقف الذى لم يقصد به إلا الخير ، والتقرب إلى الله تعالى ، لا عن هذا النوع من الوقف الذى قصد به الهرب من آيات التوريث ، والذى يسمونه الوقف الأهلى ، أو الوقف على الذرية .

٢ — وفريق الإمام الأكبر " أبى حنيفة النعمان " يرى عدم جواز الوقف ، وقيل عدم لزومه ، بمعنى أنه يرى عدم زوال الملك بالوقف ، فيورث الموقوف ، وللواقف أن يرجع فى وقفه ، كما له أن يبيعه . ولا يصبح الوقف فى نظر الإمام

" أبى حنيفة " لازما إلا بإحدى طريقتين : قضاء القاضى بلزومه، لكونه مجتهدا فيه، أو إخراج الوقف مخرج الوصية، كأن يقول المالك : " إذا مت فقد وقفت دارى على جهة معينة " .

(٣) وفريق يرى صحة الوقف، ولزومه من وقت إنشائه . ولما كان الوقف — كما قلنا — غير مذكور فى كتاب الله ، ولم يأت عنه فى حديث رسوله سوى إباحة الحبس للصدقة، اتسع الخلاف فى بعض أحكامه بين أئمة هذا الفريق . فمن ذلك أن الإمام " محمدا " و " الشافعى " لا يجيزان للواقف أن يجعل وقفه كله أو بعضه على نفسه ، فإن فعل فالوقف باطل، وغيرهما يجيزه . وحجتهما أن الوقف صدقة فى سبيل الله، فوجب إخراج المال، وجعله خالصا له، وإن شرط الانتفاع لنفسه يمنع كونه خالصا لله ، فيمنع جواز الوقف .

ومن ذلك أن الإمام " محمدا " يقول بعدم لزوم الوقف، ما لم يعين الواقف له وليا ، أى ناظرا يسلمه إليه . والإمام " أبو يوسف " ، وغيره يقولون بلزوم الوقف من يوم إنشائه ، ولو جعل الواقف نفسه وليا على وقفه .

ومن ذلك أن فريقا أجاز للمالك وقف ماله على من يريد بكامل حريته . وغيره يقول : " من وقف شيئا مضارة بوارثه كان وقفه باطلا؛ لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه، إذ هو لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية، ينتفع بها صاحبها، لا ما جاء إثما جاريا، وعقابا مستمرا، وقد نهى الله تعالى و رسوله عن الضرر والضِّرار . فالأوقاف التى يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل باطلة من أصلها ، لا تنعقد بحال. وذلك كالذى يقف على البنين من أولاده دون البنات، وما أشبه ذلك؛ فإن هذا لم يُرد التقرب إلى الله تعالى ، بل أراد المخالفة لأحكامه ، والمعاندة لما شرعه لعباده . وكذا وقف من لا يحمله على الوقف إلا محبة بقاء المال فى ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله تعالى ، وهو انتقال

الملك بالميراث ، وتفويض الوارث فى ميراثه يتصرف فيه كما يشاء ، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم إلى هذا الوقف ، بل إلى الله عز وجل " .

ومنه أن الإمام "أبا يوسف" يجيز وقف المشاع بخلاف الإمام "محمد" فإنه لا يجيزه، حتى إن الواقف لو وقف وقفا ثم استحق منه جزءشائع بطل الوقف كله.

ومنه أن جمهور الأئمة يقولون بضرورة تأبيد الوقف أى دوامه ، والإمام " مالك بن أنس " وأحد الرأيين لأبى يوسف يجيزان توقيت الوقف ، و رجوعه إلى الورثة ، بعد انتهاء المدة المقررة له ، أو بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها .

وحجة هذا الرأى الأخير أن التقرب إلى الله تعالى كما يجوز بالتصدق على جهة مؤبدة يجوز لجهة تنقطع .

ومنه أن الإمام مالكا يرى أنه إذا شرط الواقف فى وقفه أنه إذا احتاج باعه، وأنفق ثمنه فى حاجاته صح شرطه، كما يصح شرطه إذا أباح للمستحق أن يبيع نصيبه عند الحاجة .



إن هذه الاختلافات — وهى قليل من كثير — تدل على اجتهاد أئمة الدين فى إيجاد أحكام للوقف، بعد أن ثبت أنه لا يستمد وجوده من كتاب الله تعالى، وإنما هو آت من حديث رسول الله ، ذلك الحديث الذى أثبتناه فيما سبق، والذى لا يدل على شىء سوى مجرد إباحة حبس العين والتصدق بثمراتها .

ومتى كان حبس العين مباحا للصدقة ، أى غير محظور، كان مثله مثل سائر العقود التى لا يحرمها الشرع كالبيع ، والإجارة ، والهبة ، وغيرها من صنوف المعاملات.

ولما لم يجد الأئمة أى نص عن الوقف فى كتاب الله تعالى ، ولم يكن أمامهم سوى الحض على الصدقات ، وفعل الخير بوجه عام ، اختلفوا فى تفصيل أحكام الوقف ، كما اختلفوا فى نوع الصدقة ، ونوع الخير الذى يصح حبس العين عليه .

كان من أثر ذلك أن رأينا الواقفين ، وليس أمامهم نصوص ثابتة من كتاب الله، محدّدة لأحكام الوقف — و بعضهم من ذوى السطوة والبطش — قد جنحوا إلى التعلق بكل رأى يطلق لهم الحرية فى تحقيق أغراضهم وشهواتهم، التى لا يرضاها دين الله، و يأباها العدل والضمير . وعلى هذا جرى العمل على مخالفة فريق القاضى "شريح" وفريق الإمام "أبى حنيفة"، وعلى مخالفة الفريق الذى يقرر صحة الوقف ولزومه بشرط العدل، وعدم مضارة الورثة . وانتهى الأمر بفوز القائلين بجواز وقف الواقف على نفسه ، وبجواز أن يكون الواقف متوليا على وقفه، و بجواز وقف المشاع، و بتأبيد الوقف، وعدم توقيته ، وبحرية الواقف فى وقفه كما يشاء، ولو كان فى ذلك حرمان لأولاده مما أحل الله لهم من الإرث ، ومعاندة لأوامره تعالى فيما أمر به من العدل والخير، ومكارم الأخلاق، وأصبحت هذه المنكرات صدقات يقصد بها كما يقولون التقرب إلى الله تعالى ، وهى ليست من القربة فى شىء، واعتبروا شرط الواقف كنص الشارع .

٢ — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين

فمن شروط الواقفين الغريبة ما جاء فى كتاب وقف « مصطفى باشا الخازندار » من أنه لا يجوز للمستحق أن يتزوج من غير أهل الوقف، و إن فعل فلا حق لزوجته وأولادها منه فى الوقف المذكور (انظر الوقفية والتغيير الصادر فى ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٩٨ والمسجل بمحكمة مكة المكرمة تحت رقم ٤٢٨).

ومنها ما جاء فى كتاب وقف « خليل أغا » المعروف ، فإنه وقف وقفه على عتقائه، وشرط أنه لا ينبغى لأحد من مستحق الوقف (ذكرا كان أو أنثى) أن يتزوج من غير مستحق فيه، و إذا لم يجد المستحق ذا أهلية من أهل الوقف للزواج به يشترى الناظر من يتزوج به و يعتقه (والاسترقاق قد ولّى زمانه !) . وإذا تزوج أحد المستحقين فى الوقف من غير أهله صار محروما منه هو وذريته (انظر الوقفية

الصادرة من محكمة مصر الشرعية فى ١٨ من شوال سنة ١٢٨٦ تحت رقم ٢٤٤ والوقفية الصادرة من محكمة طنطا الشرعية والمسجلة بها فى ١٥ من صفر سنة ١٢٩١ تحت رقم ٣١)

ومن ذلك أن وقف الشيخ « محمد أبو الأنوار السادات » جميع ما كان يملكه بوقفيات جمعها فى حجة صادرة أمام محكمة مصر الشرعية فى ١٨ من رمضان سنة ١٢١٨ وجعل وقفه كله بعد موته، وموت زوجته على عتقائه، وذريتهم، وحرم أهله وورثته الشرعيين جميعا حرمانا تاما بقوله :

”إن كل ما كان موجودا أو يوجد للواقف من أقاربه، عصبة كانوا أو ذوى رحم قرابة بعيدة أو قريبة، ذكورا كانوا أو إناثا، فإنهم لا دخل لهم فى هذا الوقف لا بنظر، ولا بتحدث، ولا باستحقاق، ولا بشبه استحقاق، ولا بوظيفة، ولا بأجرة ولا بإجارة، ولا بقبض، ولا بصرف، ولا بأخذ، ولا بعطاء، ولا بغير ذلك بوجه من الوجوه مطلقا . ولو آل الوقف لأى جهة فإنهم ممنوعون، مقطوعون عن ذلك، أبعدهم وأكّد منعهم من ذلك جميعه، وذريتهم ونسلهم، وعقبهم ومن ينسب اليهم بأى طريقة منعا عموميا ، أبديا . اللهم انى أسألك بعظمة جلالك ، وقوتك وجلال عظمتك، وبأسمائك كلها أن كل من سعى وأعان على إبطال هذا الشرط أن تنزل به البأس الشديد، فى الدنيا والآخرة، وأن تسربله فى الخزى والخذلان والخسران، وأن تحشره مع أهل البغى والطغيان، والأخسرين أعمالا إنه سميع مجيب“.

هذا قليل من كثير، كأوقاف المنشاوى باشا، والشواربى باشا وغيرهما .

فطالما رأينا من الواقفين من حرموا أولادهم الاستحقاق ، ومن حرموا على زوجاتهم الزواج بعد وفاتهم ، ولوكنّ فى شرخ الشباب ، وإلا حرمن من الاستحقاق . وطالما رأينا من يقف ماله على الأبناء دون البنات . بل رأينا من يقف ماله على زوجته الجديدة الشابة ، ويحرم منه زوجته الأولى ، وأولادها، وهى التى قاسمته الشطر الأول من حياته، راضية صابرة، بما احتواه من شر وخير.

واذا كان عمل هؤلاء الواقفين غريبا، فالأغرب منه أن يحترم مثل هذا العبث، ويعطى لهذه الآثام تقديس أو شبه تقديس، فتظل نافذة على أنها قربة الى الله ورسوله، وهى أبعد ما تكون عن رضا الله ورسوله .

٣ — الأوقاف فى عهد المماليك ومحمد على الكبير :

كان من نتائج هذه الفوضى أن انتشر الوقف فى مصر أيام المماليك، ووصل إلى حالة ضاق بسببها بيت المال . فلجأ «برقوق أتابك العساكر» إلى القضاة والعلماء فى حل الأوقاف، وجمعهم لهذا الغرض فى ذى القعدة من سنة ٧٨٠ فكان جواب الشيخ «سراج الدين البلقينى» ما يأتى :

" أما ما وقف على خديجة، وعويشة، ونظيمة (أى الوقف الأهلى) فنعم . وأما ما وقف على المدارس، والعلماء، والطلبة (أى الوقف الخيرى) فلا سبيل إلى نقضه " . ويقول «السيوطى» فى "حسن المحاضرة" : إن الأمر قد انفصل عن رأى البلقينى .

ولما تبوأ «محمد على» عرش مصر أمر فى سنة ١٢٢٨ﻫ (١٨١٣م) بإلغاء جميع التزامات الأطيان، وكان بعضها موقوفا، وفك زمام البلاد، ثم وزع أطيانها على المزارعين . على أن يقوموا بدفع خراجها للحكومة . ورتب للملتزمين بدل ما كان لهم من التزامات تعويضا سنويا اسمه "فايض الالتزام" . ومازالت وزارة الأوقاف — بصفتها ناظرة على بعض التزامات الأوقاف الملغاة — تأخذ من الحكومة سنويا "فوائض" هذه الالتزامات، وتدرجها فى ميزانياتها .

ثم رأى "محمد على باشا" بعد ذلك لزيادة عمران البلاد أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة، وهى التى كانت تسمى "بالأبعاديات"، لأنها كانت خارجة — أى بعيدة — عن مساحة فك زمام سنة ١٢٢٨ ﻫ، وأن يعفيهم من دفع ضرائب عنها، تشجيعا لهم على إصلاحها، وحثا على استغلالها؛ فبدأ بأن أصدر أمرا عاليا فى ٤ من ذى الحجة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩ م) منح به شخصا اسمه "جوربجى

ولى الدين أغا" مائة فدان بلا مال من الأطيان "الحـرس" بناحية "شـلقان" بمديرية القليوبية .

ثم توالت إنعاماته على كثير من الناس ، وصار هـذا النوع من الأطيان ملكا طلقا لأربابه، يتصرفون فيه كما يشاءون، وهو الذى أطلق عليه فيما بعد اسم الأطيان "العشرية" أو "العشورية" وكان أن تصرف كثير من أصحابها بوقفها، واتسع نطاق هذا الوقف مرة أخرى . فأحس "محمد على باشا" بضرره، وسوء عقباه، فعرض الأمر فى سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ م) على مفتى الاسكندرية، وبعد صدور الفتوى الشرعية أصدر الباشا فى ٩ من رجب من السنة المذكورة إرادة سنية بمنع الوقف من ذاك التاريخ .

وإنا ننشر هنا نص الفتوى، وترجمة الإرادة السنية، الصادرة باللغـة التركية، وهما محفوظتان بدار المحفوظات المصرية بدفتر مجموعة أمور إدارة وإجراءات عملية مجلس أحكام مصرية بند المحاكم الشرعية، الصفحة ١٤٧ و١٥٠، ومحفوظة بعين رقم ١٧٨ مخزن رقم ١ تركى .

(١)

السـؤال

"ما قولكم فيما اذا ورد أمر ميرى بمنع وقف الأماكن المملوكة لأهلها، سـدا لذريعة ما غلب على العامة من التوسل به لأغراض فاسدة، من حرمان بعض الورثة، والمماطلة بالديون فى الحياة، وتعريضها للتلف بعد الممات ، هـل يجوز له ذلك ويجب امتثال أمره أم كيف الحال ؟ أفيدوا" .

الجـواب

«الحمد لله . الوقف من الأمور التى وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد؛ فإن منهم من وسع فيـه، كأبى يوسف، فإنه قال بصحته ولزومه بمجـرد القول، ومنهـم من توسط كمحمد بن الحسن فإنه شرط لتمامه ولزومه تسليمه إلى متول كما بسط بيان ذلك مع بقية شروطه فى معتبرات المذهب .

وأما الإمام "أبو حنيفة" فذكر الإمام "محمد بن الحسن" أن الوقف باطل عند أبى حنيفة ، سواء كان مؤبدا أو غير مؤبد . وذكر "شمس الأئمة الحلوانى" فى شرحه على "المبسوط" أن ظاهر الرواية عند أبى حنيفة أن الوقف باطل ، سواء وقف فى صحته أو فى مرضه ، إلا أن يوصى به بعد وفاته ، فيجوز من الثلث .

ووجه قوله ببطلانه ذهابه إلى أنه كان مشروعا فى أول الأمر ، ثم نسخ بآية الميراث ، لما جاء برواية "ابن عباس" رضى الله عنهما ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا حبس عن فرائض الله" . وعن شريح أنه قال : "جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحُبُس" .

وجمع من المشايخ على أنه جائز عند أبى حنيفة لكنه غير لازم ؛ فيجوز له أن يرجع عنه فى حياته ، ويكون ميراثا عنه بعد وفاته ، كما بين فى مطولات المذهب . وقد ذكر جمع من أرباب المعتبرات ، ومنهم صاحب "الدر المختار" أن أمر الأمير متى صادف فصلا مجتهَدا فيه نفذ أمره ، أى وجب امتثاله ، والامتناع عن مخالفته . وإذا عرف هذا فإذا ورد أمر من ولى الأمر بمنع العامة من وقف أملاكهم ، وتحبيسها فيما يستقبل من الزمان ، سدّا لذريعة أغراضهم الفاسدة ، كما ذكر جاز له ذلك ، لأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية استنادا لما حكينا عن إمام المذهب ، رضى الله عنه ، ولزم امتثال أمره والحذر من مخالفته . والله ولى التوفيق .

حرره الفقير محمد بن محمود الجزايرلى مفتى الحنفية باسكندرية » .

(٢)

إرادة سنية صادرة لسعادة "كتخدا باشا تركى" فى ٩ من رجب سنة ١٢٦٢ ﻫ ترجمتها "الحكومية الرسمية" كما يأتى :

"إن أرباب الأغراض الذين ظهروا فى زماننا هذا كل منهم مضر لعمار الملك ، وتشبثوا بدسائس ، وحيل مغايرة ومخالفة لصيانة الأهالى والرعايا ، ولا سيما بعض

من الناس يماطلوا ويتساوفوا فى ديونهم ، وبزعمهم إبطال وتزييف المطلوبات العايدة إلى الميرى واحرام ورثاهم بوقفهم أملاكهم وعقاراتهم — كما هومعلوم — وعلى هذا الوجه يضر الملك والملة، كما هو ظاهر .

ومن كون من أخص آمالى، وأقصى مافى بالى، عمار الملك، وسدّ ورد خصوص محل أغراضهم الفاسدة، وأفكارهم الكاسدة، بموجب الشريعة الغراء، وأجراها، فقد استفتينا عن الكيفية من جهة الشريعة المطهرة، واستحصلنا فتوتين شريفة شرعية، ممهورين من طرف فضيلتو مفتى أفندى اسكندرية حالا، بخصوص مجوزات منع الأوقاف فيما بعد . ولأجل الإجراء بموجبهم ومقتضاهم أرسلنا منهم فتوى إلى زاكى أفندى مدير ديوانى باسكندرية . والثانية أيضا مرسولة لف أمرى هذا لصوب نجابتكم . فعند وصول الفتوى الشريفة المذكورة تتخذوا مضمون شريفها دستور العمل ، ويصير الإعلان والإشعار إلى من يجب بأن الوقف ممنوع من الحكومة المصرية من الآن، بمقتضى الفتوى الشريفة، كما هو مأمولى يا ولدنا ” .

محمد على ” ختم “

وقد أعلنت هذه الإرادة السنية فورا إلى قاضى مصر، وإلى جميع المديريات والمحافظات لتنفيذ ما جاء بها . ثم توالت الأيام ، وتغيرت الظروف والأحوال، فصدرت أوامر عليّة كثيرة، انتهت بالتصريح بالوقف، على الصورة التى نراها الآن.

٤ — الوقف قبل الاسلام :

لما كان أساس الوقف فى الاسلام لم يأت به كتاب الله تعالى، وإنما بنى — كما رأينا — على الحديث النبوى الشريف، وهو على اختلاف الرواية فى نصه وفى تاريخ صدوره، لم يخرج عن كونه إباحة حبس العين للصدقة فى سبيل الله إذا شاء المالك ، أصبح الوقف بلا شك نوعا من أنواع التصرف فى الملك كالبيع وغيره — كما قلنا — من الأعمال المدنية والاجتماعية . فلا غرابة إذا فكر الناس

فيه من قبل الاسلام . ففكرة الصدقة ، والاحسان والخير ، تلازم الإنسان فى تفكيره من يوم أصبح إنسانا ، يحس ، و يفكر ، ويسعى الى الخير .

لذلك عمد الناس قبل الاسلام إلى الحبس الخيرى ، بعد أن فكروا فى الحياة الآخرة وفى الثواب والعقاب ، كما عمدوا بعد ذلك إلى نوع من الحبس على الذرية بعد أن تطور المجتمع إلى نظام الملكية الخاصة ، وأراد استبقاءها فى الذرارى .

لهذا وجدت الإرصادات فى مصر فى عهد الفراعنة ؛ فكانوا يحبسون أملاكهم ليصرف ريعها على أرواحهم ، ومقابرهم ، وتماثيلهم . وإنا نورد هنا ترجمة عهد كتبه أحد أمراء الفراعنة أيام الأسرة الثانية عشرة إلى كهنة هيكل من هيا كل صعيد مصر إذ قال :

« اتفاق بين الأمير "حابى طوف" سيد سيوط ، و بين كهنة هيكل "آنو بيس" فى شأن الخبز الأبيض ، الذى يجب على كل واحد من هؤلاء أن يقدمه إلى تمثال الأمير تحت رعاية كاهن الروح فى ١٨ من توت ، وهو يوم عيدواجا (عيد من أعياد الموتى) فوق العطايا ، التى يجب على كل قبر تقديمها إلى سيّده . وكذلك فى شأن إيقاد النار والموكب الذى يجب عليهم عمله مع كاهن الروح ، فى أثناء قيام هذا بالصلاة للمتوفى و بينما هم يطوفون فى زوايا الهيكل البحرية يوم إيقاد النار ، فان "حابى طوف" يهب لأجل ذلك إلى الكهنة صاعا من القمح ، من كل حقل من حقول القبر ، كما يهبهم من باكورة محصول الإمارة مثل ما اعتاد كل شخص من سيوط أن يقدم من محصوله ، لأن كل فلاح يعطى دائما من باكورة محصوله للهيكل ... ... الخ " .

وكذلك دلت الآثار المصرية على أن أحد حكام بلاد النوبة فى عهد رمسيس الرابع ، اسمه "بنوت" حبس أرضا ، ليُشترى بريعها كل سنة عجل يذبح على روحه .

ثم ظهرت الإرصادات الخيرية بعد ذلك عند اليونان . ودلت آثارهم على أن امرأة اسمها "أريتى" وقفت حديقتها على مدينة "أوجستنيس" لتقام فيها شعائر

دينية، وأن قائدا يونانيا اسمه "نسياس" وقف أرضا له على إقامة الشعائر الدينية لإلـه "أبولون".

ثم ظهـرت بعد ذلك إرصادات خيرية عنـد الرومان فى عهـد جمهوريتهم، واتسـع نطاقها بعد ظهور المسـيحية، فأقامت لها الحكومة موظفا عموميا، يسهر على تنفيذ شروط الواقفين .

ثم انتشرت الأحباس فى أرجاء أوروبا المسـيحية على الملاجىء والمستشفيات والمـدارس والأديرة ، إلى أن وصلت فى القـرن السابع عشر أيام حكم "لويس الثالث عشر" إلى ما يقرب من ثلث مساحة فرنسا . ولم تنج هـذه المملكة وقتئـذ من أذى هـذه الأحباس إلا بالثـورة الكبرى ، فاعتبرتها من أملاك الدولة . ثم وضعت بعد ذلك نظاما للأحبـاس ، يوفق بين فكرة الخـير ، و بين المصلحة العامة .

وما لنـا نذهب بعيدا ، وقد ثبت من قول القاضى "شريح" : جاء محمد ببيع "الحبس" أن الأوقاف كانت موجودة فعلا فى بلاد العرب وقت ظهور الإسلام ! .



أما عن الوقف الأهلى فإن الرومان قد أخذوا بنظام الحبس على الذرية من طريق الإيصاء . و بدأ الحبس عندهم على طبقة ، ثم على طبقات . ولمـا انتهى أمر هـذه الأحباس إلى إيذاء الحـالة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة أصـدر الإمبراطور "جوستنيان" أمرا بحلها إذا تجاوزت أربع طبقات .

استمـر هذا النـوع من الحبس على الذرية فى أوروبا أجيـالا تحت اسم "استخلاف"، ثم اشتقوا منه صنفا اسمه "الأرشدية" وهو حبس جزء من أملاك الأشراف على أرشد الأسرة ، تلقاء التكاليف التى تتطلبها مظاهر ألقاب الشرف، و يرثه الأرشد فالأرشد .

قلنا : إن هذه الحال استمرت فى أوربا . وإن أمرها قد انتهى فى فرنسا بالثورة الكبرى . ذلك أنها قضت عليها بمرسوم فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٧٩٢، لكن نظام "الأرشدية" قد عاد من جديد بعودة نظام الأشراف ، ثم لم يلبث أن زال، ولم يبق منه الآن فى أوربا إلا قليل من آثاره .

✦
✦ ✦

وضح مما تقدّم أن الحبس بنوعيه كان موجودا من قبل الإسلام والمسيحية، وأن الحبس على الذرية كان عند غير المسلمين نوعا من الوصية، منفصلا عن الإرصادات الخيرية، فلا يئول إلى جهة برّ لا تنقطع. لكن المسلمين لمّا رأوا أن الوصية لا تجوز فى أكثر من الثلث، ولا تجوز عند أهل السنة لوارث، كما رأوا أنها لا تجوز لشخص غير موجود وقت الإيصاء، اضطروا تحقيقا لأغراضهم المدنيـة الصرفة ، وحبا فى الأثَرة إلى الوقف المشروع أصلا للصدقة، فسخروه فى حبس أموالهم على أهليهم ومحبوبيهم، بأن يقفوا أموالهم شكلا على جهة برّ لا تنقطع، ويشترطوا فى كتب وقفهم ألا يئول إلى هذه الجهة الخيرية شىء من ريع هذا الوقف ، الذى يسمونه خيريا إلا بعد انقراض المستحقين من ورثة وغير ورثة، وذريتهم، ونسلهم ، وعقبهم ، طبقة بعد طبقة، وجيلا بعد جيل، حتى تخلو بقاع الأرض منهم جميعا . ويدعون بهذه الحيلة أن الوقف على الذرية خيرى ومشروع ، لأنه ينتهى الى جهة خيرية ، ولو لم يُعن الواقف بها، ولم تكن فى شىء من بواعث وقفه، واستمررنا على القول بعدم صحة الوقف الأهلى ما لم ينته إلى جهة بر لا تنقطع، ولو إلى الفقراء عند عدم النص .

٥ — الوقف والمصلحة العامة :

لا أريد أن أزيد على ما قلته شيئا فى أن الوقف عمل مدنى محض، وأن الخيرى منه مشروع مرغوب فيه، إذا أريد به التصدّق والتقرب إلى الله فعلا. أما الأوقاف التى نراها الآن، والتى ليس فيها شىء من التصدّق والخير، والتى تحمل فى ثناياها الظلم والجور، فهى جديرة بأن يعنى القائمون على مصلحة هذا البلد بأمرها وبمنع أذاها عنه .

ومضار هذه الأوقاف كثيرة، نذكر بعضا منها :

(أولا) إن هذه الأوقاف قد انتشرت فى السنوات الأخيرة، انتشارا يخشى منه على حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، واذا استمرت إباحة الوقف كما هى أصبحت أطيان مصر وعقاراتها وقفا محبوسا بعد زمن قصير، فتفقد بلادنا الثقة المالية، وتضعف فى ميدان التعامل . إذ لا يخفى أن العين الموقوفة غير قابلة لأن تكون ضمانا فى المعاملات، فكلما خرجت عين من التعامل ضعفت لا محالة ثروة البلاد .

ولقد وصل الموقوف من الأطيان — طبق الإحصاء الرسمى — حتى سنة ١٩٤٠ الى ٦٦٢٧٠٠ فدان من أجود أطيان القطر .

هذا عدا العقارات والأراضى الفضاء، فى القاهرة، والاسكندرية، والمدن الأخرى .

(ثانيا) إن انتقال الاستحقاق من طبقة إلى أخرى يؤدّى حتما إلى كثرة عدد المستحقين بتوالى السنين، فيقسم الريع، ويتضاءل النصيب جيلا بعد جيل، حتى يصل بالضرورة إلى نصيب تافه، قد لا يعنى به المستحقون، ويستمر الناظر فى قبض أجر النظر كاملا غير منقوص، وقد لا تكون له أية صلة بالواقف وبالمستحقين .

ولقد وصل الأمر فى سنة ١٩٢٧ إلى أن صار عدد المستحقين فى وقف «تربانه» مثلا بالاسكندرية ٤٣٨ مستحقا، وأصبح نصيب بعضهم ستين قرشا فى السنة . مع أن إيراد الوقف كان فى سنة ١٩٢٧ — ٧٥٠٠ جنيه . وكان عدد المستحقين فى السنة نفسها فى وقف "على كتخدا الخربوطلى" ٩٥ مستحقا، وأصبح نصيب أحدهم ٣١١ مليما فى السنة . وكان ريع الوقف ١٧١٢ جنيها .

وأعتقد أن الاستحقاقات متى وصلت بحكم الزمن، وتعاقب الطبقات إلى هذه الدرجة من الضآلة والوهن فقدت الغرض الذى أراده الواقف بها من وقفه، دون أن يفقد الناظر شيئا من أجر النظر، فيصبح الوقف لمصلحة الناظر عليه، وقد يكون غريبا عن أهل الواقف .

(ثالثا) إن فى بعض الأوقاف مضارة صارخة بالورثة الشرعيين، وإن المشاهد الملموس أن البؤس والشقاء يلازمان الكثير من المستحقين، ولو كانوا ورثة، ذلك أن الواقف قد حصر إدارة الوقف — عادة — فى شخص واحد . فالمستحقون محرومون من إدارة هذه الأوقاف ، فأصبحوا فى حكم المحجور عليهم ، وقد يكونون من أوفر الناس نشاطا، وأقواهم عقلا، وأعفهم نفسا، لكنهم بحكم إرداة الواقف وظلمه قد استكانوا، واعتمدوا على ما يمنّ به الناظر عليهم من غلة الوقف، فأصبحوا عالة على الهيئة الاجتماعية، بعد أن أضعفتهم البطالة، وأفسدتهم الجِدَة، بل إن منهم من نكبوا بنظار يعمدون الى إفساد أخلاقهم أو تهديدهم ، حتى لا يقووا على مراقبتهم ، أو مخاصمتهم .

(رابعا) الوقف مؤثر فى قوة الإنتاج أسوأ تأثير ، وهذا مشاهد فى الأعيان الموقوفة . ذلك أن ريعها بعد خصم أجر النظر ، ومصاريف الإدارة والتعمير ، مهما تكن فى أيد أمينة أقل بكثير من غلة أملاك حرّة أخرى تماثلها، سواء أكانت أطيانا أم عقارات . هذا إلى المصاريف الباهظة التى تدفع فى المخاصمات أمام المحاكم، وفى أتعاب المحامين، وفى تعطيل أعمال المستحقين، متى ظهر لهم من أعمال النظار ما يدعو إلى طلب النَّصَفة والعدل، أمام الهيئات القضائية .

✦
✦ ✦

أمام هذا الواقع الماثل أمام أعيننا كل يوم نرى أنه لا مناص من الحكم بأن الوقف قد أصبح فى وضعه الحاضر على حالة من الفوضى أخرجته عن سبب الترخيص به، وأبعدته البعد كله عما أراده الله ورسوله من الصدقات وفعل الخيرات .

ولقد ثبت مما سبق أن الوقف من الأمور التى ليست محل إجماع، وأنه موضع اجتهاد، كما قال بذلك صراحة الإمام « أبو حنيفة » وغيره . ومتى كان الأمر كذلك فللحاكم الشرعى على رأيهم أن يأمر فى شأنه بما يراه، بقدر الضرورة، متفقا مع المصلحة العامة .

أضف إلى ذلك أن الوقف عمل مدنى صرف ، ويكون حراما فى كثير من الأحوال، لا يرضى الله و رسوله ، و يضر بالمصلحة العامة، ويؤثر على قوة الإنتاج، وفى الأخلاق، ويفسد بين المرء وأخيه، بما يولده بينهما من البغضاء والتشاحن .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعها يمكننى أن أقول :

إن فكرة الوقف فى ذاتها جديرة بالنظر ، وإن من بين أسباب الوقف ما هو خليق بالاعتبار والتقدير . فللوقف أحيانا فى بلاد كبلادنا فى حالتها التى هى عليها مسوّغات . ولهذا فإنى لا أقول بمنعه بتاتا . إنما أريد أن أجرّده من مساوئه، على اعتباره نوعا من أنواع التصرفات، وأريد أن أقيم وزنا لإرادة المالك، إذا لم يسئ إلى ورثته أو إلى وطنه . فمن ذا الذى ينكر على المالك حقه ؟، متى رأى فى بلدنا هذا وفى أمتنا هذه ولده سفيها، أوضعيف الإرادة، فى أن يحافظ على تركته باستبقاء هذه الثروة إلى من يلى هذا الولد . وخاصة إذا نحن لاحظنا أن أمتنا فى وضعها الحاضر، ونظامها الحاضر، لم تصل بعد من المناعة إلى مستوى يحميها من المرابين . ومن ذا الذى ينكر على المالك حقه بعد أن كد وتعب فى اقتناء ثروته فى أن يؤثر — إلى درجة ما — من يراه جديرا بعطفه، أو مكافأته ، أو تشجيعه ، تشجيعا عادلا صادقا ، أو أن يتصدّق لخيرات بشىء من ماله عن طريق الوقف ، دون مضارة صارخة بورثته ؟ ! .

وإن نحن أوصدنا فى وجه المالك كل هذه السبل خشينا أن نطفئ فى نفسه روح النشاط، والعمل، والادخار، فنسئ إلى المصلحة العامة، من حيث نريد النفع .

لهذه الاعتبارات وغيرها أرى أن يكون نظام الوقف على الأسس الآتية :

(أولا) تنظيم الوقف الأهلى الجديد :

١ — للمالك أن يقف ماله كله أو بعضه، بشرط عدم حرمان الوارث القريب من أكثر من ثلث ما كان يئول إليه بالميراث؛ وما زاد عن هذا الثلث يعتبر مضارة بالورثة، فلهم أن يبطلوه بحكم القضاء، وبحضور النيابة العمومية . ويقصد بالوارث

القريب من يرث بالفرض أو بالتعصيب، وكان فى درجة الموقوف عليه أو أقرب منه إلى الواقف . فمثلا يجوز لابن الواقف، أو بنته أو أبيه، أو أمه، أو زوجته إبطال ما زاد عن ثلث تركته فيما وقفه على آخر، ولو كان من أبنائه أو زوجاته، ولا يجوز لأخيه، أو ابن عمه إن كان أحدهما وارثا إبطال مازاد عن ثلث التركة، فيما وقفه على ابنته ، أو بناته، أو زوجته .

ويعتبر أولاد الابن المتوفى فى درجة قرابة أبيهم لجدهم الواقف ، إذا كانوا وارثين فى تركته، أو كان لهم فيها نصيب بوصية مقررة بقانون .

٢ — يجب توقيت الوقف؛ فينتهى من نفسه، بعد مدة يعينها القانون بعد وفاة الواقف إلى ملك خالص للموقوف عليهم، أو لمن يعينهم الواقف فى كتاب وقفه، مع مراعاة عدم المضارة بالورثة كما قدمنا .

٣ — كل مستحق فى وقف يعتبر بحكم القانون ناظرا على نصيبه ، ولا يجوز عزله من هذا النظر بحال، ولاتنزع ولايته عليه إلا لوليه، أو وصيه، إن كان قاصرا، أو للقيم إن كان محجورا عليه ، أو لوكيله إن كان غائبا، غيبة منقطعة ، أو لحارس قضائى يقدر القضاء الحاجة إليه عند تنازع المستحقين فى الانتفاع بمال موقوف مشاع، كما يحصل بين المالكين .

٤ — للمستحقين بالشيوع أن يقتسموا أعيان الوقف قسمة انتفاع بالتراضى أو بحكم قضائى . ولا يجوز نقض هذه القسمة إلا بأسباب طارئة تسوغه، كنزع ملكية جزء من الوقف، أو انقراض إحدى طبقات المستحقين مع تغيير الأنصبة .

(ثانيا) تنظيم الوقف الخيرى الجديد :

١ — لا يقبل اشهاد بوقف خيرى إلا فى عين مفرزة غير مشاعة .

٢ — لا يقبل إشهاد بوقف خيرى إلا إذا كانت الجهة، أو الجهات الخيرية هى المستحقة فى ريعه من تاريخ إنشائه، أو من يوم وفاة الواقف .

٣ — لا يجوز أن يكون الوقف الخيرى فى أكثر من ثلث التركة إذا كان للواقف وارث .

٤ — يجوز أن يكون الوقف الخيرى مؤقتا أو مؤبدا على جهة بر لا تنقطع .

٥ — لا يصح الوقف الخيرى على جهة خارجة عن المملكة المصرية، إلا بموافقة البرلمان .

(ثالثا) تنظيم الأوقاف المتعددة :

إذا أنشأ الواقف بعد العمل بالقانون أوقافا متعددة ، بدئ بتنفيذ الوقف الخيرى فى دائرة الأحكام السابقة، ثم ينفذ الوقف الأهلى فى الباقى مع اعتبار مجموع الوقفين، فى عدم المضارة بالورثة الأقربين .

(رابعا) يعتبر باطلا كل شرط من شروط الواقفين، يكون مخالفا الآداب أو النظام العام ؛ فان كان الشرط أساسا وسببا فى إنشاء الوقف يحكم بإبطال الوقف نفسه .

(خامسا) تنظيم الوقف الأهلى القديم :

١ — كل وقف أهلى صادر قبل العمل بالقانون المنظم للأوقاف، ومضت على إنشائه المدة التى قررها لانتهائه يصبح ملكا للمستحقين فيه؛ بشرط عدم المضارة بالورثة الأقربين فيما زاد عن ثلث التركة ، فان هذا يرجع إليهم ، وتقضى به المحاكم بحضور النيابة العمومية .

٢ — لا يجوز للشخص الذى آل اليه الوقف القديم ملكا — سواء بانتهاء مدته أو ببطلانه — أن يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو بغير ذلك من أنواع التصرف . ولا يجوز نزع ملكيته أو تقرير أى حق عليه بأى وجه من الوجوه، إلا وفاء لديون يجوز التنفيذ بها على الأعيان الموقوفة كالديون المترتبة على الوقف قبل إنشائه وكالضرائب العامة .

ويستمر هذا المنع مدى حياة من آل اليه الملك ، ولا يسأل ورثته عن ديونه الخاصة إلا فيما ورثوه عنه خارجا عن العين التى انحل وقفها .

وينتفع الشخص الذى آل اليه الوقف ملكا بالقوانين التى تحمى المستحقين فى الوقف فى مسائل الحجز على استحقاقاتهم .

٣ — الوقف الأهلى الصادر قبل العمل بالقانون ولم تكن قد مضت على انشائه المدة التى عينها لانتهائه يخضع للأحكام الخاصة بالوقف الجديد، ولأحكام الفقرتين السابقتين .

✧ ✧ ✧

تلك قواعد عامة أردت بها الإصلاح لوجه الله والوطن . ويلاحظ أنى جعلت لانتهاء الوقف مدة معينة لا طبقات معينة ، تيسيرا للناس فى معاملاتهم ؛ حتى يعلموا من كتاب الوقف نفسه وقت انتهائه ، بلا حاجة إلى معرفة الطبقات ، وحتى ينقضى وقف العين كله دفعة واحدة ، لأن يئول بعضه ملكا ، ويبقى الباقى وقفا مشاعا ، تبعا لموت بعض الطبقات ، دون البعض الآخر ، ولاعتبارات أخرى لها قيمتها .

كما أنى تركت بعض المسائل الثانوية لحكمة الشارع وتنظيمه ، يضع لها أحكاما منطبقة على العدل والإنصاف ؛ كوجود مرتبات لجهة خيرية ، أو لأشخاص معينين ، يرجع بعد وفاتهم أو وفاة ورثتهم إلى أصل الوقف . فان هذه الحالات يسهل حلها بوسائل عادلة ، لا يتسع هذا الكتاب لبسطها متى حسنت النية ، وأريد الاصلاح المنشود ، والخلاص مما تحويه الأوقاف الحالية ، من مظالم ومضار ، لاتخفى على أحد .

✧ ✧ ✧

كما يلاحظ أنى قصدت عدم المساس بالأوقاف الخيرية القديمة لأسباب :

منها — أن هذه الأوقاف الخيرية قد مضى على بعضها سنوات طويلة ، فمن الصعب أن نفتح أبواب القضاء فى منازعات قد تُفضى فى الغالب الى استحالة معرفة الزائد عن الثلث فى التركة .

ومنهـا — أن انشاء الأوقاف الخيرية كان فى الغالب بدافع إحساس خيرى شريف . وأصحاب هذه الأوقاف قد يغلب على الظن أنهم لم يحرموا ورثتهم من أكثر من ثلث تركاتهم .

ومنهـا — أن جهة البر فى الأوقاف الخيرية كالمساجد والمـدارس والملاجئ والمستشفيات قد سارت منذ قام وجودها على إيراد معين سنوات طويلة . ويخشى اذا نحن سعينا فى ابطال جزء من هذه الأوقاف أن تشل حركتها، وأن تتغير معالمها، فتعطل أغراضها، وهى من المصلحة العـامة . فمن هـذه المصلحة إذن استبقاء الأعمال الخيرية القديمة بالحالة التى هى عليها الآن .



هـذا فى نظرى ما يجب أن يكون عليه نظام الوقف فى مصر، بعد أن عمت الشكوى من كل غيور على بلده وعلى حقوق الضعفاء، وبعـد أن ظهر أن مضار الوقف غير مقصورة على الأشخاص، وانما تتناول النظام نفسه، والحجر على المستحقين وإهدار إنسانيتهم ، وابتزاز أموالهم بلا مسوّغ .

وإنى لمطمئن النفس إلى أنه يجب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؛ فيستطيع المـالكون أن يقفوا أموالهم على من يريدون، فى دائرة الحق والعدل، كما يستطيعون ابقاء العين مدة لا تمكن الضعفاء والمسرفين من الأبناء أن يعبثوا بهـا ، وتعطى الحق لمن يئول إليه الملك بعد انتهـاء الوقف أن يقفه من جديد، وبرسوم جديدة، متى وجد حاجة لذلك .

وبهذا نصون بلادنا من كل أذى، يمكن أن يمسها فى حالتها المـالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويأباه دين الله، الذى يحض على الرقى، ويساير العقل والعدل، والذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الباب الثامن

مصـــر والبـــلاد العربيـــة

الباب الثامن

مصر والبلاد العربية

كان الشرق مهبط المدنيات والأديان . بزغت منه شمس العلوم والعرفان ؛ فانتشر ضوءها فى أرجاء العالم . وكان للشرق قوة وسلطان ، وعلوم وفلسفة ، وممالك ودول ؛ فما الذى دهاه فى أيامنا هذه حتى وصل إلى حالته التى نراها ونحس بها ؟ !

انظر إلى مصور العالم تر عجبا . أمامك البحر الأبيض المتوسط ، ففى شماله نرى أمما غالبة سيّدة ، ونرى فى جنوبه وبعض من شرقه أمما مغلوبة مسودة . نرى تلك الأمم التى كانت عريقة فى المدنية والسؤدد أصبحت وكأنها لم تكن شيئا مذكورا ! ونرى الحظ قد أفل نجمه ، وانحدر إلى أمم ، لم تكن شيئا فى الأزمان الغابرة .

إذا بحثت ودققت النظر علمت أن السبب فى هذا كله راجع إلى الجهل ؛ فهو الذى حطم المدائن ، ومحا العزة ، وأزال السيادة ، وولّد الظلم ، والعسف بين الناس ، وعرّض أهليها لظلم الظالمين ، واعتداء المعتدين . بل إذا بحثت عن الحقيقة فى الحروب القائمة الآن بين ظهرانينا ، فى أوقاتنا الحاضرة ، علمت أنها ترجع فى الغالب إلى تزاحم الأمم القوية ، الأمم الظافرة ، على التهام تلك الغنيمة الباردة التى اعتبرها الأقوياء حقا لهم ، يتخاطفونها جميعا ، ويتزاحمون عليها بالسيف والنار ، ألا وهى الشرق وبلاد العرب ، تلك البلاد التى أصبحت مأكلة الفاتحين ، وهدف المستعمرين .

لكنا نحمد الله على أن قد تنبه الشرق بعض التنبّه ، وعرف بعض أمراضه ، فأراد أن يشفى نفسه منها ، ونهض نهضة مباركة ، دلت على أنه سائر فى طريق قويم ،

وعلى أنه لا بد له من استرجاع حقوقه المهضومة، والنهوض فى سلم الرقى والتقدم، بعد سكون طويل كاد يكون موتا . نعم، نهض الشرق والعرب بعض النهوض، أملا فى أن يكونوا عضوا نافعا فى جسم الانسانية ، وأن يكونوا أحرارا فى جمعية الأحرار، الذين يعيشون على وجه الأرض . ولا يبعد أن يأتى يوم، يكون فيه ميزان السلم فى هذا العالم معلقا على إرادة العرب والمسلمين، وتضامنهم وقوتهم ، وهم لا يريدون فتحا ولا ظلما، وانما يهيمون بحريتهم، ولا يطلبون إلا رد الحق لذويه . فليست لهم مطامع استعمارية ، أو رغبة فى الاعتداء على حقوق الوادعين، وإنما غاية ما يطلبون أن يعيشوا بسلام ، فى عالم يسوده الحق والسلام .

وإن مركز مصر لينبئ بخير عظيم ومستقبل باهر . وإن الخير يناديها بأن تتبوأ مكانها اللائق بها بين الأمم العربية والإسلامية ؛ ألا وهو الزعامة التى يطلبها لها الجميع . تلك الزعامة الحقة، بما لها من مركز ممتاز فى رقعة الكرة الأرضية، وبما لها من عدد فى السكان وتزايدهم ، وبما لها من ثروة ظاهرة وكامنة ، وثقافة تهيئها إلى أن تتولى تلك الزعامة عن جدارة واستحقاق .

إن الأسباب كلها مهيأة لزعامة مصر . ويقينى أنه لا ينقص مصر إلا أن تنهض بنفسها أولا نهضة قوية ، بما حباها الله من وسائل سهلة نافعة . وليس عليها إلا أن تنظم شؤونها ، وأن تحقق ما يرجوه لها أصدقاؤها، من نظم دستورية صادقة وادارية قويمة ، وأن تستغل مرافقها استغلالا نافعا ، وأن تتجه كلها صفا واحدا لتحقيق المبادئ القومية السليمة . فإذا حققت هذه المبادئ ونشطت . ودافعت واستعدت الاستعداد الكافى فى مناحى الحياة المختلفة — علمية كانت أو صناعية أو زراعية، أو تجارية، أو ثقافية، أو فنية — أمكنها أن تسترجع مجدها القديم، كاملا غير منقوص، وحلت بلا أدنى صعوبة المحل المهيأ لها ، والذى يعرضه أصدقاؤها العرب والمسلمون عن طيب خاطر .

ولا مرية فى أنى عند ما قمت بتحرير هـذا الكتاب وضعت فيه مبادئ قومية أعتقد أنها لخير مصر، وأنها من الوسائل الفعالة للنهوض بها إلى مستوى رفيع، متى أمكن تحقيق هذه المبادئ، وأمكن تنفيذها على الوجه الأكمل .

⁂

وما هو الهـدف الذى يجب على مصر إزاء الأمم العربية والإسلامية بعـد أن تستكمل وسائل نهوضها ، وأن تسير على خطا الأمم التى عز جانبها وأصبحت مهيبة محترمة ؟ .

لا أمل يرجى لمصر إلا اذا بدأت بتحقيق واجباتها نحو نفسها . فإذا ما تحققت هـذه المبادئ أو سارت مصر فى تحقيقها فعلا ، كان من أوجب واجباتها أن تُعير الأمم الشقيقة قسطا كبيرا من عنايتها ، وألا تغفل لحظة عن تنفيذ رسالتها المقدسة نحو هذه الأمم . فالعرب أمة واحدة رغم كل خلاف على أصل العناصر . هم يؤلفون عدة شعوب ودول، لكنهم يتكلمون لغـة واحدة هى اللغة العـربية . وقد اتفق كثير من علماء الاجتماع على أن العناصر متداخلة، ومقياس العنصر الواحد لايمكن تحقيقه الا باللغة التى وحّدت طرائق الفهم، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات ، والتقاليد والاحساس،وأصبحت بذلك عند سائرالناس أصل العنصر وعلامته المميزة.

وها هى ذى الصيحة ترتفع من جوانب متعـددة بأن الدول القـوية لا تبغى بحركاتها إلا أن تحق الحق، بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع إلى عنصر واحد، أى إلى لغة واحدة، لتتألف منهـا كتلة واحدة ، تتعـاون على النهوض بالانسانية، وتساعد على إقرار السلم والرفاهية .

فاذا كانت حجة هذه الدول فيما تذهب إليه مجرد الاتفاق فى اللغة، أفلا يكون أولى بالشعوب العربيـة أن تعمل على تأليف كتلة واحدة منها . وقد اجتمع لهـا من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة روابط أخرى ، تكفى كل واحدة منها لأن

تكون باعثا عليه وحافزا له . فإنه فضلا عن أن أسباب التفاهم بين هـذه الشعوب سهلة ميسورة — لأنها كما قدمنا تتكلم لغة واحدة — فإنها أمم متجاورة . أسباب الاتصال بينها كأسباب التفاهم سهلة ميسورة. كما تربطها عقيدة واحدة، هى الدين الاسلامى، الذى هو الطابع الغالب لهذه الشعوب العربية . وهى لذلك تعتبر نفسها وبحق أمة واحدة، وشرقا واحدا .

فلا خلاف إذن فى أن أسباب الامتزاج بين تلك الشعوب موجودة متوافرة، وأن الروابط قوية لا انفصام لها . انما الذى يجب أن يكون موضع تفكيرنا هو : كيف يتم هذا الامتزاج الذى يسميه بعضهم حِلفا عربيا ، ويسميه آخرون جامعة عربية، أو مملكة عربية . وقد فكر بعضهم فى إيجاد جامعة إسلامية، وغير ذلك، من الأسماء التى يعنينا منها الوضع العملى أكثر مما يعنينا الوضع النظرى ؟ .

يفكر البعض فى أن توحد الشـعوب العربية ، وأن تضم أشـتاتها تحت لواء واحد . ولست أتردّد فى القول : إن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية، بجمـع أشتاتها تحت راية واحدة ، أو مملكة أو أمبراطورية واحدة — لست أتردّد فى أن أعلن أنّ هذه فكرة خاطئة، وغير قابلة للتنفيذ، وغير مجدية، ولا يصح اضاعة الوقت فى مناقشتها، أو مجرد التفكير فيها . فإن مشروعا كهذا كان من تفكير الأزمنة الغـابرة ، التى عفّاها الدهر . وانى مقتنع بعدم إمكان تحقيقه، اقتناعى بأن ضرره أكثر من نفعه، بل لا نفع فيه على الاطلاق .

فكل أمة من الأمم التى ستتألف منها هذه المجموعة رغم حب كل واحدة منها لأخواتها تريد حتما أن تحتفظ باستقلالها . وهذا حق يجب علينا أن نشجعه . وما أظن عربيا أو مسلما يرضى لبـلاده أن تنزل عن سيادتها . وان فكرنا فى غير ذلك فانمـا نريد أن نخلق أسـبابا للشقاق والنزاع بين تلك الأمم، بدلا من توثيق عرا المودة والإخاء فيما بينها .

ثم كيف ياترى يمكن مثلا أن تحكم هذه الأمم بأقطارها المتباعدة ، وطرق المواصلات بينها على ما نعلم ، وهى مختلفة الاختلاف كله فى أمزجتها ودرجات ثقافتها، رغم اتحاد لغتها وعقائدها ؟ !

لا نستطيع أن ننكر أن فى تلك الأقطار اختلافا عظيما فى درجة نموها الثقافى والفكرى . فمنها ما يصلح الآن للحكم النيابى، ومنها ما لا بد له من التدرج فيه؛ هذا كله فضلا عما يوجد فى تلك الأقطار من العناصر التواقة لتولى الحكم ، وهذا يؤدى إلى تنازع وتطاحن وخصام . وإن التاريخ القديم لشاهد عدل على ما يجره ضم أقطار مختلفة من متاعب وأضرار . وأقرب شاهد على مانقول ما آلت إليه الامبراطورية العثمانية ، من ضعف ، ونقص فى الأموال والرجال . ويحمد الأتراك ربهم اليوم على أن خلصهم من مسئوليات جسام ، وأصبحوا فى أيامنا الحاضرة أرفع شأنا ، وأعز جانبا .

إنما الذى يجب أن نفكر فيه جديا ونسعى إلى تحقيقه، هو تضامن تلك الأمم العربية، وتعاونها فى كل ما يعود عليها بالخير، من ثقافة، وتجارة، وصناعة، وشؤون دفاع ، ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل واحدة منها ، سياسيا أو جغرافيا .

ومصر قد حباها الله ميزات متعدّدة، تعترف بها شقيقاتها العربية والإسلامية. تعترف لها بالزعامة السياسية والثقافية والروحية ، وغير ذلك مما تمتاز به مصر . وإن وجود الأزهر الشريف، والمعاهد العلمية والجامعة المصرية — اذا أضفنا الى هذا كله نشاط الأمة المصرية وحدبها على شقيقاتها — كان ذلك كله أكبر عون لهم جميعا على الرفعة والعظمة والقوة، والتدرج فى مدارج الفلاح .

فلم لا تكون هذه الروابط الكثيرة الوثيقة بين مصر وشقيقاتها، التى تشاطرها العنصرية واللغة والدين ؟ كتلك الروابط التى تجمع مثلا بين انجلترا والأمم التى تتكلم اللغة الانجليزية، والتى تؤلف معها الامبراطورية البريطانية كأستراليا ونيوزيلنده،

وكندا وجنوب إفريقية؛ مع احتفاظ كل أمة من الأمم العربية باستقلالها السياسى، والجغرافى استقلالا تاما كاملا .

وها هى ذى مصر قد فتحت أبواب معاهدها الدينيـة والعلمية لأبناء الأقطار العربيـة والاسلامية من زمن مديد ، ونالت قسـطا أوفى أيام المغفور له الملك "فؤاد الأوّل" ولا زالت تسعى من بعده فى عهد مليكنا "الفاروق" فى تشجيع هذه الحركة ، فأصـبح لدينا الآن طلاب من تركيا و إيران والأفغان ، والصين واليابان، والملايو وجاوه ، وغيرها من الأقطار النائية ، بجانب أبنـاء العراق والحجـاز واليمن والشام والمغرب . كما أن مصر ترسل العلماء والأساتذة إلى تلك الأقطار ، وتمدها بالكتب والمجلات والصحف . وتلك بلا ريب قوة عظيمة لمصر وللأمم العربيـة كلها، مستندة إلى أخواتها الأمم الإسلامية فى أنحاء العالم .

وفوق ذلك كله فإن على مصر أن تفكر فى إنشاء مدارس مصرية فى الأقطار العربية والإسلامية ، فنحن أولى من هذه الارساليات الأجنبية التى يعرفها الناس جميعا، ويعرفون ما تنشئه من معاهد، وما تنفقه من أموال .

فإذا ما قدّرنا هذه الفوائد الجمة، كان السبيل أمامنا ميسرا لتحقيق المثل العليا التى تتفق واستعداد الأمم العربية والإسلامية، ولاسترجاع ذلك المجد الذى ضيعناه، بانقسامنا على أنفسنا ، وانغماسنا فى المهاترات الحزبيـة والمنازعات الشخصـية : فما من أمة فقدت مثلها العليا إلا فقدت معها استقلالها، وشخصيتها؟ وكيانها .

و إذا كان العالم الآن يضطرب فى أتُّون من الحقد والظلم، أفلا يكون الأولى بنـا أن نجدّ ونعمل ونرق ؛ حتى نظهر للإنسانيـة جمعاء استعدادنا لاسترداد هذه القوة، وذلك المجد القديم فى المستقبل القريب؟! .

وهنا لا بدّ لنـا من ملاحظة جديرة بالاعتبار، وهى أن بعضهم يريد أن يثبط همتنا ، وأن يلوينـا عن قصدنا، وأن يمنعنا عن الوصول إلى هدفنا الأسمى، فيزعم

أننا لسنا من العناصر الراقية التى يصح لها أن تطمع فى الوصول إلى درجات الإنسانية السامية . ولا شىء أوهى من هذه التهمة، التى لا سند لها من الحق ؛ فقد أثبت التاريخ القريب والبعيد أن العنصر العربى فى عصور كثيرة من أسمى العناصر وأنقاها ، لا يعيبه إلا هذا العارض الوقتى الذى أدى به إلى ما هو عليه اليوم من ضعف لا بدّ أن يزول ، متى اتحدت القلوب ، وشحذت الهمم ، وساد العلم والعدل .

ومصرنا هذه فرعونية الماضى ، عربية الحاضر ، كانت فى الأزمنة الغابرة سيدة هذا العالم فى العلوم والفنون ، والفلسفة والسياسة ، مما لانرى حاجة لبسطه ، فى حين كان غيرها يسكن الكهوف والغابات . و إذا نظرنا لمصر العربية فهاهو ذا تاريخ العرب ساطع ناصع ، يدل على ما كان عليه العرب من ذكاء ونبل و إقدام ، وتقدم فى العلوم والسياسة ، والفلسفة والاختراع . فعلوم الفراعنة وفنونها قد آقتبسها اليونان ، وعلوم العرب وفلسفتهم قد أخذها عنهم الأوربيون ، واتخذوها دعامة لنهضتهم ، التى أثمرت ثمارها ، التى نشاهدها الآن .

إن الأمة المصرية طالما آمتزجت بما جاورها من الأمم من فجر التاريخ إلى الآن بأسباب التجارة والهجرة ، وكانت أبواب مصر مفتحة على مصراعيها من جهة القصير و برزخ السويس بنوع خاص . فتمازج الأمم المتوافقة فى العنصر ، أو المتقاربة فيه لايضيرها فى شىء ، بل ربما أفادها فائدة كبرى ، بحكم التلقيح والاختيار الجنسى . ثم طبعت مصر مَن حل فيها بطابع بيئتها ، ومزجته فى بوتقتها الخاصة ، حتى آلت إلى هذا الوضع المصرى الصميم ، ذلك الذى نراه الآن ، كما كان فى الأجيال الماضية .

وما يقال عن مصر يقال مثله عن العراق والحجاز والشام وغيرها . فاننا لا ننسى ما كانت عليه أمم الأشوريين والبابليين والفينيقيين والكلدانيين ، والدول الأموية ، والعباسية ، وبلاد الأندلس وغيرها من عظمة ورفعة . فانظر إلى الميراث الضخم ،

الذى يدل دلالة واضحة على أن الأمم الحالية هى هذا العنصر الممتزج، الذكى، الطاهر، القادر، وإن كان قد تخلف عن تبوء مكانه اللائق فى خدمة الإنسانية، وفى ميدان الحضارة والمدنية فى الوقت الحاضر، فليس ذلك راجعا الى أنه أقل استعدادا من غيره من العناصر، التى تتمتع اليوم بالجاه والسلطان، وإنما هذا راجع إلى أسباب كثيرة، مخربة هدامة، أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن، ولا ينقصنا إلا أن نتدارك ما فات، وأن نسير فى معترك الحياة، موفورى القوة والكرامة، فنصل حتما إلى ما نبتغيه .

وإن تضامن الأمم العربية والإسلامية يدعو إلى أن نفكر فى أمر فلسطين، وغيرها، من الأمم التى يريد الغرباء استعمارها، وطرد أهليها من ديارهم .

على العرب والمسلمين كافة أن يتعاونوا لمنع هذه الكوارث الحائقة بهم، وأن يعلموا أن وجود أوطان أجنبية وسط الأقطار العربية يؤدى حتما إلى تمزيق شمل العرب، وإيذائهم فى حياتهم الاقتصادية والسياسية . علينا جميعا أن نتعاون، تعاونا صادقا على إنقاذ العالم العربى مما هو فيه . ولا يكون ذلك إلا بالعلم، والمثابرة على العمل والتضامن .

وليعلم كل انسان منا أن كل كارثة تصيب إحدى الأمم الشرقية تصيبنا جميعا، وأن ما يصيب فلسطين من استعمار الصهيونية لهو ظلم صارخ، وكارثة كبيرة ينال شررها مصر، وجميع البلاد المحيطة بهذا البلد المنكود الحظ .

وأطالب العرب أن يواصلوا جهودهم التى بذلوها حتى تكلل بالنجاح . ولا يضيع حق وراءه مطالب .

كَمُلَ طبع كتاب "مبادئ فى السياسة المصرية" بمطبعة دار الكتب المصرية فى يوم الثلاثاء ٧ رجب سنة ١٣٦١ (٢١ يوليه سنة ١٩٤٢) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٢/٥/٢٢٠٠)





